



دورية دولية علمية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 03 مارس 2018



V.R33616
ISSN 2568-6739



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا

ISSN 2568-6739

V.R33616

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

مارس 2018
العدد الثالث (03)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

رئيس المركز الديمقراطي العربي

عمار شرعان

رئيس التحرير

الدكتور بحري صابر

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.

هيئة التحرير

- أ. بضياف عادل، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.
أ. بن عطية ياسين جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.
أ. شلابي وليد، جامعة بسكرة، الجزائر.
أ. شيخاوي صلاح الدين، جامعة بسكرة، الجزائر.
أ. طلعت حسن حمود، جامعة صنعاء، اليمن.
أ. طيبي عبد الحفيظ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
أ. محمد عبد الحميد محمد إبراهيم، جامعة بني سويف، مصر.
أ. محمد محمود علي إبراهيم، مجلة الحدث الإقتصادي، مصر.

الهيئة العلمية والاستشارية.

- أ.د.أسعد حمدي محمد، جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستان، العراق.
- أ.د.بوعامر أحمد زين الدين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- د.إسعادي فارس، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- د.الواعر حسينة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02.
- د.بن عزوز حاتم، جامعة العربي التبيسي تبسة، الجزائر.
- د.بوعطيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.بوعطيط سفيان، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.تومي الطيب، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د.جلال مجاهد، جامعة الأزهر، مصر.
- د.جهاد محمد حسن الهرش، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
- د.حازم مطر، جامعة حلوان، مصر.
- د.خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رحال سامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- د.رشيدي السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رمضان عاشور، جامعة حلوان، مصر.
- د.سليمان عبد الواحد يوسف، جامعة قناة السويس، مصر.
- د.صبري بديع عبد المطلب، جامعة دمياط، مصر.
- د.صيفور سليم، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
- د.عصام محمد طلعت الجليل، جامعة أسيوط، مصر.
- د.فاطمة المومني، جامعة قفصة، تونس.
- د.فكري لطيف متولي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- د.قصي عبد الله محمود إبراهيم، جامعة الإستقلال، فلسطين.
- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.معن قاسم محمد الشيايب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.

شروط النشر:

- مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:
- أن تكون المادة المرسله للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقراراً بذلك.
 - أن يكون المقال في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
 - أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
 - تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الإلكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين، (حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط 12 simplified Arabic للملخص العربي و 12 Times New Roman للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
 - تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
 - هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص (16 23.5X).
 - يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
 - بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
 - تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس (APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
 - يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس، المؤلف (السنة) ، عنوان الكتاب؟، ط (الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد، أما المقال: للمؤلف (السنة)، عنوان المقال، المجلة، م (المجلد)، ع (العدد)، مصدر المجلة (الجامعة أو المخبر مثلا)، مكان النشر، البلد.
 - المقالات المرسله لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
 - المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
 - يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
 - يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

كلمة العدد

ها هي مجلة العلوم الاجتماعية تصدر في عددها الثالث عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، أين تطل بأقلام العديد من الباحثين وفق تخصصات مختلفة ومتباينة، وقد حاولنا بكل جهد أن تكون المجلة نبراسا للمعرفة والعلم وتدعيما للبحث العلمي في مختلف أوجهه الإنسانية والاجتماعية، كل هذا بفضل من الله.

لقد كان الهدف الأول لنا هو الرقي بالبحث العلمي عبر فتح فضاء للباحثين لنشر أبحاثهم ودراساتهم وإيصالها للقارئ، والرقي لن يكون إلا بقيمة الأبحاث المنشورة التي تعبر عن مدى جدية مجلة العلوم الاجتماعية عبر صدورها المستمر بخطوات ثابتة نحو الأمام وهي تصبوا نحو ذلك.

وعليه جاء العدد الثالث لمجلة العلوم الاجتماعية متميزا بمساهمات رصينة في جل مناهل العلم والمعرفة، وذلك بأبحاث ودراسات نظرية وتطبيقية من مختلف الدول وفق مقاربات معرفية ومنهجية معينة في سبيل تطوير البحث العلمي ومد الإنسانية جمعاء بآخر النتائج المتوصل إليها كل في ميدانه وحقله ووفق منظوره خاصة وأن العلم تراكمي قبل كل شيء.

وفي هذا الإطار نشكر كل من يدعمنا من قريب أو بعيد كي ترى المجلة النور من جديد وفي كل محطة سنلتقي على أمل التجديد والتنوع وإتاحة الفرصة للجميع بدون إستثناء شريطة التقيد بقواعد وأسس البحث العلمي.

د. بحري صابر
رئيس التحرير

فهرس المحتويات

صفحة

- المناخ الأسري وعلاقته بالتفوق الدراسي
د.مراد بومنقار، د.محمد خرفوشي،.....10.
- إشكالية التنمية المستدامة وتأهيل التوازنات البيئية بالجبـال المغربية:
حالة حوض تاكلفت بالأطلس الكبير الأوسط
أ.محمد رزقي، أ.عبد الرحيم بنعلي،.....31.
- تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات
التدخلات المؤسسية لمعالجته
د.فواز رطروط، د.رانيا جبر،.....43.
- العوامل المتحركة في قيمة العقار: المجال المحيط بمدينة الجديدة
نموذجاً
أ.زكرياء اجنيحات، أ.خالد الأمراني،.....61.
- واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية
د.أحمد حمة غريب عمرلي،.....70.
- الوضع الاجتماعي والعالم الدلالي في رواية كراف الخطايا لعبد الله
عيسى لحيلح
- أ.د الشريف حبيـلة،.....83.
- نحو فهم سوسيو- انثربولوجي لخفايا الإدارة المغربية: قراءات نظرية
أ.حسن أشروا،.....95.

تقنين استبيان محتوى العمل لروبار كرزك على أساتذة التعليم المتوسط
أ.حيواني كريمة، أ.د.بن زروال فتيحة،.....111.

العمل الخيري وحاجة الفرد لتقدير الذات والانتماء للجماعة
أ.بلعيد سارة، أ.د.قماري محمد،.....132.
سوسيولوجيا جنوح أحداث البيوت القصديرية في المجتمع الجزائري
د.لدرم أحمد،.....143.

قراءة نظرية في مفهوم إدارة الوقت
أ.أسماء خالد،.....156.
تشخيص الاحتراق النفسي وأساليب التعامل معه
د.خلفة سارة، د.عيساوي فلة.....166.

علاقة فرط النشاط الحركي بعسر القراءة
أ.عبد الصمد البشير،.....177.
الزاوية فضاء للتفاعلات السوسيو ثقافية

د.محمد أحمد،.....189.
أمن المتوسط في ظل الحراك الديمقراطي بدول الجنوب
أ.نعيمة خطير،.....205.

سوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات: مقارنة نظرية تحليلية
محمد بوست،.....221.
الوضعية التنظيمية للمرأة في الحركة الإسلامية " حركة مجتمع السلم
نموذجاً"

أ.عقون مليكة، أ.مشري واضحة.....234.

- العلاقات الثقافية بين منطقة توات وتلمسان خلال القرن 10هـ/16م من خلال نازلة اليهود نموذجا
- د. عز الدين جعفري،.....247.
- خصائص المدن الجزائرية – مدينة قسنطينة نموذجا.
- د. سعيدة رحمانية،.....260.
- الضغوط النفسية في البيئة المدرسية – مصادر ها ومظاهر ها- وتأثيراتها على التحصيل الدراسي للتلاميذ
- د. بوعطيط سفيان، د. هادف رانية،.....273.
- الجغرافيا إزاء تعدد استخدامات الخرائط في ظل العصر الرقمي المغرب مثالا
- أ. عبد المجيد هلال،.....285.
- الإقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب: من الأشكال التقليدية إلى التنظيمات الحديثة(التعاونيات نموذجا) انجليزية
- عزيز محجوب،.....302.

المناخ الأسري وعلاقته بالتفوق الدراسي
دراسة ميدانية بكلية العلوم الاقتصادية جامعة عنابة
 د. مراد بومنقار، جامعة عنابة- الجزائر
 د. محمد خرفوشي، جامعة عنابة- الجزائر

ملخص: لقد أصبح النظام التعليمي في عصر التقدم والتكنولوجيا يهتم بالفئات الخاصة خاصة فئة المتفوقين، حيث اهتم علماء النفس والتربية بدراسة هذه الفئة باعتبارها قاعدة أساسية وضامنة لتطور الأمم والمجتمعات ونموها في الميادين المختلفة، لذا جاءت دراستنا لتبرز علاقة المناخ الأسري بالتفوق الدراسي، إيماناً منا بالدور الذي يلعبه الجو الأسري في بروز أبناء متفوقين دراسياً أو العكس وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية على مجموعة من الطلبة.

Abstract: The educational system has become in the age of progress and technology interested in special categories for the category of outstanding students, where interested psychologists and education to study this category as the base and the guarantor of the development of nations and societies and their growth in various fields, to study the relationship of climate change came to the fore prisoners superiority curriculum, our belief in the role played by the family atmosphere in the emergence of the numerically superior curriculum or the opposite and through a field study on a group of students.

مقدمة:

تعتبر الأسرة الوسط الأول والخلية الأساسية التي ينشأ ويتعلم فيها الإبن شؤون الحياة ويكتسب أنماط السلوك وطرق التفكير، ذلك أن الأسرة تشكل بامتياز الخلية الأساسية التي تحدد توجهات المجتمع وآفاقه، كما أنها تعد بمثابة حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، ومن ثمة أضحت الأسرة في قلب عملية التنمية والتنشئة الاجتماعية مما حمل كثير من البلدان على إعادة النظر في برامجها واستراتيجياتها لضمان أكبر قدر من المناعة والاستقرار للأسرة وبالتالي تكون مساعدة لتهيئة مناخ أسري من شأنه أن يساهم في مساعدة أبنائها في التفوق الدراسي.

مشكلة الدراسة:

هناك إحصائيات أظهرت أن عطاء أغلب الأطفال المتفوقين أقل بكثير من قدراتهم العقلية، والإعتقاد بأن الطفل المتفوق يستطيع أن يشق طريقه بنفسه بدأ يتلاشى تماماً لأنه في سنة 1975 وطبقا لتقرير ليموف (Iymof) تبين أن أكثر من 30% من التلاميذ المتسربين الذين لم يكملوا دراستهم الثانوية، تزيد نسبة ذكائهم عن 135 (جيمس ت. ويب وآخرون، 1985، ص14)، فأغلب المتفوقين لا يملكون القدرة على إيجاد طريقهم الصحيح بأنفسهم، فهم يحتاجون مساعدة أكثر لكي يبدعوا ويظهروا قدراتهم، وهذه المساعدة لا تقتصر على تشجيعهم في دراستهم فقط بل يحتاجون إلى الكثير من التفهم والمساعدة العاطفية والتأييد التام والتشجيع، وقد بينت الدراسات التقنية أن 20% من هؤلاء الأطفال لديهم مشاكل نفسية وانفعالية (جيمس ت. ويب وآخرون، 1985، ص16)، والأسرة هي البيئة الأولى التي يبدأ فيها الطفل تكوين ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء والتعامل بينه وبين أعضائها نتيجة للتفاعلات التي تنشأ بينه وبين والديه وإخوته، وهي التي تساهم في الإشراف على نموه وتربيته وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، بالإضافة إلى أنها المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الطفل مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وأداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات والتدريب على كيفية التعامل مع الآخرين عن طريق توفير مناخ للتفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية خاصة تلك التي تنتج عن علاقات الطفل بالأسرة مع الأب والأم والإخوة.

وإنطلاقاً من ذلك جاءت تساؤلات دراستنا كالاتي:

- هل توجد علاقة بين المناخ الأسري التربوي والتفوق الدراسي للأبناء؟
- وتندرج تحت غطاء هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:
- ما هو المناخ الأسري التربوي السائد لدى عائلات المتفوقين دراسياً؟
- هل للترابط والتفاعل الأسري علاقة بالتفوق الدراسي للأبناء؟
- هل التوجه الثقافي للأسرة له علاقة بالتفوق الدراسي للأبناء؟
- هل العلاقات الأسرية بالمحيطين لها علاقة بالتفوق الدراسي للأبناء؟

- هل الالتزام الأسري بالقيم الدينية له علاقة بالتفوق الدراسي للأبناء؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

- توجد علاقة إيجابية بين المناخ الأسري التربوي الجيد والتفوق الدراسي للأبناء.

الفرضيات الجزئية:

- المناخ الأسري التربوي السائد لدى عائلات المتفوقين دراسيا تعاوني.

- للترابط والتفاعل الأسري علاقة إيجابية بالتفوق الدراسي للأبناء.

- التوجه الثقافي للأسرة له علاقة إيجابية بالتفوق الدراسي للأبناء.

- العلاقات الأسرية بالمحيطين لها علاقة إيجابية بالتفوق الدراسي للأبناء.

- الالتزام الأسري بالقيم الدينية له علاقة إيجابية بالتفوق الدراسي للأبناء.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

- واقع المناخ الأسري التربوي السائد في الأسرة الجزائرية محل الدراسة لدى عائلات المتفوقين دراسيا.

- معرفة ما إذا كان للترابط والتفاعل الأسري علاقة بالتفوق الدراسي للأبناء.

- التعرف على واقع التوجه الثقافي للأسرة الجزائرية محل الدراسة والتأكد مما إذا كانت له علاقة بالتفوق الدراسي للأبناء.

- الكشف عن العلاقات الأسرية بالمحيطين وعلاقتها بالتفوق الدراسي للأبناء.

- التعرف واقع التعاون الأسري لدى أسر المتفوقين وعلاقته بتفوقهم الدراسي.

- معرفة ما إذا كان للالتزام الأسري بالقيم الدينية له علاقة بالتفوق الدراسي للأبناء.

منهج الدراسة:

يتعلق موضوع دراستنا بالبحث حول المناخ الأسري التربوي وعلاقته بالتفوق الدراسي، وللحصول على أدق المعلومات الميدانية التي تخدم أغراض الموضوع المدروس، قمنا بتوظيف المنهج الوصفي الذي يتضمن محاولة وصف الظاهرة من جهة وتحليل وتفسير وفهم هذه الظاهرة وما تحتويه من أمور خفية من جهة أخرى.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه: "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضع معينة" (عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، 2000، ص139-140)، فالمنهج الوصفي بذلك يصف الظاهرة ويعبر عنها كيفيا وكميا، فمن خلال

التعبير الكيفي توصف الظاهرة وتوضح خصائصها، في حين التعبير الكمي يصفها رقميا بحيث يوضع مقدار هذه الظاهرة.

عينة الدراسة:

تعتبر عينة الدراسة ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات، نتطلع أن تسمح لنا العينة المتكونة من بعض العشرات، المئات أو الآلاف من العناصر، والمأخوذة من مجتمع بحث معين بالوصول إلى التقديرات التي يمكن تعميمها على كل مجتمع البحث الأصلي(موريس انجرس، 2004 ، ص301)، وقد تألفت عينة هذا البحث من طلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة باجي مختار عنابة بالجزائر ذكورا وإناثا والبالغ عددها 191 طالبا وطالبة.

وقد تم اختيار طلبة الماستر باعتبارهم حققوا نوعا من التفوق ووصولهم لقدر من النضج والوعي الذي يمكنهم من الحكم على أسلوب الوالدين في التعامل معهم وكذلك تفوقهم دراسيا. وبعد استبعاد العينة الاستطلاعية والمتكونة من 20 طالبا أصبحت العينة النهائية للدراسة 171 طالبا وطالبة من الكلية.

أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستمارة في جمع البيانات نظرا لطبيعة الموضوع التي تفرض استعمال هذه الأداة، وإمكانية تأكيدها الفرضيات أو نفيها إحصائيا، وبالتالي تعميمها النتائج، وسيتم فيما يلي عرض خطوات تصميم الاستمارة التي استعملت في هذه الدراسة:

مضمون الاستمارة:

المحتوى العام للاستمارة هي المناخ الأسري، ويمكن حصرها في الأبعاد التالية:

البعد الأول: الترابط والتفاعل الأسري.

البعد الثاني: التوجه الثقافي للأسرة.

البعد الثالث: العلاقات الأسرية بالمحيطين.

البعد الرابع: الالتزام الأسري بالقيم الدينية.

وقد كانت إجابات المبحوثين متدرجة وفق سلم ليكارت الخماسي موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة، وقد أعطيت لهذه البدائل درجات من 5 على 1 وفق التدرج المشار إليه سابقا.

صدق الاستمارة: من الضروري توفر الاستمارة على الصدق حتى تكون مقبولة وصحيحة علميا، وقد اتبعنا الآتي للتحقق من ذلك:

صدق المحكمين: يسمى أيضا صدق ظاهري أو صدق المضمون، حيث قدمت الاستمارة إلى مجموعة من الأساتذة المختصين حيث أشاروا إلى بعض الملاحظات وأبدوا رأيهم في مضمون

الاستمارة، وانطلاقاً من هذه الملاحظات والآراء قمنا بتصحيح بعض النقائص، وهكذا توفرت الاستمارة على صدق المحكمين.

صدق المحتوى: وينص هذا الصدق على ملائمة العبارات للمحتوى الذي تهدف إليه الاستمارة، وهذا الصدق مهم جداً عند تصميم استمارة جديدة، ومن خلال آراء المحكمين تبين أن العبارات موافقة للمحتوى، وهكذا توفرت الاستمارة على صدق المحتوى.

الصدق الذاتي: هناك صلة وثيقة بين الثبات والصدق الذاتي وفق المعادلة التالية:

$$\text{معامل الصدق الذاتي} = \frac{\text{معامل ثبات الاختبار}}{\text{معامل الصدق الذاتي}}$$

يمثل الصدق الذاتي أعلى مقدار ممكن لصدق الاختبار ولا يمكن تجاوزه أبداً.

وعند تطبيق هذه المعادلة نجد:

معامل الصدق الذاتي: $0.97 = 0.98$ ، وهكذا توفرت الاستمارة على الصدق الذاتي.

من خلال ما سبق استنتجنا أن الاستمارة تتميز بالصدق.

معامل الثبات: تم قياس معامل الثبات بطريقتين:

طريقة التطبيق وإعادة التطبيق: طبقت الاستمارة وأعيد تطبيقها على عينة من المتفوقين (N=20)، وتراوحت الفترة بين التطبيقين أسبوعين، وبعدها تم حساب معامل الارتباط لبيرسون (R) بين درجات التطبيق الأول والتطبيق الثاني، تم تعديله بمعامل الارتباط لسبيرمان (R_s) وكانت النتيجة كالتالي:

معامل بيرسون (R) قدر بـ 0,97 ، وعند تعديله بمعامل الارتباط لسبيرمان (R_s) أصبحت النتيجة تساوي 0,98.

عرض وتحليل النتائج:

1. استجابة أفراد العينة على محور الترابط والتفاعل الأسري

الجدول رقم (01): استجابات أفراد العينة على محور الترابط والتفاعل الأسري

المستوى	المتوسط	الانحراف المعياري	البدائل					العبرة
			موافقة بشدة	موافقة	محايد	معارضة	معارضة بشدة	
			03	17	48	103	00	
متوسط	0.74	3.46	1.8	9.1	28.1	60.2	00	%
مرتفع	0.82	4.06	01	07	26	83	54	ت
			0.6	4.1	15.2	48.5	31.6	%
مرتفع	1.07	4.14	00	21	24	35	91	ت
			00	12.3	14	20.5	53.2	%

متوسط	0.79	3.32	02	28	55	85	01	ت	يشعر أفراد أسرتي بالسعادة عند تواجدهم معاً
			1.2	16.4	32.2	49.7	0.6	%	
متوسط	1.06	3.02	19	37	36	79	00	ت	يتشاجر ويتخاصم أبي وأمي
			11.1	21.6	21.1	46.2	00	%	
ضعيف	0.67	1.91	46	95	29	01	00	ت	يخاف أفراد أسرتي التحدث مع أبي وطلب شيء منه
			26.9	55.6	17	0.6	00	%	
ضعيف	0.76	1.84	64	70	36	01	00	ت	يسيء والدي معاملتنا
			37.4	40.9	21.1	0.6	00	%	
ضعيف	0.80	2.28	29	72	62	08	00	ت	يسود التنافس بين أفراد أسرتي
			17	42.1	36.3	4.7	00	%	
متوسط		0.32	3.06						

التعليق: من خلال النتائج المبينة في الجدول (01) أعلاه، فإننا نلاحظ أن هناك تباين وتفاوت في استجابات أفراد العينة حول بنود وعبارات محور الترابط والتفاعل الأسري، حيث نلاحظ أن هناك مؤشرات تبين وجود ترابط وتفاعل قوي وهناك من المؤشرات ما يبين لنا العكس، كما أن هناك بعض المؤشرات تبين بأن مستوى الترابط الأسري داخل أسر وعائلات الطلبة متوسط، وهذا راجع إلى طبيعة الأسرة الجزائرية التي تختلف من حيث الخصائص الاجتماعية والظروف الاقتصادية، وهو ما ينعكس على التفاعل بين أفراد الأسرة.

فمن حيث التنزه وقضاء أوقات الراحة في جو عائلي، فإن النتائج تبين أن هناك الكثير من الأفراد الذين يفضلون التنزه في جو أسري، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 3.46، والتي توجي بمستوى متوسط من تفضيل الأفراد للتنزه في جو عائلي، وهو ما تؤكد كذلك نسب الاستجابات، حيث نجد أكثر من 60% من الطلبة أفراد العينة يرون أن أفراد أسرته يفضلون التنزه مع بعضهم البعض، ونسبة 28% حادت عن الإجابة ولم تعبر عن رأيها.

أما بخصوص عودة الأب إلى البيت وفرحة الأولاد بعودته فإن النتائج تبين أنه يوجد هناك توافق كبير على الفرحة في مختلف العائلات وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 4.08، وكذا نسب الاستجابات، حيث نسجل نسبة 31.6% موافقون بشدة على ذلك، ونسبة 48% موافقون، وهو ما يوحي بأن الأغلبية القصوى من الطلبة يرون أن عودة الأب إلى البيت يشكل جو من الفرحة والاطمئنان بين مختلف أفراد الأسرة، وهو ما يميز أغلبية العائلات باعتبار الأب هو رب الأسرة وهو مصدر أمان واطمئنان الأولاد، وكون باقي الوظائف العائلية والنشاطات داخل الأسرة تتطلب وجود الأب ومساهمته في ذلك ولو بالنصح والتوجيه.

ومن بين أهم صور التفاعل والترابط الأسري والاجتماعي هو الإهتمام بالآخر والسؤال عن أحواله والاطمئنان عليه، وهي من أخلاق وسمات المسلمين، وقيمة أساسية في الأسرة الجزائرية، وحسب النتائج التي حصلنا عليها فإننا نلاحظ فعلاً مستوى عالي من روح الجماعة والسؤال عن بعض والاطمئنان عن أفراد الأسرة، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 4.14، وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن نسبة 53% من الطلبة أفراد العينة موافقون بشدة على الإهتمام ببعضهم البعض والسؤال عن أفراد الأسرة وتفقد أحوالهم، وكذلك نسبة 20% منهم موافقة على ذلك بمستوى أقل، وهو ما يفسر فعل ذلك الجو الرائع بين أفراد الأسرة.

أما بخصوص الشعور بالسعادة داخل الأسرة، فإن مستواها في أسر طلبة أفراد العينة متوسط وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 3.32، وكذا نسب الإستجابات، حيث سجل نسبة 49.7% موافقون على ذلك، ونسبة 32% حادوا عن الإجابة ولم يعبروا عن سعادتهم أثناء تواجدهم مع أفراد الأسرة، بالمقابل سجل نسبة 16% تنفي الشعور بالسعادة داخل الأسرة.

أما إذا نظرنا إلى مدى وجود مشكلات عائلية داخل الأسر، سواء بين الوالدين أو بين الوالدين والأبناء فإن النتائج توحى بوجود بعض المشكلات العائلية داخل الأسر، وإن اختلفت نسبة أو مستوى انتشارها من عائلة إلى أخرى فهي موجودة، وهذا ما تؤكد النتائج التي لدينا حيث نلاحظ أن أكثر من 46% من الطلبة أكدوا لنا أن هناك بعض مظاهر الشجار بين الوالدين، بالمقابل سجل ما يفوق 32% من الطلبة نفوا أن تكون هناك شجارات بين الوالدين، بل دوماً هناك جو من التفاهم والتفاعل الإيجابي بينهما.

أما بخصوص خوف أفراد الأسرة من الأب وعدم طلبهم أشياء خوفاً منه، فإن النتائج تبين أن أفراد أسر الطلبة لهم ثقة كبيرة في آبائهم ولا يوجد داعي للتخوف من ردة فعل الآباء، وهو ما تبينه النتائج حيث نلاحظ أن ما يفوق 80% من الطلبة عبروا عن الثقة الكبيرة في آبائهم وعدم وجود مشاعر الخوف والتخوف منهم، وهو ما يوحي بالعلاقة الجيدة التي تسود بين الآباء والأبناء، واحترام بعضهم البعض والتلاحم والترابط الكبير بينهما.

كما نلاحظ كذلك نفس النتائج تقريبا فيما يتعلق بمعاملة الآباء للأبناء، حيث أن أغلبية الطلبة أكدوا على المعاملة الحسنة من طرف الآباء، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 1.84، والذي يبين المستوى الضعيف للمعاملة السيئة من طرف الآباء، وحتى النسب المئوية تؤكد ذلك، حيث نلاحظ أن ما يفوق 78% من الطلبة نفوا المعاملة السيئة من طرف آبائهم، كما سجل نسبة حياد معتبرة فاقت 21% وهو ما يبين تهرب الطلبة من الإفصاح عن طبيعة معاملة آبائهم لهم.

وحتى جو التنافس بين أفراد الأسرة لم يرقى إلى المستوى العالي وجاء بمستوى متوسط فقط، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 2.27، وكذا تباين نسب إستجابات الطلبة، حيث نلاحظ أن ما يفوق نسبة 59% من الطلبة أكدوا لنا على عدم وجود صور التنافس بين أفراد العائلة، فيما سجلنا نسبة معتبرة 36% من الطلبة الذين حادوا عن الإجابة ولم يقدموا لنا إجابة صريحة وواضحة عن طبيعة التنافس داخل أسرهم، بالمقابل نجد نسبة ضعيفة جدا 4.7% من الطلبة الذين يعيشون في جو من التنافس بين أفراد العائلة من دون تحديد نوع التنافس والفائدة منه أو النتائج التي تنتج عنه.

وعليه ومن خلال هذه النتائج وما لمسناه من استجابات الطلبة حول بنود محور الترابط الأسري وما تبينه النتيجة العامة فإن مستوى الترابط متوسط ولم يرق إلى المستوى العالي، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي العام 3.06 وبإنحراف ضعيف 0.32 فقط.

2. استجابة أفراد العينة على محور التوجه الثقافي للأسرة.

الجدول رقم(2): استجابات أفراد العينة على محور التوجه الثقافي للأسرة

العبارة	البدائل								
	ت	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غير بشدة موافق	متوسط الحسابي		
								معياري انحراف	المستوى
مطالعة الكتب ميزة لأفراد أسرتي.	01	31	46	61	32	2.46	1.01	متوسط	
لا تهتم أسرتي بسماع نشرات الأخبار .	29	57	27	57	01	3.32	1.12	متوسط	
لا تهتم أسرتي بقراءة الجرائد	40	51	55	24	04	3.61	1.01	متوسط	
يرى أفراد أسرتي أن الرحلات العلمية مضيعة للوقت	23	42	46	45	45	3.07	1.18	متوسط	
التعليم والثقافة أمور لا تشغل أفراد أسرتي.	41	36	32	52	10	3.26	1.28	متوسط	
يحرص والدي على أن نكون من الطبقة المثقفة.	20	37	37	46	31	2.81	1.28	متوسط	
لا يهتم والدي بتوفير وسائل الإعلام في بيتنا كالمبيوتر والانترنت.. الخ	00	00	62	73	36	2.15	0.74	ضعيف	
يرفض أبي مشاركتي في الندوات العلمية للجامعة.	00	00	58	89	24	2.19	0.66	ضعيف	
							متوسط	0.49	2.86

التعليق: من خلال النتائج المبينة في الجدول (02) أعلاه، فإننا نلاحظ أن هناك تباين وتفاوت في استجابات أفراد العينة حول بنود وعبارات محور التوجه الثقافي للأسرة، حيث نلاحظ أن أغلبية المؤشرات توحى بعدم وجود مستوى ثقافي جيد لدى أسر الطلبة، سواء من حيث المطالعة والاهتمام بتوفير وسائل وأدوات التعليم والتثقيف أو بمواكبة ومعايشة التغيرات والتطورات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تميز وقتنا الحالي.

فمن حيث مطالعة الكتب داخل الأسرة فإن النتائج تبين أن مستوى المطالعة متوسط فقط وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 2.46، وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن حوالي 55% من الطلبة أفراد العينة يرون أن أسرهم لا تعتني بمطالعة الكتب والمطالعة غائبة داخل أسر الطلبة، بالمقابل نجد نسبة ضعيفة حوالي 19% من الطلبة الذين يرون أن مطالعة الكتب ميزة موجودة داخل أسرهم، في حين باقي الطلبة وبنسبة 27% حادوا عن الإجابة ولم يقدموا لنا إجابة صريحة وواضحة عن مدى انتشار سلوك المطالعة بين الأفراد.

ومن بين الأساليب والوسائل الحديثة في متابعة الأخبار والتطورات الوطنية والدولية نجد متابعة الأخبار عبر وسائل الإعلام والاتصال وخاصة التلفاز باعتباره أكثر وسائل الإعلام السمي بصري متابعة وتواجدا داخل البيوت، خاصة مع تعدد القنوات وتنوع إختصاصاتها، حيث وجد كل أفراد الأسرة مبتغاهم ومتفسيهم، وحسب النتائج التي لدينا فإن أسر الطلبة تهتم بمتابعة نشرات الأخبار بمستوى متوسط، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 3.32، وكذا نسب الاستجابات حيث نلاحظ أن أغلبية الطلبة أكدوا لنا أن أسرهم لا تتابع نشرات الأخبار، وهو ما تؤكد نسبة 50.3%، بالمقابل نسجل نسبة 34% من الطلبة أكدوا لنا أن أسرهم تتابع نشرات الأخبار، وتهتم بما يحدث وطنيا ودوليا، ونفس النتائج تقريبا نلاحظها فيما يتعلق بقراءة الجرائد باعتبارها هي كذلك من وسائل الإعلام الأقرب إلى المواطن وسهلة الحصول عليها، وتوفر للقارئ معلومات وأخبار جاهزة بإمكانه الاطلاع عليها دون أن تستغل الكثير من وقته كما يمكنه الرجوع إليها في وقت فراغه وراحته.

وإذا اعتبرنا الرحلات العلمية من وسائل وأساليب التثقيف سواء بالنسبة للطلبة أو بالنسبة لمختلف أفراد المجتمع، فإنها تبقى خارج إهتمامات أغلبية أفراد المجتمع وذلك لإعتبارات كثيرة، وأسباب اجتماعية واقتصادية، وهو ما تؤكد النتائج حيث نلاحظ أن 38% من الطلبة أكدوا لنا أن أفراد أسرهم يعتبرون الرحلات العلمية مضيعة للوقت، بالمقابل نسجل نسبة أقل ترى عكس ذلك حيث نسجل حوالي 34% من الطلبة يعتبرون الرحلات العلمية ذات قيمة بالنسبة لأفراد عائلاتهم، مع تسجيل حياد نسبة معتبرة من الطلبة وعدم إعطائنا إجابة صريحة وواضحة حول اتجاه أفراد عائلاتهم نحو الرحلات العلمية.

أما بخصوص إهتمام الأسر الجزائرية بالتعليم والثقافة فإن النتائج تبين أن هناك الكثير من الأسر التي تهتم بالتعليم والثقافة وتصرف مصاريف من أجل تحقيق ذلك، وهناك من الأسر من لا تهتم بالتعليم والثقافة وتعتبرهما من الأمور الثانوية مقارنة بتوفير الحاجات الضرورية من مسكن وملبس ومأكل ومشرب، وهو ما تؤكد نسب الإستجابات حيث نلاحظ أن حوالي 45% من الطلبة الذين لا تهتم أسرهم بالتعليم والثقافة ولا ينشغلوا بها، بالمقابل نسجل نسبة 36% من الطلبة الذين تهتم أسرهم بالتعليم والثقافة وتوليها كل الإهتمام.

ومن جهة أخرى فإن ثقافة الأسرة تبنى باهتمام الوالدين بالمجال الثقافي وحرصهم على أن تكون الأسرة من الطبقة المثقفة من خلال توفير الوسائل اللازمة وتشجيع الأبناء على تحسين مستواهم الثقافي، وحسب النتائج التي لدينا فإن مستوى حرص أباء الطلبة على الانتماء إلى الطبقة المثقفة متوسط، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 2.81، وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن حوالي 34% من الطلبة الذين يحرص أبائهم على الانتماء إلى الطبقة المثقفة، ونسبة 46% ترى عكس ذلك، أي أن أبائهم لا يحرصون على الانتماء إلى الطبقة المثقفة.

ومن صور إهتمام الآباء بتحسين المستوى الثقافي لأفراد الأسرة والحرص على الانتماء إلى الطبقة الثقافية توفير مختلف الوسائل التكنولوجية ولأجهزة الإعلام والاتصال، من كمبيوتر وانترنت وغيرها، وحسب النتائج فإن الطلبة أفراد عينة الدراسة وبنسبة 64% يرون أن آبائهم يحرصون على توفير مثل هذه الوسائل والأجهزة التكنولوجية، التي تعد من مصادر الحصول على المعلومات والمعارف وتنمية المستوى الثقافي لأفراد العائلة.

ومن النشاطات العلمية التي تقام بالجامعة والتي تسهم في تطوير المجال الثقافي للطلبة تلك الندوات العلمية والملتقيات التي تنظمها الجامعة من حين لآخر على إختلاف نوع هذه الندوات والمؤتمرات إلا أنها تقدم رسالة علمية وثقافية هادفة في أغلب الأحيان، وتسعى إلى تبادل الأفكار والخبرات العلمية لمعالجة ظاهرة معينة وإثراء النقاش العلمي بالأدلة والبراهين وهذا ما يسمح للطلبة من تنمية الزاد المعرفي في تلك المجالات، وقد يجد بعض الطلبة وخاصة الطالبات رفضا من الأولياء وعدم السماح لأبنائهم بالمشاركة في هذه الندوات دون مراعاة الفائدة العلمية والثقافية لها، وحسب النتائج التي تحصلنا عليها فإن آباء الطلبة لا يرفضون مشاركة أبنائهم في الندوات العلمية، وهو ما تؤكد نسبة 66% من الطلبة، رغم حياد باقي الطلبة في الاستجابة وإعطائنا إجابة ورأي واضح حول اتجاه آباءهم نحو مشاركتهم في هذه الندوات العلمية.

ومن خلال هذه النتائج وغيرها فإننا نلاحظ أن مستوى التوجه الثقافي لأسر الطلبة متوسط وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 2.86، وبانحراف بسيط 0.49 فقط، وهو ما يبين تقارب توجهات الطلبة وتقارب مستواهم الثقافي

3. استجابة أفراد العينة على العلاقات الأسرية بالمحيطين.

الجدول رقم(03): استجابات أفراد العينة على محور العلاقات الأسرية بالمحيطين

العبارة	البديائل								
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة موافق	متوسط الحسابي	انحراف المعياري	المستوى	
	ت	26	80	48	17				00
علاقات أسرتي مع الجيران طيبة	%	15.2	46.8	28.1	9.9	00	3.67	0.85	مرتفع
أسرتي لا تتبادل الزيارات مع الجيران والأقارب	ت	09	16	42	66	38	2.36	1.08	متوسط
	%	5.3	9.4	24.6	38.6	22.2			
ترفض أسرتي زيارة زملائي لي في المنزل	ت	03	53	33	56	26	2.71	1.11	متوسط
	%	1.8	31	19.3	32.7	15.2			
علاقات أسرتي بأقاربنا سيئة	ت	01	17	56	48	49	2.25	1.00	ضعيف
	%	0.6	9.9	32.7	28.1	28.7			
صلة الرحم وحسن المعاملة للآخرين قيم تربينا عليها	ت	68	61	17	24	01	4	1.05	مرتفع
	%	39.8	35.7	9.9	14	0.6			
الصدق أساس تعاملنا مع الآخرين	ت	17	61	40	44	09	3.19	1.09	متوسط
	%	9.9	35.7	23.4	25.7	5.3			
يقدم والدي الخدمات للآخرين	ت	11	32	48	54	26	2.69	1.13	متوسط
	%	6.4	18.7	28.1	31.6	15.2			
متوسط								0.36	2.98

التعليق: من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (03) أعلاه، فإننا نلاحظ أن هناك تباين وتفاوت في استجابات أفراد العينة حول بنود وعبارات محور العلاقات الأسرية بالمحيطين، حيث نلاحظ أن أغلبية المؤشرات توحي بأن مستوى العلاقات متوسط، رغم وجود بعض المؤشرات المرتفعة

كصلة الرحم وحسن المعاملة، وحسن الجيرة، وهي كلها من القيم الدينية التي يتميز بها المجتمع الجزائري، والتي تبقى أساس التفاعل الاجتماعي في مختلف المناطق.

وإذا اعتبرنا علاقات الجيرة من أهم العلاقات الاجتماعية التي تضبط من خلالها العلاقات الاجتماعية الأخرى، فإن حق الجار محفوظ وأوصى به ديننا الإسلامي، ولا يغفل ذلك كل فرد من أفراد المجتمع، ورغم هذه الأهمية لحق الجار فإن بعض الأفراد لا يعيرون أي اهتمام لحقوق الجيران، من خلال انتشار العديد من السلوكيات الاجتماعية السلبية خاصة في المناطق الحضرية المكتظة والمختلطة، وحسب النتائج التي لدينا فإن أسر الطلبة تملك علاقات طيبة مع الجيران وتحافظ على حق الجيران، وذلك بمستوى عالي وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 67.3 وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن أغلبية الطلبة يؤكدون ذلك وهو ما تؤكد نسبة 62% من الطلبة.

أما بخصوص تبادل الزيارات بين الأسر والجيران، فإن النتائج تبين أن أسر الطلبة تتبادل الزيارات مع الجيران وذلك بمستوى متوسط، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 2.36، وكذا نسب الاستجابة، حيث نلاحظ أن ما يفوق 60% من عائلات الطلبة تتبادل الزيارات مع الجيران، بالمقابل نسجل نسبة 14% من الأسر لا تتبادل هذه الزيارات، أما بخصوص استقبال الطلبة لأصدقائهم فإننا نلاحظ أن هناك نسبة معتبرة من العائلات التي ترفض زيارة أصدقاء أبنائها واستقبالهم بالبيت، وهو ما تؤكد نسبة 33% من الطلبة، بالمقابل نجد نسبة 48% من الطلبة أكدوا لنا أن عائلاتهم تستقبل زملائهم وأصدقائهم وتقبل زيارتهم دون أي إحراج.

وإذا كانت علاقات الجيرة مهمة وضرورية في حياة الأسر والمجتمعات، فإن للأقارب حق من الزيارة وحسن التعامل، وتبادل التهاني في المناسبات الدينية وغيرها من الأوقات التي تتطلب تواصل الأقارب وتلاحمهم وتعاونهم، وحسب النتائج التي لدينا فإن أسر الطلبة تحافظ على حسن القرابة مع الأقارب من الأهل والأرحام، والطلبة يرونها علاقات حسنة وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 2.25، وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن نسبة 57% من الطلبة يعتبرونها علاقات حسنة، بالمقابل نسجل نسبة 10% تعتبر هذه العلاقات سيئة.

أما بخصوص تربية الأفراد على صلة الرحم وحسن المعاملة مع الآخرين وترسيخ ذلك السمات والشيم الحسنة في الأبناء فإن النتائج تبين أن الأسر تعمل على ترسيخ هذه القيم بمستوى عالي وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 04، وكذا نسب الاستجابات حيث نلاحظ أن 76% من الطلبة أكدوا على أنهم تربوا على هذه الصفات والأخلاق والقيم داخل أسرهم، بالمقابل نسجل نسبة 14.6% من الطلبة الذي لم يتربوا داخل أسرهم على حسن معاملة الآخر وصلة الأرحام، ولم تعمل أسرهم على ترسيخ تلك القيم السامية في أبنائهم منذ الصغر.

بالإضافة إلى صلة الرحم وحسن المعاملة فإن خلق الصدق من أهم أخلاق المسلم التي تعزز العلاقات وتقويها، وتكسب ثقة الآخر وإحترامه، وحسب النتائج التي تحصلنا عليها فإن مستوى

مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، العدد 03، مارس 2018

مرتفع	0.86	3.94	01 0.6	10 5.8	32 18.7	82 48	46 26.9	ت %	يحتشم أفراد أسرتي في ملبسهم
مرتفع	0.67	3.80	00 00	08 4.7	34 19.9	112 65.5	17 9.9	ت %	يتمتع أفراد أسرتي بالأخلاق والسلوكيات الدينية
مرتفع	0.66	4.23	00 00	01 0.6	19 11.1	90 52.6	61 35.7	ت %	يتوكل كل فرد في أسرتي على الله إذا أقم على عمل ما
مرتفع	0.70	4.18	00 00	08 4.7	05 2.9	105 61.4	53 31	ت %	طاعة الوالدين وبرهما واحترام الكبير ورحمة الصغير صفات لأفراد أسرتي
متوسط	0.92	2.43	23 13.5	78 45.6	42 24.6	28 16.4	00 00	ت %	القيم الدينية بالنسبة لأسرتي هي سمات للتخلف
متوسط	1.01	3.20	05 2.9	49 28.7	32 18.7	76 44.4	09 5.3	ت %	لا تحترم الشعائر الدينية في الحفلات العائلية
متوسط	1.20	3.43	00 00	52 30.4	42 24.6	27 15.8	50 29.2	ت %	علاقاتنا بعضنا ببعض تقوم على أسس دينية
									متوس ط
									0.28
									3.56

التعليق: من خلال النتائج المبينة في الجدول فإننا نلاحظ أن هناك تباين وتفاوت في استجابات أفراد العينة حول بنود وعبارات محور الالتزام الأسري بالقيم الدينية، حيث نلاحظ أن أغلبية المؤشرات توحى بأن مستوى الالتزام متوسط، رغم وجود بعض المؤشرات المرتفعة كأداء الشعائر الدينية والاحتشام في الملبس وطاعة الولدين وغيرها.

فبالنسبة للشعائر الدينية من إقامة الصلاة والصيام وغيرها فإنها تعد أسس وركائز الدين الإسلامي، ومن القيم الدينية القوية والثابتة في الفرد المسلم، ومنذ الصغر تسعى الأسر والعائلات ومؤسسات التربية إلى غرس وتنشئة الأبناء على هذه القيم والحفاظ عليها، وحسب النتائج التي تحصلنا عليها فإن الطلبة أفراد العينة يعيشون في أسر تحرص كل الحرص على أداء الشعائر الدينية والعبادات وهو ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي 3.99، وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن أكثر من 91% من الطلبة يعيشون في أسر تحافظ على العبادات وتحرص على أدائها. ومن جهة أخرى فإن سماع القرآن الكريم وتلاوته من الصور الدينية التي تعزز الوازع الديني وتقويه داخل الأسرة، لما يتركه من راحة نفسية وانسراح في صدور أفراد الأسرة، وما يزرعه من حب وتلاحم ونقاء للقلوب وطهارة للنفوس، وحسب ما تحصلنا عليه من نتائج فإن الطلبة أفراد عينة الدراسة يعيشون في أسر تسمع القرآن الكريم وتواظب على تلاوته بمستوى متوسط، وهو ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي 3.45، وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن حوالي 51% من الطلبة الذين يعيشون في أسر تهتم بسماع القرآن الكريم وتلاوته، بالمقابل نسجل نسبة 09% من الطلبة الذين يغيب القرآن الكريم داخل الأسرة سمعا وتلاوة، وباقي النسبة من الطلبة لم تقدم لنا ردا واضحا عن اتجاهها نحو القرآن الكريم وتواجده داخل الأسرة.

أما بخصوص الاحتشام في اللباس فإن المجتمع الجزائري ضحية للثقافات الغربية والموضة الأجنبية، خاصة من جهة النساء، أين نجد تنافس كبير وشرس لمؤسسات الموضة وعرض مختلف الأذواق دون مراعاة خصوصية المجتمع الإسلامي، وهمهم الوحيد هو تسويق منتجاتهم كهدف اقتصادي، ونشر ثقافتهم كهدف ثقافي، وحسب النتائج فإن الطلبة يعيشون في أسر تعزز الاحتشام في الملابس ولا تترك أفرادها يلهثون وراء الألبسة غير المحتشمة والتي تتعارض مع قيم وأخلاق الأسرة والمجتمع، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 3.94، وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة بنسبة فاقت 75 % ينتمون إلى عائلة محتشمة اللباس، أما نسبة 06 % فهم ينتمون إلى عائلات لا تحتشم في لباسها وتعتبره أمر عادي ولا يؤثر على أخلاق وقيم الأسرة.

أما بخصوص انتشار الأخلاق والسلوكيات الدينية داخل الأسر وبين أفرادها ومدى تمتع أفراد العائلة بالأخلاق النبيلة والصفات الحميدة، فإن النتائج تبين لنا أن الطلبة يعيشون مع أفراد يتصفون فعلا بالأخلاق السامية والقيم الرفيعة، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 80.3، وكذا نسب الاستجابات، حيث نلاحظ أن 75.5 % من الطلبة يعيشون في أسرة تتصف بالصفات الحميدة وتتمتع بالأخلاق والسلوكيات الدينية، بالمقابل نسجل نسبة ضعيفة جدا حوالي 7.4 % فقط من الطلبة الذين يعيشون في أسر أفرادها لا يتمتعوا بالأخلاق والسلوكيات الدينية.

إضافة إلى هذه الصفات فإن النتائج تبين أن عائلات الطلبة يتوكلون على الله في أداء أعمالهم ويعتبرون طاعة الوالدين من أهم الأخلاق والصفات الدينية الواجب إتباعها والمحافظة عليها، حيث نلاحظ أن مستوى عالي لطاعة الوالدين وبرهما وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 4.23، وحوالي 92 % من الطلبة يحترمون آبائهم ويحترمون الكبار ويرحمون الصغار وهي نفس الصفات التي تميز أفراد أسرهم، وتجعلهم يحترمون بعضهم البعض وهو ما عبر عنه الطلبة بكون علاقاتهم الأسرية تقوم على أسس دينية لا يستطيع كل فرد من الأسرة التخلي عنها أو تجاوزها.

ومن جهة أخرى فإن المناسبات العائلية هي من الصور التي تعكس مدى التزام أفراد الأسرة بالتعاليم الدينية واحترام الغير، خاصة في حفلات الأعراس أين يعيش المجتمع الجزائري فوضى أخلاقية وانهايار كبير للعادات والقيم السامية، وحسب النتائج فإن عائلات الطلبة تحترم التعاليم الدينية في الحفلات بمستوى متوسط فقط، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 3.20، حيث نسجل حوالي 49 % من الطلبة الذين يعيشون في أسر لا تحترم التعاليم الدينية في حفلاتها، ونسبة 32 % تحترم وتراعي التعاليم الدينية في حفلاتها وأعراسها، وهي كلها من مؤشرات ضعف القيم الدينية وعدم انتشارها بين أفراد المجتمع.

5. طبيعة المناخ الأسري السائد لدى الطلبة:

الجدول رقم (05): طبيعة المناخ الأسري السائد

المناخ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
الترابط والتفاعل الأسري	3.06	0.32	03	متوسط
التوجه الثقافي للأسرة	2.86	0.49	05	متوسط
العلاقات الأسرية بالمحيطين	2.98	0.36	04	متوسط

نظام حياة الأسرة وإشباع حاجات أفرادها	3.06	0.23	02	متوسط
التعاون الأسري	2.83	0.33	06	متوسط
الالتزام الأسري بالقيم الدينية	3.55	0.80	01	متوسط
المناخ العام	3.06	0.12	متوسط	

التعليق: من خلال النتائج المسجلة في الجدول فإننا نلاحظ أن المستوى العام للمناخ الأسري متوسط وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 3.06 وبانحراف ضعيف 0.12 وهو ما يوحي بتقارب طبيعة المناخ في مختلف العائلات وأسر الطلبة، ولا يوجد هناك تباين كبير في باقي أبعاد ومؤشرات المناخ الأسري في وسط الطلبة.

كما نلاحظ كذلك أن الالتزام بالقيم الدينية هو أهم مؤشرات المناخ الأسري وإحتل المرتبة الأولى من حيث انتشاره في أوساط عائلات الطلبة، وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 3.55، وبانحراف ضعيف 0.80 وهو يوحي بتقارب القيم الدينية وعدم تباينها بين مختلف العائلات، هذه القيم المتمثلة في المحافظة على العبادات والشعائر الدينية، وبر الوالدين واحترام الكبير ورحمة الصغير، والتمزام بالبادئ الدينية في المعاملات.

ثم بعدها نجد النظام الداخلي للأسرة، بمستوى متوسط كذلك وبقيمة للمتوسط الحسابي 3.06 وإنحراف بسيط 0.23 وهو دليل على وجود نظام أسري يعمل على تحقيق حاجات أفراد الأسرة، في جو من التكامل بعيدا عن أشكال حب الذات والتشتت الأسري.

وفي المرتبة الثالثة نجد التفاعل الأسري بمتوسط حسابي 3.06 وإنحراف بسيط 0.32، وهو ما يبين أن مستوى التفاعل الأسري في عائلات الطلبة متوسط ولا يوجد تباين كبير واختلاف في مستوى التفاعل والترابط وطبيعته.

وفي المرتبة الرابعة نجد العلاقات الأسرية بالمحيطين بالأسرة من جيران وأقارب، وذلك بمتوسط حسابي 2.98 وانحراف بسيط 0.36، وهو ما يدل على مستوى متوسط للعلاقات بين أسر الطلبة وجيرانهم وأقاربهم، من حيث الاحترام وتبادل الزيارات وصلة الرحم واستقبال الضيوف.

ثم بعدها نجد التوجه الثقافي للأسرة في الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 2.86، وانحراف ضعيف 0.49، وهو ما يبين أن المستوى الثقافي لأسر وعائلات الطلبة متوسط، ولا يوجد تباين واختلاف في المستوى بين العائلات، سواء من حيث المطالعة أو توفر وسائل التثقيف من كمبيوتر انترنت وغيرها، أو من خلال متابعة الأخبار والاطلاع الدائم على مجريات الحياة، أو من خلال سعي أفراد الأسرة للانتماء إلى الطبقة المثقفة في المجتمع.

وفي الرتبة الأخيرة نجد التعاون الأسري بمتوسط حسابي 2.83 وإنحراف ضعيف 0.33 وهو ما يبين مستوى التعاون بين أفراد الأسرة متوسط ولا يوجد تباين واختلاف كبير بين التعاون في مختلف الأسر والعائلات، وتبقى عائلات الطلبة تسعى لتحقيق جو من التعاون الداخلي وتكاتف جهود أفرادها بما يخدم المصلحة العامة للأسرة.



شكل رقم (1) يوضح ترتيب عناصر المناخ الأسري.

6. مستوى التحصيل الدراسي للطلبة

الجدول رقم(06): يوضح توزيع الطلبة حسب مستوى التحصيل الدراسي

المستوى	المعدل السنوي	العدد	النسبة %
ضعيف	0 – 6.66	00	00%
متوسط	6.67 – 13.33	140	81.9%
جيد	13.34 – 20	31	18.1%

التعليق: من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (06) نلاحظ أن الطلبة موزعون بين المستوى المتوسط والجيد على اعتبار أن الطلبة عينة الدراسة من طلبة الماستر، وأن معدل القبول في الماستر يكون فوق المتوسط، رغم اختلافه من كلية إلى أخرى ومن قسم لآخر، حسب نوع التخصص، والنسبة التي يعتمد عليها القسم في قبول الطلبة الأوائل أو المتفوقين.

وحسب ما نلاحظه فإن أغلبية الطلبة مستواهم قريب من الحسن إذا اعتبرنا أن المستوى الحسن يبدأ من المعدل 14 من عشرين حسب المعايير المتبعة في منح الشهادات، مع وجود نسبة من الطلبة الذين مستواهم حسن، وهو ما يتماشى مع طبيعة التخصصات، أين تكون المعدلات الأولى دائما في حدود المستوى الحسن، وهو ما لاحظناه على أغلبية شهادات الماستر المقدمة في الكلية.

7. مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: للترابط والتفاعل الأسري علاقة إيجابية بالتفوق الدراسي للأبناء

الجدول رقم(07): معامل الارتباط سبيرمان بين الترابط الأسري والتحصيل الدراسي

العلاقة	المتوسط الحسابي	المستوى	معامل الارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة
الترابط والتفاعل الأسري	3.06	متوسط	0.34	0.05
مستوى التحصيل	12.27	متوسط		

التعليق والمناقشة: من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن مستوى الترابط والتفاعل الأسري لدى الطلبة متوسط وهو ما تؤكدته قيمة المتوسط الحسابي 3.06، وكذلك بالنسبة لمستوى التحصيل الدراسي للطلبة، حسب ما تؤكدته قيمة المعدل العام للطلبة (12.10).

أما بخصوص العلاقة بين الترابط والتفاعل الأسري والتحصيل الدراسي فإننا قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان بين المتغيرين وتحصلنا على القيمة (0.34) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.05، والذي نعتمد فيه دراستنا هذه، وهذا ما يجعلنا نفر بوجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الترابط والتفاعل الأسري والتفوق الدراسي للأبناء.

وحسب هذه النتائج فإننا نلاحظ أنه كلما كانت هناك صور للتفاعل والترابط بين أعضاء الأسرة، من تلاحم وتفاهم وتبادل أطراف الحديث والحوار الفعال، كلما تحسن مستوى البناء، وزاد تفوقهم الدراسي، وذلك لما تتركه هذه السلوكيات الأسرية من آثار نفسية على اتجاهات الأبناء وعلى استقرارهم النفسي ودافعيتهم للتعلم والتفوق، وتعد العلاقات الأسرية التي تعطي اهتماماً لأعضائها وتحاول مساعدتهم على الترابط، وإتاحة الفرصة لهم لحرية التعبير بصراحة عن مشاعرهم وأحاسيسهم، وتعطي الشعور بالفخر نحو انتمائهم للأسرة، هي من أهم الجوانب التي تؤدي إلى زيادة السلوك المرغوب فيه وإنقاص السلوك غير المرغوب فيه من قبل أعضاء الأسرة.

ويرى سمارت أن الأسرة تمنح أطفالها الاستعدادات والسمات، والحب والأمن، والفرص العديدة لنمو شخصياتهم، وتقوم بإشباع حاجاتهم الفسيولوجية والعقلية والعاطفية، وتعليمهم كيف يسلكون ويتعاملون ويعملون، ويتم تأثيرها عليهم من خلال عاملي الوراثة والبيئة (حليم بركات، 1986، ص13).

ومن خلال الحوار الأسري والتفاعل الإيجابي بين أفراد الأسرة، تبدأ العلاقات الأولية للفرد والتي تكسبه الشعور بقيمته وذاته مع أفراد أسرته، حيث إنه من خلال العلاقات الأولية ينمي خبرته عن الحب والعاطفة والحماية، ويزداد وعيه لذاته ويزداد نموه بزيادة تفاعله مع المحيطين به، وقيامه بدوره الخاص، وينمو لديه الشعور بالطمأنينة، وعن طريق هذا التفاعل تأخذ شخصيته في التبلور والازدواج، فالأسرة تعتبر البيئة الاجتماعية الأولى التي تنمو فيها بذور الشخصية الإنسانية، وتوضع فيه أصول التطبيع الاجتماعي، بل تتحدد فيها الإنسانية للإنسان ويتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في الأسرة (سهير أحمد، 1998، ص6).

الفرضية الثانية: التوجه الثقافي للأسرة له علاقة إيجابية بالتفوق الدراسي للأبناء

الجدول رقم(08): معامل الارتباط سبيرمان بين التوجه الثقافي للأسرة والتحصيل الدراسي

العلاقة	المتوسط الحسابي	المستوى	معامل الارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة
التوجه الثقافي	2.86	متوسط	0.46	0.04
مستوى التحصيل	12.27	متوسط		

التعليق والمناقشة: من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (08) نلاحظ أن مستوى التوجه الثقافي لأسر الطلبة متوسط وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 2.86، وكذلك بالنسبة لمستوى التحصيل الدراسي للطلبة، حسب ما تؤكد قيمة المعدل العام للطلبة (12.27).

أما بخصوص العلاقة بين التوجه الثقافي لأسر الطلبة والتحصيل الدراسي فإننا قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان بين المتغيرين وتحصلنا على القيمة (0.46) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.04، وهو أصغر من 0.05 والذي نعتمد في دراستنا هذه، وهذا ما يجعلنا نفر بوجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين التوجه الثقافي للأسرة والتفوق الدراسي للأبناء.

إن أهم المناخات وأكثرها تأثيراً على التحصيل الدراسي هو المناخ الأسري بحيث أن مستوى ثقافة الأسرة وإمكاناتها ومدى قدرتها على مساعدة الطالب في تحصيله الدراسي، وكذلك توفر المناخ الأسري المهيأ للتحصيل والقائم على التفاعلات الإيجابية بين التلميذ والديه وأخوته فضلاً عن الرعاية والتوجيه الإيجابي الأسري للأبناء كلها ظروف وعوامل وجودها يؤدي إلى تحقيق التفوق.

وعليه فإن العلاقات التفاعلية بين الأبوين والطفل تعتبر الأساس في تنشئته، بالإضافة إلى عوامل متعددة قد تتداخل معها مثل المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوالدين، كما أنها قد تتأثر بجنس الطفل فضلاً عن عدد الأبناء.

الفرضية الثالثة: العلاقات الأسرية بالمحيطين لها علاقة إيجابية بالتفوق الدراسي للأبناء

الجدول رقم(09): معامل الارتباط سبيرمان بين العلاقات الأسرية والتحصيل الدراسي

العلاقة	المتوسط الحسابي	المستوى	معامل الارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة
العلاقات الأسرية	2.98	متوسط	0.61	0.05
مستوى التحصيل	12.27	متوسط		

التعليق والمناقشة: من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن مستوى العلاقات الأسرية لأسر الطلبة متوسط وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 2.98، وكذلك بالنسبة لمستوى التحصيل الدراسي للطلبة، حسب ما تؤكد قيمة المعدل العام للطلبة (12.27).

أما بخصوص العلاقة بين العلاقات الأسرية والتحصيل الدراسي فإننا قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان بين المتغيرين وتحصلنا على القيمة (0.61) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.05، والذي نعتمد في دراستنا هذه، وهذا ما يجعلنا نفر بوجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين العلاقات الأسرية والتفوق الدراسي للأبناء.

وحسب ما تؤكداه وفاء شلبي وفاطمة إبراهيم (1996) فإن العلاقات الإنسانية بين الوالدين من أهم العوامل التي تؤثر في نوع المعاملة التي يتلقاها الأبناء من آبائهم، كما أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على المناخ السائد في محيط الأسرة، وذلك لأن الأبوين يقومان في الأسرة بدور القيادة علاوة على دورهما كأباء وأمّهات بضربان للأبناء مثلاً يحتذى به بطريقة شعورية أو لاشعورية على حد سواء، وأن ما يسود المناخ الأسري السعيد من علاقات الود والعطف والتعاون والاهتمام والعناية بين الوالدين يؤثر على أساليب تنشئة الأبناء وأساليب التفاعل بين أفراد الأسرة، وتتميز

العلاقات في الأسرة بالعمق والدفع والمواجهة ولذلك كانت هذه البيئة أنسب البيئات للطفل حيث يجد الأمن والحماية والجو المناسب لإصدار شتى ألوان السلوك، وتعد من أهم المشكلات التي يمر بها الفرد خلال حياته اليومية هي علاقته بالآخرين وعلي وجه الخصوص الآباء والأمهات وما يتبعونه من أساليب معاملة.

الفرضية السادسة: الالتزام الأسري بالقيم الدينية له علاقة إيجابية بالتفوق الدراسي للأبناء

الجدول رقم(10): معامل الارتباط سبيرمان بين الالتزام الأسري والتحصيل الدراسي

العلاقة	المتوسط الحسابي	المستوى	معامل الارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة
الالتزام الديني الأسري	3.55	متوسط	0.48	0.05
مستوى التحصيل	12.27	متوسط		

التعليق والمناقشة: من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (10) نلاحظ أن مستوى الالتزام الأسري لأسر الطلبة متوسط وهو ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي 3.55، وكذلك بالنسبة لمستوى التحصيل الدراسي للطلبة، حسب ما تؤكد قيمة المعدل العام للطلبة (12.27). أما بخصوص العلاقة بين الالتزام الديني الأسري والتحصيل الدراسي فإننا قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان بين المتغيرين وتحصلنا على القيمة (0.48) وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.05، والذي نعتمده في دراستنا هذه، وهذا ما يجعلنا نفر بوجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الالتزام الأسري والتفوق الدراسي للأبناء.

فالأخلاق عنصر أساس ومعيار من معايير صلاح الزوجين ونجاحهما في أداء واجبهما التربوي تجاه الأبناء، وما من شك في أن "التدين عامل إيجاب في الألفة والانسجام والتآزر والتساند، فهو إيمانٌ بمثل وقيم في الحياة، ليس من بينها المال والجاه وعرض الدنيا، بل في مقدمتها الإنسانية في المعاملة والتهديب في السلوك وتقدير الإنسان لذاته واستيفاء الإخاء في الله" (البيهي فؤاد محمد،

1973، ص236)

والالتزام الديني للأسرة عامل مهم في غرس الأخلاق النبيلة والصفات الحميدة في الأبناء، وحثهم على الاحترام والاحتشام وحسن الخلق، وهي كلها تساعد الأبناء على كسب الثقة بالنفس وحب التفوق والتميز في حياتهم الاجتماعية والدراسية، وهو ما يساهم في رفع مستواهم الدراسي وسعيهم واجتهادهم من أجل تحقيق نتائج ترضي الوالدين، بعيدا عن السلوكيات التي تتنافى مع الأخلاق الدينية والقيم الاجتماعية، وكلما كان التلاميذ ملتزمون بالتعاليم الدينية ومحافظون على أداء الشعائر والواجبات، كلما زاد انضباطهم والتزامهم بأداء الواجبات الدراسية.

النتائج العامة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة عنابة، وحسب ما حصلنا عليه من بيانات ونتائج وما لمسناه من خلال احتكاكنا بالطلبة فقد توصلنا إلى جملة من النتائج المتعلقة بالمناخ الأسري وعلاقته بالتفوق الدراسي لدى الطلبة، ويمكننا عرض هذه النتائج في النقاط التالية:

- المناخ الأسري السائد لدى أسر عينة البحث متوسط من حيث الالتزام الديني والتعاون والترابط الأسري، وكذا من خلال علاقات التفاعل مع المحيطين بالأسرة من جيران وأقارب، وكذا من حيث المستوى الثقافي لأفراد الأسرة الذي لم يرقى إلى المستوى العالي وبقي متوسط.
- وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين التوجه الثقافي للأسرة والتفوق الدراسي للأبناء، والمستوى الثقافي للأسرة يساهم تحسين المستوى الثقافي للأبناء ومن تم تفوقهم دراسيا.
- توجد علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الالتزام الديني للأسرة والتفوق الدراسي للأبناء، وكلما التزم أفراد الأسرة بالتعاليم الدينية كلما زاد وساهم في تحقيق التفوق الدراسي للطلبة.
- وجود فروق بين الطلبة والطالبات في مستوى التفوق الدراسي، وهو لصالح الطالبات، ومنه فإن متغير الجنس يؤثر على التفوق الدراسي لدى الطلبة.

خاتمة:

تؤكد الدراسة التي بين أيدينا أن معظم المتفوقين يعيشون في مناخ أسري متوسط من حيث جل الأبعاد المعتمدة في هذه الدراسة و أنهم يعيشون في محيط ثقافي متوسط إذ أن اغلب أولياء المتفوقين حسب الدراسة ليس بالعالين وإنما متوسط على العموم، وبالتالي فمستوى الأولياء ليس بشرط من اجل التفوق الدراسي.

ويعتبر المحيط الملانم الذي يعيش فيه الأبناء ضروري من أجل تشجيع التلاميذ وحفزهم على التفوق، فالظروف الأسرية الجيدة تجعل الأولياء يتبنون أساليب تربوية سوية وتتمثل في تقديم الرعاية الصحية اللازمة للأبناء من طرف أبائهم، إنصات الوالدين للأبناء، تقبل آرائهم، مشاركتهم في أمورهم الشخصية واحترامها، تقديرهم، الثقة بهم، تشجيعهم، تنزه الآباء مع أبنائهم، احترام قراراتهم الشخصية، البشاشة عند رؤيتهم ومعاملتهم معاملة خاصة، وهي مؤشرات تجعل من المناخ الأسري مناخا ايجابيا يساهم بشكل كبير في إنتاج المتفوقين، بالإضافة إلى أن أسلوب القسوة والإهمال وعدم التعاون بين أفراد الأسرة وسوء العلاقات الأسرية وعدم الالتزام الديني تجعل من المناخ سلبي وبالتالي تقلل من فرص ظهور المتفوقين، حيث أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة متوسطة بين المناخ الأسري للمتفوقين والتفوق الدراسي الذي اعتمد فيه التحصيل الدراسي كمؤشر للتفوق.

قائمة المراجع:

1. جيمس ت. ويب وآخرون(1985)، توجيه الطفل المتفوق عقليا، مرجع علمي للآباء و المعلمين، ترجمة: بشرى حديد، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت.
2. بوحوش عمار، الذنبيات محمد محمود(2001)، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3.
3. أنجرس موريس(2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – تدريبات عملية- ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر.
4. حليم بركات(1986)، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3.

5. سهير أحمد، كامل (1998)، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
6. السيد فؤاد البهي (1973)، الأسس النفسية للنمو، دار الفكر العربي، مصر.

إشكالية التنمية المستدامة وتأهيل التوازنات البيئية بالجبال المغربية:

- حالة حوض تاكلفت بالأطلس الكبير الأوسط -

The problem of sustainable development and the rehabilitation of equilibrium ecosystem in the mountains Moroccan: Cas study of Tagueleft Basin (The Central High Atlas of Morocco).

أ. محمد رزقي، جامعة القاضي عياض مراكش-المغرب

أ. عبد الرحيم بنعلي، جامعة القاضي عياض مراكش-المغرب

ملخص: أمام حدة الإقصاء الاجتماعي وهشاشة التوازنات البيئية بالأوساط الجبلية المغربية، وجب التفكير جديا وعمليا في تأطير كل أشكال استغلال الإنسان للمجال، وإذا كانت التنمية المستدامة كمقاربة تنموية جديدة تثنى الإمكانيات البشرية والبيئية المحلية، فإن القطع مع كل أشكال التهميش والتدخلات القطاعية المحدودة التي طبقت بالجبال المغربية منذ عقود خلت أصبح ملحا، يوضح هذا المقال تحليل مختلف شروط تحقيق التنمية المستدامة بالأوساط الجبلية المغربية، من خلال دراسة حالة نموذجية بالأطلس الكبير الأوسط، بهدف بسط سبل تأهيل التوازنات البيئية بالجبال المغربية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التوازنات البيئية، التنمية الترابية.

Abstract: This study presents an analytical view of the fragility of the ecological balances in the Moroccan mountain communities to the severity of social exclusion. Serious consideration should be given to framing all forms of human exploitation of the field and ways to achieve sustainable development to preserve mountain ecosystems.

This article analyzes the various obstacles to achieving sustainable development in the Moroccan mountain communities, through a case study of the Middle Great of Atlas of the Middle Moroccan.

Keywords: sustainable development, equilibrium ecosystem, Territorial development.

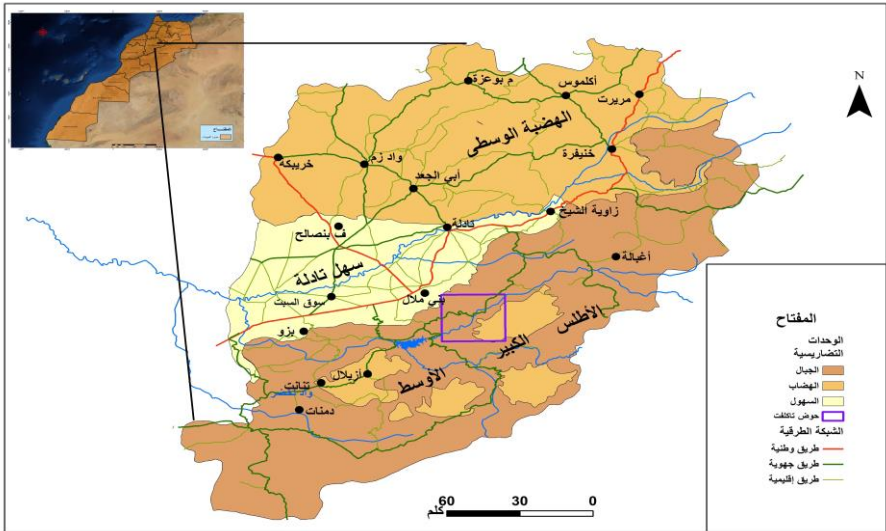
مقدمة:

إن إستراتيجية تنمية وتهينة الأوساط الجبلية تستوجب التفكير في مشاريع واعدة ومتكاملة توظف كيفية استغلال مؤهلاتها البشرية والطبيعية، لأن طرق الاستغلال الحالي للمجالات الجبلية تجعل مواردها الطبيعية تتعرض لتدهور متسارع بفعل تزايد حدة الأنشطة البشرية ومحدودية البرامج التنموية النوعية التي تستهدف الجبال، يجسد حوض تاكلفت بالأطلس الكبير الأوسط نموذجا لكل الأوساط الجبلية المهمشة تنمويا، لأنه وسط إلى حدود اليوم ظل مقصي في السياسة التنموية للدولة، لعدم استفادته من برامج ومشاريع مندمجة قادرة على تحريك المؤهلات التنموية التي يزخر بها، ولذلك وجب التفكير جديا في رد الاعتبار لهذا الوسط واستثمار امكانياته، لإقرار تنمية تنسجم مع مؤهلاته الطبيعية والبشرية وخصوصياته البيئية.

كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة بحوض تاكلفت؟ وماهي اكراهاتها وشروطها؟ ما دور تأهيل التوازنات البيئية في استدامة الموارد والتنمية المحلية؟

1. التوطين الطبيعي والإداري لمجال الدراسة

تندرج منطقة تاكلفت ضمن الهوامش الشمالية للأطلس الكبير الأوسط، وإداريا تنتمي إلى جهة بني ملال خنيفرة، (الخريطة الشكل رقم 1) ومن الناحية الطبيعية فالمنطقة عبارة عن حوض مغلق يحده شرقا وغربا خوانق واد العبيد، وشمالا أطلس بني ملال وجنوبا جبل شيتو وكدرور، هذا الحوض تحتضنه أعراف جبلية على ارتفاعات تتراوح بين 809م عند مجرى واد العبيد و2237م عند القمم المرتفعة المحيطة بالحوض.



الشكل رقم 1: التوطين الجغرافي لمنطقة الدراسة إداريا وطبيعيا
مصدر المعطيات: قسم التخطيط والبيئة بولاية جهة بني ملال-خنيفرة

2. شروط تحقيق التنمية المستدامة بحوض تاكلفت

1.2 استبدال المقاربة القطاعية بتصور مبني على تشخيص ترابي متكامل:

كان للدينامية التي عرفها الحوض كوسط جبلي هش خلال العقود الأخيرة، تأثيره السلبي المباشر على التوازنات البيئية ومستوى التنمية المحلية التي ما فتئت تسجل تراجعاً بالمنطقة، أمام افتقارها لمقومات التهيئة المناسبة وبرامج تنموية طموحة قادرة على الاستجابة للانتظارات الساكنة المتزايدة، وقد كان لكل ذلك وقع مباشر على الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية وضعف تجدها، بما يعني عدم فاعلية التدخلات الرسمية للإعداد وضبط تهيئة المجال بمراقبة دقيقة لسلبات استغلال الساكنة للمجال.

ترتبط هذه الوضعية بمشكلة انعدام الترابط الاستراتيجي بين التنمية المحلية في أبعادها الشمولية وصيانة الموارد الطبيعية بالجلال المغربية، فعلى المستوى المحلي لم يتم إنجاز كل التصورات المرتبطة بالتنمية القروية وتأهيل المجالات المهمشة منذ الاستقلال (محمد الناصري، 2006، ص40)، وإستمر اهتمام الدولة بالرفع من الإنتاجية ومراكمة الثروة والتجهيزات والاستثمار بالمدرات المسقية المؤهلة.

وهذا التجاهل للبيئة الجبلية وعدم اعتبار الإنسان كـمكون أساسي فيها، ولد تفاعل قوى محلية متعددة العناصر ومتعارضة الطموحات، أطفى على استغلال المجال المحلي نوعاً من اللاتنظيم استمر معه تزايد الحاجيات وتراجع الموارد بفعل النمو الديمغرافي المتزايد.

وأمام الإمكانات المهمة للوسط الجبلي المغربي على مستوى الموارد المائية، انطلقت منذ بداية الفترة الاستعمارية أشغال التجهيز الهيدروفلحي لتادلا الذي جلب اهتمام الأجانب، الذين تعطشوا لاستغلاله وجلب السهل استثمارات مهمة بالموازاة مع فرض السيطرة العسكرية، ولذلك تم أحداث مكتب الري لبني عمير وبني موسى سنة 1941 الذي يعد الأول من نوعه في المغرب (عبد الرحيم بنعلي، 2004، ص411)، وتشيد سد بين الويدان بحوض واويزغت سنة 1953، لمد هذا السهل بحاجياته من الموارد المائية والرفع من الإنتاج، وبعد الاستقلال اسمرت سياسة الاهتمام بالسهل الذي عرف دينامية داخلية شبه مغلقة، في الوقت الذي تم فيه استنزاف المحيط الجبلي وتهميشه.

ولقد أسهم تدخل المستعمر بالميدان في وضع أسس سياسة فلاحية جديدة طبعت حتى اختيارات الدولة المغربية بعد الاستقلال، سمتها إعطاء أهمية كبيرة للمنطقة السهلية المتسمة بالإنتاجية المرتفعة وتهميش المحيط الجبلي المجاور له، حيث اندثر معه ذلك التضامن الترابي القائم تاريخياً كآلية للتعاون بين الوحدات الجغرافية المختلفة عبر أعمال الشراكة والتعاون بين المؤسسات من أجل خلق تنمية منسجمة مجالياً واجتماعياً بدعم الجهات التي تعاني من إكراهات تنموية (محمد البقصي، 2016، ص109)، الشيء الذي ولد عالمين متناقضين في الحياة الاجتماعية والتنمية، أثر سلبي على أنماط الإنتاج كفرصة السائدة من ذي قبل .

إن واقع التنمية المحلية المؤجلة بمنطقة البحث، تنهيكل محاورها على بناء حاجيات وانتظارات الساكنة المحلية، وتحدد غايتها على تنويع الاقتصاد المحلي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتوازنات الوسط البيئي وصيانة الهوية المحلية بمختلف أبعادها (أحمد موساوي، 2012،

ص229)، هو حصيلة لمنطق متعدد الأوجه، حصرت آلياته المتفاعلة المقاربة القطاعية للتنمية بالجهة منذ الفترة الاستعمارية .

2.2 حل التعارض القائم بين مقاربتَي التنمية القطاعية والبيئية التنموية:

تستدعي مقارنة إشكالية التنمية المستدامة بحوض تاكلت كجزء من المناطق الجبلية المغربية، تدخلا من نوع خاص عند الإقدام على أي إعداد مجالي أو تنمية للتراب المحلي، باعتبار أن المجال ينتمي إلى نفس الوسط الطبيعي والقبلي والتاريخي المحدد في الخصوصية المحلية للجلال الأطلسية المغربية، المتسمة عموما بالهشاشة الطبيعية والمعرضة لسرعة الاختلال واللاتوازن، كمنظومات جبلية متوسطة (محمد الناصري، 2006، ص189)، ليست بمنأى عن تلك التحولات العميقة التي مست المجالات القريبة منها أو البعيدة عنها، تتفاعل في أطرافها مع باقي المناطق على شكل منظومة متكاملة العناصر .

كان لسياسة التهميش والعزلة التي طالما عرفتها المنطقة في ظل منظور إقصائي فيما سبق من سياسة الدولة على مستوى البرامج التنموية، ثم فشلها الذريع في كثير من الأحيان، وهيمنة التخطيط المركزي المفرط في التنمية، هذا فضلا عن غياب رؤية واضحة للأهداف، لأنها مشاريع كانت وليدة وقائع ظرفية ضغطت على الدولة بكل ثقلها وأجبرتها على التصرف وفق هاجس أمني أكثر منه تنموي (جمال الكركوري، 2008، ص184)، نذكر منها على سبيل المثال مشروع حوض سبو ومشروع ديرو DERRO بالريف الغربي.

يتفاعل هذا القسم من الوسط الجبلي مع محيطه السهلي على شكل منظومة تجمعها أنساق تراعي دراسة سرعة تدهور الموارد الطبيعية الناتجة أساسا عن الإفراط في الاستغلال الجماعي للمراعي، واجتثاث الغابة، لاسيما بأطلس أزيلال (Laouina.A et al, 2000, p8) ، لأن المشهد الجبلي يعرف تحولات جديدة في اتجاه الاختلال واللاتوازن، بعد أن كان بمثابة المحمية الرئيسية للثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من أخشاب وحيوانات وأعشاب طبية ومعادن نفيسة، إضافة إلى كونها مجال استقطاب القطاع الرعوي ومعه القبائل الترحالية (سعيد البوزيدي، 2006، ص37)، ولضمان استمرار التوازن بين الموارد والإمكانات المتاحة في الجبل، وحتى تتمكن المنطقة من الحفاظ على توازناتها البيئية كمنظومة متكاملة الوظائف، وتقوم بالدور المنوط بها، وجب تبني مقارنة جديدة تنبني على أساس بيئي وتنموي.

ومن شأن هذا أن يساهم في تفعيل دينامية التنمية المحلية المستدامة التي تستجيب لجميع الحاجيات بعين المكان، من خلال تدبير مستدام للأراضي يبدأ بإعادة تصفية الوضع العقاري بالتحديد القانوني للأراضي، ثم إعادة النظر في القوانين المرتبطة بالغابة وتوضيح حقوق الاستعمال وتنظيم المستعملين لعقلنة واستثمار مجال استعمال تلك الحقوق (السعيد بوجروف، 2007، ص166)، وهذا ما سيحد من الهجرة القروية التي تؤدي إلى تفجير الجبل واستنزاف مادته البشرية، علاوة على رأسماله الطبيعي الذي يميزه عن غيره.

3.2 الاقتصاد الفلاحي الجبلي والهشاشة الطبيعية في برامج التنمية القروية:

طبقت على مدى عقود طويلة مقاربات للتنمية العالم القروي على الصعيد الوطني، وبالأخص المناطق الجبلية، قصد استثمار موارده الطبيعية في التنمية ومعالجة إشكالية إهدار وضياع جزء منها من جراء الاستغلال الجائر، لكن النتائج المحققة أثبتت عكس ذلك تماما نظرا لصعوبة حل

عدة مشاكل معلقة منها معضلة التهميش والفقر والاقصاء، وعدم تمكن مقارنة تنمية العالم القروي من إيجاد حلول لاختلالات هيكلية بالوسط القروي الجبلي.

ظل المشهد القروي الجبلي رتيباً وبعيداً عن الدينامية التي ميزت نظيره بالبساتين والنجد، لأن جل برامج التنمية القروية برمتها لم تراعي التمايزات الحاصلة بين الأوساط القروية ككل، فترتب عن ذلك ثنائية عطلت مسارات التنمية القروية الجبلية وكرست التفاوت المجالي، الشيء الذي جعل العالم القروي الجبلي يكتوي بنار تلك السياسة التي لم تستحضر خصوصياته الجغرافية.

كما تراكمت عدة مشاكل بنيوية أمام تطبيق برامج التنمية القروية في سياقها الوطني العام، لأنها لم تتمكن من استيعاب كل القضايا التنموية التي تطرح بالعالم القروي المغربي وبالأخص الجبلي منه، الذي يواجه مشكلات عويصة تتراكم حديثاً مع الزمن في أبعادها البيئية والاجتماعية والمجالية، بما يوحي بعالم جامد تنموياً تفككت أوصاله الاجتماعية بتشكيل بنيات إدارية جديدة موسومة باللاتجذر الاجتماعي محلياً، ترعاه نخب محلية تكرر الانتظارية وكبح تقدم التنمية واستمرار العجز التنموي والعزلة المطبقة في عدة مستويات (عبد الرحيم العطري، 2012، ص33)، التي تختزل تاريخاً طويلاً من الهشاشة الطبيعية والتهميش التنموي للوسط القروي الجبلي في برامج التنمية القروية التي تتعامل مع هذا العالم كوحدة متجانسة، ولا تراعي فيه الاختلافات البنيوية الناتجة عن علاقات الإنتاج.

يلاحظ من خلال تقييم نتائج تطبيق هذه المشاريع بالجلال المغربية السعيد بوجروف، 2007، ص392) و(جمال الكركوري، 2008، ص165-187) و(محمد الهيلوش، 2011، ص67-87)، أنها مشاريع تبقى محدودة الأثر التنموي والفعالية الانتاجية بتلك المناطق، لأنها تعاني من غياب التنسيق وتقييم الطرق والوسائل المستعملة وعدم التعبئة الممكنة للسكان لاستجابة للجدوى من هاته البرامج.

نظراً للارتباط العضوي بين السكان والبيئة المحلية وسيادة أنشطة زراعية تقليدية وهشاشة الأنظمة البيئية في منطقة تاكلفت، وجب إعادة النظر في سياسة الدولة في تنمية العالم القروي الجبلي برمته، الذي تحكمه الكثير من المظاهر التقليدية التي تجد معناها في الأنظمة القطاعية التي تقود إلى مآلات التنمية المعطوبة وتعيق الانتقال الفعلي إلى التنمية التي يكون مفتاحها سؤال الملكية العقارية (عبد الرحيم العطري، 2012، ص28-22)، لأن السياسة السابقة همشت المناطق البورية والجبلية كنوع من الاستمرارية في تكريس سياسة التمييز بين المجالات النافعة وغير النافعة التي طبقت في الفترة الاستعمارية.

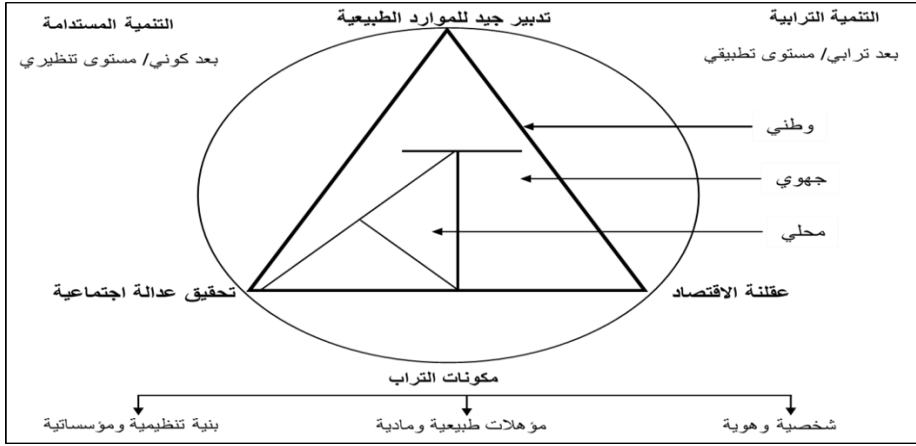
3. إشكالية تجسيد التنمية المستدامة بحوض تاكلفت

1.3 يعزز المشروع الترابي كآلية التدبير التشاركي للموارد الطبيعية محلياً:

إن تجسيد التنمية المستدامة كتصور نظري يوفق بين التطورات الاقتصادية ومتطلبات التنمية الاجتماعية والتوازنات البيئية، رهين بتأهيل التراب المحلي على شكل مشروع تنموي متكامل الأبعاد ينخرط فيه المنتخبون والفاعلون وكل المهتمين بالتنمية الترابية، باعتبارها نهج وعملية تعكس أهداف التنمية المستدامة جهوياً ووطنياً، تدعم النهج التشاوري والتشاركي من أجل الإسراع بتنفيذ المخططات العملية التي تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الترابية (محمد حزوي،

2005، ص66)، وهذا الطرح التشاوري لتأهيل التراب المحلي وتنميته، من شأنه الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة وعادلة تتجاوز ثغرات الماضي وتتطلع نحو المستقبل.

يطرح خلق مشروع ترابي منسجم تحديا كبيرا بالأوساط الجبلية، على إعتبار أن الجبال المغربية عبارة عن أوساط طبيعية راكمت مشاكل معقدة بفعل التهميش وضعف الاستثمار، وتتطلب سياسة وطنية واضحة وإرادة أكيدة تعترف بخصوصيات هذه الأوساط الهشة تنمويا وطبيعيا عن طريق تدخلات للدولة عبر استثمارات خاصة وقوانين فعالة خاصة بالجبل، وكذا بمخططات تنمية تشاركية على شكل مشاريع متكاملة تحقق الاندماج والتضامن المجالي بين الجبل والسهل بشكل متوازن (محمد الناصري، 2006، ص208) و(السعيد بوجروف، 2007، ص 496) و(Grigori Lazarev, 2014, p236)، غير أن إدراك هذا الواقع ما فتئ يطرح إشكالية كبيرة يبقى حلها مستعصيا ويتطلب إرادة وكفاءة المتدخلين في مجال تدبير التراب بخلق منظومة ترابية متفاعلة بين المستوى الجهوي والوطني.



الشكل رقم 2: المشروع الترابي كنصير لتحقيق التنمية الترابية والمستدامة (المصدر: محمد حزوي وألفة حاج علي، 2005، ص62).

انطلاقا من الواقع الحالي للموارد الطبيعية ودينامية الأوساط بحوض تاكلفت، تبرز بوضوح إشكالية التنمية المستدامة بالمنطقة، التي تتطلب المحافظة على البيئة وصيانة الموارد والأوساط الطبيعية من التدهور كشرط لا محيد عنه لأي مشروع تنموي بهذا المجال الجبلي، لأن تغليب المقاربة القطاعية في التنمية كما في السابق، لا يسمح بتحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة يشارك فيها كل الفاعلين المعنيين بالشأن المحلي على شكل اختيارات قابلة للتنفيذ.

2.3 المقاربة التشاركية كآلية للتدبير لتحقيق التنمية المستدامة:

ينبغي الإشارة إلى أن علاقة الإنسان بمحيطة البيئي تتحكم فيه مجموعة من العوامل، منها إشكالية التنمية المحلية المستدامة التي تحكم في توجيه سلوكات الأفراد والجماعات تجاه استدامة الموارد الطبيعية أو تدهورها، وقد أصبح نظام الإدارة المحلية في الوقت الراهن أحد العناصر المتحركة والمهيكل لتدبير التراب والتدخل لتحقيق التنمية المحلية.

لقد حظيت المقاربة التشاركية في الأونة الأخيرة باهتمام الدولة ومختلف المنظمات الدولية في مقاربة التنمية المحلية، باعتبارها سياسة تستهدف إشراك الجميع في كل مراحل تدبير القضايا المحلية وتنفيذ برامج التنمية، ولأنها مقاربة تساعد على حل الصراعات وتساعد الساكنة ومختلف الفاعلين في التدبير الذاتي للمؤهلات المتاحة، وتقترح حولا مناسبة للإكراهات المطروحة عبر استقلالية القرار لمختلف المتدخلين من جماعات ترابية وساكنة محلية وجمعيات المجتمع المدني والمنتخبين (أحمد موساوي، 2012، ص250) و(أحسن جنان، 2010، ص26)، وهي منهجية جديدة تعتمد في تنزيل مشاريع التنمية المحلية عبر تدبير تشاركي للقرار المحلي وفق عمليات تنجز على المدى الطويل والقصير.

إذا كانت المقاربة التشاركية في التدبير ممكنة، وهي الحل البديل للكثير من القضايا التي تهم جدلية العلاقة بين التنمية والتراتب المحلي، فإن التنمية الذاتية التشاركية تستمد طاقتها من الموارد المميزة للحيز الترابي، باعتباره نسقا معقدا تخوله مكوناته المادية واللامادية، وارتباطها بنمط الحكامة المحلية التي تضفي على التراتب شخصيته في نوع من التعاون بين الفاعلين لإنجاز التشخيص المحلي للموارد، وبلورة رؤية واستراتيجية مقاسمة حول نمط تنمية الحيز الترابي في المدى الطويل بالاستشراف الترابي (أحسن جنان، 2010، ص27)، وهذا الاستشراف الترابي لا يمكنه أن يجابه الإكراهات والعراقيل الداخلية والخارجية للتنمية إلا عبر عمل جماعي وتشاركي يقوم على تشكيل مجتمع مدني فاعل وقوي ومبادر ومسؤول من أجل المحافظة على الموارد وتحقيق التنمية.

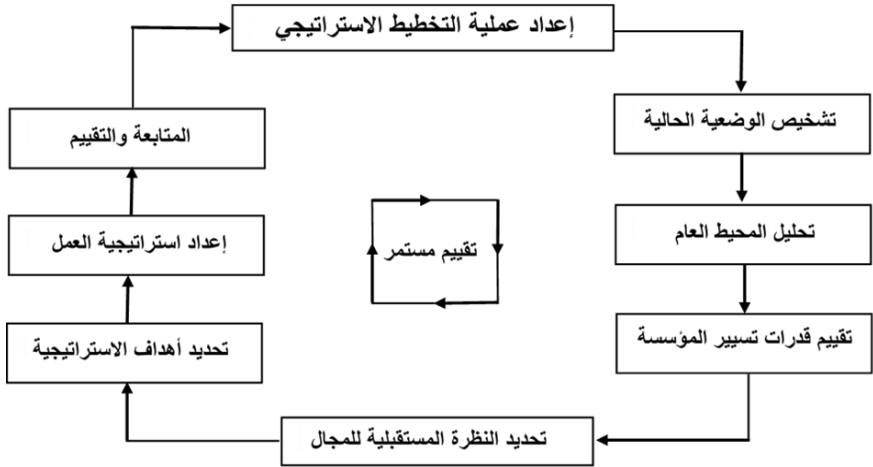
أثبتت توسيع شبكة العلاقات والحوار حول القرار المحلي في العديد من البلدان على أهميتها في تحسين النتائج المرجوة من البرامج التنموية المنتظرة، لأن إشراك الساكنة وخبراتهم المحلية في سيرورة التنمية تسهم في تعبئة جل الموارد المحلية، وتطوير الأنشطة غير الفلاحية عبر تنمية التراث المحلي وتنويع الموارد، ويجسده في الواقع جيل جديد من المشاريع التي تعتمد الاندماج والتشارك والتعاقد (أحسن جنان، 2010، ص29)، عن طريق جيل جديد من الفاعلين يحملون تلك المشاريع بمقاربة تشاركية كضمانة وحيدة لإدماج الساكنة المحلية بشكل مباشر في تدبير وتخطيط برامج التنمية المحلية المستدامة.

3.3 التشخيص الاستراتيجي للتراتب كاسلوب لمأسسة الفعل التنموي محليا:

إذا كانت التنمية الترابية عبارة عن نهج ومقاربة في الاعداد والتنمية، لكونها شمولية مندمجة وموطنة، تروم في بعدها الترابي توفير محيط ملائم يمكن من تقوية القدرات الجماعية والفردية، في إطار مبادرات محلية تهدف بالأساس تعبئة الموارد والمقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي (زهير البحري، 2012، ص325)، فإن مقاربتنا التشخيص والتخطيط الاستراتيجي هي التي ستمكن من الرؤية للمستقبل لضمان نجاح المشاريع والبرامج المزمع إنجازها فوق تراب معين، حسب تصورات والامكانيات المتوفرة للفاعلين التنمويين بذلك التراب (ميمون بكان، 2011، ص106)، ويتطلب ذلك تحديد المهمات والرؤية والاختيارات الكفيلة بالإنجاز لتحقيق قدرا مرغوبا فيه من التنمية.

تسمح الرؤية الاستراتيجية للفعل التنموي محليا بوضع حصيلة تركييبية للمعطيات الترابية وترتيبها حسب المؤهلات والفرص ومواطن الضعف والمهددات كما وضعها أفوم AFOM ،

بهدف صياغة المحاور الاستراتيجية للقرار المحلي بشكل تكميلي لبناء مشاريع التنمية المحلية انطلاقاً من تعبئتها وتأمينها (محمد حمجيق، 2009، ص22)، بهدف إنجاح المشروع الترابي كبدل للمقاربة القطاعية للتنمية المحلية وتحسين الظروف البيئية ومستوى عيش السكان بمقاربة تشاركية جديدة في التنمية المجالية المستدامة.



الشكل رقم 3: خطاطة مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية

(المصدر: ميمون بركان وعبد القادر السباعي، 2011، ص 111).

أصبح من المؤكد أن إكراهات التنمية المحلية وصيانة التوازنات البيئية بحوض تالكفت، تحتاج راهنا إلى تشخيص استراتيجي للإكراهات والامكانيات، قصد تجاوز الاختلالات البيئية ومعضلة التنمية، وإعادة التوازن في استغلال المجال وموارده، عبر تبني تدبير تشاركي للتنمية، يدعم كل أشكال التنظيمات والخبرات المحلية المتركمة بالمنطقة عبر الزمن ويفعل دينامية المجتمع المدني المحلي.

يقترح نموذج AFOM (محمد حمجيق، 2009، ص23) عناصر عملية لتحليل وتشخيص التراب المحلي، بترتيب الموارد الترابية المهمة فيما يسمى بسلة المنافع والخدمات، التي تحدد محاور استراتيجية التنمية ونوعية الموارد الأكثر قابلية للتعبئة من مشاهد وثروات بيئية والتراث المبنى والعادات ومهارات الذاكرة الجماعية والموارد ذات الخصوصية المحلية.

4.3 إعداد التراب كمقاربة لحل الاختلالات المجالية بالمناطق الجبلية:

شكل الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني سنة 2000 أول مقارنة تشخيصية للمجال المغربي والاختلالات الجوهية التي تواجهه، حيث أثار عدة قضايا وإشكالات تهم المناطق الجبلية، منها على وجه التحديد إهدار الموارد الطبيعية باستنزاف التربة والماء والغطاء النباتي بالأوساط الجبلية (المجال المغربي واقع الحال، 200، ص38).

تتوخى سياسة إعداد التراب تلك معالجة قضايا مجالية بعينها على شكل اختيارات مجالية توجهها مبادئ عامة وتصورات، تستهدف خلق دينامية تحترم التنوع والاختلاف وتسمح بكل مجال أن يبرز فيما يشكل أصالته ويميزه في إطار التضامن الوطني (المجال المغربي واقع الحال،

2000، ص122)، لتحقيق تنمية منسجمة تضمن النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية وتحسين مستوى عيش السكان، وجعلت هذه المقاربة المناطق الجبلية ضمن أولوياتها الكبرى .

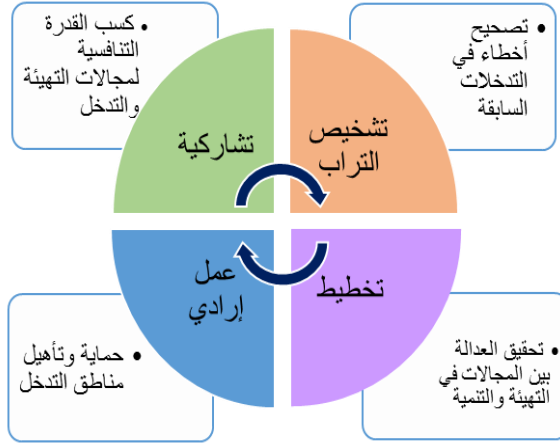
لا تقتصر سياسة إعداد التراب بالمناطق الجبلية على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازنات البيئية وحسب، بل تتجاوزها إلى أبعاد أخرى منها تحقيق العدالة المجالية في توزيع الثروة الوطنية وإشراك السكان في التدبير وإنجاز المشاريع التي تهم مستقبلهم عن طريق تعميم سياسة اللامركزية في المصالح الإدارية وأساليب التدبير.

إن نجاعة تدبير التراب الوطني لا سيما الشق المتعلق بالمناطق الجبلية، في حاجة ماسة إلى تأهيل طرق التدبير العمومي لقضايا التراب، بنهج سياسة جبلية بمقاربة ترابية تشرك كل الفاعلين وتعمل بفعالية قصوى، على شكل تعاقد يلزم كل الأطراف المتدخلة في التدبير من جمعيات ومؤسسات الدولة وهيئاتها(السعيد بوجروف، 2007، ص491)، وتعتبر الجهوية المتقدمة باعتبارها أداة لإعادة توزيع الاختصاصات بين الدولة والنخب المحلية والجهوية (رشيد لبركر، 2003، ص153)، إطار ملائما للتنمية التشاركية ووسيلة فعالة لإعداد والتخطيط المبني على سياسة تعاقدية تلائم الخصوصية الجهوية لمشاريع التنمية.

كون حوض تاكلفت يندرج بينيا وجغرافيا في سياق الجبلي، ونظرا لمؤشرات التنمية الاجتماعية المتدنية على عدة أصعدة بفعل التهميش والعزلة التي طالته طيلة عقود، وبحكم استمرار تدهور موارده الطبيعية من خلال نشاط التعرية المائية على سفوحه وضعف التدخلات القائمة للتصدي لها، وكذلك تراجع المساحة الغابوية ومردوديتها نتيجة تأثير الأنشطة الرعوية والإجنتات ومحدودية تهيتها، فإن جودة الإعداد كما يقول أحد الباحثين(محمد الناصري، 2006، ص211)، تتوقف عند مدى تقدير البيئة ودافع التنمية المستدامة بتمفصلها بين المجالات الترابية المختلفة ومفارقاتها المتناقضة.

5.3 تتطلب تهينة للحوض تصورا متعدد الأبعاد ومتكامل المقاربات:

إن أشكال التهينة التي عرفتها الجبال وضمنها حوض تاكلفت منذ الفترة الاستعمارية، قد أظهرت فشلها، لأنها عبارة عن تهينة مبتورة بين القطاعات المتدخلة، وتعوزها الفعالية والتصور الشمولي، ففي المجالات الغابوية انصبت كل التدخلات في اتجاه حمائي للغابة واستغلالها من طرف الإدارة الوصية حيث ظلت كل القرارات والبرامج توضع بعيدا عن رأي الساكنة القريبة من الغابة وذوي حق الانتفاع.



الشكل رقم 4: تصور التهيئة المندمجة للحفاظ على الأراضي وتدبيرها

(المصدر: قراءة في أعمال السعيد بوجروف 2009 وعبد الله العويبة 2007).

تتمثل مشكلة التهيئة والتنمية الحالية لمنطقة تاكلفت في غياب نماذج تنموية، تعكس عدم وجود رؤية واضحة للتنمية القروية الجهوية، ليس في المنطقة وحسب، بل وعلى الصعيد التراب المغربي برمته. فبرامج التهيئة الغابوية المطبقة في كثير من المناطق المغربية تنتظر للثروة الغابوية كمورد طبيعي فقط يساهم في الرفع من المداخل، ولا تراعي أبعادها الاجتماعية والبيئية والثقافية.

خلاصة:

معظم مشاريع التهيئة والتنمية المنجزة بحوض تاكلفت والمناطق الجبلية المغربية عموما تفتقد إلى الحكامة الإدارية في التدبير والتنفيذ، بفعل التباعد في القرار بين الإدارة المحلية والمسؤولين من جهة وتعرض التصورات من جهة أخرى، ولذلك كان للعامل البشري في التدبير دورا كبيرا في فشل العديد من مشاريع التنمية بالمنطقة، إما بسبب الصراعات وتضارب المصالح مع الساكنة المحلية، أو بتعقد مساطر التنفيذ وعدم الحرص على تطبيق تلك البرامج بالصرامة اللازمة. لذا وجب لفت النظر إلى هذه المحاور الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتأهيل الأوساط الطبيعية.

قائمة المراجع:

1. البوزيدي سعيد (2006) دور المجال الغابوي في حفظ التوازنات البيئية والاقتصادية في المغرب خلال الفترة القديمة"، محمد حمام عبد الله صالح (تنسيق)، ورد في البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وأفاق تنموية، منطقة درعة نمونجا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 9، مطبعة المعارف الجديدة - الرباط.
2. جنان لحسن (2010)، العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، البحث الجغرافي بالمغرب قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، مختبر التراث والمجال بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس.

3. حزوي محمد وألفة حاج علي (2005)، المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية العدد الثاني، منشورات مختبر التراث والمجال كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس.
4. حميق محمد (2009)، الموارد المحلية والتنمية الترابية بإقليم الحسيمة مجلة دفاتر جغرافية، العدد 6، الموارد الترابية والبيئة والتنمية، مختبر التراث والمجال بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس، المغرب.
5. العطري عبد الرحيم (2012)، تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة، الرباط، ط2، مطبعة طوب بريس، الرباط، المغرب.
6. العونية عبد الله (2007)، التدبير المحافظ على المياه والأثرية في المغرب، تنوع استراتيجيات الفلاحين تجاه تدهور الأراضي، منشور جماعي كلية الآداب الرباط، 2007.
7. الناصري محمد (2006)، الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها، منشورات وزارة الثقافة بمناسبة اليوم العالمي للجبال، المغرب.
8. الكركوري جمال (2008)، تنمية الأقاليم الشمالية بين واقع التأخر وتعدد المبادرات، محمد الأسعد (تنسيق) نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، التنمية المحلية، ج1، ط1، مطبعة أمبريمري، الدار البيضاء، المغرب.
9. لقصي محمد وعنوز رشيد (2016)، التضامن الترابي حالة مجموعة الجماعات للتنمية بإقليم صفرو، البحث الجغرافي والتنمية بالجلال المغربية، نحو جغرافية القرب، محمد البقصي ومحمد الزرهوني (تنسيق) ضمن أشغال المنتدى السادس للتنمية والثقافة بإعزران، إقليم صفرو، المغرب.
10. البكر رشيد (2003)، إعداد التراب الوطني، ورهان التنمية الجهوية، مطبعة عكاظ، الرباط، المغرب.
11. مديرية إعداد التراب الوطني (2000)، المجال المغربي واقع الحال، ط1، منشورات مديرية إعداد التراب الوطني، مطبعة عكاظ، الرباط، المغرب.
12. موساوي احمد (2012)، تهيئة الموارد الترابية آلية لاستدامة التنمية المحلية بالمجالات القروية حالة جماعة إعزران، محمد البقصي ومحمد الزرهوني (تنسيق) ورد في التنمية القروية بالمناطق الجبلية الحاجيات والمنظرات ضمن أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافة بإعزران.
13. الهيلوش محمد (2011) التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة الحكامة المحلية الجيدة، محمد البقصي ومحمد الزرهوني (تنسيق) ورد في المجتمع المدني والحكامة الترابية، ضمن أشغال الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، المغرب.
14. بكان ميمون واسباعي عبد القادر وغزال محمد (2011) الحكامة المحلية والتدبير الاستراتيجي بالجماعات المحلية، محمد البقصي ومحمد الزرهوني (تنسيق) ورد في المجتمع المدني والحكامة الترابية، ضمن أشغال الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، المغرب.
15. بنعلي عبد الرحيم (2004)، حوض تادلا: من التطور البيورباي إلى الاستغلال الهيدروفلاحي المستحدث، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادال، الرباط، المغرب.
16. بوجروف السعيد (2007)، الجبال المغربية أي تهيئة، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب.
17. Laouina A. et Ait Hamza M. et Chaker M. et Nafaa R., (2000) : La montagne marocaine, dynamiques agraire et développement durable. (A.N.G.M), Imp. Almarif AlJadida, Rabat.

18.Grigori.L, (2014) : Ruralité et changement social, Etude sociologiques, publication de la faculté des Lettres et des sciences Humaines, Rabat, Série : Essais et Etudes N 64.

تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته

The feminization of income poverty in Jordan regarding the findings of its evaluation studies and the outcomes of institutional interventions to remedy it

د. فواز رطروط، وزارة التنمية الاجتماعية-الأردن

د. رانيا جبر، الجامعة الأردنية-الأردن

ملخص: لتأنيث الفقر معناه العام ومفاده أن عدد الإناث الفقيرات ومعدلهن في الدول النامية أكبر من مثيله للذكور، وللتأكد من ذلك فقد أجريت هذه الدراسة وتبين من نتائجها تباين حجم تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته، على اعتبار أن المصدر الأول يقلل من ذلك الحجم وأن المصدر الثاني يزيده.

Abstract: In its general meaning, the feminization of income poverty indicates that number of the poor females in the developing countries is greater than the number of poor males. To be ascertained of this definition, this study was conducted and the findings proved that the extent of income poverty in Jordan differs regarding the findings of its evaluation studies and the outcomes of institutional interventions to remedy it since the first source decreases poverty rate whereas the second source increases it.

مقدمة:

يعد فقر الدخل من أحد التحديات، التي يواجهها الأردن، لأسباب موضوعية مبعثها النظم المجتمعية ومؤسساتها (فواز رطروط، 2007، ص486)، وأخرى ذاتية مصدرها خصائص المعرضين والمتعرضين للفقر لا سيما التعليمية منها (الاسكوا وجامعة الدول العربية واليونيسيف وبرنامج جامعة اكسفورد للتنمية البشرية، 2017، ص10).

ويجابهه الأردن تحدي فقر الدخل وآثاره الاقتصادية والاجتماعية من خلال مؤسساته الرسمية ومثيلاتها التطوعية ممثلة في برامجها التمكينية والتسكنية، التي تستهدف الفقراء في ضوء دورة حياتهم ونوعهم الاجتماعي وفقا لأسسها ومعاييرها، الواردة في إطارها التشريعي، ومنهم الإناث، اللواتي يشكلن 47% من السكان (دائرة الإحصاءات العامة، 2017، ص6)، ويشير واقع حال من يتراوح سنهن بين 15 و64 سنة إلى ضعف مشاركتهن المجتمعية على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فعلى مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة مقاسة ببعدي البطالة والفقر، تقيد نتائج مسح العمالة والبطالة والدخل لعام 2016 (دائرة الإحصاءات العامة، 2017، ص2) بأن معدلات المشاركة الاقتصادية للذكور من سن 15 سنة فأكثر (58.7%) أعلى من مثيلاتها للإناث (13.2%)، كما تقيد أيضا بأن معدلات بطالة الإناث (24.1%) أعلى من نظيراتها للذكور (13.3%)، وتشير دراسات تقييم الفقر التي أجريت خلال سنوات الفترة 1993-2010 (هاجر نصار وفواز رطروط، 2016، ص125) إلى انخفاض الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة مقابل ارتفاع مثيلاتها التي يرأسها الرجل، بينما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة، فإن عضوية المرأة في المجالس البلدية والأحزاب السياسية والقضاء ومجلس النواب والنقابات المهنية ومجلس الوزراء خلال عام 2016 قد بلغت 41% و 35.5% و 18.5% و 15.4% و 8% و 6.6% على التوالي، أما خلال عام 2017 فقد بلغت حصة المرأة في المواقع القيادية المتمثلة في مجالس إدارات النقابات العمالية والسلوك الدبلوماسي ومجالس المحافظات ما نسبته 21% و 19.9% و 13.8% على التوالي (وزارة التنمية الاجتماعية، 2018، ص4)، أما على مستوى المشاركة الاجتماعية للمرأة مقاسة بمعدل النساء المعنفات من داخل وخارج أسرهن (جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، 2013، ص25)، فإن معدل العنف ضد المرأة في الأردن (20.6%) أعلى من نظيره في المغرب (6.4%)، فضلا عن ضعف النظام الأردني الخاص بوقاية المرأة وحمايتها من العنف، لعدم تجاوز معدل امتهاله للطرق الفعالة والكفوة، المستمدة من التوجهات العلمية التقليدية والحديثة الخاصة بتوصيف فعل العنف ضد المرأة وتفسيره وضبطه والتنبؤ به، 35.5% (فواز رطروط و ختام الشنيكات، 2016، ص77).

وبالرغم من الجهود المبذولة في الأردن للحد من الفقر، البالغة معدلاته خلال السنوات الفترة 2002 و2006 و2008 و2010 حوالي 14.2% و 13% و 13.3% و 14.4% على التوالي، إلا أن نسبه التغير في تلك المعدلات متذبذبة، لبلوغها ما بين عامي 2002 و2006 (-8.45%) وما بين عامي 2006 و2008 (+2.30%) وما بين عامي 2008 و2010 (+8.27%)، علاوة على عدم ارتباطها (أي معدلات الفقر) بمعدلات البطالة خلال سنوات الفترة 2002-2010 على

مستوى المملكة والمحافظات باستثناء محافظة الزرقاء (Hajar T. Nassar and Fawaz Ratroot, 2015)، لهذا فلم يحقق الأردن الأهداف الإنمائية للألفية خلال سنوات الفترة 2000-2013 (جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، 2013)، لانحرافه عنها بنسبة (- 17.3%)، ومعرض لارتفاع فقر سكانه بنسبة قدرها (20%) بحسب تنبؤات البنك الدولي (رئاسة الوزراء، 2017).

وللتغلب على تحدي الفقر في الأردن خلال سنوات الفترة 2015-2025، فقد جاءت مجموعة من المبادرات، عكستها وثيقة رؤية الأردن 2025 في محور المجتمع (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015، ص15)، ومن أبرزها: بناء وتطوير أنظمة استهداف موحدة تساعد في الحد من الفقر، تعظيم الاستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع احتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقر بالتركيز على المرأة والشباب وذوي الإعاقة، إيجاد بيئة محفزة لمساهمة أكثر فاعلية للقطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية والجهات الممولة، زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

وبما أن معدلات المشاركة المجتمعية للإناث في الأردن بالمجالين الاقتصادي والسياسي أقل من مثيلاتها للذكور، فإنهن معرضات ومتعرضات لفقر الدخل، الذي جاءت هذه الدراسة، للبحث فيه من خلال إثارتها للأسئلة التالية: ما نسبة الأسر الفقيرة في الأردن التي ترأسها امرأة من مجموعها، الذي قدرته دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010؟، ما نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها امرأة من مجموعها، الذي يتلقى خدمات صندوق المعونة الوطنية خلال عامي 2009 و 2017؟، وما نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، مقارنة بمثيلاتها للإناث الفقيرات الدخل، اللواتي يتلقين خدمات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017؟، وهل يوجد تطابق بين نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها امرأة، المقدرة من منظور دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، ومثيلاتها المقدرة من منظور متلقي خدمات صندوق المعونة الوطنية في عامي 2009 و 2017؟، وهل يوجد تطابق أيضا بين نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ومثيلاتها التي قدرها صندوق المعونة الوطنية في عام 2017؟.

للإجابة عن هذه الأسئلة، فقد جاءت بقية الدراسة بشقيها النظري والعملي، المبينان تاليا.

الإطار النظري:

أولاً: معنى تأنيث الفقر وأسبابه وآثاره من منظور بحثي:

لمفهوم تأنيث الفقر معناه الاجرائي ومفاده "عدم امتلاك المرأة لدخل نقدي خاص بها، يلبي حاجاتها ويسهم في تلبية الحاجات الأساسية وغير الأساسية لمن تعليمهم أو المكلفة بالإنفاق عليهم،

متأنيثاً من عملها المأجور أو من مصلحة خاصة تملكها أو تملك جزءاً منها أو من تقاعدها أو ضمانها الاجتماعي أو من المكلفين شرعاً بالإنفاق عليها، مما قد يدفعها لتعويضه من خلال استعانتها بحالتها الزوجية- أرملة، مطلقة، منفصلة- في أثناء طلبها للعون النقدي و أو العيني من بعض أقاربها و أو معارفها الميسورين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتكافل الاجتماعي في بلدها"(هاجر نصار وفواز رطروط، 2016، ص120-121).

كما لتأنيث الفقر مجمل أسبابه، التي توردها الدراسات الميدانية، فتبعاً لدراسة أردنية(هاجر نصار وفواز رطروط، 2016، ص146-157)، فقد كان هناك عشرين سبباً للفقر من وجهة نظر النساء الفقيرات المتلقيات لخدمات صندوق المعونة الوطنية، البالغ عددهن 596 امرأة، وهي: تدهور الوضع الصحي(4.5%)، وفاة المعيل(30.5%)، الطلاق(10.9%)، قلة الدخل(8.2%)، غياب المساعدات المادية(0.3%)، إنعدام المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية(1%)، غياب المعيل(14.1%)، ضعف العلاقات الاجتماعية(0.3%)، سجن الزوج(3.2%)، غياب الضمان الاجتماعي(0.5%)، التغيرات المناخية وأثرها السلبي في الزراعة(0.3%)، كثرة الأبناء(0.7%)، البطالة(6.2%)، إنعدام ملكية الأراضي الزراعية(0.2%)، الديون(0.3%)، هجر الزوج(1.5%)، مرض الزوج(2.5%)، وسجن الإبن(0.2%)، وبينت نتائج الدراسة مدار البحث كذلك توافق ربات الأسر الفقيرة وربات الأسر غير الفقيرة على بعض أسباب فقر المرأة واختلافهن على بعضها الآخر، فالأسباب اللواتي توافقت عليها المبحوثات هي عدم حصول المرأة على التعليم الذي يؤهلها لإمتحان الوظائف أو الأعمال المأجورة(84.8%)، ارتفاع الأسعار في أسواق مجتمعها المحلي مقارنة بضعف دخل أسرتها(95.9%)، تعطلها عن العمل لعدم وجودها لفرصة عمل مناسبة(93.2%)، وعدم وجود مشاريع للقطاع الخاص في مكان إقامة أسرتها تعمل على تشغيلها(77.3%)، أما أسباب فقر المرأة اللواتي اختلفن عليها المبحوثات فهي عدم حصول المرأة على التدريب المهني، غياب وجود دخل خاص بها من عوائد العقارات والأسهم، ضعف أخذها بوسائل تنظيم النسل، وإيمان وصيها بثقافة العيب، اعتماد زوجها على دخلها في حال توفره من عملها أو تقاعدها أو عوائد أملاكها، زواج زوجها عليها من أخرى، المعايير الاجتماعية المعمول بها في مجتمعها المحلي، إصابة أحد أفراد أسرتها بالإعاقة أو العجز، وإيمانها بالنصيب كقيمة فردية، فقد كانت ربات الأسر الفقيرة أكثر إيماناً بهذه الأسباب من نظيراتهن ربات الأسر غير الفقيرة.

وسنذا لنتائج دراسة أردنية أخرى(دوخي الحنيطي وفايز المجالي ووفاء الطراونة، 2012، ص275) حول محددات الفقر من وجهة نظر عينة من أرباب الأسر الفقيرة في لواء الأغوار الجنوبية، قوامها 350 رب أسرة منهم 112 أنثى و138 ذكور، فقد تبين أن ظاهرة الفقر هي الأشد بين الأسر التي تعيلها النساء، وأن من خصائص الأسر التي تعيلها النساء: انخفاض مستوى التعليم عندهن، كما أن معظمهن من الأرامل والعاطلات عن العمل، وقد كانت معدلات الملكية عندهن خاصة الأراضي الزراعية منخفضة جداً، كما تبين أيضاً اختلاف عوامل سبب ظاهرة الفقر حسب تصورات الأسر الفقيرة، فقد كان مستوى تصورات الأسر الفقيرة نحو العامل القدر

مرتفعاً، بينما مستوى تصورات الأسر الفقيرة نحو العامل البنائي فقد متوسطاً، أما مستوى تصورات الأسر الفقيرة نحو العامل الفردي فقد كان متوسطاً عند الأسر التي يعيّلها الذكور ومنخفضاً عند الأسر التي تعيّلها النساء.

ولتأنيث الفقر كذلك مجمل آثاره، التي عكستها نتائج الدراسات الميدانية ومنها دراسة أردنية (هاجر نصار وفواز طروط، 2016، ص183)، تبين من نتائجها معاناة المرأة الفقيرة أكثر من نظيرتها غير الفقيرة من المشكلات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض الدخل النقدي وضعف تنوع مصادره وتدني مستوى الإنفاق وإرتفاع أسعار السلع والخدمات، ومن المشكلات الصحية المتمثلة في إصابتها بأمراض ضغط الدم والسكري والسحايا والاكنتاب والوسواس، كما تبين من نتائج الدراسة أيضاً أن المرأة الفقيرة أقل معاناة من نظيرتها غير الفقيرة في مجال المشكلات الاجتماعية المتمثلة في العنف الأسري بنوعيه الجسدي (4.9%) والنفسي (9.6%)، طلاق الأبناء والبنات المتزوجين (7.4%)، تشرد البنات (1.4%)، تسرب الأبناء من المدارس (8.2%)، عمالة الأبناء بسن مبكرة من طفولتهم (6.8%)، جنوح الأحداث (1.4%)، شرب الأبناء والبنات للسجائر (11.8%)، والتنازل عن الحق في الميراث (10.3%).

ثانياً: إستراتيجيات الحد من تأنيث الفقر بين النظرية والتطبيق:

للد من تأنيث الفقر، أو القضاء عليه، كما يتضح من الإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة، 2002) ومثيله للأهداف العالمية للتنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2017)، فقد وجد العديد من الإستراتيجيات العملية (هاجر نصار وفواز رطروط، 2016، ص125-127)، التي يعكسها الواقع، وهي:

أ- إستراتيجية العون أو الضمان الاجتماعي، التي تقوم على حصر الحالات الاجتماعية الصعبة من النساء، وتشخيصها، وتقييمها، والتدخل في ظروف صاحبته من خلال تقديم العون النقدي المتكرر أو المتقطع لهن، الذي يلبي الحد الأدنى من احتياجاتهن الأساسية وغير الأساسية، الذي عكسته الدراسات التقييمية للفقر في بلادهن، وتطبق هذه الإستراتيجية في الأردن، منذ عام 1963، الذي شهد صدور نظام المساعدات والتأهيل للقراء والمحتاجين رقم 42، فهذا النظام بقي نافذاً حتى عام 1971، الذي صدر فيه نظام التأهيل والمساعدات تحت الرقم 102، وألغي في عام 1986، لتأسيس صندوق المعونة الوطنية بموجب قانونه رقم 36 (www.mosd.gov.jo). وبمعنى آخر فإن الإستراتيجية محل الدراسة، تطبق حالياً في الأردن من خلال صناديق العون الاجتماعي المتمثلة في صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

ب- إستراتيجية رأس المال البشري، التي تقوم على إكساب المرأة المهارات التعليمية والتدريبية، التي تؤهلها للانخراط في سوق العمل، الذي يكافئها بالدخل، التي تتفقه على احتياجاتها واحتياجات أسرته، التي ترعاها أو تعيش فيها، فوفقاً لهذه الإستراتيجية فإن الطلب أهم من العرض، ولهذا فعلى المرأة الراغبة بالاعتماد على ذاتها، أن تبحث عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والمهن، وتستجيب لها من خلال تعليمها أو تدريبها، وإلا فإنها ستبقى عاطلة عن العمل،

كما يحدث لها في الأردن، ففي الأردن، تتأثر معدلات البطالة بالنوع الاجتماعي للمتطلين، ففي الوقت، الذي تراوح فيه مدى معدلات البطالة للذكور، في الفترة من عام 1968-2003 بين 9.6% و 13.4%، بلغت تلك المعدلات للإناث نحو 12.8% و 20.8%(فواز رطروط وعطاف الترتوي و خليل هلالا، 2004)، مما يدل على تحيز سوق العمل الأردني للذكور أكثر من الإناث، نتيجة لإستفادة الذكور من فرص العمل المتوفرة في هذا السوق، لأسباب عديدة منها طبيعة الأعمال المتاحة في الاقتصاد الأردني، والثقافة المجتمعية السائدة، التي تلقي العبء على الذكور في تأمين متطلبات المعيشة، واشتداد طلب الإناث على الأعمال، التي تتماشى مع أدوارهن الاجتماعية التقليدية.

ت- إستراتيجية الاقتصاد، التي تقوم على إقراض المال للنساء القادرات على سداه بعد توظيفهن له في مشاريعهن الإنتاجية، التي يتوقف نجاحها على مجمل خصائصها، وخصائصهن، كما تبين من نتائج دراسة رطروط(2004)، ففي الأردن نتج المشاريع الصغيرة في تحقيق أهدافها أكثر من مشاريع تدعيم الدخل ومن مشاريع الأعمال الصغيرة. وتستمر المشاريع التجارية أكثر من المشاريع الزراعية ومن المشاريع الصناعية/ الحرفية، وتقلح قروض المشاريع ذات الفوائد المرتفعة وفترة السماح القصيرة والأقساط الشهرية العالية أكثر من مثيلاتها ذات الفوائد المنخفضة وفترة السماح الطويلة والأقساط الشهرية المنخفضة، وتستند مشاريع الأشخاص الذين سبق لهم العمل في القطاع العام أو الخاص، والمتعلمين تعليماً أساسياً والمقيمين في إقليم الشمال والحاصلين على الدعم أو المساندة من أزواجهم، والمتوفى أبائهم وأمهاتهم، أكثر من مشاريع غيرهم.

ث- إستراتيجية إتاحة الفرص، التي يظهر مكنونها من اسمها، فالمجتمع يتيح فرص التعليم والتدريب والعون والائتمان والإسكان والعلاج وغيرها من الفرص الأخرى أمام النساء الفقيرات، اللواتي عليهن اقتناصها بالاستناد إلى مواطن قوتهن الداخلية، ويشير الواقع، إلى كثرة الفرص المتاحة أمام النساء الفقيرات في الأردن، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مشروع مساكن الأسر العفيفة الذي ينفذه الديوان الملكي، مشروع مساكن الأسر الفقيرة الذي تنفذه وزارة التنمية الاجتماعية، قروض المشاريع الإنتاجية التي تمولها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بعثات الدراسة الجامعية التي توفرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المناطق الصناعية المؤهلة التي تشرف عليها وزارة العمل، ومراكز التدريب المهني التي تديرها مؤسسة للتدريب المهني، وبالرغم من كثرة الفرص المتاحة أمام النساء الفقيرات في الأردن، إلا أن بعضهن لا يتمكن من اغتنامها، كما ظهر من بعض نتائج مسح السكان والصحة الأسرية (موثق في البنك الدولي، 2005، ص 80)، فحوالي 30.2% من النساء اللواتي يقع سنهن بين 40 و 49 سنة (34.3%)، والمطلقات (47.9%)، والريفيات (33.2%)، وغير المتعلقات (52.4%)، والعاطلات عن العمل (31.7%) لا يتمكن من الوصول إلى الخدمات الصحية في حال مرضهن، بسبب افتقارهن للمال.

ج- إستراتيجية الحكمانية (الإدارة الرشيدة)، التي تدعو إلى المؤسسات إلى زيادة اهتمامها بالمسائلة والتنسيق والشراكة والمشاركة والشفافية، وغيرها من المسائل الأخرى، فعلى المؤسسات، التي تتطلع إلى ترشيد إدارتها، أن تهتم بمتلقي خدماتها من الذكور والنساء على حد سواء، وذلك من خلال قياسها الدوري لمعدلات رضاهم، وأخذها بأرائهم، وإشراكها لممثليهم في

لجانها، وغيرها من المجالات الأخرى، وتعتبر جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، عن الإدارة الرشيدة، كما يظهر من معاييرها، وغايتها، فمعاييرها، هي القيادة، التخطيط الاستراتيجي، إدارة الموارد والشركات، إدارة العمليات والخدمات، وإدارة الأفراد، بينما غايتها التميز، من خلال السعي لإحراز النتائج المخطط لها، ونيل رضا متلقي الخدمة، وبالرغم من أهمية هذه الجائزة، ودورها في الإصلاح الإداري في الأردن، إلا أن غالبية الوزارات والمؤسسات والدوائر المعنية بحماية المرأة، لم تحصل على تلك الجائزة في مرحلتها السابعة (2015/2016) باستثناء صندوق المعونة الوطنية.

ثالثا : ملامح الفقر في الأردن:

للفقر في الأردن ملامحه أدناه، التي أظهرته نتائج الدراسات العلمية، وهي:

أ- **تذبذب معدلات الفقر المدقع والمطلق:** تشير الدراسات والتقارير العلمية حول ظاهرة الفقر في الأردن إلى تذبذب نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر المدقع التي بلغت (1.5 %) في عام 1989 (الصقور وآخرون، 1989)، وارتفعت إلى (6.6 %) في عام 1993 (الصقور وآخرون، 1993)، ثم انخفضت إلى (3.7 %) في عام 1997 (وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997)، وعادت وارتفعت إلى (4%) في عام 2002 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، 2004)، ثم انخفضت إلى (0.60%) في عام 2006 وإلى (0.25%) في عام 2008 (دائرة الإحصاءات العامة، 2010، ص4)، كما تشير الدراسات أيضا إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق من (7.18%) في عام 1989 (الصقور وآخرون، 1989) إلى (21.3 %) في عام 1993 (الصقور وآخرون، 1993)، وهبوطها إلى (10.2 %) في عام 2002 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، 2004)، ومن ثم صعودها إلى 14.3% في عام 2010 (دائرة الإحصاءات العامة، 2010).

ب. **معدلات الفقر متعدد الأبعاد منخفضة:** كشف تقرير الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية (الاسكو وجامعة الدول العربية واليونسيف وبرنامج التنمية البشرية بجامعة أكسفورد، 2017 ، ص9) عن تصنيف الأردن ضمن قائمة الدول المنخفضة في مجال الفقر متعدد الأبعاد التعليمية (مقاسة بمؤشري الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة) والصحية (مقاسة بمؤشرات التغذية ووفيات الأطفال والحمل المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث) والمعيشية (مقاسة بمؤشرات توافر الكهرباء والمرافق الصحية الملائمة ومياه الشرب المأمونة ووقود الطهي النظيف وتوافر أراضي مناسبة وسقف مناسب وعدم الاكتظاظ والحصول على الحد الأدنى من المعلومات والقدرة على التنقل وتوفر سبل العيش).

ت. **مسببات الفقر موضوعية وذاتية:** ينجم الفقر في الأردن عن مسبباته الموضوعية والذاتية، وتكمن المسببات الموضوعية في النظام الاقتصادي المحلي الذي يتصف بتأثره بالنظم الاقتصادية الدولية (فواز رطروط، 2007 ، ص486)، وضعف قدرته على ربط مستويات الأجور بمعدلات التضخم من جهة وربط الحد الأدنى للأجور بالقيمة النقدية لخط الفقر من جهة ثانية

وربط المعونة النقدية بشروط تحسين المستوى المعيشي للفقراء من جهة ثالثة، علاوة على عدم تعامل النظام المجتمعي مع الفقر بمعناه الشمولي، وضعف التنسيق ما بين القطاعات الرسمية والأهلية، وارتفاع كلف المسكن الملائم بصورة تفوق إمكانات الأسرة الفقيرة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013)، وضعف مبادرات القطاع الخاص في مجال المسؤولية المجتمعية (فواز رطروط وختام الشنيكات، 2016)، أما المسببات الذاتية، فإنها تكمن في الفقراء أنفسهم، لأنهم لا يكملون مرحلتَي التعليم الثانوي والجامعي، وينجبون الكثير من الأطفال، ويمتهنون الأعمال التي لا تدر عليهم دخلاً تلبي كامل احتياجاتهم الأساسية وغير الأساسية، ويقطنون في المجتمعات المحلية الراكدة اقتصادياً، فقد تبين من دراسة تقييم الفقر لعام 2002 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، 2004)، التي أصبحت منهجيتها تستعمل في لاحقاتها المنفذة في السنوات 2006 و2008 و2010 على التوالي، ارتباط الفقر بالتعليم على نحو عكسي، وبخاصة على نحو طردي، وبانخفاض الدخل على نحو طردي أيضاً، وبالخلفية الاجتماعية للمجتمع المحلي (بادية، ريف)، وارتباط الفقر بالتعليم على نحو عكسي في الأردن، أكدته تقريره الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية.

ث. برامج التخفيف من وطأة الفقر تتراوح ما بين التسكين والتمكين: يجابه الفقر في الأردن من خلال خمسة برامج مؤسسية هي: برنامج المعونة النقدية (المكررة الطارئة، والاستثنائية)، وبرنامج مشاريع توليد الدخل (المشاريع الصغيرة، ومشاريع الأعمال الصغيرة، ومشاريع تدعيم الدخل)، وبرنامج المشاريع السكنية (شراء المساكن وبنائها وصيانتها للأسر الفقيرة، وإتاحتها للتملك أمام أصحاب الدخل المحدود بأسعار مدعومة)، وبرنامج التأمين الصحي والإعفاء من نفقات العلاج، وبرنامج إعانة الطلبة، وبرنامج المعونات النقدية والعينية المتقطعة.

ج. تبين أثر مبادرات الحد من الفقر وتعزيز الإنتاجية: أظهرت نتائج الدراسات الكلية والجزئية أن مشروع الحد من الفقر في الأردن يعاني من عدة مشاكل أبرزها: الازدواجية والتكرار، وضعف التنسيق، وانخفاض العائد الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على كثرة دراسات قياس الفقر وتحليله، وتباين نتائجها من جراء اختلاف منهجياتها، لهذا، فقد جاءت العديد من المبادرات لتمكين مشروع الحد من الفقر في الأردن من تعزيز فاعليته وكفاءته، بعضها الأول غير معروف أثره من جراء غياب دراسات تقييمه، مثل: توحيد منهجية دراسات تقييم حالة الفقر، تقدير احتياجات الفرد من السرعات الحرارية في ضوء بعض خصائصه، واحتساب كلفتها النقدية بالأسعار الثابتة، اعتباراً من عام 2002؛ "واستراتيجية مكافحة الفقر من أجل أردن قوي" الممول مشروعه من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ومشروع تعزيز الإنتاجية، الذين نفذتهما وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي التي باشرت أعمالها في عام 2007 وألغيت في عام 2013 بموجب قرار صادر عن رئاسة الوزراء، بينما بعضها الثاني فقد لم يتمكن من تحقيق أهدافه، مثل مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الذي نفذته الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي في الفترة 2008-2013 (فواز رطروط، 2013)، أما البعض الثالث من المبادرات فما زال قيد التنفيذ حالياً، ومن أحدثها مبادرات القضاء على الفقر، الواردة في رؤية الأردن 2025.

ج. تباين أثر الفقر في الفئات الأشد فقراً من منظور النوع الاجتماعي، كما تبين من نتائج الدراسات التالية:

1. دراسة الصقور ورفاقه (1989) حول جيوب الفقر، التي كانت وحدتها التحليلية الأسرة، وتبين من جملة نتائجها، أن بعض الخصائص الاقتصادية والصحية للإناث في الأسرة الفقيرة تختلف عن مثيلاتها في الأسر غير الفقيرة، لكون المعدل الخام للمساهمة الاقتصادية للإناث في الأسر الفقيرة (1.6%) أقل من مثيله في الأسر غير الفقيرة (6.1%)، والمعدل المنقح للمساهمة الاقتصادية للإناث في الأسر الفقيرة (6.9%) أدنى من نظيره في الأسر غير الفقيرة (10.6%)، ومعدل البطالة للإناث في الأسر الفقيرة (70.8%) أعلى من ما يقابله في الأسر غير الفقيرة (22.3%)، ومتوسط عدد مرات الحمل للنساء في الأسر الفقيرة أكبر (19.8) منه في الأسر غير الفقيرة (6.65).

2. دراسة الصقور وزملائه (1993) حول واقع الفقر وخصائص من يعانون منه، التي كانت الأسرة وحدة تحليلها هي الأخرى، وخلصت إلى الأمر نفسه، الذي تبين في الدراسة السابقة عليها المشار إليها في البند السابق، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعدل الخام للمساهمة الاقتصادية للإناث في الأسر الفقيرة (6.4%)، أقل من مثيله في الأسر غير الفقيرة (12.9%)، وأن معدل البطالة للإناث في الأسر الفقيرة (58.35%) أعلى من نظيره في الأسر غير الفقيرة (31.5%).

3. دراسة الحنيطي وزملائه (2000) دراسة حول تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر، من خلال عينة قوامها 201 أسرة من الأسر المقيمة في بعض القرى النائية بإقليم الجنوب. فقد تبين من نتائج الدراسة، أن بعض الخصائص الصحية والاقتصادية والاجتماعية للنساء في الأسر الفقيرة تختلف عن مثيلاتها في الأسر غير الفقيرة. فعلى مستوى بعض الخصائص الصحية، فإن نسبة الأمهات المتزوجات، اللواتي أنجبن أطفالهن في منازلهن في الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً (32.3%) أعلى منها في الأسر غير الفقيرة (31.1%) وفي الأسر الفقيرة فقراً مدقماً (22.2%)، ونسبة الأمهات المتزوجات، اللواتي أنجبن أطفالهن في العيادات الصحية في الأسر غير الفقيرة (1.9%) أكبر منها في الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً (1.0%) وفي الأسر الفقيرة فقراً مدقماً (0%)، بينما على مستوى بعض الخصائص الاقتصادية، فقد كانت نسبة النساء، اللواتي يقمن بصناعات ريفية في الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً (78.7%) أعلى منها في الأسر الفقيرة فقراً مدقماً (73%)، وفي الأسر غير الفقيرة (69.5%)، أما على مستوى بعض الخصائص الاجتماعية، فقد كان معدل السن عند الزواج للإناث في الأسر غير الفقيرة (22 سنة) أكبر منه في الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً (20 سنة) وفي الأسر الفقيرة فقراً مدقماً (19 سنة).

4. دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (2004) حول بناء سبل المعيشة المستدامة من منظور التنمية البشرية، التي استعمل فيها مقاييس عديدة، بعضها يرتبط بالنوع الاجتماعي، وهو دليل التنمية البشرية للنوع الاجتماعي، الذي تبين من حصيلة معطياته، أن وضع النساء في الأردن في عام 2002 أفضل منه في عام 1997، لزيادة معدله من 0.647 إلى 0.718 بفارق قدره 11 درجة، كما تبين منه أيضاً أن معدل السن المتوقع عند الولادة للإناث (72.4 سنة)، ونسبة القيد الإجمالية في

مراحل التعليم المختلفة للإناث (76.1%)، في عام 2002، أعلى من مثيلهما للذكور، اللذين بلغا 70.6 سنة و 71.9% على التوالي، وأن معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغات الإناث (84.8%)، ونسبة نصيب الإناث من الدخل المكتسب (16.6%)، في عام 2002، أقل من نظيرهما للذكور، اللذين بلغا 94.6% و 84.4%.

5. دراسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2006)، حول تحديث الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، التي أطلقت عام 1993، فستعمل في الدراسة المنهج النوعي، القائم على طرق التحليل البيئي، والبيانات والمعلومات المتوافرة، والعصف الذهني، وغيرها من الطرق البحثية الأخرى. ونجم عن الدراسة تحديث الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام 2006-2010، التي جاءت في خمسة محاور، منها محور الأمن البشري والحماية الاجتماعية، الذي كان له عدة أبعاد، من بينها بعده الخامس المرتبط بالفقر، وخلصته رزوح المرأة تحت الفقر، لأسباب مردها بعض خصائصها، فأكثرية النساء الفقيرات في الأردن، عاطلات عن العمل، غير مؤهلات مهنيًا، مستوى تعليميهم منخفض، وفرصهن بالافتراض من صناديق الائتمان متدنية.

6. دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي (2004) حول تقييم الفقر في الأردن، التي تبين من نتائجها، أن الأسر، التي ترأسها نساء ضمن مجموعات فرعية منتقاة لديها فعلاً من الفقر (15.3%)، أعلى بقليل من تلك، التي يرأسها رجال (14.1%). فقد وجد أن لدى النساء المطلقات مستوى من الفقر أعلى مما لدى النساء المتزوجات أو الأرامل، وتبلغ نسبة الفقر لدى النساء المنفصلات عن أزواجهن 37%. كما تبين من نتائج الدراسة أيضاً، أن النساء من سن 15-45 سنة، في الأسر الفقيرة ينجبن (5.2 مولود) أكثر من النساء في الأسر غير الفقيرة (3.1 مولود)، وما يؤكد صحة هذه النتيجة الأخيرة، دراسة حيدر وصالح (2005)، التي أكدت أن هناك ارتباطاً قوياً بين الفقر، الذي يعيشه الفقراء، الذين يقطنون في جيوب الفقر، وخصوبة نساءهم، بدرجة قدرها 0.82، وكذلك دراسة تقييم الفقر في الأردن لعام 1994، التي أجراها البنك الدولي، وتبين منها تأثير الفقر بمعدل الإنجاب على نحو طردي (موثق في الحنيطي، 2000).

7. دراسة البنك الدولي (2005) حول التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن، الذي تبين أنه ما زال دون المستوى، لأسباب يرتبط بعضها بالمرأة، مثل: ارتفاع معدل خصوبتها مقارنة بالمعدل العام لخصوبة المرأة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقبولها للأعمال التي تقل عن كفاءتها، ومعاناتها من العزل المهني بسبب عملها في المستويات الوظيفية ذات الأجور المتدنية، وعدم استغلالها لقدرتها في القطاع الخاص، ولأسباب يرتبط بعضها الآخر بالمجتمع، الذي يوجد التمييز في الأجور وغير الأجور على أساس النوع الاجتماعي، والتشريعات المعوقة لانخراط المرأة في سوق العمل.

8. دراسة الحلاق ورفاقة (2008) حول واقع الفقر في محافظة اربد وإمكانية حله، التي أجريت على عينة قوامها 2693 أسرة من الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 57.3% من الأسر ترأسها امرأة، وأن نسبة كبيرة من الإناث في الأسر المبحوثة لديهن مؤهلات تدريبية في مجال التجميل وغيره من المجالات الأخرى لكنهن

عاطلات عن العمل؛ لأسباب كثيرة، منها ممانعة أهلهم لعملهن المأجور، وعدم حوزتهن على أفكار لمشاريع إنتاجية.

9. دراسة المصالحة (2009) حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي تواجه 200 امرأة من النساء الأردنيات المتزوجات من العرب غير الأردنيين، المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية، وخلصت الدراسة، إلى نتائج عديدة منها ما يرتبط بخصائص النساء محل الدراسة قبل زواجهن وفي أثنائه، فقبل زواجهن عشن في أسر توجيحية فقيرة، كبيرة الحجم، لم تسمح لهن بمواصلة تعليمهن إلا للمرحلة الابتدائية فقط. ووافقن على الزواج من أزواجهن بسبب فقر أسرهن، وخشيتهن من العنوسة. وبعد زواجهن، من أزواجهن الحاليين، الذين كان أكثرهم من المصريين، الشباب، الممتننين للأعمال الحرة، المتعلمين تعليماً ابتدائياً، وغير المتزوجين عليهن من أخريات، فأنهن ما زلن ينجبن بالرغم من معاناتهن من مشكلاتهن الخاصة، التي برزت بوضوح بين فئات النساء اللواتي يرعين الأسر، التي يقل دخلها الشهري عن 100 دينار، واللواتي تقيم أسرهن في المساكن المستأجرة، والمتزوجات من مزارعين، وعاطلين عن العمل.
10. دراسة الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي (2009) حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر في مناطق جيوب الفقر، تبين من معطياتها تفاوت معدل الأسر التي ترأسها النساء في جيوب الفقر من جيب إلى آخر، فقد وصلت إلى 20.8% في غور المزرعة والقطرانة، و2.1% في بصيرا والديسة، كما تبين من معطياتها أيضاً اقتراب معدل الأسر التي ترأسها النساء في جيوب الفقر (10.60%)، من نظيره الوطني (11.6%) بفارق قليل.

الإطار العملي:

أولاً: مبررات الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها ومنهجيتها:

- أ. مبررات الدراسة: للدراسة مبررها الوحيد وهو غياب الدراسات السابقة التي بحثت في تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته، مما جعل منها رائدة في مجالها والأولى من نوعها.
- ب. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من عاندها التطبيقي على سياسات الحد من الفقر وتعزيز الإنتاجية في الأردن، وهو صياغة أهداف ذكية ومؤشرات أداء في مجال القضاء على فقر المرأة، تلزم لتحديث الاستراتيجية الوطنية الأردنية للمرأة والتعامل مع الهدفين الأول والخامس من الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، الذي التزم به الأردن في عام 2015 .
- ت. أهداف الدراسة: للدراسة أهدافها، التي جاءت لتحقيقها، وهي إجابتها عن أسئلتها المشار إليها في مقدمتها.

ث. مشكلة الدراسة: يقاس فقر الدخل في الأردن بموجب منهجية موحدة طبقت خلال سنوات الفترة 2002-2010، وهي منهجية الأخماس، التي تظهر حجم الفقراء من كلا الجنسين في الخميس الأول، أما استهداف الفقراء من كلا الجنسين في الأردن، فإنه يكون من قبل المؤسسات المعنية في ضوء أطرها التشريعية ومنها صندوق المعونة الوطنية، الذي يعمل بموجب قانونه رقم 36 لسنة 1986، وعليه فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته، بدافع معرفة مدى التطابق بين هذين المصدرين وتفسيره، وبمعنى آخر، فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن أسئلتها المشار إليها في

مقدمتها، لأغراض تطبيقية تعود بالنفع والفائدة على سياسات الحد من الفقر وتعزيز الإنتاجية في الأردن.

ج. منهجية الدراسة: استعمل في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القائم على إدراج معدلات الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة في الأردن المستخلصة من نتائج دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2002-2010، ومثيلاتها المستمدة من سجلات صندوق المعونة الوطنية خلال عامي 2009 و2017، ومن ثم إجراء المعالجة الإحصائية لتلك المعدلات ببعض المعاملات الرياضية، للوقوف على مدى تطابق مصديريها (دراسات تقييم الفقر، سجلات صندوق المعونة الوطنية) وتفسيره.

ثانياً: نتائج الدراسة:

للإجابة عن السؤال الأول ومفاده ما نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها امرأة من مجموعها، الذي قدرته دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010؟، فقد تم الرجوع إلى تقرير تقييم الفقر لعامي 2008 و2010 وتبين منهما وفق معطيات الجدول رقم 1 بأن نسبة الأسر، التي ترأسها امرأة في الشريحة الأكثر فقراً (الخميس الأول) بلغت في عام 2008 (6.9%) وفي عام 2010 (8.8%)، كما تبين منهما أيضاً بأن متوسط الأسر الفقيرة، التي ترأسها امرأة في الشريحة الأكثر فقراً لعامي 2008 و2010 بلغ (9.35%)، وبأن نسبة التغير في معدلات الأسر محل الدراسة ما بين عامي 2008 و2010 مرتفعة وإيجابية، لبلوغها + 27.53%. وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الأول بقولها تبلغ نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها امرأة من مجموعها، الذي قدرته دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 (6.9%) و(8.8%) على التوالي بمتوسط قدره (9.35%) وبمعدل تغير قدره (+ 27.53%).

الجدول (1): معدلات الأسرة الفقيرة التي ترأسها امرأة في الأردن مقارنة بمثيلاتها للرجل بحسب نتائج دراسات تقييم الفقر التي أجريت خلال سنوات الفترة 2008-2010

سنة إجراء الدراسة	% الفقر بين الأسر التي يرأسها			% الفقر بين			% التغير في معدل الإناث بين العامين
	رجل	إمرأة	الفقر للسكان وللأسر	الذكور	الإناث	الفقر للسكان وللأسر	
2008	93.1	6.9	13.3	49.4	50.6	13.3	
2010	91.2	8.8	14.4	48.4	51.6	14.4	1.97
المتوسط	92.15	9.35	13.85	48.9	51.1	13.85	

بينما للإجابة عن السؤال الثاني ونصه ما نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها امرأة من مجموعها، الذي يتلقى خدمات صندوق المعونة الوطنية خلال عامي 2009 و2017؟، فقد تم

الرجوع إلى قاعدة بيانات صندوق المعونة الوطنية، التي يلخصها الجدول رقم 2 ، وتبين منها بأن النسبة مدار البحث بلغت في عام 2009 (57.72%) وفي عام 2017 (61%) بمعدل تغير مرتفع قدره (+18.91%).

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الثاني بقولها بلغت نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة من مجموعها، الذي يتلقى خدمات صندوق المعونة الوطنية خلال عامي 2009 و 2017 (57.72%) و (61%) على التوالي بمتوسط (59.36%) وبمعدل تغير مرتفع (+18.91%).

الجدول(2): توزيع الأسر المتلقية لخدمات صندوق المعونة الوطنية التي ترأسها إمراة حسب المحافظات ما بين عامي 2009 و 2017

المحافظة	2009			2017			% التغير في إعداد الأسر التي ترأسها إمراة ما بين العامين
	العدد الكلي للأسر المتلقية لخدمات الصندوق	عدد الأسر التي ترأسها إمراة	% الأسر التي ترأسها إمراة من المجموع الكلي	العدد الكلي للأسر المتلقية لخدمات الصندوق	عدد الأسر التي ترأسها إمراة	% الأسر التي ترأسها إمراة من المجموع الكلي	
العقبة	1689	1137	67.32	1859	1285	69	13.1
العاصمة	17551	10788	61.47	19197	13062	68	21.07
البلقاء	6342	3868	60.99	7310	4590	63	18.66
الزرقاء	10638	5942	55.86	13940	8782	63	47.79
الطفيلة	1534	910	59.32	1375	839	61	7.80-
الكرك	5153	2970	57.64	5426	3250	60	9.42
مادبا	3688	2042	55.37	3496	2080	59	1.86
المفرق	7192	3895	55.16	8124	4704	58	20.77
معان	2680	1556	58.06	2859	1661	58	6.74
جرش	3470	1943	55.99	3474	1984	57	2.11
اربد	19998	11193	55.97	22988	13006	57	16.19
عجلون	2624	1408	53.66	2471	1420	57	0.85
المجموع / المعدل	82559	47652	57.72	92519	56663	61	18.91

أما للإجابة عن السؤال الثالث والقاتل ما نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، مقارنة بمثلثيتها للإناث الفقيرات الدخل، اللواتي يتلقين خدمات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017؟، فقد تم الرجوع إلى تقرير تقييم الفقر لعامي 2008 و 2010 وإلى قاعدة بيانات صندوق المعونة الوطنية لعام 2017 وتبين من نتائج ذلك، التي يعكسها الجدول رقم 3 أن نسبة الإناث الفقيرات الدخل في الأردن، التي قدرتها دراسات تقييم الفقر أقل (51.1%) من مثليتها، التي قدرها صندوق المعونة الوطنية (57.37%).

وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الثالث بقولها بلغت نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 بحدود 50.6% و 51.6% على التوالي، في حين بلغت وفق تقديرات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017 بحدود (57.37%).

الجدول(3): نسبة الإناث الفقيرات الدخل في الأردن بحسب دراسات تقييم الفقر لعامي 2008 و 2009 وصندوق المعونة الوطنية لعام 2017

% الإناث الفقيرات الدخل المقدر بحسب دراسات تقييم الفقر	% الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي يتلقين خدمات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017	
	دراسة تقييم الفقر لعام 2010	دراسة تقييم الفقر لعام 2008
	51.6	50.6
	المتوسط 51.1	

وللإجابة عن السؤال الرابع ومفاده هل يوجد تطابق بين نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة، المقدر من منظور دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، ومثلثيتها المقدر من منظور متلقي خدمات صندوق المعونة الوطنية في عامي 2009 و 2017؟، فقد تبين من معطيات الجدولين 1 و 2 عدم وجود التطابق محل الدراسة، لكون تقديرات النسبة مدار البحث من قبل صندوق المعونة الوطنية تفوق نظيراتها لدراسات تقييم الفقر بدرجات كبيرة. وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الرابع بقولها لا يوجد تطابق بين نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة، المقدر من منظور دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، ومثلثيتها المقدر من منظور متلقي خدمات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017.

بينما للإجابة عن السؤال الخامس ومفاده هل يوجد تطابق أيضا بين نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ومثلثيتها التي قدرها صندوق المعونة الوطنية في عام 2017؟، فتظهر معطيات الجدول رقم 3 عدم وجود التطابق محل الدراسة. وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الخامس بقولها لا يوجد تطابق أيضا بين

نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ومثليتها التي قدرها صندوق المعونة الوطنية في عام 2017.

وبالاستناد إلى إجابات الأسئلة ذوات الأرقام 1 و2 و3 و4 و5 يتضح تباين حجم تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته، على اعتبار أن المصدر الأول (نتائج دراسات تقييم الفقر) يقلل من ذلك الحجم وأن المصدر الثاني (تدخلات صندوق المعونة الوطنية) يزيده، مما يؤثر على أن مصداقية المصدر الثاني أعلى من نظيرتها للمصدر الأول، لواقعيتها.

ثالثاً: استنتاجات الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها:

أ. الاستنتاجات:

- في ضوء النتائج، التي خلصت إليها الدراسة، يستنتج ما يلي:
- تفشي فقر دخل المرأة في الأردن؛ لعدم اعتماد المرأة على نفسها وضعف تمكينها اقتصادياً.
- تنامي طلب الإناث في الأردن على خدمات الحماية الاجتماعية غير المبنية على اشتراكتهن النقدية.
- تباين تقديرات حجم الأسر، التي ترأسها امرأة من مصدر لآخر، مما يتطلب البحث عن أسباب ذلك التباين.
- إختلاف تقديرات حجم الإناث الفقيرات من مصدر لآخر، مما يتطلب البحث عن أسباب ذلك الاختلاف.

ب. توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بما يلي:

- التخلي عن سياسية تقييم الفقر بموجب منهجية الاخماس، لكونها لا تنتج المعدل الصحيح لفقر الدخل وللمتأثرين به من كلا الجنسين.
- دعم صندوق المعونة الوطنية بالموارد المالية، لتمكينه من مواجهة حجم الطلب المتنامي على خدماته.

ج. مقترحات الدراسة:

تقترح الدراسة ما يلي:

- إجراء دراسة تحليلية للوقوف على تباين تقديرات حجم الأسر، التي ترأسها امرأة، المستمد من نتائج دراسات تقييم الفقر وتدخلات صندوق المعونة الوطنية.
- إجراء دراسة تحليلية للوقوف على تباين تقديرات حجم الإناث الفقيرات، المستمد من نتائج دراسات تقييم الفقر وتدخلات صندوق المعونة الوطنية.

قائمة المراجع:**أولاً: المراجع العربية:**

1. الاسكوا وجامعة الدول العربية واليونيسيف وبرنامج جامعة اكسفورد للتنمية البشرية(2017)، الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية.
2. الأمم المتحدة(2017)، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة .
3. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية(2013)، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.
4. الأمم المتحدة،(2002)، حقوق الإنسان (مجموعة صكوك دولية)، المجلدين الأول والثاني، جنيف.
5. البنك الدولي (2005)، التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن: تقييم النوع الاجتماعي.
6. دائرة الإحصاءات العامة (2010)، تقرير حالة الفقر في الأردن لعام 2008.
7. دائرة الإحصاءات العامة (2017)، الأردن بالأرقام 2016 .
8. دوخي الحنيطي وفايز المجالي ووفاء الطراونة (2012)، محددات الفقر في الريف الأردني وعلاقته بالجنس لرب الأسرة(دراسة مسحية لمنشوعي صندوق المعونة الوطنية في لواء الأغوار الجنوبية)،المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجلد 8، العدد 2 ، الجامعة الأردنية.
9. دوخي الحنيطي وقيبلان المجالي وسعود الطيب وحسين عثمان وأحمد جزار(2004)، تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر (دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن)، منشورات المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان.
10. رئاسة الوزراء(2017)، خطة تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن، (تقرير غير منشور).
11. سعيد الحلاق ومحمد الطعمانة وفؤاد نجيب الشيخ وعبد العزيز الخزاعلة(2008)، ظاهرة الفقر في محافظة اربد : الواقع وإمكانية الحل، منشورات جامعة اليرموك.
12. فواز رطروط(2007)، مستوى الارتباط بين معدلات الفقر والبطالة في الأردن بالفترة من عام 1987-2002 وعلاقته بالتخطيط لبرامج مشاريع توليد الدخل، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع الذي عقدته جامعة اليرموك خلال الفترة 29-31 تموز.
13. فواز رطروط(2013)، تقييم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية من وجهة نظر الحكومة الأردنية ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية(تقرير غير منشور).
14. فواز رطروط(2004)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل: دراسة تطبيقية على تجربة الأردن، رسالة دكتوراة، جامعة الجزيرة، السودان.
15. فواز رطروط وختام الشنيكات (2016)، أداء نظام وقاية المرأة وحمايتها من العنف والتخطيط له في الأردن، مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، المجلد 1، العدد 3، أكتوبر .
16. فواز رطروط وختام الشنيكات(2016)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين حصيله منظريها وإدراك بعض المعنيين بتطبيقها والآلية المثلى لتعزيزها في الأردن: دراسة ميدانية على عينة أردنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي/ الجزائر، العدد 16 جوان .

17. فواز رطروط وعطاف الحديد وخليل الهلالات(2004)، الآثار الاجتماعية للبطالة في الأردن، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة.
18. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،(2006)، الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للسنوات 2006-2010 .
19. محمد الصقور وعبد خرابشة وأحمد لطفي وعبد الله الزعبي وحسين شخاترة وحسين الخطيب وعادل لطفي وأمل الصباغ (1993)، تقرير دراسة الفقر الواقع والخصائص، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.
20. محمد الصقور وعمر الشيخ وعيسى إبراهيم وخالد الشريدة وفتحي النسور(1989)، الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.
21. هاجر نصار وفواز رطروط(2016)، فقر المرأة في الأردن، مجلة التربية، العدد الثامن عشر، الجزء الأول(مارس)، جامعة الاسكندرية.
22. هيا المصالحه(2009)، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأردنيات المتزوجات من العرب غير الأردنيين: دراسة ميدانية لمنتفعات صندوق المعونة الوطنية، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، الجامعة الأردنية.
23. الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي(2009)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر في مناطق جيوب الفقر في الأردن، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأسرة والتغير، المعقود في الجامعة الأردنية، يوم 28 نيسان.
24. وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2013)، خطة الحكومة لمكافحة الفقر للسنوات 2013-2016.
25. وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2015)، رؤية الأردن 2025.
26. وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية(2004)، تقرير التنمية البشرية(بناء سبل المعيشة المستدامة).
27. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي(2004)، تقييم الفقر في الأردن .
28. وزارة التنمية الاجتماعية(2018)، تمكين المرأة في الأردن،(عرض تقديمي للجنة الأسرة والمرأة النيابية).
29. وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1997)، دراسة قياس وتحليل الفقر في الأردن، التقرير رقم 1 (غير منشور).

ثانيا: المراجع الانجليزية:

30. Hajar T. Nassar and Fawaz Ratroot(2015), The statistically significant correlation between poverty and unemployment rates in the Hashemite Kingdom of Jordan and Provinces in the periods of 2002 and 2006, 2008 and 2010, Global Journal of Educational Foundation.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

31. www.mosd.gov.jo

العوامل المتحكممة في قيمة العقار: المجال المحيط بمدينة الجديدة نموذجا

Factors controlling the value of the Real Estate: The area surrounding the city EL JADIDA a model

أ. زكرياء اجنيحات، باحث في سلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني - المغرب
أ. خالد الأمrani، أستاذ التعليم العالي، جامعة الحسن الثاني - المغرب

ملخص: يرتبط هذا المقال بالتحويلات العميقة التي طرأت على المشهد الجغرافي حول مدينة الجديدة على المستوى العقاري، حيث شهدت هذه المنطقة دينامية عقارية متسارعة، ساهمت في ميلاد آثار سلبية على المجال، وظهور اختلالات كبرى مرتبطة بتهيئة المجال، في جماعتي مولاي عبد الله والحوزية، خاصة مع تعدد المتدخلين الترابيين، لقد ظل رصيد المجال المحيط بمدينة الجديدة مراقبا ومحط أنظار العديد من الفاعلين الاقتصاديين من قطاعات مختلفة، وهو ما ولد منافسة قوية بهذا المجال على الوعاء العقاري، لتلبية حاجيات التوسع الحضري والتدفق الديموغرافي من جهة، وتمدد الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية من جهة ثانية، كالصناعة والسياحة والخدمات والتجهيزات العمومية، خاصة مع تبدل الظرفية الاقتصادية بالمجال الذي أصبح قطبا وطنيا ذا بعد دولي، أولته الدولة اهتماما كبيرا منذ 1982.

الكلمات المفتاحية: استعمال التربة، إعادة تشكل المجال، دينامية مجالية، التنافس العقاري.

Abstract: article discusses the profound changes in the geographical landscape around the city of El Jadida, on the real estate level. It witnessed a rapid dynamic real estate, that contributed to the appearance of negative effects on space, and the emergence of major imbalances related to the construction of space, especially in the presence of a number of political actors and players in the area. The area surrounding the city of El Jadida has been observed, and under focus by many economic actors from different sectors. This has generated strong competition in this area, on the real estate market to meet the needs of urban expansion and demographic flows on the one hand, and the expansion of economic activities on the other hand, such as tourism, industry, and public facilities, Especially with the changing status of the area, which became a national pole with an international dimension, the state has given great attention since 1982.

Keywords: Land-use, the recomposition of the space, spatial dynamics, The real estate competition .

لقد شهد المجال الترابي المحيط بمدينة الجديدة، على امتداد فترات تاريخية متعاقبة توالي عدة تدخلات كبرى، جعلت موضوع الأرض يكتسي أهمية كبرى ويعتبر تدخل الإنسان والسلطات العمومية والفاعلين الخواص، أهم المتدخلين بالمجال، كل حسب مصالحه وأهدافه، وهو الأمر الذي أسهم في ظهور واقع متغير، تمثل في تحول بنية المجتمع التقليدي المحلي، وتغير في استعمال التربة والأرض، من خلال ظهور أنشطة حديثة، وتحول مهم في الفلاحة وأنشطة السكان، وهكذا ساهم توالي المتدخلين وتزايد الطلب في اشتداد الضغط العقاري Pression foncière على الأرض، لتلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية على المجال، حيث طرأت تحولات مهمة على مستوى حجم الاستغلاليات وطبيعة حيازتها ونمط استغلالها، مما يعكس التحول السوسيو مجالي بمحيط مدينة الجديدة، إذن ما هي العوامل المتحركة في دينامية العقار؟ وما هي انعكاسات الدينامية العقارية على الإنسان والمجال؟.

1. العقار محور التحولات المجالية:

يحتل عنصر الأرض مكانة جوهرية بالمجال المحيط بمدينة الجديدة، فالعقار هو القاعدة المستهدفة من التوسع الحضري، والمورد الاقتصادي المحرك للتوسع الحضري، والدينامية المجالية، والمحرك للاستثمار المالي، لخلق أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة وذات مردودية اقتصادية مهمة، كما أن العقار يشكل معيارا للفتاوت والتباين الطبقي والاجتماعي، ومعيارا للتصنيف الاجتماعي والصراع الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي يجعل منه عنصرا استراتيجيا في وظيفته، ورهانا يتنافس عليه مختلف الفاعلين، وخاصة عند نقطة التقاء المدينة مع المجال الريفي، حيث تنشط السوق العقارية والمضاربات المجالية، قصد التحكم في العقار والأرض، نظرا لقيمتها الاستراتيجية، لكونه مجالا لتصريف أزمة المدينة وتوسع أنشطتها الحضرية والاقتصادية، وفي ظل هذا الوضع، نشير إلى أن الفلاحة مستمرة في التنازل عن دورها ومكانتها في المجال، في ظل هذه التنافسية القوية على الوعاء العقاري، من طرف فاعلين جدد، أكثر ارتباطا بالاستنزاف والاستغلال، مما خلق مجالا برهانات متعددة لتنفيذ مشاريع مختلفة (المختار الأكحل وعبد العلي فاتح، 2008، ص 397-407)، خاصة بعد توسيع شبكة الماء الصالح للشرب بالمنطقة، ومد خطوط الكهرباء بالدواوير المجاورة لمدينة الجديدة (هلال عبد المجيد، 2010، ص 11-28).

1.1. مكانة العقار في المجال المحيط بمدينة الجديدة

إحتل العقار منذ القدم، مكانة مهمة في مكونات المجال المحيط بمدينة الجديدة، حيث ظلت الأرض منذ القدم رأسمالا وموردا اقتصاديا أساسيا، وموضع صراع قبلي واجتماعي بين الوافدين والسكان الأصليين، حيث شكل هذا المجال وجهة لمجموعة من المجموعات البشرية من أصول مختلفة، تعاقبت على الاستقرار بهذا المجال الحيوي، ومع استقرار المجتمع وتطوره اقتصاديا وسياسيا، حصل تحول كبير في توظيف وتداول عنصر العقار، وفق موازين قوة

المتدخلين، حيث تحول من مورد لعيش الإنسان، من خلال الرعي والزراعة إلى سلعة للتداول والتنافس، مما ساهم في تأجيج التنافسية المجالية حوله قصد التحكم فيه وتوظيفه لأهداف مختلفة. إن العقار بمثابة خزان مجتمعي، شاهد على التحولات الطبيعية والبيئية والبشرية والاقتصادية، وهو خزان لتراث وثقافة الجماعة البشرية، وحامل لقيم المجتمع وثقافته، ويتحكم في تحديد قيمة العقار مجموعة من العناصر أهمها: الموقع والمؤهلات الطبيعية وطبيعة الاستغلال التاريخي للمجال، وحجم التراكمات التي طرأت عليه اقتصاديا وعمرانيا وثقافيا، بحيث تحول من مورد رعي زراعي للجماعة البشرية، إلى مورد اقتصادي قائم على وظائف جديدة أساسها التصنيع والسياحة والتعمير، واشتدت حوله المنافسة المجالية، مما أعطى لهذا المجال قيمة جديدة ومكانة مغايرة لباقي الوحدات المجالية، حيث اكتسب هذا المجال الترابي قيمة مالية مهمة، وأصبح يشكل موردا اقتصاديا مهما للعديد من الفئات الاجتماعية، واكتسب قيمة سياسية، حيث يشكل مجالا لتنافس الفاعلين السياسيين والنخب المحلية، واللوبيات السياسية والاقتصادية الفاعلة، وقيمة اجتماعية ورمزية، باعتباره خزانا للثقافة والوعي المجتمعي الموروث، والمتشكل عبر حقبة تاريخية متباينة.

2.1. الرهان الترابي والاختلال المجالي بمحيط مدينة الجديدة

يشكل الرهان الترابي، أحد المؤهلات الحيوية التي تميز محيط مدينة الجديدة، نظرا لجاذبيته وموقعه وسرعة تحوله، ويقصد بالرهان الترابي القيمة المادية والرمزية للمجال المحيط بالمدينة، والذي يكون موضوع تجاذب وصراع وتنافس مجموعة من المتدخلين، قصد الظفر به، في خضم وضعية مجالية مفتوحة على كل الافاق، أي أن الرهان يطلق على القيمة المكتسبة من العقار، والتي يوفرها أو يكون مدخلا لتحقيقها، كإنجاز مشروع أو نشاط أو مخطط اقتصادي أو غيرها، ويرتبط الرهان العقاري بالمجال الجغرافي، وبذلك فإن التدخل في هذا المجال بهدف حيازة أو استغلال الارض أو إعدادها وتنميتها، ينعكس على الجماعات البشرية التي تعيش فوقه أو بجواره، وبهذا يصبح المجال ذا رهان اقتصادي واجتماعي (Leurent, F et al 2007, p18-22).

إن الرهان العقاري ينطوي على مجموعة من المكاسب، وفي نفس الوقت مجموعة من المخاطر التي لا تظهر في بداية التنافس، فقد تكون له انعكاسات بيئية خطيرة، أو أضرار اجتماعية بليغة، كترحيل جماعات بشرية أو المساس بوضعها الصحي، أو تكون له انعكاسات على النظام المجالي بكل مكوناته (حالة مركب الجرف الأصفر بجماعة مولاي عبد الله) فيتحول بذلك إلى مشاكل تضر بمستقبل المجال والإنسان. ويرتبط العقار عادة بالأرض من حيث ملكيتها واستغلالها، وتختلف قيمة العقار باختلاف موقعه، وحجم الطلب عليها، والغاية أو الرهان منه، وهي عناصر تتحكم في تحديد ثمن وقيمة العقار المادية، وعادة ما يتحول المجال الترابي إلى سوق مفتوحة للتنافس المستمر بين الفاعلين الخواص والعموميين، باستعمال كل الاساليب للظفر بالرهان والقيمة العقارية، مما يؤثر على المشهد الجغرافي من خلال ميلاد ظواهر غريبة كندهور الموارد، طرد السكان، هدر الموارد، ارتفاع الأسعار، السكن العشوائي، سوء تنظيم المجال وغيرها من الظواهر المجالية.

لقد طرح التنافس على الرهان الترابي بمحيط مدينة الجديدة، مجموعة من الاختلالات الكبرى العميقة، التي رافقت التحكم في العقار واستغلاله، وهي اختلالات متعددة الأبعاد والأشكال، وقد تجلّى ذلك في التدخلات الكبرى التي قادها الفاعلون الترابيون بالجماعات المجاورة لمدينة الجديدة، حيث تجلّى التنافس على الرهان العقاري في هيمنة وتوسع الأنشطة الصناعية، على حساب الأنشطة الفلاحية بجماعة مولاي عبد الله، وتحكمها في دينامية المجال، وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية والعمرانية والسكانية بالمجال.

2. العوامل المؤثرة في دينامية العقار بمحيط مدينة الجديدة:

1.2. ساهمت دينامية المدينة في تحول قيمة العقار بالمجال المجاور للمدينة

تعتبر دينامية المدينة وتوسعها المجالي، أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في التحولات التي يشهدها العقار بالمجال الريفي المجاور المحيط بها، حيث توجد علاقة ترابطية بين نمو قيمة العقار والدينامية السكانية للمدينة، فقد تجاوزت ساكنة مدينة الجديدة 194 ألف نسمة سنة 2014، وهوما ساهم في خلق دينامية عمرانية قوية، وتزايد الطلب على الوعاء العقاري لتلبية حاجيات السكان، ومواكبة تزايد الطلب على السكن من طرف جميع الفئات الاجتماعية، وقد ساهم ارتفاع الطلب على السكن في نمو أثمان الأرض على هوامش المدار الحضري للمدينة، مما دفع عددا كبيرا من المنعشين العقاريين إلى شراء وتجهيز الأراضي الفلاحية المجاورة للمدينة، كما ساهم ذلك في توسيع المدار الحضري للمدينة، قصد احتواء أزمة الطلب على العقار، واشتداد المنافسة العقارية، ومع استمرار توسع المدينة على هوامشها، ازدادت ونمت القيمة المالية للأراضي، وإرتفعت أثمان العقار، وازداد نشاط المنافسة العقارية على الأراضي، حيث أن أغلب المالكين الأصليين للأرض يقومون بتفويت العقار بسبب إغراءات الأثمان المترفعة، وتعتبر الواجهة الجنوبية لمدينة الجديدة من أكثر المناطق دينامية على مستوى العقار، بسبب توسع المدينة بشكل سريع نحو الجنوب، ثم بسبب نمو المراكز السياحية والعمرانية بمنطقة سيدي بوزيد ومولاي عبد الله، كما أن جاذبية المدينة تلعب دورا كبيرا في دينامية العقار، حيث أصبحت مدينة الجديدة تشكل قطبا حضريا واقتصاديا يحتضن مجموعة من الخدمات المتنوعة، وهو ما يجعل محيط مدينة الجديدة يكتسي قيمة كبرى.

2.2. اختلاف أثمان العقار بمحيط مدينة الجديدة

يختلف ثمن العقار بشكل تدريجي، كلما اتجهنا نحو البحر، واقتربنا من المدينة أو من التجمعات العمرانية المجاورة لها، كما يرتفع ثمن العقار المجاور للمدار الحضري والمنطقة الصناعية بالجرف الأصفر وقرب المحاور الطرقية.

جدول رقم 1: ثمن الأرض حسب الموقع من البحر بالمجال ما بين مدينة الجديدة ومولاي عبد الله

نوع الأراضي وموقعها	ثمن المتر المربع بالدرهم
أراضي مجهزة قريبة من البحر	3000-4300
أراضي مجهزة بعيدة عن البحر بأقل من 1km	2000-3000

800-1250	أراضي غير مجهزة قريبة من البحر
680-800	أراضي غير مجهزة بعيدة عن البحر

المصدر: البحث الميداني، 2016 + مصلحة التعمير بجماعة مولاي عبد الله 2016

أما في الوجهة الشرقية لمدينة الجديدة، على بعد 8 كيلومتر من المدار الحضري، فتمن الأرض الفلاحية يتراوح ما بين 250 و 500 درهم للمتر المربع الواحد، وفي المناطق الداخلية والقرية من طرق المواصلات يتراوح ثمن الأرض ما بين 60 و 90 درهم للمتر المربع الواحد، أما الأراضي الداخلية والبعيدة عن طرق المواصلات المعبدة، فيتراوح ثمن المتر المربع الواحد ما بين 40 و 50 درهم للمتر المربع الواحد.

إن اختلاف ثمن العقار تتحكم فيه عوامل مختلفة، أهمها الموقع من طرق المواصلات ومن المدار الحضري والافاق المرتبطة بنوع استعمال العقار، ثم نوع التربة وجودتها، لكن على العموم عرف العقار المحيط بمدينة الجديدة ارتفاعا كبيرا، على مستوى الثمن والقيمة المالية، وكنموذج لذلك مركز مولاي عبد الله الذي شهدت فيه أثمان العقار قفزة نوعية مهمة وخاصة منذ 1982 بسبب دخول المجال مرحلة جديدة، هي مرحلة التصنيع وظهور وظائف جديدة على مستوى استعمال التربة.

3.2. يساهم الموقع في تباين قيمة العقار بمحيط مدينة الجديدة

يمتد المجال محيط بمدينة الجديدة على بعد 20 كلم من المدينة، حيث ساهم الموقع الاستراتيجي بشكل كبير في اختيار هذا المجال الترابي، لتنزيل المشاريع الصناعية الكبرى بالجرف الأصفر والأنشطة السياحية بالشمال الشرقي، وجلب المستثمرين، حيث تتميز منطقة الجرف الأصفر وجماعة الحوزية بالقرب من مدينة الجديدة ومن الدار البيضاء، باعتبارها قطبا اقتصاديا وطنيا ودوليا، إضافة الى الانفتاح على الواجهة البحرية الأطلنطية والقرب من مواقع استخراج الفوسفات، وهي عوامل أثرت بشكل كبير في كسب هذا الرهان العقاري والسيطرة عليه لصالح الرأسمال الوطني والدولي. حيث أصبح هذا المجال الترابي عرضة لتزايد الطلب على الأرض، واحتدام المنافسة بين لوبيات اقتصادية كبرى، ومحط تنافس بين وظائف مجالية متناقضة، مما أدى إلى إستبدال قيمة الأرض الرمزية التقليدية، باعتبارها إرثا للأجداد وشاهدا على تاريخ الجماعة البشرية وماضيها، وخرانا لعلاقاتها الاجتماعية الموروثة وتاريخها القديم، وتعويضها بقيمة مادية نقدية مبنية على التفويت بمقابل مادي.

4.2. تؤثر السلطات العمومية في دينامية العقار

يتجلى تأثير السلطات العمومية في كل التدخلات السياسية والاقتصادية، التي تكون على شكل مخططات لتهيئة المجال أو لإستغلال الموارد، وتشمل السلطات العمومية كل الأجهزة الحكومية والسلطات المحلية والمؤسسات والشركات التابعة للدولة، والتي تشرف على مخططات التهيئة والإعداد المجالي، حيث أن تحديد أشكال إستعمال المجال حول المدينة بناء على مخطط التهيئة، يساهم في الرفع من قيمة العقار (Ameur Mohmed, 1987, p35) ويلعب مضمون مخطط التهيئة دورا كبيرا في إختلاف أثمان العقار حسب نوع الاستعمال، حيث أن ثمن العقار يختلف

حسب نوع الاستعمال، فالأراضي الموجهة للسكن تختلف عن الأراضي الموجهة للأحياء الصناعية أو للمساحات الخضراء أو الخدمات والتجهيزات العمومية.

يعتبر محيط مدينة الجديدة من المناطق التي شملها مخطط توجيه التهئية الحضرية للجديدة الكبرى، وهي مناطق عرفت إرتقاعا ملحوظا في ثمن العقار وتمتد حول مدينة الجديدة على بعد حوالي 10 كيلومتر، هذه المناطق أصبحت خاضعة لمخطط التهئية المجالية، وتم تحديد أشكال استعمال التربة بها، وهو ما زاد من قيمة العقار بهذه المناطق، حيث انتقلت من 150 درهم قبل سنة 2009 إلى حوالي 450 درهم للمتر المربع بعد صدور مخطط توجيه التهئية الحضرية للجديدة الكبرى في أفق 2025، وقد شهدت بعض المناطق من المجال المحيط بمدينة الجديدة تدخل السلطات العمومية منذ الثمانينات، حيث نهجت الدولة سياسة قائمة على تشجيع التصنيع وتشجيع اللامركزية الصناعية، وذلك من خلال برمجة عدة مشاريع صناعية كبرى بعدة مناطق من التراب المغربي، كان من بينها المجال المحيط بمدينة الجديدة، وتحديد جماعة مولاي عبد الله المجاورة، حيث اعطيت الانطلاقة لبناء ميناء معدني وتوطين أنشطة صناعية كيمائية خلال سنة 1982، حيث بدأت عملية إنشاء المركب الكيماوي مغرب فوسفور 3 و 4 على يد المكتب الشريف للفوسفات، وتم خلق قطب تجاري وصناعي متمحور حول الفوسفات، ومطل على المحيط الأطلنطي، ويقع قريبا من مناجم استخراج الفوسفات الكبيرة، خاصة مع صدور قانون الاستثمارات الصناعية الذي شجع على اللامركزية الصناعية وتشجيع الصناعة في المناطق الأقل تصنيعا وهكذا شرعت الدولة في إنشاء الميناء سنة 1974 وبدأ استغلاله سنة 1982، وبعد تطور نشاط التصنيع ونمو المداخل وتزايد الطلب وتضخم حجم الإنتاج، ازدادت عملية توسيع المنطقة الصناعية حيث تجاوزت مساحة الموقع 1700 هكتار، وتمت تهيئة حظيرة صناعية جديدة تمتد على مساحة 500 هكتار مع برمجة 500 هكتار أخرى في المستقبل، وهو وعاء عقاري كبير جدا أثر بشكل كبير على الانسان والمجال على عدة مستويات، فتعرضت لذلك أراضي جماعة مولاي عبد الله للتهافت والتنافس بين المستثمرين، وكبرى الشركات الصناعية الوطنية والدولية، وهي لا زالت في طور التوسع، حيث تزايد الطلب على الوعاء العقاري وتزايدت الإغراءات المالية، مما شجع عددا كبيرا على تقويت أراضيهم، خاصة في ظل استفحال ظاهرة التلوث الصناعي، التي دفعت عددا كبيرا من الفلاحين إلى الهجرة نحو مجالات جديدة.

5.2. استراتيجية المنعشين العقاريين

يعتبر المنعش العقاري أحد أهم المتدخلين في دينامية العقار، لكونه يؤثر في السوق العقارية وفي قيمة الأرض، كما يمكن للمنعشين العقاريين أن يؤثروا في دينامية التعمير وتوجيه التوسع العمراني، من خلال تنفيذ مشاريعهم العقارية، واقتناء الأراضي وتجهيزها في مناطق محددة، خارج المجال الحضري، ويعتمد المنعش العقاري على دراسة السوق وتحديد القيمة المالية للعقار، وتحديد هامش الربح المحتمل، وتكلفة المشروع والمصاريف الجانبية المرتبط بالإجراءات الإدارية والأشهار والتسويق العقاري، ويمكن للمنعشين العقاريين تحديد سقف معين للعقار، وذلك بالاتفاق بين كبار المنعشين الفاعلين في المجال الترابي، وأحيانا يقوم كبار المنعشين برفع سقف القيمة المالية للعقارات، قصد التحكم في السوق وإقصاء باقي المنعشين أو المنافسين،

إضافة إلى استعمال أسلوب الضغط أحيانا والتهديد بنزع الملكية والاستعانة بالوسطاء، مما يلعب دورا كبيرا في التأثير على قيمة العقار.

يعتبر العقار في المجال المحيط بمدينة الجديدة، محورا أساسيا لكل التحولات المجالية باعتباره القاعدة التي تتم عليها كل التدخلات، ويشكل أساسا لتنفيذ جميع المشاريع، كما أن العقار يؤثر في حجم الدينامية وأشكال التدخل التي ينهجها المتدخلون في المجال، وتختلف قيمة العقار تبعا لمجموعة من العوامل كما ترتبط قيمة العقار بعامل الزمن وعلاقته بالمدينة.

3. تعدد الفاعلين الترابيين وتباين استراتيجيتهم:

1.3. الفلاحون الاصليون بين التشبث بالأرض وإغراءات المضاربة العقارية

حققت فئة قليلة من الفلاحين نجاحا ماليا مهما، بسبب تفويت أرضها الفلاحية، وخاصة الذين فوتوا الأرض في السنوات الأخيرة، أما الفئات التي تم نزع ملكيتها في السبعينات والثمانينات، فإنها كانت أكبر خاسر في هذه العملية، نظرا لهزالة التعويض حيث لم يتجاوز درهمين للمتر المربع الواحد سنة 1976 (بناء على نتائج المقابلة) كما تعرض العديد من الفلاحين للترحيل نحو مركز مولاي عبد الله أو مركز اولاد الغضبان، وهي مراكز غير مؤهلة عمرانيا واجتماعيا، وهو ما طرح للسكان المرحلين عدة مشاكل مرتبطة بصعوبة الاندماج، أما فئات أخرى ونتيجة للتلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية، فأصبحت تنفر من النشاط الفلاحي وأصبحت تبحث عن مداخل جانبية وموازية، وقام البعض الآخر بالبحث عن الاستثمار في المجال الفلاحي، بعدما قام بتفويت بعض من عقاره من خلال اقتناء معدات حديثة وتجهيز الاصطبل، طامحا لتحسين وضعيته المادية، أما آخرون فضّلوا التخلص من العقار واقتناء عقارات مبنية في المدينة والاستقرار.

2.3. الوافدون الخواص استنزاف للمجال والموارد

يتجلى الوافدون الخواص في الشركات والمقاولات، ذات الرأسمال الوطني والأجنبي، والتي ساهمت في تحول المشهد بشكل جذري وكلي، من مشهد رعي زراعي إلى مشهد صناعي وهؤلاء هم من ربح الرهان العقاري، من خلال التحكم في العقار واستغلاله لخلق الثروة. وإلى جانب ذلك هناك الوافدون الحضريون، والذين يتوزعون في عدة مناطق بالمجال المحيط بالجديدة، هؤلاء الوافدون غالبا تكون غايتهم اقتناء عقار وبناء مسكن للاستجمام وقضاء اوقات العطل ونهاية الأسبوع، بعيدا عن ضوضاء المدينة، وقد ساهموا هم الآخرون في خلق تحولات مهمة بالمجال، وأثروا بشكل قوي على العادات والسلوك الاجتماعي لسكانة الدواوير المجاورة. ثم هناك فئة المراهنون على الإستثمار المؤقت وهم فئة اقتنت الأراضي قرب المدار الحضري، في انتظار توسعته وارتفاع الأسعار به، وهؤلاء غالبا يكونون من أصحاب النفوذ السياسي والمالي، إضافة إلى هؤلاء نجد كذلك المستثمرون في مجال الترفيه والخدمات السياحية، رغم قلتهم فإن هذه الفئة بدأت بالظهور بجماعة الحوزية وملاي عبد الله، وهي فئة تقتني أراضي للقيام بأنشطة كخدمات الترفيه والاستجمام، وإنشاء مطاعم ودور للضيافة ومساح.

3.3. المستثمرون العقاريون الجدد

هي فئة تتكون من كبار المستثمرين، أو مقاولين حققوا أرباح مهمة في فترة انتعاش العقار خلال الفترة ما بين 2008 و 2014، قاموا باقتناء مساحات واسعة وتحويلها لتجزئات سكنية وبقع وسكن اقتصادي واجتماعي، وخاصة بجماعة الحوزية ومولاي عبد الله، هذا الفئة ساهمت في

خلق أقطاب وتجمعات عمرانية كبيرة، ستؤثر بشكل كبير على دينامية المشهد الجغرافي، حيث ساهمت في جذب حركية التعمير خارج المدينة، ودفعت عددا كبيرا من الأسر لبيع الأراضي والاستثمار في العقار المبني، كما شجعت على تنافس المستثمرين لإنشاء تجمعات عمرانية قصد تقويتها لفئات واسعة ممن يبحثون عن السكن، سواء داخل أو خارج المدينة، وخاصة المهاجرين في الخارج.

ساهم تدفق المستثمرين بمحيط مدينة الجديدة، في خلق دينامية قوية ونشاط عقاري مهم حيث تزداد عمليات تداول بيع وشراء الأراضي في سوق العقار، وازداد تدفق المشاريع وتقويت الأراضي وتجزئ الاستغاليات، وتوسع التعمير وتراجع الأراضي الفلاحية لصالح أنشطة تجارية وصناعية وخدمية، وظهر مالكون جدد للعقار، وفقد العديد من الفلاحين الأرض، لصالح الرأسمال، كما عرف ثمن العقار ارتفاعا كبيرا مقارنة مع العقود السابقة، بسبب تزايد الطلب على العقار، هذه السوق العقارية شهدت أوج رواجها بسبب تزايد المنافسة بين الفلاحة والتعمير من جهة وبين الفلاحة والتصنيع والخدمات من جهة ثانية، وهو ما خلق دينامية أصبح من الصعب التحكم فيها، وضبطها بشكل يخدم الإنسان والبيئة، وخاصة في ظل الزحف العمراني المتواصل بشقي العشوائي والقانوني.

إن تعدد المتدخلين في المجال ساهم في خلق تنافسية كبرى على الوعاء العقاري وخلق دينامية مجالية قوية، أفرزت تفاوتات مجالية مهمة، وخلقت تحولات عميقة اقتصادية واجتماعية، وإذا كان تدخل الفاعلين الترابيين مبنيا على مصالح محدد وأهداف خاصة وأخرى عامة، فإن المجال المحيط بمدينة الجديدة، تحول إلى مجال تنافس بامتياز، بين المستثمرين الخواص من جهة والدولة من جهة ثانية، وهو ما أفرز مجموعة من التناقضات والتباينات الكبيرة بين مناطق ضغط وتكثيف، أصبحت أكثر هشاشة وتدهورا كما هو الحال بجماعة مولاي عبد الله، ومناطق تشهد تهميشا وتدهورا اقتصاديا واجتماعيا، وهو ما يدل على غياب التنمية المجالية المتوازنة والمتكاملة.

خاتمة:

شهد المجال المحيط بمدينة الجديدة دينامية قوية، ونشاطا عقاريا مهما، حيث ازدادت عمليات تداول بيع وشراء الأراضي في سوق العقار، وازداد تدفق المشاريع وتقويت الأراضي وتراجعت الأراضي الفلاحية لصالح أنشطة تجارية وصناعية وخدمية، كما شهد هذا المجال ظهور مالكين جدد للعقار، وهيمنة الرأسمال الصناعي، وعرف ثمن العقار ارتفاعا كبيرا بسبب تزايد الطلب على العقار، وهو ما خلق دينامية قوية أصبح من الصعب التحكم فيها وضبطها بشكل يخدم الإنسان والبيئة، وخاصة في ظل الزحف العمراني والصناعي وتدهور الموارد البيئية.

قائمة المراجع

1. الاكلح المختار وعبد العالي فاتح (2008)، الأرياف المجاورة للمدن بالمغرب: مجالات متفردة وسريعة التحولات، حالة المجال الريفي بمدينة المحمدية، أشغال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، تحت

عنوان: نحو استراتيجية لتخطيط التنمية في المجال العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، ج1، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مطبعة بيبست امبرمري.

2. الزرهوني محمد وآخرون(2016)، الدينامية العقارية وأثرها على تهيئة المجال الترابي بالجماعة القروية اولاد الطيب بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس، المدن وإعادة تشكل الأحياز الترابية الريفية المتوسطة، دراسات لحالات من المغرب والجزائر، منشورات مختبر الدراسات حول الموارد والحركات والجاذبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض.

3. هلال عبد المجيد (2016)، المصطلحات المرتبطة بالتجديد الحضري، مقارنة منهجية، ورد في كتاب التجديد الحضري بالأنسجة العمرانية القديمة، أشغال الدورة 27 للملتقى الثقافي لمدينة صفرو.

4. Ameer Mohamed (1987): Facteurs de formation et dynamique d'évolution du prix du sol urbain à Fès, Revue de géographie du Maroc, volume 11, n 2, ANAGEM, Rabat.

5. Guy Di Meo 1996 : les terres du quotidien, compte rendu, in : l'information géographique, vol 61, N1.

6. Leurent, F et al 2007: enjeux territoriaux et méthodes d'analyses. Conception d'un cours d'ingénierie pour l'aménagement durables, consulté le 10 février 2016 .

واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية

The Reality of Iraqi Women and their Future Challenges

د. أحمد حمة غريب عمريلي، جامعة التنمية البشرية- إقليم كردستان العراق

ملخص: لقد تبين من هذه الدراسة أن ظروف المرأة العراقية قد تغيرت سلباً وإيجاباً إثر سقوط النظام السابق عام 2003، حيث ازدادت مشاركتها السياسية نتيجة ظهور الأحزاب السياسية وتعددية النظام الجديد، بالإضافة إلى حضورها في منظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالمرأة، كما رصدت بعض الإنجازات إلا أنه قد رافقت ذلك بعض المظاهر السلبية نتيجة الأوضاع الأمنية المتردية في بعض المناطق، بسبب العنف الطائفي وصعود التيارات الدينية التي تنهض حرية المرأة وتعوق ممارسة أدوارها.

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية، الصحة، التعليم، العمل، السياسة، الواقع الاجتماعي.

Abstract: The present research found that women's lives have been affected either positively or negatively because of the fail of former Iraqi regime in 2003. Their political participations increased of cause of the political polarization and also they involved in activity in the organizations that concern on the women. As, they have achieved many goals and privileges. However, they have experienced some serious problems because of the lack of security in some areas and ethnic conflict as the consequence of developing religious extremist trends. These limit the women's rights and freedom, and prevent them to play their roles.

Keywords. Iraqi women, health, education, job, politics, social reality

مقدمة:

تعد المرأة العراقية من أهم شرائح المجتمع العراقي، ومع ذلك يلاحظ قلة الدراسات التي تناولتها والبحوث التي تركز عليها، ولذلك تحاول هذه الدراسة إستدراك ذلك، وخاصة في مجالات (التعليم، الصحة العمل، السياسة، والواقع الاجتماعي)، ويمكن دراسة هذه الجوانب بشكل مفصل على النحو التالي:

أولاً. واقع المرأة العراقية في مجال التعليم:

يعتبر التعليم من العوامل المؤثرة في تنمية المرأة داخلياً وإظهار قدرتها ومواهبها، باعتباره يؤدي الى تغيير نمط البناء الاجتماعي، كما أنه يعد من أساسيات العصر الحديث والضروري في التغيير الاجتماعي، وبالتالي فهو من أهم العوامل للنهوض بالمرأة وتنمية قدرتها وكفاءتها لممارسة أدوارها، وقد أكدت المادة (21) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق العالمي في التعليم، إذ تنص على (أن يتمتع الجميع بحق التعليم) (بسيوني محمود وآخرون، 1988، ص21)، كما تنص المادة ذاتها على أن التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني بالإضافة إلى ضمان المساواة في التعليم العالي، ومن ثم وجد أن تعلم المرأة ضروري لعدم تمييزها.

كما أكد المؤتمر الإقليمي العربي (عشر سنوات بعد بيجين) الذي عقد في بيروت تموز يوليو 2004، على حل المشاكل التي تسبب تسرب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر والبطالة (تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين، يوليو 2004).

ويعتبر العراق من أكثر الدول تقدماً من حيث المصادقة على أكبر عدد من الاتفاقيات الدولية بشأن المرأة، والذي صادق مبكراً على الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إذ أن القوالب المتعلقة بالتربية والتعليم في العراق هي قوالب شاملة لكلا النوعين.

ويمكن مناقشة الوضع التعليمي للمرأة العراقية من خلال عدد من الجوانب وهي: الوضع التعليمي للمرأة العراقية بصورة عامة وتأثيرات الظروف التي مر بها العراق، وملامح تعليم المرأة العراقية في مختلف المراحل التعليمية، ومعوقات تعليم المرأة، والجهود والمقترحات والرؤية المستقبلية لتطوير وتحسين وضع المرأة في مجال التعليم.

1.1 وضع التعليم للمرأة في العراق بصورة عامة

لقد أصدر العراق جملة قوانين بخصوص تعليم المرأة، خصت فيها المرأة باهتمام خاص إلى جانب الرجل للحصول على حقوقها التعليمية، حيث أوجب قانون التعليم رقم (188) لسنة 1976: (على كل مواطن ذكراً كان أم أنثى تتراوح أعمارهم بين (15- 45) سنة أن يلتحقوا في مراكز محو الأمية)، ولتطبيق هذه التشريعات بدأت حملة وطنية لمحو الأمية بموجب قانون محو الأمية لعام 1971 ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الفتيات الأميات من 64,4% في عام 1977 إلى 25,5% في عام 1978 (الاتحاد العام لنساء العراق، 2002، ص32).

ثم تراجعت هذه النسبة وارتفعت نسبة الأمية عقب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988)، فقد انتقلت الأولويات من الرفاهية الاجتماعية والخدمات إلى المجهود الحربي، وقد أدت إلى التدني المتسلسل وبشكل تنازلي في ميادين التعليم.

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) تحسنت الظروف الاقتصادية نسبياً إلا أنها تدهورت ثانية عقب الغزو العراقي للكويت عام 1990، حيث أجبر العراق على الانسحاب

من الكويت، وتم فرض الحصار الاقتصادي من قبل مجلس الأمن الدولي بقرار 986، والذي أدى إلى تراجع معظم الخدمات في جميع المجالات، وقد انخفضت ميزانية التعليم في العراق حسب تقرير منظمة (اليونسيف) من 500 مليون دولار قبل الحرب المذكورة عام 1990 إلى أقل من 10% من ذلك المبلغ سنة 1989 (UNICIF: Sanctions, 1998).

ثم تحسنت الظروف في العراق نسبياً بعد رفع الحصار جزئياً ضمن برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) والحاجات الأساسية، وقد أدى ذلك إلى انسحاب التلاميذ من المدارس الابتدائية وكذلك على مستوى المعاهد والجامعات تسربوا منها بسبب تفاقم الظروف المعيشية التي أجبرت بعض الأسر على إخراج أبنائهم من التعليم.

وبعد سقوط النظام عام 2003 حدثت التغيرات في البنية الأساسية والإدارية والأمنية، حيث واجه العراق الفوضى وانتشر العنف الطائفي، وظاهرة اختطاف الأطفال والبنات والأساتذة الجامعيين، وتوقفت الدراسة في بعض المناطق لأسابيع، وقد أجبر الآلاف على ترك الدراسة، نتيجة الأوضاع الأمنية، إلا أن هناك بعض العوامل الأخرى التي تعتبر معوقاً لمشاركة المرأة في التعليم سيتم مناقشتها لاحقاً كما يمكن عرض أهم ملامح التعليم في مختلف مراحلها في العراق وموقع المرأة فيها.

2.1 ملامح التعليم في العراق وموقع المرأة منها

حسب البيانات التي أوردتها وزارة التخطيط العراقية لسنة 2007 يقدر عدد الطلاب في مختلف مراحل التعليم بـ (5758078) طالباً أي تشكل حوالي (19.39%) من السكان ويسيطر على التعليم القطاع الحكومي في مختلف مراحلها، غير أنه بعد سقوط النظام عام 2003 ظهرت الكليات والجامعات الأهلية، إلا أنه لا يزال التعليم قبل الجامعي توفره الدولة باعتبار أن التعليم حق لكل العراقيين في مختلف مراحلها كما أن هناك بعض المدارس الخاصة لكن نسبتها قليلة، وكذلك تساهم الحكومة فيها ولذلك يمكن القول بأن التعليم في العراق مجاني وتسيطر عليه الحكومة.

3.1 الأمية بين الإناث

لقد اعتمدنا بشأن البيانات التي تتعلق بأوضاع التعليم في العراق على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، إلا أننا لم نجد أية بيانات تتعلق بنسبة الأمية سواء بين الذكور أو الإناث ولذلك رجعنا إلى بعض التقارير منها:

تقرير إدارة المرأة العربية حول معدلات الأمية في الدول العربية لسنة 2007 والذي يشير إلى أن نسبة الأمية بين الإناث في العراق تبلغ (72.4%) (إدارة المرأة- جامعة الدول العربية: معدلات الأمية، 2007-2008)، أما التقرير الاقتصادي العربي الموحد فيشير إلى أن نسبة الأمية في العراق (68.6%) بين الإناث و (39.1%) بين الذكور حسب التقديرات لسنة 2005 وهذا بين الفئات التي تبلغ بين (15-24) أما بين الفئات من 15 سنة فأكثر فتبلغ نسبة الأمية بين الإناث (74.8%) مقابل (43.4%) للذكور وتقدر الأمية في المتوسط الحسابي بشكل عام بـ 9.58% من المجموع العام للسكان (تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص288).

4.1 معوقات تعليم النساء: ويمكن الإشارة لذلك من خلال ما يلي:

1.4.1 الظروف الطبيعية والجغرافية

لا تعتبر فرص التعليم متاحة بطريقة متساوية لسكان المجتمع العراقي إذ تزيد نسبة التعليم في مراكز المدن وتقل نسبياً في خارجها، حيث تنتشر القرى خارج المدن والتي قد لا يصل عدد سكانها إلى 30 نسمة، هذا بالنسبة للقرى القاطنة في المناطق الجبلية، وكذلك هناك التجمعات السكانية الصغيرة المنتشرة في المناطق الوسطى والجنوبية مما يجعل مهمة الحكومة في إيصال التعليم إليهم صعبة، خصوصاً المراحل المتقدمة من التعليم، أي ما بعد المرحلة الابتدائية مما يؤدي إلى اكتفاء القرويين بالتعليم الابتدائي دون المراحل الأخرى، لأنهم لا يفضلون إرسال أبنائهم إلى المراكز التعليمية بعيداً عنهم وهذا يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية، أو قد يكون إلى حد ما عوامل اقتصادية (الينسكو واليونسيف: الأطفال خارج المدارس، 2005).

2.4.1 المتغيرات الاجتماعية والثقافية

تمارس العادات والتقاليد الاجتماعية دوراً في الحد من فرص التعليم للفتيات، خصوصاً في المراحل المتقدمة من التعليم، كما أنه في قانون التعليم لعام 1978 ورد أن الدولة توفر التعليم مجاناً في المرحلة الابتدائية، وقد تم تعديل القانون إلى الأحكام التي تنص على المساواة في المادة (14) من الدستور العراقي عام 2005، كما تنص المادة (16) على أن التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله، ورغم تعديل التشريعات القانونية بخصوص حقوق التعليم (الدستور العراقي، المادة 14 و16، 2005) إلا أن الدولة تُلزم بتوفير التعليم في المرحلة الابتدائية فقط، وهذا يسمح بعدم تعليم الفتيات بعد المرحلة الابتدائية غير الإلزامية، فيمكن أن ينعكس على الفتيات في عدم مواصلة مراحل التعليم المتقدمة، وتمثل الأحكام القانونية، إلى جانب التراكمات العائلية والتي تنبثق من المجتمع معوقاً لتعليم النساء.

3.4.1 الهجرة

يعتبر العراق من الدول ذات التركيبة السكانية المختلفة (مجتمع فسيفسائي)، مما جعله غير مستقر سياسياً وأمنياً منذ نشوء الصراعات الداخلية، حيث مارس النظام السابق سياسة التهجير القسري لتغيير ديموغرافية السكان في المناطق الكوردية في إقليم كردستان (بشدري زكار، 2008، ص180)، ومارسه أيضاً في المناطق الشيعية بتهجير الشيعة إلى مناطق السنة وبالعكس. كما أدت الحرب العراقية- الإيرانية إلى تشرد السكان الواقعين على الشريط الحدودي للمناطق المتاخمة لإيران، طيلة سنوات الحرب، وبعد سقوط النظام عام 2003 تدهورت الظروف الأمنية المتمثلة في العنف الطائفي مما أدى إلى نزوح عدد لا بأس من السكان والهجرة في المناطق الوسطى إلى مناطق أكثر أمناً في الشمال أو الخارج خصوصاً الدول المجاورة سوريا والأردن والذي انعكس على مواصلة التعليم، وخاصة الفتيات، لأن التعليم في دول المهجر غير مجاني ومكلف مادياً.

4.4.1 الظروف الاقتصادية

بالرغم من أن التعليم يعتبر في العراق مجاناً، إلا أن كثيراً من المستلزمات الدراسية كانت لا تقدم للطلبة بسبب الحصار الاقتصادي الذي أدى إلى تراجع نفقات التعليم، إضافة إلى أن تدهور الظروف الاقتصادية للسكان جعلت البعض لا يتحمل التكاليف الدراسية، وقد ترك بعض

المدرسين والطلاب وظائفهم وتوجهوا إلى السوق بسبب انخفاض الأجور والتي هبطت إلى ما بين (5-7) دولارات شهرياً، رغم تحسن الظروف الاقتصادية بعد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والحاجات الأساسية اللازمة) عام 1996، إلا أن العامل الاقتصادي يشكل عبئاً أمام البعض لإكمال المراحل التعليمية ولا سيما النساء.

ثانياً. واقع المرأة العراقية في مجال العمل

لقد أدت عائدات النفط العراقي إلى تقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث شجع العراق على مساهمة المرأة في القوة العاملة، ولعل دور التشريعات وقانون العمل، أتاح فرصة لدخول المرأة في القطاع الاقتصادي، وقد ارتفعت نسبة الإناث في سن العمل من (15-64) سنة بنسبة من (47.2%) إلى (50.2%) بين عامي 1977 و1997 (الاتحاد العام لنساء العراق، 2002، ص70)، خصوصاً في سنوات الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) بسبب إجبار الرجال على المشاركة في الحرب، وتزايد الخسائر في الأرواح، وآلت نسبة كبيرة من الوظائف إلى النساء، بما في ذلك بعض الأعمال في الجيش، وكان على النساء في الوقت نفسه رعاية الشؤون المنزلية، والعدد المتزايد من الأقارب المعوقين من الذكور (زنكة هيفاء، 2008، ص74).

ويمكن عرض ملامح مشاركة المرأة في القوة العاملة في ما يلي:

1. ملامح مشاركة المرأة في القوة العاملة

بحسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية يساهم (28.8 %) من سكان العراق في القوة العاملة، وتقدر نسبة مشاركة المرأة بـ (22.65%) والتي كانت (16%) في سنة 1970 و (17.3%) لسنة 1980، ورغم ارتفاع نسبتها منذ سبعينات القرن الماضي إلا أن هذه النسبة قليلة مقارنة بمتوسط المعدلات على المستوى العالمي والمنطقة، بالإضافة إلى انخفاض مشاركة المرأة، وهي لا تزال تعاني من التمييز في الأجور التي تتقاضاها، وخاصة في القطاعات الخاصة (اللياسري سحر، 2009)، كما تعتبر نسبة النساء اللاتي يعملن مقابل الأجر المدفوع منخفضة ولا سيما في الأرياف، وتمثل نسبة المرأة التي تعمل مقابل أجر مدفوع بـ (6.10%) من سنة 1990، وارتفعت إلى (16%) من سنة 2004 ثم تراجعت إلى (15.3%) لسنة 2006. وتتركز القوة العاملة في العراق في قطاع الخدمات والتي تمثل (71.8%) و (19.8%) في القطاع الصناعي، أما القطاع الزراعي فتمثل (8.4%) بالرغم من أن العراق يمتلك الثروة الطبيعية في مجال الزراعة التي تتمثل في الأمطار والنهرين "دجلة والفرات وروافدهما"، وكذلك المياه الجوفية إلى جانب الأراضي الخصبة، ولا تفي الموارد الزراعية في العراق بالحاجة المحلية.

ويندرج القطاع الزراعي في العراق ضمن الاقتصاد المعاشي المحلي أي لا يدخل في التجارة الدولية ويتركز في الأرياف، ومعظم النساء العاملات في الحقول الزراعية يعملن بدون أجر ومن الصعب تحديد نسبة المرأة العاملة في الريف العراقي، ولم تتوفر البيانات والمؤشرات التي تخص المرأة الريفية العاملة في مجال الزراعة والتربية الحيوانية، غير بعض المقالات والتقارير الصحفية، ويرجع ذلك إلى عاملين: العامل الأول: ضعف اهتمام الحكومة بالحياة الريفية، ولا

تزال بعض القرى بعيدة عن اهتمام الحكومة والخدمات البسيطة التي تتمثل في توفير مياه الشرب النقي والكهرباء والطرق والمواصلات.

العامل الثاني: يتعلق بطبيعة الريف العراقي، حيث تنتشر التجمعات السكانية في القرى الصغيرة التي قد لا يصل عدد سكانها إلى 30 شخصاً هذا بالنسبة للقرى في المناطق الجبلية، أما القرى في المناطق الوسطى العراقية فمنتشرة في المناطق المتفرقة خارج المدن، وهناك نوع آخر من الريف يتمثل في أرياف في المناطق الجنوبية على ضفاف الأنهار والأهوار والمستنقعات، فهذا النمط السكاني الريفي يكون تنظيمه وإجراء الدراسات الدقيقة فيما يخصه صعباً إلى حد ما.

كما يعتبر واقع الحياة الريفية سيئاً نظراً لصعوبة العامل الجغرافي والبيئي الذي يعيش فيه الفرد، وضعف دور الحكومة من حيث تقديم الخدمات لهم ولاسيما انتشار الفقر بين بعض السكان القرويين، وتحمل المرأة لأعباء أكثر في هذه الظروف، فهي مسئولة عن الواجبات الأسرية والمعيشية التي تتمثل في تربية الحيوانات والعمل في الحقول الزراعية دون "أجر مدفوع (الياسري سحر، 2009).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن عمل المرأة في الريف لايشمله قانون العمل أو قانون الضمان الاجتماعي، مما يعنى حرمان المرأة من الحماية القانونية والاجتماعية التي تمنحها الدولة للعمال في المدن خاصة لدى القطاع الحكومي.

كما أن هناك تحيزاً من حيث إدارة الأرض الزراعية وتمليكيها للمرأة، وهى لا تنتفع منها لذاتها بسبب الأعراف الاجتماعية وضعف دور تنفيذ القوانين في الأرياف.

2. المرأة العاملة في القطاع الخاص

تتركز مشاركة المرأة في القطاعات العامة وتقل مشاركتها في القطاعات الخاصة مقارنة بالرجال بسبب العوامل الاجتماعية، والتي تمنع كثيراً من النساء من العمل من قبل أسرهن، بالإضافة إلى افتقار المرأة إلى الخبرة الكاملة وخاصة في إدارة المشاريع الضخمة، حيث يوجد في بعض الدول سيدات أعمال في حين مثل هذه الظاهرة تكاد تكون معدومة في العراق والظروف التي مر بها العراق كالحرب العراقية الإيرانية ثم الحصار الاقتصادي والصراع الداخلي أدت إلى انتشار الأرامل، والظروف المعيشية دفعتهم إلى سوق العمل لأنهن حملن مسؤولية إعالة أسرهن، كما تشير التقارير إلى أن هناك 20% من السكان يعولهن النساء وأن 80% منهن أرامل (جريدة شرق الأوسط، 2009)، وتعتبر حياتهن في الواقع سيئة، وأن عملهن غالباً غير مشمول بقانون العمل أو قانون الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، لأن بعض القطاعات الخاصة وأماكن العمل غير مجازة قانوناً ولا تهتم بتسجيل جميع العاملين فيها بالإضافة إلى ضعف دور الدولة في الرقابة، وتنظيمها لهذه الأنماط من العمل وغالباً تنقاضي المرأة أقل الأجور مقارنة بالرجال، هذا بالإضافة إلى الأمية والضغط النفسية التي تعيش فيها بسبب الفقر، كذلك تعتبر نظرة المجتمع تجاههن سلبية.

ثالثاً. واقع المرأة العراقية في مجال السياسة:

ويمكن دراسة واقع المرأة العراقية في مجال السياسة من خلال المناحي الثلاثة التالية: مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة، ومشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار، ومشاركة المرأة في السلطة السياسية.

1. مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة

تتمثل ملامح المشاركة السياسية للمرأة العراقية من خلال ظهورها في النوادي والجمعيات النسائية عام 1923، وحملت اسم (النهضة النسائية) وانبثق عنها نادي النهضة النسائي، والذي يعتبر من أول النوادي النسائية في العراق، كما نشأت الجمعيات النسائية ذات الطابع السياسي ومنها (نادي أخوات الحرية) في عام 1944 (بياتي سميرة، 2006، ص5). وشاركت المرأة العراقية لأول مرة في المؤتمرات الدولية عام 1930 وأول سفيرة رسمية للعراق تعود إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي، وقد عين الرئيس العراقي آنذاك عبد الكريم القاسم في حكومته نزيهة الدليمي أول وزيرة في تاريخ العراق عام 1959 (بياتي سميرة، 2006، ص10).

وقد سبق أن حققت المرأة العراقية بعضاً من حقوقها بين الحربين العالمية الأولى والثانية، ثم تقدمت بعض الخطوات في العهد الجمهوري بعد عام 1958، إلا أنه بعد الانقلاب عام 1963 انقلبت الظروف، ووصل حزب البعث إلى السلطة حتى سقوط النظام 2003، وعلى الرغم من أن الدستور عام 1970 ضمن بعض الحقوق السياسية للمرأة إلا أن مجيء صدام حسين إلى السلطة قد حرم الرجال والنساء من كل الحقوق السياسية والحريات المدنية تقريباً (بياتي سميرة، 2006، ص9).

حيث مارس حزب البعث سياسة الاستبداد وسيطرة الحزب الواحد وعقلية إلغاء الآخر وإحلال الحكم الفرد محل حكم القانون، وأصبح البلد محكوماً ليس من قبل المؤسسات، والهيئات الدستورية والقانونية، بل من خلال شبكة من المنظمات السرية، حلت محل الهيئات والمؤسسات بقرارات الحاكم الفردي التي تصدر باسمه أو باسم مجلس قيادة الثورة.

إن لم يسمح النظام البعثي بالمشاركة السياسية للمرأة، لكونه نظاماً مستبداً لا يسمح بالرأي الآخر، حيث اقتصرت المشاركة السياسية للمرأة على الاتحاد العام لنساء العراق الذي يعتبر إحدى أدوات النظام الذي يستخدم لتحقيق أغراضه السياسية وإظهار صورته للخارج بأن المرأة تمارس حقوقها السياسية.

لكن بعد انتفاضة المعارضة الكردية وسيطرتها على الإقليم في كردستان شمال العراق ولاسيما بعد فرض قرار الأمم المتحدة رقم 688 لحماية الإقليم من النظام عام 1991 والذي أعاد المنظمات النسائية الكردية وبعضها تابع للأحزاب السياسية، حيث بذلت هذه المنظمات جهوداً ملحوظة بمساعدة المنظمات الدولية للنهوض بالمرأة والذي وافق سياسة حكومة إقليم كردستان (اليشو سوريا، 2006، ص100).

وبعد سقوط النظام عام 2003 دخل العراق في مرحلة جديدة، بالرغم من كل ما حصل من الفوضى السياسية والفراغ الإداري والأمني، إلا أنه من الناحية السياسية، يعتبر النظام الجديد مكوناً للأطراف السياسية المختلفة، ذات التعددية السياسية التي لم يشهدها العراق من قبل.

2. مشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار

وتمثل مشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار من خلال المستويات والجوانب التالية:

1.2 مشاركة المرأة على مستوى السلطة المحلية: ينص دستور العراق لعام 2005 على المساواة بين الرجل والمرأة في ضمان الحقوق السياسية، وقد وضع في الدستور الآلية لمشاركة

المرأة في السلطة السياسية من خلال التمثيل النسبي (الكوتا) بحيث لا تقل مشاركة المرأة عن 25%، وقد نفذت في الانتخاب البرلمانية في عام 2005، وتسربت إلى مجالس المحافظات في عام 2009، وقد حققت المرأة 33% من المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات سنة 2009، إلا أنه ليس هناك حتى الآن امرأة في وظيفة محافظ.

2.2. مشاركة المرأة على مستوى الإدارة العامة: لم تتوفر البيانات في وزارة التخطيط العراقية عن نسبة النساء في مراكز صنع القرار، ولا عن عدد النساء اللاتي يعملن في تلك المراكز، ولذلك فمن غير الممكن معرفة نسبة النساء المشاركة في الإدارة العامة ومقارنة نسبتها بالرجال.

وقد تمثل مجموع عدد النساء اللواتي يعملن كمدرّات عامين في معظم الوزارات بـ(86) امرأة مديرة، و215 امرأة يعملن في وظيفة الخبيرات ومعاونة مدير عام و (33) امرأة مستشارة، أما وكلاء الوزراء، فتتقد (8) نساء وظيفه وكيل، وتمثل مجموع تلك الوظائف (342) وظيفة. وهذه الوظائف تختلف من وزارة إلى أخرى، فأكثر عدد موجود منهن في وزارة الصناعة والمعادن ويمثل بـ (64) من مجموع (342) وظيفة، وتأتي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المرتبة الثانية وتشغل المرأة فيها (38) وظيفة والمرتبة الثالثة لوزارة الخارجية بـ (36) وظيفة ويليهما وزارة العدل بـ (31) وظيفة (وزارة التخطيط العراقي احصائية 2006-2007)

3.2. مشاركة المرأة في السلطة القضائية: ترجع مشاركة المرأة في السلطة القضائية إلى ما بعد تأسيس المعهد القضائي في بغداد عام 1984 حيث عينت عدد من الخريجات كقضاة ومدعين عامين، وبعد هذه السنة وفي باقي سنوات النظام السابق منعت المرأة من دخول المعهد القضائي إلى ما بعد سقوط النظام عام 2003، وتشكل نسبة المرأة في السلطة القضائية 2% فقط، لكن في إقليم كردستان تعد مشاركة المرأة في القضاء أكثر نسبياً، إذ تعمل 150 امرأة في مكتب الإِدعاء العام، وبالرغم أن المرأة الكردية تشارك أكثر في السلطة القضائية لكن ليست للآن على المستوى المطلوب.

4.2. مشاركة المرأة في السلطة السياسية: ويمكن مناقشة دور المرأة في السلطة السياسية ومشاركتها من خلال عدة جوانب وهي السلطة التنفيذية، وتواجد المرأة في الأحزاب السياسية، ودور المرأة في الانتخابات.

حيث لم يشهد العراق منذ استقلاله تسلم المرأة سلطة رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة، إلا أنها وصلت إلى منصب وزيرة، فأول وزيرة في تاريخ العراق كانت نزيهة الدليمي في حكومة عبد الكريم القاسم عام 1959، وبعد تسلم البعثيين سلطة العراق عام 1963 لم يسمح للمرأة أن تتقدد منصب الوزير إلى ما بعد سقوط النظام عام 2003، أما في الحكومة الحالية فتشغل المرأة 6 حقائب وزارية من أصل 36 وزارة، وأما بالنسبة لمنصب المحافظين ومساعد المحافظ فلم تشغله أية امرأة، باستثناء إقليم كردستان، حيث وصلت المرأة فيه إلى منصب مساعد المحافظ وقائم مقام، إلا أن مشاركة المرأة في هذه المناصب يعتبر ضئيلاً.

أما من حيث تواجد المرأة في الأحزاب السياسية العراقية، تتمثل مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في إطار التنظيم النسائي منفرد أو الاندماج في التنظيم العام كأى عضو الآخر بغض النظر عن النوع، فمثلاً توجد في تلك التنظيمات النسائية داخل الحزب على شكل جمعيات أو

اتحادات تسهم في تحقيق أهداف الحزب المؤسس لها من جهة، والعمل على النهوض بالمرأة وتحقيق حقوقها في المجتمع من جهة أخرى.

ومن أهم الجمعيات العراقية: رابطة المرأة العراقية التي أسسها الحزب الشيوعي العراقي عام 1953 وقد تم حظر نشاطاتها بعد عام 1976 من قبل النظام السابق، وتحولت نشاطاتها إلى نشاطات سرية، مثل باقي الجمعيات التابعة للأحزاب المعارضة آنذاك.

أما جمعية الاتحاد العام لنساء العراق وهي الجمعية النسائية الرسمية الوحيدة والتي كانت إحدى أدوات النظام السابق، فقد انتهت نشاطاتها بعد سقوط النظام عام 2003.

وبعد سيطرة المعارضة الكردية على إقليم كردستان بعد فرض الحماية الدولية عليه عام 1991، بدأت نشاطات الجمعيات التي أسستها الأحزاب السياسية الكردية بعد حصول الاستقرار النسبي في الإقليم وخاصة بعد تشكيل حكومة إقليم كردستان في عام 1992، ومن أهم الجمعيات: جمعية اتحاد نساء كردستان التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وجمعية اتحاد نساء كردستان التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وجمعية الأخوات الكردستاني التابعة للحزب الاتحاد الإسلامي الكردي، وجمعية نساء كردستان التابعة للحزب الشيوعي الكردستاني، وقد ساهمت الجمعيات النسائية الكردية في تحقيق بعض الحقوق السياسية للمرأة الكردية خاصة هذه الجمعيات التي كانت تتلقى الدعم المادي والفني من المنظمات الدولية خاصة قبل سقوط النظام.

وبعد سقوط النظام زاد عدد الجمعيات النسائية نتيجة لظهور الأحزاب السياسية المتعددة بالإضافة إلى بعض الجمعيات النسائية الأهلية ولذلك يصعب تحديد عدد تلك الجمعيات. وقد شاركت 86 جمعية تعنى بحقوق المرأة سواءاً كانت حزبية أو مستقلة في المؤتمر الذي أقيم في نوفمبر عام 2008 ومن المحتمل أن يزيد هذا العدد بعد ذلك.

رابعاً واقع المرأة في مجال الصحة:

ويمكن مناقشة الوضع الصحي في العراق من خلال عدة جوانب وهي: المرأة والخدمات الصحية، والمرأة كعنصر تغيير وتنمية في المجال الصحي، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي تؤثر بها الوضع الصحي في العراق.

1. المرأة والخدمات الصحية: تزايد اهتمام الدولة برعاية الأم والطفل وانتشر العديد من مراكز رعاية الأمومة والطفولة، فبعد أن كان عددها عام 1987 (360) مركزاً أصبح (640) مركزاً عام 1998، كما زاد عدد ذوات المهن الطبية نتيجة تطور التعليم في العراق ورافده في القطاع الصحي مقارنة ببعض دول المنطقة، إلا أن مثل هذه الخدمات في المستشفيات العامة، خاصة في مستشفيات الولادة (وزارة التخطيط العراقية احصائية 2002 و 2007)، وانخفاض المستوى المعيشي لبعض الأسر جعلهم لا يحصلون على الرعاية الصحية اللازمة بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية.

2. المرأة كعنصر في تنمية المجال الصحي: ازداد عدد النساء من بين ذوات المهن الطبية وذلك نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في العراق بعد منتصف السبعينات من القرن الماضي والنظر للمرأة كمنتجة وليست كمستهلكة فقط، وبلغت نسبة المرأة المساعدة للطبيب (48.88%) عام 2006 بعدما كانت تشكل (30.44%) عام 2000 (الاتحاد العام لنساء العراق، 2002).

كما ارتفعت نسبة الطبيبات المتخصصات ، فقد بلغت حسب إحصائية 2006 (30.44%) والطبيبات غير المتخصصات (38%)، وأما طبيبات الأسنان فتفوق نسبتهن نسبة الذكور، إذ تبلغ (55.55%)، ورغم تفوق نسبة المرأة بين أطباء الأسنان فقط إلا أن نسبتها في التخصصات والمجالات الطبية الأخرى هي أقل من الذكور لكنها تعتبر غير قليلة، وستزيد نسبتها في المستقبل لأنه ليس هناك تمييزاً في مجال التعليم واتجاه الفتيات نحو الدراسات الطبية، بل هناك التميزات إيجابية لصالح الإناث مثل تفضيل الإناث للدراسة في مجال التخصصات الطبية في مجالات أمراض النساء والتوليد.

3. تأثير المصادر الاقتصادية والحروب على الوضع الصحي العراقي: يرتبط مستوى الرعاية الصحية في العراق بالظروف والتقلبات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق. فقد كان العراق من الدول التي تمتعت بمستوى عال في مجال الرعاية الصحية، إلا أن دخول العراق في الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) أدى إلى تراجع النفقات المخصصة لمجمل المجالات، ومنها المجال الصحي، بسبب الزيادة المتسلسلة في النفقات العسكرية، وبعد فرض الحصار الاقتصادي عام 1990 تدهورت الظروف بنسبة 95% وفي تلك الفترة ارتفعت نسبة حالات الإجهاض وحالات وفاة الأمهات، وانتشرت الأمراض بسبب نقص الغذاء، وانخفاض الرعاية الصحية (UNICIF Report, 2006).

أما بعد سقوط النظام عام 2003 فقد انتشرت الفوضى والعنف الطائفي، وواجه العراق حالة طوارئ إنسانية، إضافة إلى هجرة الأشخاص إلى أماكن أكثر أمناً، وقد قدمت الأمم المتحدة في يناير 2007، أن هناك ثمانية ملايين شخص مهددون وباجة إلى مساعدات فورية (بوندر جيمس وهوري ولسن، 2008، ص159)، ولاسيما في 2006 الذي بلغ عدد القتلى فيه حوالي 340 ألف مدني ما يقدر بـ 94 شخصاً في كل يوم.

كما تأثر الكادر الطبي في العراق بالظروف الأمنية، إذ أدى إلى النزوح والهجرة إلى مناطق أكثر أمناً في العراق أو إلى خارجه، لأنهم أصبحوا مستهدفين من قبل الميليشيات الطائفية، والعصابات الذين يخططونهم ويفرجون عنهم مقابل المبالغ المالية نتيجة الفراغ الأمني. كما أن هناك عدداً من العوامل التي تؤثر على صحة المرأة ومنها الفقر وارتفاع تكاليف الدواء والخدمات الطبية، والأعراف الاجتماعية ويمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1.3. ارتفاع التكاليف الطبية: تأثر الوضع المعيشي للمجتمع العراقي بسبب فرض الحصار منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، حيث أدى إلى تفاقم في الظروف المعيشية للكثير من الأسر، هذا بالإضافة إلى تراجع الخدمات الطبية وارتفاع تكاليفها، فمثلاً أشارت التقارير الدولية بأن تكاليف الولادة التي كانت مجانية ومتوفرة في المستشفيات العامة من قبل، أصبحت أصبحت تكلف (800) دولار 2003، ولذلك لجأ الكثير من الأمهات إلى الولادة عند القابلات (Women for Women International Stronger , 2008).

2.3. الأعراف الاجتماعية: تعتبر بعض العوامل الثقافية والاجتماعية إحدى أهم المعوقات أمام المرأة للحصول على الخدمات الطبية ولاسيما النساء في الأرياف، حيث تعاني المرأة من مشكلة الجهل الصحي وتعرض إلى العنف والتعب الجسدي، بالإضافة إلى المعتقدات الاجتماعية والدينية الخاطئة التي تحد من ارتقاء الوضع الصحي لها.

خامساً. واقع المرأة العراقية في المجال الاجتماعي:

تعاني المرأة العراقية من تراكمات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي، وتواجه واقعا اجتماعيا متحفظاً، وذلك لتأثير العلاقات السلطوية والنظام الذكوري في العائلة، بالإضافة إلى وضع العراق عامة والذي تأثر بجملة من الصراعات المحلية والإقليمية والعالمية، تتجلى في مظاهر العنف وانتهاك حقوق الإنسان والقمع الفكري والجسدي، وتأثرت قيم المجتمع ومنها ثقافة احترام دور المرأة والإيمان بطاقتها وممارسة أدوارها في المجتمع، بسبب ما خلفه النظام الاستبدادي والحصار الاقتصادي والفكري (العطية فوزية، 2006، ص56).

وبالرغم من أن العراق طرف من أطراف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي يسلّتم بأن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعادات العائلية، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، لأن الوضع الاجتماعي للمرأة يلاحظ فيه مختلف أشكال التمييز، إلى درجة التعرض للقتل بدافع الشرف، وغسل العار، حيث أعربت لجنة سيداو عن قلقها تجاه العنف ضد المرأة (Nadje Al-ali & Pratt Nicola, 2009, P59)، حيث كان لا يلاحق فاعلها ولا يعاقب عليها كبقية الجرائم.

ومنذ صدور قرار مجلس قيادة الثورة عام 2001 تصنف هذه الجرائم بجرائم الشرف في التشريعات القانونية، والتي تعتبر (القتل بدافع الشرف) ظرفاً مخففاً، وتقرض على مرتكبيها الأحكام التي لا تجعل منها ردعاً للآخرين (قانون العقوبات العراقية، مادة 409)، باستثناء حكومة إقليم كردستان التي تعتبر القتل بدافع الشرف ظرفاً مشدداً.

ومن المشاكل التي تواجهها المرأة مشكلة الزواج المبكر، إضافة إلى استخدام النساء كأدوات للمقايضة والهدايا بين القبائل للتبادل والتعويض في الخلافات القبلية، وهذا ماكان يحدث في المناطق النائية وذات التنظيمات القبلية القوية، أما بالنسبة لختان الإناث فلا يعتبر عادة شائعة في العراق خصوصاً في المناطق الوسطى والجنوبية، إذ أشارت تقارير المنظمات الدولية إلى أن هناك حالات من الختان في المناطق الشمالية خصوصاً في منطقة جرميان بمحافظة كركوك وهي مبنية على ممارسات دينية وتقليدية (فريدم هاوس، 2005، ص101-132).

كما أن الظروف التي مر بها العراق في سنوات الحرب مع إيران أدت إلى انتشار بعض الظواهر كظاهرة الأرامل اللاتي فقدن أزواجهن في الحرب، حملتهن مسؤولية إعالة الأسرة، فأدت إلى اتجاههن إلى سوق العمل، وتقاضيهن أجوراً أقل من الرجال، هذا بالإضافة إلى ظروف الحصار الاقتصادي وبها تفاقم مشاكلهن المادية والاجتماعية بسبب الغلاء المعيشي، كما دفعت الظروف الشباب إلى الهجرة للخارج والهروب من الواقع فأدى ذلك إلى انتشار ظاهرة العنوسة، وكادت أن تتغير ملامح الطبقات الاجتماعية إلى طبقتين بين الذين يعيشون داخل العراق دون أن يكون لديهم أحد من أسرته في الخارج والذين لديهم أبناء في الخارج.

وبعد سقوط النظام انتشرت الفوضى بسبب التوتر الأمني والعنف الطائفي خصوصاً في المناطق الوسطى، حيث دفعت الكثير من الأسر إلى النزوح داخلياً وخارجياً، ورغم أنه من الصعب تحديد النسبة لذلك إلا أن هناك بعض التقارير التي أعدتها المنظمات الدولية تعطي مؤشرات تزيد على أنهم 3 ملايين. كما ظهرت النساء الانتحاريات وهي ظاهرة لم يشهدها

العراق من قبل، حيث تشير التقارير الصحفية أن أغلبهن من زوجات هؤلاء الذين ينتمون إلى تنظيمات إسلامية متطرفة، أو متخلفات عقلياً يتم استغلالهن لإجراء العمليات الانتحارية.

خاتمة:

يلاحظ أن المرأة العراقية قد اكتسبت كثيراً من حقوقها في سبعينات القرن الماضي، إلا أن ظروفها تراجعت إثر دخول العراق في الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) وكثرة الاضطرابات الداخلية، وأدى ذلك إلى استنزاف الموارد العراقية وأرواح شبابها في الحرب، فكثر الأرامل واليتامى حيث وقعت أغلب أعباء الحرب على المرأة، هذا بالإضافة إلى تقليص حرياتهن من قبل النظام بعد تسعينات القرن الماضي، ومن ثم أدى فرض الحصار الاقتصادي على العراق عقب غزو الكويت عام 1990 إلى تدهور الظروف الاقتصادية مما أثر على معظم مرافق الحياة في المجتمع العراقي.

قائمة المراجع:

1. الاتحاد العام لنساء العراق (2002)، المرأة العراقية : إدارة الارتقاء وتحديات الحصار، العراق، بغداد، دون الناشر.
2. إدارة المرأة - اجامعة الدول العربية (2008)، معدلات الأمية 2007-2008 دون رقم الصفحة.
3. بسيوني محمود وآخرون (1988)، حقوق الانسان، الوثائق العالمية والإقليمية، دار العالمين للملايين، مؤسسة الثقافة للتأليف والترجمة، ط1.
4. بشدري زكار (2008)، العمالة الوافدة والتغير الديموغرافي في العراق (1968-1990) العراق، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
5. بوندر جيمس، و هوري سلفن (2008)، الحروب والاحتلال في العراق"، تقرير للمنظمات غير الحكومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
6. بياتي سميرة (2006)، الحركة النسائية في العراق: دراسة مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا، الأمم المتحدة.
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام، جمهورية مصر العربية: جيزة (2008).
8. تقرير المؤتمر الاقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين (2004)، دعوة السلام، 8-9 تموز/ يوليو 2004.
9. جريدة الشرق الأوسط (2009)، عدد 1254.
10. الدستور العراقي عام 2006.
11. زنكه نة هيفاء (2008)، مدينة أرامل العراقية في مسيرة التحرير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
12. العطية فوزية (2006)، المرأة العراقية بين القانون وثقافة المجتمع، دراسة منشورة ضمن الأبحاث عن "عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق"، جامعة ديوبول الامريكية: المعهد الدولي لحقوق الإنسان.
13. فريدم هاودس (2005)، حقوق المرأة في الشرق الأوسط والشمال: المواطنة والعدالة.
14. قرار رقم 1194 لسنة 1983: قرار مجلس قيادة الثورة (سابقاً).
15. رقم جورج (2004). تعريف المسائل المتعلقة بالاقتصاد وإعادة الإعمار في العراق، دراسة منشورة من ضمن مجموعة من الأبحاث عن العراق والمنطقة بعد الحرب، قضايا الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

- 16.معهد المرأة القيادية (2008)،: "ورشة العمل: ضمان حقوق المرأة العراقية يقتضى تعديلات الدستورية، عبر الرابط: www.almadapaper.net.
- 17.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية (2007) الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والمجموعة الإحصائية السنوية 2006 - 2007، عبر الرابط: <http://cosit.gov.ig>.
- 18.الياسري سحر(2009) الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، دراسة منشورة في الانترنت دون صفحة، عبر الرابط: www.aheway.org 2009/4/10.
- 19.اليشو سوريا(2006)، تقييم المرأة في الوسط السياسي، دراسة منشورة ضمن أبحاث عن: عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق،جامعة دييول الامريكية: المعهد الدولي لحقوق الإنسان.
20. اليونسكو واليونسيف (2005)، الأطفال خارج المدارس: قياس التسرب من التعليم الأساسي، مؤسسة اليونسكو.
- 21.UNICEF: Sanctions(1998), Schools associated dress, 10/12/1998.
- 22.Women for Women International Stronger (2008),Women Stronger Nations: Report Series,2008 IRAQ REPORT.
- 23.Nadje Al-ali & Pratt Nicola (2009),What Kind of Deliberation ?,Women And Occupation In Iraq ,USA: California University Press.

الوضع الاجتماعي والعالم الدلالي في رواية كراف الخطايا لعبد الله عيسى لحيلح The social situation and the semantic world In the story of the carnage of sins to Abd Allah Isa Alhilah

أ.د. الشريف حبيلة، كلية الآداب واللغات، جامعة العربي التبسي –الجزائر

ملخص: في هذه الدراسة أعتبر الوضع الاجتماعي مقولة من مقولات النص الروائي، وليس موضوعا فقط، فهي تشارك في بناء هيكله كباقي المقولات، تتجاوز كونها مجرد موضوع للرواية، ومن العبث محاولة فهم النص خارج حدود هذه المقولة، ومن هنا جاء البحث عن دلالات الوضع الاجتماعي في هذا النص، والوعي الذي أنتجه والموقف منه، للكشف عن كيفية تعاطي الشخصيات للحياة في وضع متوتر داخل المعطى النصي، أي الوقوف على الوضع كما يظهر في المستوى الدلالي، تخفيه اللغة في علاماتها، يعني محاولة الإمساك ببنية الوعي عند الشخصيات ومن خلفها الكاتب، حيث تمارس الأحداث صيرورتها، ويتم الوعي بها.

Abstract: In this study, the social situation is considered an expression of the textual narratives, not just a subject. It participates in structure of text. And search for the signs of the social situation in this text, and the awareness produced and the position of it, to reveal how the characters take life in a tense situation within the textual, to stand on the situation as it appears in the semantic level, the language in its sign. It means trying to grasp the structure of consciousness in the characters and behind the writer, where the events are practiced and become aware of them.

مقدمة:

أعتبر الوضع الاجتماعي هنا مقولة من مقولات النص الروائي، وليس موضوعاً فقط، فهي تشارك في بناء هيكله كباقي المقولات (شخصيات، زمن، مكان، راوي)، وتتجاوز كونها مجرد موضوع، تتحدث عنه الرواية، ومن العبث محاولة فهم النص خارج حدود هذه المقولة، يدفع الوعي بها على القلق ليشكل واقعا للإبداع، يتخذ الكاتب سياقاً لعمله.

ومن هنا جاء البحث عن دلالات الوضع الاجتماعي في هذا النص، والوعي الذي أنتجه والموقف منه، حتى نكشف عن كيفية تعاظم الشخصيات للحياة في وضع متوتر داخل المعطى النصي، أي الوقوف على الوضع كما يظهر في المستوى الدلالي، تخفيه اللغة في علاماتها. وهذا يعني محاولة الإمساك ببنية الوعي عند الشخصيات ومن خلفها الكاتب، حيث تمارس الأحداث صيرورتها، ويتم الوعي بها.

1. البطل في مواجهة الوضع الاجتماعي:

تكون نقطة البداية الفرضية التي انطلق منها (زيما) في دراسته رواية (الغريب) لـ(كامو)، حيث لخصها في العالم الاجتماعي واللغوي للرواية، والقواعد والقيم (الإنسانية، والسياسية، الدينية)، التي أصبحت لا مبالية ومتعارضة، لذا السؤال عنها لا محل له في وضع اجتماعي يصل حد الازدراء (بيار زيما، 1991، ص210).

ومنها نرى الراوي يكشف موقف البطل منصور من الواقع المعاش، عبر برنامج السرد، ولما كان ذاتاً فاعلة فهو يتماهى مع شخصية المجنون، دور مكنه من أن يكون عاملاً معارضاً لأي برنامج لعوامل أخرى يراه فاسداً (رئيس البلدية، الرجل الغني، رجل الأمن، الشيخ، الإمام)، بعيداً عن أي دافع إيديولوجي، بل هو برنامج خاص للتغيير، والكشف، حيث القمع يتهدد القيم الفكرية، وتراجع في الأخلاق، كما ضاقت خيارات الحياة التي أصابها الفساد، وأصبحت كلمات مثل (الوطن والعدالة والحق والواجب)، بلا قيمة في واقع الناس، يرونها غريبة مفرغة من المعنى، وهنا يحضر قول (بروتون) الذي استشهد به (زيما): "إن الكلمات التي كانت تشير للقيم مثل، حق، عدالة، حرية، اتخذت معاني محلية، متناقضة. لقد تم فحص مطايطها، بشكل أو بآخر، لدرجة تحويلها ومدها إلى أي شيء لدرجة تعني العكس تماماً لما تريد أن تعنيه" (بيار زيما، 1991، ص212).

ويفسح الراوي في مواضيع كثيرة المجال للبطل كي يفصح بنفسه عن رؤيته وموقفه، الذي يتلخص في الفوضى التي أحدثها في النهاية، خلخلت الوضع الكاذب والمنافق، وضعا يخفي في ظلامه عنفاً قوياً، اجتماعياً وسياسياً وأمنياً، ثم يختفي البطل منصور، وينطلق الجميع للبحث عنه، وهو بذلك يذكرنا بشخصية البطل الثوري في الرواية الجزائرية ما بعد الاستقلال "والذي كانت تمتاز ثورته برفض العادات والتقاليد الفاسدة والعقليات المتعرجة" (شير بويجرة محمد، 1986، ص85).

وبما أن (منصور) متقف من الدرجة الأولى، درس الأدب في جامعة السوربون بفرنسا، يكتب الشعر والقصة، يفهم جيداً حقيقة الواقع الجديد، أدرك العلاقة بين الوضع النفسي والوضع الاجتماعي لسكان القرية، منحه ذلك الأفضلية في المبادرة بالتغيير، وجد في الفوضى كحدث اجتماعي وسيلة في التغيير، بعدما كانت ظاهرة أدت إلى تصاعد الجريمة، والفساد أنتجها واقع

اقتصادي وأمني صعب، دفع بالفرد إلى اليأس والجنون، ويبدو ما ينوي البطل القيام به مشروعاً ثورياً، وهو من جهة مشروع الكاتب تمثله روايته، اتخذ من الأدب طريقاً يمارس به وعياً نقدياً لواقع فقد مصداقيته.

وفق هذه الرؤية يعري النص الانحطاط الراهن في القرية وسيلته شخصية منصور، الذي يدخل في حوارات مع السكان، متلاعبا بالكلمات والمفاهيم السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، تساعده ثقافته الواسعة، وامتلاكه اللغة، بينما يفتقدها غيره من المحاورين، يسيطر على الكلام ليكشف عن مثقف معاصر، يعاني إشكالية الوجود في زمن منحط عنيف، لا يسمح لمثله بتحقيق كيانه ضمن الحيز الثقافي والسياسي وحتى العقدي.

تتشعب حواراته مع الفئات المختلفة والمتناقضة في مجتمع القرية، تنتهي بهتك ما يخفيه كل واحد تحت رداء النفاق الجميل، واللغة الموارية، مدعيا الجنون وسيلة، والسخرية أسلوباً، ومثل هذا البطل "غير مصاب، ضرورة بالخلل Lamartia، أو بأي هوس شجوي: إنه فقط شخص عزل عن مجتمعه، وبالتالي فإن المركز في السخرية المأساوية هو أنه مهما طرأ من حوادث استثنائية للبطل فينبغي أن تظل خارج إطار شخصيته إلى حد ما" (نورثروب فراي، 1991، ص63).

هكذا يتوغل السرد عارضا شخصية منصور، موظفا منولوجا، يظهر في النص على أنه حوار بين البطل وأبيه في الصورة المعلقة على جدار الغرفة، يؤطره عالم روائي يبدو مخادعا، يخفي عالما آخر يسعى البطل لكشفه مرتديا قناع الجنون، يعزله عن الناس دون السقوط في الفراغ، لأنه يعي تماما طبيعة الوضع الذي يعيشه، بل يطمح إلى إعادة تشكيله، ليس في مستوى الحلم، إنما في الواقع الفعلي للقرية وأهلها، وتكون "نقطة التحول في حياته حين اعتزل الناس واختفى عن العيون ما يقرب الشهر أو يزيد عليه قليلا" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص4)، تجعله العزلة غريبا في نظر الناس، ثم تتحول الغرابة إلى جنون، فيجيد السخرية من زمنه، وواقعه، وأهل قريته، بعيدا عن أي شك قد يساور أحدهم تجاهه.

يتدرج منصور عبر السرد، ويقوم بدور مرحلي في زمن القرية الكرونولوجي، عندما يحدث فيها الفوضى، ويتخذ دلالة في الزمن المطلق، الذي هو الزمن الوجودي لسكان القرية؛ عندما يتقاطع زمن الأحداث مع زمن القراءة، فتظهر أبعاد النص التأويلية في صورة منصور، الذي بإصطناعه الجنون يشكل زمن الرواية.

لقد وُجد منصور في واقع راكد، وسط مجتمع لا يصنع مصائره، فأوجد لنفسه حيزا في شريط زمنه الغارق في الصمت الكاذب، عزم على التصدي له، يخطط لتحقيق هدفه ضمن حاضره منشط على زمنين: زمن مسالم تمثله الحياة اليومية، وزمن ليلي يظهر خلاله كل فرد من مجتمع القرية على غير صورته النهارية، ومحاولة الخروج عن هذه النمطية القاصرة، المحصورة في الرغبة الفردية، والمرتهنة زمنيا، تجعل منصور مجنونا >>يكفي أن تفكر خلاف القطيع، وأن تتطلق عكس وجهته، وأن تشير إلى فضاءات لا يراها العور، وأن يكون صوتك صريحا، لا أثر فيه لרטانة القطيع، يكفي هذا أو بعض هذا ليحسبوك مجنونا وذلك ما أريده بالضبط.. فلتن أصير مجنونا تحت شمس الحقيقة خير من أن أظل عاقلا بين أظلاف القطيع وحوافره>> (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص13).

ويدرك أن الجماعة ليست هي الأصل، بل الفرد هو الأصل والمرجع والغاية، إنه يشبه بطل (اللس والكلاب) سعيد مهران، خاصة عندما نكتشف الحاجز بينه وبين أفراد القرية القطيع، يعلن عن القطيعة بين الزمن الذاتي والزمن الجماعي، بين وضع الفرد ووضع الجماعة، هذا الفصل يدفع البطل لمواجهة المجتمع، لكنها مواجهة من طرفه فقط كونه وحده على علم بها، يديرها ويتحكم في مراحلها حتى النهاية، فققدته التوازن النفسي، ويشعر بالظلم.

وتكون الثورة السبيل لإنجاز مشروع التغيير المتمثل في قلب الوضع الراهن للقرية "لا بد أن أكتشف لكل واحد منهم من أي فصيلة حيوانية هو، حين أكرس قضبان العقل ليتحرر الوحش أو الكائن البدائي المأسور، الذي لم تدجنه اللغة ولم ترضه الحاجة، ولم تزيفه الأفتعة" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص13)، بهذه الطريقة فقط يرى منصور أنه يمكن تحقيق قيمه، ويصل زمنه الذاتي بالزمن العام، بعدما يحرر اللغة من نفسها، ويعيد لها معانيها الصافية، غير الممططة، وتكون الوسيلة هي كرف خطايا أهل القرية، بها يتجاوز الحاضر، ويتمكن من استرجاع القابلية للتغيير، الشرط الوحيد لصناعة مستقبل خال من النفاق، يدفع مثل هذا الوعي بالوضع الاجتماعي منصور إلى إنجاز مشروعه.

إن منصور بوصفه ابن القرية متخرج من السوربون، يتساءل عن كيفية اندماجه، وتحقيق ذاته ووجوده الفعلي كيانا قائما في مثل هذا الوضع الاجتماعي المنحط، لذلك يطمح إلى القيام بتغيير رهن القرية محدثا فيه خلا كبرا، كان الوحيد يملك رؤية للعالم كونه مثقفا فاعلا، أتاح له النص ذلك من خلال ما ألصقه به من صفات بنائية، شكلت شخصيته، ومكنته من تكوين وعي خاص بالواقع المعاش، على أساسه أحدث ذلك الخلل في زمن القرية، فضح صانعيه، علمهم يتبنون وعيه، فيعيدون صياغة زمن جديد خال من الزيف.

ولقد اختار النص لحظة حرجة في تاريخ القرية، راح السرد يحفر في جذورها موظفا شخصية منصور، جذور شكلت هذه القرية، فكانت بنيتها الاجتماعية والسياسية والعقدية والاقتصادية محكومة برغبات عنيفة لأشخاص لا تهمهم سوى مصالحهم المحدودة، يعيشون النهار بقناع، ويمارسون حقيقتهم البشعة بالليل، وحين يفعل النص ذلك، "ليس فقط مجسدا في إطار أنظمة مختلفة القيم، لكنه في الآن ذاته يعبر على صعيد الكتابة عن القيم، والمعايير الاجتماعية، فالاستقلال النصي مشروط بالتطور السوسيو-تاريخي، وبذلك يتموقع النص من المجتمع، ينقده من خلال وجوده، وهو يلح على هذا البعد، وهو إلى جانب ذلك يرتبط بسياق عام للظواهر الاجتماعية، ويشهد كأي وثيقة تاريخية على القيم السائدة في عصره، وهو يحولها بواسطة وضعيته المحاكية حيال اللغة إلى صور" (سعيد يقطين، 1989، ص 25)، وتبعاً لذلك تتجلى علاقة منصور بالزمن الحاضر خلافا للزمن الذي عاشه طفلا ومتعلما ومثقفا، جعله يرى الأول زمنا مزيفا، وجب رفضه، وتغييره.

ويرفض (منصور) الابن التماهي في الأب الذي يمثل النظام الرمزي، وينحو إلى الأم الصافية العفيفة، رغبة في العودة إلى المرحلة الرحمية حيث الطهارة، بعيدا عن حاضر القرية الذي أنتجه الأب الماضي، لذا كانت محاولة التغيير، هي في المستوى النفسي قتل للأب المستمر في الحاضر والمتحكم في شكل المستقبل، وفي المستوى الاجتماعي، يظهر أن نظام الأب الرمزي وصل ذروة الفساد، وبالتالي أصبح لزاما على الابن مساءلته، وتغييره.

وهكذا يسقط هذا الماضي المنتج للوضع الراهن بدوره في الزيف "لتقولوا عني مجنوناً.. لا بد أن أسترجع حريتي التي اغتصبتموها باللغة المناقفة والكلام الخلب.. تعالوا ومدوا أطراف أصابعكم مثلي.. هذه النار وقودها لغة الزيف.. مدوا نحوها أطراف أصابعكم، إنها لا تحرق فهي كهشيمها.. كمفرداتها.. كمعانيها.. كأفكارها.. ألا تشمون مثلي هذه الرائحة الكريهة التي استمتعتم إليها بأذانكم، ونظرتم إليها بعيونكم، فلكم الآن أن تشموها بأنوفكم، لتعرفوا على أية قذارة قد انغلقت أرواحكم وأفكاركم وضمايركم" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص11)، يقف ضمير المتكلم المخاطب مقابل ضمير الجمع المخاطب، يعريه، ويكشف كذبه وحقه ونفاقه. ودوماً يمارس منصور فعل التدمير على اللغة كي يفجرها، ويبعد بناءها من مطهرها إياها من الزيف الذي لحق بها، وأفقدتها قيمتها في التعبير والتواصل بلا مواربة.

وقد اختار الفعل الواعي المغلف بالجنون وسيلة لصياغة الواقع، تعبيراً عن رؤيته العاقلة للوعي الممكن الذي يجب أن يسود القرية، وممارسة الحرية بتجسيدها في الحياة اليومية كضرورة لا تعرف البتر، ومثل هذا الإحساس والوعي كما هو دارج في تاريخ النضال "كان ينم عن الشعور الذاتي بحب الوطن فإنه يتبلور في العمل من أجل خدمة هذا الوطن، والتفاني في تطويره والعمل على جعله في الموقع الذي يحقق الرفاه والعيش الكريم لكافة أفراده ويؤدي إلى سيادة روح التعاون والتسامح بينهم من أجل ديمومة ذلك الوضع" (سعيد يقطين، 2002، ص8)؛ ولأنه مثقف ومتعلم استطاع الصمود أمام الحاضر العنيف، بل وتمكن من إحداث ثغرة فيه أفقدته التوازن المزعوم، ربما تكون البوابة التي تعبر به وبالقرية إلى مستقبل طاهر خال من النفاق، لقد فهم منصور اللحظة فتحرك وعيه ليجد الحل في كشف المستور، على أساسه تتم صياغة التاريخ في ضوء الزمن الذاتي، الذي تحكم في باقي الأزمنة الماضي والحاضر والمستقبل.

لكن عندما تكون الأنانية والنزعة الفردانية في أبشع صورها هي السائدة، وتتغلب على المصلحة العامة، فإن ذلك يؤدي إلى كوارث، يذهب المجتمع ضحية لها مهما غلفت بالزيف المتمثل في تدابير تزيد في تكريس الوضع الراهن، وتصيبه بالعنف المتصاعد مع تعميق الأزمة، لتأتي اللغة قناعاً لكل ذلك الزيف. فلا حل حينها سوى تدميرها بالحرق والكشف.

2. لغة خطاب السلطة:

من أول قراءة تكشف لغة النص أن خطاب السلطة يتمثل في لغة الفساد ولغة القمع، تؤديها شخصيات لا تحددها الرواية، بل تكتفي بتوظيف ضمير الجمع (هم)، وهو مجرد علامة لسانية غير محددة، تسند إليه صفات مثل (السرقة، اللصوص، النهب، الضرب..)، وغيرها من أسماء وأفعال الفساد، والقمع.

ولا يحضر السارق بالمفهوم الشعبي المعروف، حولته اللغة إلى مفهوم سياسي، وبذلك تقتفي أثر الواقع، أي السرقة من موقع سياسي، شخصية تؤدي دور اللص من موقعها في السلطة، وتتوجه بفعلها للمال العام، تحوله إلى مال خاص بطرق غير مشروعة، موظفة الموقع السياسي أو السلطوي؛ كما توظف سلطنتها في خدمة مصالحها الخاصة، متناسية، أو مهملة، أو معادية مصالح الآخرين، خاصة عامة الناس، فتصبح هذه الشخصية رمزا لفساد السلطة، هو الآن خطابها.

ويمثل هذا الخطاب الإدارة المحلية، الرامزة تلقائياً للسلطة المركزية، بما أن المكان هو القرية التي تجعلها الأحداث والعناصر المشكلة لفضائها رمزا للوطن، يختار منها الراوي السلطات المحلية، ويعتمد من خلالها إلى توصيف تمثيلات خطابها، متخذاً أفعالها دليلاً، تشتغل في النص لغويا كعناصر روائية، وفي الوقت نفسه تولد دلالات، أرادها الكاتب أن تكون سبب الأزمة، والفوضى التي حلت بالقرية.

ومن تمثيلات هذا الخطاب السلطوي قناع الفضيلة، يلبسه رئيس البلدية وهو يعنف منصور الذي رأى في سلوكاته إخلالاً بالأخلاق "فهم يتحدثون أن رئيس البلدية قد استدعاه وعنفه، ونهاه عن مخالطة الفاجرات أو الإتيان بهن إلى هذه القرية، التي يريد لها أن تبقى آمنة مطمئنة، نموذجاً في الفضيلة والطهر" (عبد الله عيسى لحيلح، 2002، ص75)، وهو في حقيقته دعاية، يسوقها رئيس البلدية، ليداري عن سوء تسييره لشؤون القرية، وتغطية لاستغلال منصبه رفقة أصحاب النفوذ (الرجل الغني، ومسئول الأمن)، يشكل ثلاثتهم انعكاساً لخطاب السلطة في القرية، حيث يتحالف رموز الفساد؛ لكن منصور لا يتركهم يكرف خلفهم، ويفضح جرائمهم التي اقترفوها تحت جنح الليل.

وقبل ذلك ظن (منصور) خيراً بهذا الخطاب الاجتماعي الممثل للسلطة، لكنه ينتهي إلى نقده بعدما كشفت له حقيقته، واكتشف أن المحادثة التي تظهر كحرص على الفضيلة، هي في حقيقتها دعوة مزيفة تغطي لهجاً آخر هو صوت الرذيلة المتخفية بالنبل. لذا يتخذ (منصور) باعتباره صوتاً مخالفاً موقفاً معادياً، ويهدد رئيس البلدية، يخبره بأنه يعلم تردده رفقة بعض السلطات على فندق المدينة السيئ السمعة، وأنه سيذيع الأمر في الجرائد، وهنا يضعنا الراوي أمام لهج اجتماعي لشخصية تجمع النقيضين الفضيلة/الرذيلة، تسوّق الأولى في النهار، وتمارس الثانية بالليل. ومن ثم يضع الراوي (منصور) كلهج/خطاب يعارض الكلام السلطوي، الذي يخلف أثراً سلبيًا في جماعة القرية، ويكرسه صوتاً قوياً معارضاً يوجب الصراع الاجتماعي والسياسي.

وتكمن أهمية المقطع ليس في تعرية ونقد صوت السلطة الذي يقدم نفسه كلهج مدني متعالي، بل في نقده وتقويضه كصوت يمكن أن يؤسس للفضيلة، إذ فرق (منصور) والراوي بين صوت الفضيلة وصوت الرذيلة، ولا يمكن أبداً للهج/خطاب السلطة الذي يمثله رئيس البلدية أن يكون يوماً، وهو في هذه الصورة جزءاً من اللهج الاجتماعي العام. ويكون ذلك النقطة التي تؤسس للنقد، نقد السلطة كصوت مفارق لوظيفته الأصلية.

التمثيل الآخر لخطاب السلطة هو جريمة ثانية، أكبر من الأولى، فقد شاهد منصور رئيس البلدية وهو يسرق سوق الفلاح بمساعدة مديره، يذكرها الراوي ثلاث مرات، مرة على لسان منصور في المقهى حينما سمع أن لصوص سوق الفلاح قد سقطوا في يد الدرك، فنفى التهمة عنهم مؤكداً "إلا هذي، إياك أن تصدقها، ففي بلدنا نادراً ما يقع اللصوص في قبضة العدالة، وغالباً ما يحدث العكس تماماً... ثم من أدراك أن اللص الحقيقي بيننا الآن، يشرب قهوته في كامل الطمأنينة، بل ربما يزيد عليها أن يسخر منا ومن حديثنا" (عبد الله عيسى لحيلح، 2002، ص241)، تعرض الجريمة في شكل حوار بين المتحدثين في المقهى، التي كان اختيارها مقصوداً، لأنها تأخذ صفة التجمع، يأتيها الناس بمختلف مستوياتهم وتوجهاتهم، يأخذ الخبر فيها طريقه إلى الانتشار، وفي المرة الثانية تحضر الجريمة خبراً في مونولوج، يحدث فيه منصور

صورة أبيه، وفي المرة الثالثة يكون حضورها على قصاصة ورق، توزع الخير في اسم المجرم الحقيقي (رئيس البلدية)، وبذلك يكشف النص عن فساد الجهاز الإداري للقرية المتمثل في رئيس البلدية، الذي يذكره النص بجرائمه، وليس باسمه، لكي يركز على الحدث وسنده المنصب (رئيس البلدية).

تستدرج هذه الجريمة رجال الأمن للتواطؤ، نتلمسه في المستوى الدلالي، فترك اللص الحقيقي، وتلبس التهمة لأبرياء ضعفاء، يعد تواطؤا مع اللص، وها هو منصور يخبر أباه في الصورة بالحقيقة "حديثهم هذه المرة عن سوق الفلاح، فقد استيقظوا صباحا ليجدوه خاوبا، فاحتاروا في من نهبه... ولم تمض إلا ساعات قلائل، حتى سرى خبر بينهم، فحواه أن مصالح الأمن قد ألقت القبض على اللصوص، وساقطهم إلى السجن ليزوقوا وبال أمرهم، وقد خرج الناس واستبشروا خيرا لأن الدولة كانت ساهرة عندما كانوا نياما، وأشهد يا أبي أن مجموعة الشباب الذين سجنهم الدولة بريئون كل البراءة، فقد مررت بهم آخر الليل، فرأيهم يقتسمون زجاجة خمر وحقة مخدرات ويرددون بأصوات فككها اليأس والضياع والخمر... وأشهد أنني قد مررت باللص الحقيقي في مكتبه، مستديرا صورة الرئيس، يقضي بحكمه في شؤون العامة، أما شريكه في السرقة فقد تركته في المقهى يرتشف القهوة، ويختبر ذكاه في مربعات الكلمات المتقاطعة، وهو يحاول أن يظهر للناس أنه قلق ومتأسف ومصدوم... إنهما رئيس البلدية ومدير سوق الفلاح" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص 244-245).

بالعبارة الأخيرة يكشف منصور الفاعل الحقيقي، ويؤكد قوله بسرد منصور تفاصيل الجريمة، وهنا يعتني الراوي بسرد حركة فعل الفساد، بلغة واضحة تكاد تكون مباشرة، متفنيا أثر الشخصيات الممثلة له.

التمثيل الثالث لخطاب السلطة هو الرجل الغني، فقد ظهر فجأة في القرية، وابتنى فيلا فوق مساحة خضراء كانت مخصصة للاستجمام، بعدما استولى عليها بمساعدة رئيس البلدية، وسلطات القرية، مقابل المال، وهو مجهول الهوية، لا يعرف الناس غير أنه غني ذو نفوذ اقتصادي، يتردد عليه كبار الشخصيات والمسؤولين، فيقوم بإكرامهم، كما يساهم في مساعدة الناس وممارسة العمل الخيري، غير أن منصور يرى فيه عكس ذلك، فقد رأى وهو يتسكع كعادته ليلا السيارات الفخمة مصطفة أمام بيته، وحافلة صغيرة، تنزل منها فتيات بلباس غير محتشم، وأخرى تصعد فيها أخريات يخرجن من فيلا الغني، فيتأكد من الطريقة التي اغتنى بها الرجل، ويخبر أباه/الصورة "أبي... رغم أنني لا أفقه في السياسة شيئا كثيرا، فلا تظن أنني لم أعرف حرفة الداخلات والخارجات، أو مهنة الداخلين والخارجين، أو كيف أثرى صاحب الفيلا الغريب، وليلتها عرفت من أين يشتري المراهقون والمدمنون الخمر والمخدرات، وأحسبك الآن عرفت حجم الشر الذي يخفيه الخير الظاهري أحيانا، وعرفت الخداع الذي يتدرع بالبسمة الزائفة الصفراء" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص 251).

يعود القناع خطابا للحضور، قناع الفضيلة والخير، يلبسه رموز الفساد، يخفون به شرهم، ويحضر النص فيسقط الأفتعة في مستوى اللغة.

ومرة أخرى يظهر لهج السلطة في سلوك الطبقة المترفة، التي تولي أهمية للعمل الخيري ظاهرا، بينما دورها الأساس هو التجارة المحرمة والممنوعة، تستند عليها مصالحها التي هي ليست

مصلحة المجتمع، تميل في المستوى البنيوي إلى فرض حلول كأمر واقع، بدل الحوار، وبذلك تتحول إلى عائق في وجه التنمية وتطوير القرية بالشكل الذي يحسن ظروف معيشة الأفراد، ومن ثم تغيير الوضع الاجتماعي الراهن، وتقويض الصوت المتواري خلف مأساه.

وهكذا يتجسد خطاب السلطة في الرواية في المال الذي يفكك واقعا، ويبني واقعا جديدا، واقع المال المبني على أنقاض الإنسان (محاولة طرد الزوالي من كوخه من طرف السلطة، وخلفها صاحب الفيلا بماله، حتى يمكنه توسيع حديقته، إضافة إلى تدمير الشباب بالمتاجرة في المخدرات، والدعارة)، يبني المال كتمثيل لخطاب السلطة إذا واقعا بمستويين متناقضين، ظاهره خير وباطنه شر؛ الأول ظاهر يتمثل في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية العامة، وظيفته التغطية على الثاني الفاسد، وتعمل السلطات على تقويته مقابل إكرامه لها، فيتجلى الفعل الوظيفي للمال كعامل روائي يؤدي دوره عنصرا طارئا دخيلا على القرية، ويندمج في شبكة الصراعات والفساد، ويصبح وجها آخر لخطاب السلطة.

ويأتي المسئول الأمني تمثيلا إضافيا لخطاب السلطة، تتجاوز سلطته كل السلطات، والنفوذ، يغطي جريمة ابنه، وينسبها لفتاة بريئة ضعيفة؛ فقد حاول ابنه ذات ليلة اغتصاب فتاة ضلت طريقها إلى البيت، ولما دافعت عن نفسها، قتلها، ليجدونها صباحا في الطريق "فلم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن القاتل، بل مسحوا سكين الجريمة في صديقها التي وجدوها نائمة قرب جثتها، وسرعان ما نسجوا حول ذلك قصة تافهة تشبههم تماما، وهي أنهما تخاصمتا من أجل قطعة خبز، فما كان من صديقها، وتحت إلحاح الجوع والرغبة في الامتلاك إلا أن بعجتها بحديدة، فماتت" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص255).

بهذه الطريقة يعري منصور خطاب جهاز الأمن، الذي كان واجبه حماية الناس فإذا به يقوم بالتغطية على قتلهم، واتهام الأبرياء منهم، وحتى القصة التي وضعوها تدينهم بتفاهتها، فلا يعقل أن يقتل الناس من أجل قطعة خبز لولا الظلم الاجتماعي الذي طالهم، خاصة والمتسبب فيه هي السلطة حين أهملت شؤون الناس، وراحت تبحث عن مصالحها الخاصة.

وهكذا يمثل خطاب السلطة في تحالف الشخصيات (رئيس البلدية، ومسئول الأمن، والرجل الثري)، تساعدتهم وظانفهم، ونفوذهم، تجمعهم المصلحة في وسط فقير، يمثل سكان القرية، فيسلم رئيس البلدية الثري ساحة القرية، ويوفر الأخير السهرات والمال، ويغطي مسؤول الأمن جرائمهم، وعلى اختلافهم يشكل تحالفهم مسألة مصيرية في مواجهة الآخرين المعدمين، يعيها كل منهم، ويعمل على استمرارها.

وتكون الكتابة وسيلة البطل المثقف لنقد وتعرية خطاب السلط الثلاثة، يدمر تمثيلات المجملات التي تطل بها على المجتمع، الذي هو بدوره يخفي تناقضا يقوض علاقاته في آخر الرواية، حين تكشف الكتابة عن عورات أفراد القرية التي قام (منصور) بكرفها، وهو هنا يسحب غطاء الإنسانية والوجاهة والعدالة عن هؤلاء المسؤولين، ويظهر خبث خطابهم وخداعه، يدعون خلقا ويأتون بنقيضه خفية.

3. لغة الإقصاء في خطاب الشخصية الدينية:

يمثل نموذج المتطرف في (كراف الخطايا) الشاب باباي، يوظفه الكاتب لتعرية جانب آخر للمتطرف، تمثل في السذاجة والجهل كما يراه منصور، إنه "شاب نقص عرضه فوق اللزوم،

وزاد طوله فوق اللزوم، ذو بشرة تميل إلى السواد من شدة السمرة.. عيناه مطليتان بالكحل، كأنه كحلها بابها، يرتدي عباءة حجازية كشفت عن ساقين أحمرتين نظرتهم تشي أنه إن لم يكن نصف مجنون فهو نصف عاقل" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص64)، يشترك الرسم الكاريكاتوري للشخصية مع الاسم (باباي)، ليبنى شخصية ساذجة، لذلك فهو مؤهل لإنجاز ما يؤمره به شيخه. ويستغرب منصور، وهو يحدث أخته كيف لهذا الشاب أن يتحول إلى سلفي: "هل تعرفين باباي؟... أما زلت تذكرينه؟"

- نعم... أعرفه وأذكره... هل مازال كما كان؟

- لا - رد عليها متهمًا ساخرًا - لقد رأيته كحيل الطرف، كميض الإزار... لقد صار سلفيًا، وقد يصير هو كذلك شيخًا حين يجد له أتباعًا > (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص66). والمهم في الحوار هو عبارة الراوي (رد عليها متهمًا ساخرًا)، حين وصف بها منصور لحظة رده على أخته، ومكمن السخرية هو تدني المشيخة والتدين عند هؤلاء إلى درجة قد يصير فيها (باباي) الهبيل شيخًا، إن منصور ينكر الجراءة على الدين لعلمه مدى خطورة الأمر، حين يصير أمثال باباي حراسا على الدين.

وأضيف إلى إسم السلفي (باباي) صفة (كا جي بي)، بعدما "كلفه الشيخ بمسؤولية التحسس والتجسس، ولهذا بدل الناس كنيته، أو زادوا فيها ما يدل عليه كاملاً ويناسب هذه الحرفة الجديدة، فصارت باباي كا جي بي" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص79)، فأصبح يسمى (باباي كا جي بي)، تدل الصفة الجديدة على الوظيفة المسندة إليه ضمن الجماعة التي ينتمي إليها، ينقل الأخبار إلى شيخه؛ لذا يشتبه للصوص (رينغو)، وينعته بالقواد "القواد!.. أو هموه أنه يدخل الجنة بالقواد!.. انصرف يا كلب، فالله لا يحب القوادين!" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص99)، ويكشف الكلام عن بلاهة باباي، يؤمن بأن وظيفته الجديدة في الجماعة ستدخله الجنة، كما آمن أن لباسه الجديد هو اللباس الإسلامي، يفسر مستوى التفكير لدى الشخصية المتطرفة الذي يقتربه شباب هذه الجماعة، حين يلغون عقولهم، ويستقبلون كلام شيوخهم على أنه مقدس لا يرد.

ويقود باباي للحديث عن شيخه، يقدمه الراوي مخاطبًا القارئ مباشرة، يستدعيه للتعرف على هذا الشيخ "أما أنت، فقد يدفعك الفضول إلى أن تعرف شيئًا من أمر شيخهم هذا.. وها أنا أقص عليك من أمره طرفًا يسيرًا، إنه شاب فشل في إمتحان البكالوريا، وفي نوبة من نوبات رد الفعل التي تنتاب الفاشلين المحبطين عادة، أقبل على الصلاة وأكب على كتاب الإحياء يقرأه، بل يحفظه حفظًا، فهو ذو ذاكرة قوية، وما حال عليه الحول أو كاد، حتى نصب رجله لتدريس أبناء حارته بعض شؤون دينهم على قلة معرفته بدروس اللغة العربية - وصاروا بعد حلقتين أو ثلاث يلقبونه "الشيخ"!.. لماذا بكل هذه السرعة؟.. والله لست أدري!... ثم بايعته طائفة منهم على السمع والطاعة في المنشط والمكره، وصاروا يرغبون الشباب في مبايعته واتخاذة قدوة وأسوة" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص79).

يحيل النص على شخصية مرت في بنائها بست مراحل هي (الفشل في البكالوريا، قراءة كتاب الإحياء، تعليم أبناء الحارة الدين، تسميته بالشيخ، المبايعه، الترغيب فيه)، وهي مراحل تخللتها بنيات سوسولوجية ونفسية، شكلت البنية الفكرية التي أنتجت التطرف، أولها الفشل الذي دفع إلى التدين كتعويض عن الفشل في البكالوريا، ثم القراءة والحفظ بلا وعي، حيث تشتغل الذاكرة

وسيلتها النقل، تنقل النص المحفوظ إلى الآخرين، دون إعمال العقل، وهو ما كان بعد ذلك، تعليم أبنا الحارة بعض دينهم، مع جهل قواعد لغة الدين الذي يعلمه، واجتماع وظيفة التعليم بالجهل، يجعل من الدين المقدم للآخرين مشوها، يقود إلى التطرف، وتصبح الشخصية الفاشلة الجاهلة لديهم شيئا، يبايع، ويرغب فيه، سخرهم هو في الانتقام من المجتمع، ظنا منه أنه سبب فشله.

يتجسد الانتقام، والجهل في سلوك الشيخ، مدعيا امتلاك الحق، يستمد من كثرة أتباعه "أنا أكثر الشيوخ أتباعا في هذه القرية" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص65)، ومن المفارقات المجتمعة فيه، أمره أتباعه من الشباب بتطبيق الدنيا، والإمسك بما عند الله، يقول: "إني أعلمهم أن محبة الدنيا رأس كل خطيئة" (عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص65)، وتصور الدنيا على أنها خطيئة، نابع من جهل الشيخ الفاشل في امتحان البكالوريا، يعتمد النقل دون إعمال للعقل، لذا يحصر الدين في كتاب واحد يحفظه عن ظهر قلب، يساعده جهل أتباعه أمثال باباي في إقناعهم بما يقول. مقابل ذلك يجمع هو الكثير من المال في صندوق كتب عليه (في سبيل الله)، يمنعه عن الناس، ويببجه لنفسه، وقد شاهده منصور يسحب منه قلادة ذهبية، ويدفع بها إليه مقابل قضاء ليلة مع أخته التي أوهمه منصور أنها مومس، ليكشف زيف تدينه؛ تؤكد حيلة منصور أن تدين الشيخ بدأ كتعويض عن فشل، ثم تحول إلى غطاء يخفي شخصية انتهازية، مستغلة، شهوانية.

يمثل الشيخ رغبة نرجسية تنتجها محادثاته مع مريديه، ومجادلة هؤلاء لمن يخالفهم الرأي، في حلقة اجتماعية لها خصوصيتها التي تميزها عن غيرها، يغلفها المنطلق الديني، والهدف المقدس، وهو بهذا الخطاب يريد أن تتجلى صورته في نظر مريديه، يدلل على هذا الأمر ما يضمنه حديثه الذي لا يهدف إلى نقل الحقيقة، ولا يبيغي الحق، وما هو صالح للناس، إنما غايته القصوى ألا يعي الآخرون خاصة الأتباع ما يعنيه خطابه، بل يريد أن يروه هو في كلامه، وبجعل من الكلام مغالطة، يعوزه الصدق، يؤدي إلى تقويض المحادثة نفسها.

بينما يتخذ التطرف وسيلة تيقبه متخفيا تحت تدينه الزائف، وذلك بإلغاء كل من يخالفه الرأي، أو يعمل على كشف أمره، وهو ما حدث في المقهى لما وجد أحد أتباعه منصورا يخطب في الناس، فراح يقول "لا تسمعوا لحديثه أيها الناس... إنه غير مبائع.. ومن لا شيخ له فالشيطان شيخه.

فرد عليه أحد الشباب من وسط الحاضرين:

-لكنه لا يقول إلا الحق، ولا يدعو إلا إليه، فكيف لا نسمع إليه؟!

فالتفت هذا السلفي إليه وصاح ثانيا في الناس:

-لا تسمعوا لهذا كذلك.. إنه معتزلي ضال مضل... مستهزئ بالسنة.

فتحدث شاب آخر، وكأنه يدافع عن الثاني:

ليس كل من خالف فهمك للسنة فقد خالفها، فقاطعه السلفي وقد عرفه:

- هذا أنت؟! .. مرحبا من موسكو -ثم قال للناس- لا تسمعوا لهذا، إنه فاسق فاجر!.. ويكفيه فسوقا وفجورا أنه يدرس الإخراج السينمائي...لقد أبلغنا الشيخ عنك ووعدنا أن ننظر في أمرك"(عبد الله عيسى لحيلج، 2002، ص78-79).

يثير النقاش مسائل عدة تبين عن البنية الفكرية للسلفي المتطرف؛ أولها المبايعة التي يؤديها الأتباع للشيخ، يصيرون بموجبها رهن إرادته، لاغين العقل، حيث يتجمد لصالح المتبوع، اعتقاداً أن الخروج عنه بعد المبايعة حرام، ويحولهم هو إلى أدوات يحقق بها طموحاته ورغباته؛ هنا تكمن خطورة المبايعة، لأنها تلغي وجود الآخر المختلف، الذي يدفعه ذوبانه في الشيخ إلى ارتكاب حتى الجريمة، معتقداً كتابع أن ما يقوم به هو في سبيل الله. يدفعه ذلك إلى إسناد مفاهيم مثل (غير مبايع، معتزلي، من موسكو، يدرس الإخراج السينمائي) لأشخاص عاديين، يقولون كلاماً/لغة عادية تصف الوضع وتختلف في الرؤية، وهو بذلك (السلفي) يفرغ هذه المفاهيم من محتواها الدلالي، لدوافع مصلحة، لتصبح الكلمات مزدوجة الدلالة، وهو حينها يحقر اللغة بعمله هذا.

الأمر الآخر هو إلغاء الزمن الحاضر، والذوبان في الماضي، ليس الماضي بصورته الكاملة، إنما ذاك الذي شكلته الفرق الكلامية، استحضره السلفي، وملأ به حاضره، ثم راح يعيش زمناً ليس زمنه، مصنفاً من يخالفه فهم الدين وفق هذا الزمن، معتبراً نفسه الفرقة الناجية، وما عداها كافر في النار، إنه الفهم الساذج للنصوص ينقلونها كما هي حرفياً دون التمعن فيها من أجل فهمها، أو تلقيها عبر فهم الشيخ لها، وقد ركز الراوي على طريقة تعاملهم مع النصوص التي كانت وراء تصرفاتهم العنيفة.

وكذلك احتكار فهم الدين، يلخصه كلام الشاب الثاني (ليس كل من خالف فهمك للسنة فقد خالفها)، وفي بغياب العقل، يحضر إلغاء الرأي الآخر، على طريقة السفسطانيين، فيتهم السلفي الشاب بالفاجر والفاسق، لأنه يدرس الإخراج السينمائي؛ وقد استقى ذلك من شيخه، دون التفكير ما إن كان على حق أم لا، يكشف هذا التطرف عن رفض السلفي لمتطلبات الحاضر واعتبارها بدعاً وضلالة تقود صاحبها إلى النار، ولأنه يعيش الماضي المنقّى حسب رغبته، فكل طارئ لم يشهده هذا الماضي هو بدعة مرفوضة؛ ثم يتعزى التطرف من كل لباس في صورته النهائية، التي هي إلغاء الآخر بالقتل (لقد أبلغنا الشيخ عنك، ووعدنا أن ينظر في أمرك)، لذلك يرى الراوي أن تدين كهذا يصنع قتلاً قد تقوض المجتمع في أية لحظة، لقد أضحت صورة المتطرف في الرواية شخصية متعصبة لرأيها، تحتكر فهم الدين، وتلغي الآخر المختلف، وتهدد بتصفيتها، تعيش في الماضي، وتعتبر الحاضر بدعة مصير أهلها النار، تؤسس رؤيتها على النقل دون العقل.

تركيب:

يمكن القول أننا إزاء مجتمع يعيش عدداً كبيراً من اللهجات الاجتماعية منها الفلسفية والدينية والإيديولوجية، والسياسية، التي حللناها من أجل تحديد موقع كل منها، وموقع النص بالنسبة إلى الوضعية الاجتماعية-اللسانية الخاصة، حيث كان نقداً لبعض اللهجات الاجتماعية الأيديولوجية الفاسدة: السلطة (السياسية والدينية) والمتطرف، ومن ثم السؤال: كيف يمكن التغيير في واقع تهيمن فيه اللهجات الاجتماعية الفاسدة؟ وما هي الطريقة التي بها يمكن تبيان حقيقة التمايز الاجتماعي في وضعية اجتماعية، الكلمات فيها كالحرية والشرف والواجب والفضيلة مزدوجة الدلالة حد التناقض؟

وتجعل هذه الأسئلة بدورها من الرواية نقدا قويا للإيديولوجيات، وفي الوقت نفسه تبحث عن خطاب أصيل يقرر إعادة بناء مجتمع القرية، لذا كان رد (منصور) على الوضعية الاجتماعية-السانية التي تتحكم فيها لهجات السلطة والمال والأمن والمشخة المزيفة تتسم بالجنون، الذي استطاع كشف حقيقة هذه اللهجات.

ويمكن التمييز في النص بين خطابين متعارضين: خطاب لا مبال هو خطاب العامة المغلوب على أمرها، وخطاب الفاعلين الإيديولوجيين الذي تنطبق به السلاط (السياسة/المال/الأمن/المشخة)، وفيما لا يبادر الأول بشيء، ينبثق الثاني من لهج اجتماعي مصلحي، ينزع ظاهريا إلى وضعية اجتماعية تحكمها ثنائية الخير والشر، وفي جوهره يعيش وضعية مختلفة ومغايرة، تحكمها ثنائية متوافقة الطرفين: السلطة والمصلحة، ثم هناك ما يمكن تسميته بـ خطاب ثالث هو خطاب (منصور) و(الراوي) حضر في الرواية خطابا جنوبيا، لكنه كان دلاليا خطابا ثوريا ينزع إلى التغيير الجذري، يرفض الخطابين معا، يشكك في صدقيتهما، كاشفا نفاقهما من أجل وضعية اجتماعية أفضل تتكامل فيها الأدوار وتتعايش اللهجات الاجتماعية لمصلحة الجميع.

وهنا نفهم سبب رفض الكاتب (عبد الله عيسى لحيلج) الوضع الاجتماعي واللهج الاجتماعي الذي أسس له الفاعل الجماعي/السلطة، بالإضافة إلى لامبالاة عامة الناس، فالسلطة السياسية والدينية في نسختها السلفية، تخضع الفرد في القرية لقوانين خارج إرادته وقناعاته، وترى أن مهمته هي الامتثال لما ترسمه هذه السلطة من غاية، وبذلك لقد فقدت مصداقيتها، ومعها كل اللهجات الجماعية التي تدعو تحت شعارات مخادعة بلغتها لوضع اجتماعي أفضل، فكان على الكاتب رفض مثل هذه اللغة العليلة بسبب نرجسية سياسية ودينية، وسادية مالية، ولامبالاة شعبية.

المراجع:

1. بشير بويجرة محمد (1986)، الشخصية في الرواية الجزائرية (1970-1983)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. بيار زيم (1991)، النقد الاجتماعي، نحو علم اجتماع النص الأدبي ط1، ترجمة عايدة لطفي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع القاهرة.
3. سعيد يقطين (1989)، انفتاح النص ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء.
4. سعيد يقطين (2002)، الأدب والمؤسسة والسلطة، نحو ممارسة أدبية جديدة ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
5. عبد الله عيسى لحيلج (2002)، كراف الخطايا دار القصة للنشر، الجزائر.
6. نورثروب فراي (1991)، تشريح النقد، ترجمة محي الدين صبحي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.

نحو فهم سوسيو-انثروبولوجي لخفايا الإدارة المغربية: قراءات نظرية.

Towards the Socio-Anthropological understanding of the hidden aspects of the Moroccan administration: theoretical inputs.

أ. حسن أشرواوي، جامعة ابن زهر -المغرب

ملخص: تقدم هذه الدراسة مدخلا نظريا ومنهجيا لفهم الجوانب الخفية والغير قانونية التي تتحكم في الإدارة العمومية المغربية، ونفترض منذ البداية، أن المدخل السوسيولوجي والانثروبولوجي هو المدخل الذي يمكن من خلاله فهم بنية الإدارة والفاعلين فيها، لكن تتجه الدراسات إلى تجاهل هذا الجانب، فتتصب فقط على الجانب التقني والقانوني. لذلك نحاول لفت الانتباه إلى هذا الإطار النظري والمنهجي السوسيوانثروبولوجي، من خلال تقديم مدخلا إلى فهم خفايا الإدارة المغربية كنموذج.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الإدارة، الجوانب الخفية، التنظيم غير الرسمي.

Abstract : This study provides a theoretical and methodological approach to understanding hidden aspects and illegal ones that control the Moroccan public administration. Suppose at first: That the sociological and anthropological entrance is the portal through which it can understand the structure of the administration and its actors, but studies tend to ignore this aspect, is interested only on the technical and legal side. So we try to draw attention to this theoretical and methodological framework socio-anthropological, by providing an introduction to understanding the hidden management of Morocco as a model.

Keywords: Sociology of administration, Hidden aspects, Organization unofficial.

مقدمة:

ما المنطق الذي يحكم الإدارة المغربية؟ وما أشكال هذا الأخير؟ ثم ما هي أبرز الممارسات الإدارية التي تجانب القانون؟، تبتغي هذه الورقة، انطلاقا من هذه الأسئلة، تقديم عرضا نظريا لأبرز الإنتاجات العلمية التي يمكن من خلالها مقارنة خفايا الإدارة العمومية بالمغرب، ونستند في هذا الإطار على أبرز الانتاجات التي كتبت حول الإدارة الحديثة بالمغرب، ولن يتأتى هذا المبتغي، إلا باستحضار الاطارات النظرية الكبرى في علم الإدارة، ثم تقديم في مستوى ثاني لأهم الكتابات التحليلية للنشاط وللقرار الإداري على حد سوى، بتبني مقارنة منهجية متعددة التخصصات، ولما كان إنجاز دراسة ميدانية حول الموضوع يتطلب جهدا ووقتا كبيرا - نظرا لطبيعة الموضوع - فإننا سنكتفي بتقديم قراءة مقارنة تحليلية لأهم النتائج التي توصلت إليه الدراسات المنجزة في هذا الموضوع.

موضوعيا، سوف نقارب الأسئلة المطروحة أعلاه من خلال المداخل الآتية:

1. مدخل المنطق الإداري: ويشكل هذا المدخل أهم وأبرز المداخل الممكنة في تحليل إشكالية خفايا الإدارة بالمغرب، نعالج فيه الأسئلة الآتية: كيف تسير الإدارة بالمغرب؟ بغض النظر عن المنطق القانوني، ما المنطق الذي يحكم الفعل الإداري؟ أو بالأحرى، ما تأثير الثقافة التقليدية في الفعل الإداري بالمغرب؟ وما المداخل النظرية الممكنة لفهم منطق الفعل الإداري بالمغرب؟.
2. مدخل النخب الإدارية: إن تركيزنا على النخب الإدارية، ينبني على فكرة أساسية مستقاة من القول الآتي: "الإدارة ذوات إنسانية"، يدفعنا هذا القول إلى التركيز أكثر على الفاعل الإداري، بدل الفعل الإداري (المنطق)، وفهم طبيعة الفاعل وتكوينه وخصائصه، من شأن هذا الأمر أن يقدم لنا نظرة حول طبيعة الفعل، ونعالج في هذا المحور إذن، الأسئلة الآتية: ما خصوصية الفاعل الإداري بالمغرب؟ ما طبيعة تكوينه؟ أو بالأحرى ما خصوصية النخب الإدارية بالمغرب؟ وما أشكال تكوينها؟ وما علاقتها بالمكون التقليدي والحديث في الممارسات الإدارية؟.

بخصوص الكتابات التي نعود إليها في هذه الدراسة تتراوح بين القانوني، السوسيولوجي، السياسي والأنثروبولوجي، وقد اخترنا عينة من أبحاث ودراسات محورية بالإضافة إلى مراجع أخرى تكميلية، وذلك لأسباب موضوعية ومنهجية، من شأنها أن تسعفنا في فهم النسق الإداري المغربي، وقد حددنا هذه العينة المحورية على النحو الآتي:

- عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد الحميد جحفة، ضمن سلسلة المعرفة الاجتماعية، دار تبقال للنشر، الطبعة الأولى 2000.
- حماني أقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، منشورات طارق بن زياد، 2002.
- Pierre Vermeren, École, élite et pouvoir. Alizés, coll. « Recherches », 2002.

- Philippe D'Iribarne, La logique de l'honneur, gestion des entreprises et traditions nationales. Le seuil, paris, 1989.

- Marcel Mauss, Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, PUF, coll. « Quadrige Grands textes », 2007.

قبل الدخول في المحاور الأساسية لهذه الورقة، لا بد أن نقف عند مدلول تعبير "خفايا الإدارة"، إن أول ما يتبادر إلى الذهن حينما نسمع هذا التعبير هو المعنى الآتي: "جملة من الممارسات والبنى التي تجانب القانون والتي لا تظهر للعامة من الناس"، بالعودة إلى الدراسات التي تناولت هذا الأمر، نجد على سبيل المثال التحديد الآتي: "آليات من إبداع سلوك وعقليات الأفراد، تؤدي إلى خلق تسويات ومساومات في الخفاء، تتجاوز النظم القانونية والتنظيمية، والتي يمكن اعتبارها عرقلة في وجه متطلبات التنمية، ولعلها أخرت المسار التنموية في المغرب" (عبد الله شنفار، 1998، ص 99)، إن هذا التحديد، وإن كنا نتفق مع جزء منه، يربط خفايا الإدارة بالجانب السلبي وهذا في نظرنا محط نقاش، فحينما نتحدث عن الخفايا ليس بالضرورة أن تكون سلبية أو ذات أثر سلبي في النسق.

وبالتالي فحينما نتحدث عن الجوانب الخفية في هذه الورقة، فإننا نقصد: آليات وأفعال ومنطق يطبع الإدارة ويشكل جانباً غير ظاهر في المرفق العام، لكنه يؤثر بشكل كبير في هذا المرفق، وبمنظور قانوني، فإن هذه الآليات والأفعال والمنطق هي أمور لا يحددها القانون، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجوانب لا تكون دائماً سلبية وذات وقع سلبي على الإدارة أو التنمية أو التحديث، وإنما قد تكون لها آثار إيجابية، وهذا ما سنبينه في مضامين هذه الورقة.

المدخل الأول: نحو مقاربة انثروبولوجية للمنطق الإداري.

1. فيليب ديريبان أو منطق الشرف:

فيليب دي إريبان، ولد في عام 1937، هو خريج من كلية البوليتكنيك، مهندس عام ومدير الأبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا، ومنذ عام 1972 كان رئيساً لمركز بحوث الرفاه (CEREBE)، الذي أصبح مؤخراً "الإدارة والمجتمع"، ومن كتبه: العلم والأمير (1970)، سياسة السعادة (1973) ومنطق الشرف (1989) وهو الكتاب الذي يهمننا في هذا السياق.

يصف في هذا الكتاب (منطق الشرف، تفسير المقاولات والقيم الوطنية) (Philippe d'IRIBARNE, 1989) المواقف تجاه السلطة والعمل في المصنع، وهو تفسير تاريخي وثقافي واجتماعي، يقدم تقييمات لتكييف الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار التقاليد، وقد انصبت دراسته على كل من فرنسا (منطق الشرف)، أمريكا (منطق العقد) وهولندا (منطق توافق الآراء بين الأفراد).

وقبل استعراض وبسط مدلول منطق الشرف لابد أن نشير في البداية إلى ثلاثة منطقات أساسية لهذا الكتاب:

- لا توجد قواعد عالمية للإدارة.
- فهم الأخلاق يؤدي إلى تجنب التغيير الأعمى.
- الإدارة الفعالة هي إدارة تأخذ في الحسبان التقاليد الوطنية وتؤدي إلى تجنب الانحرافات المحتملة.

منطق الشرف في فرنسا

إن ملاحظة مصنع سانت-بينوال-فيوكس (Saint-Benoît-le-vieux) تكشف أن الجميع يريد أن يؤول مسؤولياته بطريقته الخاصة، ويعطي لنفسه واجباته الخاصة، إن القواعد المفروضة من الأعلى لا تقدر بالكاد: نحن نأخذها ونتركها في الآن نفسه: "لوفاء بالمهام التي يحددها العرف للفة الخاصة التي ينتمي إليها الشخص".

ونحن نفخر بالقيام بعمل جيد، ولا نحب حقاً أن يكون اللوم من قبل الآخرين، أو التأكيد القوي لوجهات نظرهم، والتي غالباً ما يرافقها الاعتداء اللفظي، وبالتالي خلق أجواء من المعارك، تليها "الهدنة لأجل غير مسمى".

أما العلاقات البيروقراطية فيحكمها الآتي: كل شخص لديه عبء ينطوي على مسؤوليات محددة، جميع المسؤوليات من نفس النوع تشكل "الوضعية"، وبين وضعيتين، تكون الحدود صارمة، وللمرور من وضعية إلى أخرى، لا يتأتى ذلك إلا من خلال طقوس شديدة (امتحان، وما إلى ذلك)، وإذا لم يتم احترام الحقوق والواجبات المتعلقة بالوضعية أو الاعتراف بها، يصبح المرء عنيفاً (الإضرابات والمظاهرات)، كما أن السيطرة لا تكون مدعومة بشدة، لأنها تفترض أن شخصاً ما لا يفي بواجبات حالته.

في فرنسا، الاتصال الجيد بين الوضعيات يتطلب تعاون مهني مكثف، يمر عبر العلاقات الفردية، والنتيجة هي علاقة عاطفية جداً مع العمل، يحكمها الفخر والاعتزاز بالنفس، حيث أن المحاسبة الوحيدة التي تتم تكون بين الفرد وضميره، يعني إحساسه بالشرف.

منطق الشرف مستوحى من مونتيسكيو و توكيفيل.

بالنسبة إلى مونتيسكيو، فإن الحكومة الملكية لا تقع في الاستبداد لأن مبدأ يفرض نفسه على الأمير كما على الشعب: هو مبدأ الشرف، يقول مونتيسكيو، إن الشرف هو "وسيلة للتجيز من كل شخص ومن كل وضعية"، لأنه يقوم على التقاليد، مرتبطة بافتخار المرء برتبته والخوف من فقدانها، في المقابلة، نجد هذا المنطق داخل كل خدمة.

ومن بين الخلاصات الأساسية التي أكادها دي إريبارن أن الشرف "لا يعرفه العقل ولا القانون ولا الأمير"، يتم تكوينه من طرف التقاليد ويحدد واجبات محددة والأعراف الخاصة لكل مجموعة ولكل وضعية.

عندما تريد البرجوازية مثلاً، أن تسيطر، يجب أن تصبح مألوفة بطريقة ما (الملائمة، وما إلى ذلك)، حركة الصفقات هي من نفس النوع: ليس فقط للحصول على أجور جيدة ولكن أيضاً حالة مشرفة.

إن الوفاء بالواجبات الرئيسية في حالة منطق الشرف، هو أكثر أهمية من احترام العقد، ولكي نكون محترمين يجب على المرء أن يقوم بواجباته، وأولها هو الخير تجاه أنفسنا، وهكذا "هناك دائماً نموذج من العلاقات البيروقراطية تقوم على الشرف، وتتميز بالمثل القديمة مثل التقديس والمحبة".

الإدارة على الطريقة الفرنسية

يركز فيليب دي إريبارن على مجموعة من العناصر التي تشكل مبادئ الإدارة الفرنسية، وتتعلق هذه العناصر على سبيل المثال: تحديد الأهداف، إدارة الحركة، العلاقات الهرمية، طرق التنسيق، الرسمية وغير الرسمية، اتجاه المسؤوليات، إثراء المهام، تطور مؤهلات العمال.

فيليب دي إريبارن يقدم لهم لنا في شكل بعض الشعارات الذي تبرز حضور منطق الشرف في الإدارة:

- عدم كفاية النهج التعاقدية: أساليب الإدارة الأمريكية ليست عالمية، فالإدارة الفرنسية غير خاضعة بشكل كبير للأهداف المحددة بيروقراطياً؛
- أساليب وإجراءات: يجب على المدير الفرنسي قبل كل شيء معرفة الخطوط العريضة للشرف في المجموعات التي يديرها: "ما يقبل هذا الشرف وما يرفضه"؛
- منطق الشرف يخبرنا أن المدير يجب أن لا يدافع عن مصالحه، وإنما يجب أن يحس بالمسؤولية؛
- الإبلاغ، يعني إخبار الجميع بعواقب أفعالهم، بحيث يجب أن تكون واضحة للعيان؛
- تقديم الخدمة دون أن تشعر أنك خادم؛
- التحفيز لا يجب أن يستند على صفات أخرى (الجودة مثلاً) وإنما على منطق الشرف؛

في الختام، الشركات الفرنسية ليست جيدة أو سيئة مقارنة مع البلدان الأخرى، وإنما الإدارة الجيدة هي التي تحترم ثقافة البلد وتقاليد.

بناء على المدخل النظري، يتضح لنا أن ما يقدمه دي إريبارن من معطيات في السياق الفرنسي يمكن أن ينطبق على الحالة المغربية، لكن بنمط من الحذر:

- الرغبة في ممارسة السلطة والمحافظة عليها، من خلال احتكار القرار؛
- تكريس الرأي الشخصي وتغليبته على الرأي الآخر؛
- شخصنة الإدارة وتغليب الذاتية فيها؛
- قوة الخطاب الشفوي على الخطاب العقلي؛
- تغليب التقاليد والعادات على القوانين.

2. منطق الهبة: مارسيل موس (1872-1950) (M. Mauss):

تستمد أبحاث مارسيل موس (M. Mauss) قيمتها من بلورته لمفهوم الظاهرة الاجتماعية الكلية، وهو مفهوم استمد من أعمال إيميل دوركايم (E. Durkheim)، لكن كان موس هو من وضحه وبيّنه من خلال دراسته للعديد من الظواهر الاجتماعية، كالسحر والدين والممارسات والطقوس الشعبية في مجموعة من المجتمعات، وأهم هذه الظواهر، ظاهرة الهبة، وقد نشر بحثه حول هذه الظاهرة بعنوان "مقالة في الهبة" 1925 في "الحوليات السوسولوجية"، "وذلك بعد اعتماده على دراسات اثنوغرافيا لمجال واسع من المجتمعات، إذا يبين أن الهبة ليست مجرد أخذ وعطاء، وإنما هي أساس الحياة الاجتماعية" (جون ليشته، 2008، ص 67)، إنها تنطوي على الشرف واستخدام محدد للوقت، إنها تمس جميع مناحي الحياة، وهكذا يمكن أن نرى التبادل في الزواج والمهرجانات والطقوس الرسمية والخدمة العسكرية والرقصات والأعياد والمعارض وما شبهه.

نموذج الهبة: إن اهتمام مارسيل موس بالهبة أو اقتصاد التبادل أملتته النزعات الإقتصادية النفعية السائدة عبر التاريخ ومازالت، والتي سعت إلى تفسير العلاقات داخل المجتمع بالمنطق الاقتصادي، كانت مقالة في الهبة ضد هذه النزعة، يقول موس: "ليس الإنسان دائما حيوانا اقتصاديا"، على هذا الأساس، من الضروري أن نلفت الانتباه إلى ما سامه جاك غودبو "الإنسان الواهب"، وهو إنسان قائم بيننا الآن، فنحن ما زلنا نعيش في مجتمع مزدوج؛ مجتمع لا شخصي، يقوم على السوق والعلم والإدارة... الخ، و"مجتمع بدائي" يقوم على علاقات القرابة والجوار والصدقة والشبكات التضامنية، والقانون الهبوي لمارسيل موس لازال فاعلا فيه: هب، خذ، رد (يونس الوكيل، 2016، ص 4).

فحسب موس، لا ينبغي فهم الحياة الاجتماعية من خلال الجماعات الوظيفية داخل مجالات الاقتصاد والقانون والسياسة والدين وغيرها؛ بل إنها تتمظهر، في حالتها الأكثر كثافة، في وضعيات خاصة تتداخل فيها مختلف العالقات الاقتصادية والدينية والسياسية والقانونية.

ونجد حسب تعبير مارسيل موس (M. Mauss) أن هذه المجتمعات – مجتمعات الهبة – تتميز – بدلا من تراكم الثروة وجمع الأموال – بالإنفاق والعطاء وإحراز المكانة المرموقة والهبة، وبذلك فإن جوهر الاحتفال الشتوي (البوتلاتش) في أمريكا الشمالية هو الالتزام بالعطاء، فالمكانة المرموقة والهبة والشرف هي أمور يكتسبها أو يتمتع بها ويحافظ عليها الشخص الذي يتمكن من الإنفاق إلى أبعد الحدود (جون ليشته، 2008، ص 67)، ويرى مارسيل موس (M. Mauss) أن

أنظمة القانون والاقتصاد الغربية قد انبثقت أصلا من مؤسسات شبيهة بتلك المجتمعات التي تسودها تقاليد الهبة (جون ليشته، 2008، ص 68). وترتبط هذه الظاهرة بعدة أبعاد، منها ما هو قانوني، ويتجلى هذا الأمر في كونها تربط بين الأفراد والجماعات بقواعد يتوجب احترامها، ثم البعد الديني، على اعتبار أنها تقام وفق طقوس جماعية تحمل دلالات الإلزامية والخضوع، كما أنها ذات بعد اقتصادي ينبني على تبادل السلع والخدمات، حيث يظهر الواهب كرمه وسخاءه عبر إغداق الأكل والأشياء الثمينة، حيث يشبه الوضع لعبة يكون الرابح فيها هو من يخسر أكثر، تحمل هذه الهبات كذلك بعدا جماليا، مادامت أنها تقام بحفلات يسودها الرقص والغناء والتزيين، وأخيرا بعدا مورفولوجيا، لأنها تنم بين القبائل وبين الأفراد والجماعات داخل نفس القبيلة، إذن فهي تشمل جميع مناحي الحياة.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص فكرتين:

- التبادلات والتعاقدات تتم تحت شكل تبادل للهدايا بصفة اختيارية في الظاهر، والحال أنها كانت تتم في الواقع بصفة قسرية، إذ تستلزم كل هدية الرد عليها بأخرى (مارسيل موس، 2014، ص 20).
- الأمر يتجاوز في بعض الحالات مسألة العطاء والرد عليه، ليصل إلى حد الإلتفاف، وذلك في سبيل تأكيد عدم وجود أي رغبة في استرداد ما نعطي... لذلك يتم التلف الأغذية والأواني، وكل ذلك بهدف سحق و"إذلال" المنافس لا لمجرد إثبات الذات فحسب، بل وإعلاء درجة أسرتنا على السلم الاجتماعي (مارسيل موس، 2014، ص 206).

وبخصوص علاقة الهبة بالتشريع، فقد حاول مارسيل موس أن يدرس تأثيرات قوانين التبادل في المجتمعات القديمة في التشريعات القديمة مثل (الهندوسية، الرومانية، الجرمانية، الهنود الحمر، جزر المحيط الهادي، العرب، الخ) ليخلص إلى أن بعض المبادئ الحقوقية المعاصرة ليست سوى صدى لقوانين التبادل في المجتمعات التقليدية (مثل: الضامن الاجتماعي، التقاعد، الحماية الاجتماعية، الخ)، فالهبة عند مارسيل موس ليست شكلا من أشكال التبادل الاقتصادي فحسب بل هي إلى جانب ذلك وبالأساس مبدأ أخلاق واقتصادي إنساني مهم، عليها تتأسس الكثير من التشريعات الاقتصادية والقانونية المعاصرة، فضلا عن أن دراسة أشكال التبادل في المجتمعات الأرشية تتيح للدارسين فهم آليات التطور الاجتماعي وكيف انتقلت مبادئ التبادل من هذه المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الغربية المعاصرة.

وفي الأخير يؤكد مارسيل موس أنه لا بد من استعادة نظام الإنفاق النبيل أي الإنفاق الذي لا يرمي إلى مراكمة رؤوس الأموال كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة وإنما إلى الإنفاق من أجل قوة الجماعة، باعتباره واجب الأثرياء تجاه مجتمعاتهم، وذلك بتمويل المشاريع والاهتمام بصحة الفرد وتعليمه وحمايته من القوانين الجبرية للسوق الرأسمالية (مارسيل موس، 2014، ص 207).

استنادا إلى ما سلف، نستنتج أن منطق الهبة والذي يتخذ بالإدارة المغربية العديد من الصفات: رشوة، منحة، هدية... الخ يحضر بشكل عميق في أغلب الأنساق الإدارية المغربية، وهذه الممارسات تجد سنداً لها في التقاليد المحلية والممارسات الشعبية المشهورة في الثقافة الشعبية، إذن يمكن الاستناد على منطق الهبة لفهم هذه الممارسات والتي تتوطد أكثر حينما نربطها بمنطق الشيخ والمريد.

3. عبد الله حمودي: منطق الشيخ والمريد

يركز حمودي في طرحه على تسرب خطاطة ثقافية في حقل الصوفية إلى المجال السياسي، مبرزا أن علاقة الشيخ والمريد أضحت علاقة نموذجية لعلاقات السلطات الأخرى، وبالتالي فإن هذه العلاقة تظهر بقوة عقب تمحيص تطابقتها البنيوية مع العلاقات الأخرى، سواء في مجال التعليم أو المجال السوسيو النقابي أو في مجالي الإدارة والنظم الأخرى، ويتناول عبد الله حمودي أيضا عملية تبديل نسق الشيخ والمريد في تمفصلاته العميقة على مستوى بنية السطح في الخطاب السياسي للدولة السلطوية قائلًا، في السياق ذاته، إن المقولات نفسها، من خدمة وطاعة وتقرب، التي تتحكم في العلاقة بين الشيخ والمريد، تشكل مواقف خدام الملك، أو على الأقل رغبات الزعيم إزاء رجاله، ومن هذا المنظور فالنخبة الدينية والنخبة السياسية والبيروقراطية تمثل للقواعد والمعايير نفسها التي تميزها عن الرجال العاديين

فالمريد وخدام الدولة يعتقدون من خلال ممارستهم والعادات الخاصة التي يتمثلونها أنهم يقتربون من النجاح بالوفاء والطاعة للشيخ أو الزعيم وليس بالمجهود والعمل.

إن إنتاج نسق الشيخ والمريد يجعلنا نقف أمام بنية سياسية تؤثر في العمق الممارسة السياسية وتجلياتها في كل البلاد العربية، عبر حصر سلطة اتخاذ القرار في مجموعة صغيرة من الرجال، يبرز واحد فقط على الساحة العمومية، وبلغه انثروبولوجية سياسية إننا أمام سلطة الواحد أي الشيخ.

اقتصر حمودي على ذكر سيرة رجل واحد، تلك التي جاء بها المختار السوسي عن أبيه الشيخ علي الدرقاوي، أحد شيوخ الزاوية الدرقاوية، هذه الزاوية التي هيمنت على السجال الديني والسياسي خلال القرن التاسع عشر، وتميزت بدفاعها المستمر ضد الاستعمار، تبدأ سيرة علي الدرقاوي مرحلة الزهد في البداية بالتخلي عن كل مظاهر الحياة المادية، حتى يصير المريد زاهدا ثم وليا، ولحصول ذلك لا بد له من المرور بمرحلة المجاهدة النفسية والتربوية، وتنقسم مرحلة التربية بواسطة الشيخ إلى مرحلتين:

- مرحلة التأهيل: تبدأ بقطع الصلة بالوالدين، ويترجم ذلك عمليا بالتخلي عن كل القيم الدنيوية؛
- مرحلة التلقين: إذا كانت مرحلة التأهيل بمثابة عملية نفي للفضاءات والأمكنة والأزمنة الدنيوية فإن مرحلة التلقين يتم عبرها تخريب كل قوى النفس والشهوات الغرائزية؛ فتسهل السيطرة والتحكم في الذات، ويجب على المريد في هذه المرحلة خدمة شيوخه تبعا لمجموعة من القواعد

تعتبر مفتاح النجاح، حيث يلتزمون بمجموعة من الأمور في حضرة الشيخ وأولها الصمت والطاعة، كما يقومون بكل الأعمال المنزلية التي تمس ذكوريتهم من قبيل غسل ملابس الشيخ وإعداد فراش نومه والطبخ له.

إن المرور من مرحلة التأهيل إلى مرحلة التلقين بمثابة محطة أساسية في أدبيات الزوايا، فعبر هذا المرور يسلم المريد إرادته لشيخه لكي يرث سره، وهكذا يرث المريد سر شيخه، فيبدأ في إعادة تكرار نموذج هذا الشيخ: سلوكه، سلطته... المهم أنه شيخ جديد يعيد نفس الدور القديم. وهكذا تعمل ثنائية الشيخ والمريد على تكريس السلطوية، والحفاظ على نسقها عبر عملية إعادة إنتاج نفس الدور، إنه نوع من الهابيتوس حسب تعبير بورديو يجعل المريد يقبل كل ما يطلب منه بأريحية صدر وصبر كبير.

في هذا السياق، يمكن استخلاص سمات السلطة الإدارية بالمغرب وتحديداتها في الآتي:

- احتكار القرار الاستراتيجي وممارسة التحكيم؛ وإنجاز ذلك يتم بالتهديد والعنف الحاضر دوما وكذا المناورة بالوسائل الاقتصادية؛

- في مركز هذا النظام يوجد زعيم يحيط به مقربون ومريدون لا يعرفون سبيلا للنجاح سوى عبر الاستئذان، يمثل وجه القداسة ووجه العنف، إنه وجه الزعامة والمشيخة الذي يستمد قوته من النموذج الذي يشكل الارتباط بين الشيخ والمريد في التلقين الصوفي، يسند عبد الله حمودي ذلك ببيان المبادئ المحددة للعلاقة بين الأمير ومريديه أو خدامه حيث يعتبر أنها تنبني على أعمدة ثلاثة، تتمثل في التقرب والخدمة والهبة.

يشغل الأمير إذن إضافة إلى وضع الزعيم أو القائد السياسي وضع القطب (الشيخ) والأب، إنه مركز القرب الذي يشكل دائرته الخدام، وهو موزع النعم والهبات حسب درجات الخدمة والقرب، وبسبب ذلك يرسخ علاقات الشيخ بمريديه داخل المجال السياسي مثلما يوظف مقوماتها الأساسية من خدمة وتقرب وخضوع وأبوة وقطبية، أما المرشح لمنصب السلطة فإنه يشغل وضعية المريد أمام شيخه، إنه ملزم بالخضوع التام لمن يشغل كرسي السيادة، خضوع يتجلى في خفض الرأس وخدمة الأمير والتخلي في حضوره عن إظهار أي تصرف سلطوي أو إظهار رجولة مفرطة (نور الدين الزاهي، 2011، ص101).

بناء على المداخل السابق: منطق الشرف، الهبة ومنطق الشيخ والمريد، يتضح أن البنيات الإدارية المغربية تشتغل في ضل هذه المداخل الثلاثة، فإذا تأملنا السياقات الإدارية المختلفة نجدها تراهن على تطبيق القواعد الرسمية، لكن سرعان ما يظهر للعيان مجال واسع للعلاقات غير الرسمية توطر الهبة بأشكال مختلف: الرشوة، هدية... كما يتسم هذا المجال بشخصنة السلطة وجعلها تتجسد في شخص معين، وبذلك تؤدي الإدارة أشطتها بإسمه، كما يراهن على الحفاظ على هذه الهيمنة من خلال تطبيق القوانين إذا اقتضى الأمر ذلك أو اللجوء إلى الجوانب

غير الرسمية أحيانا أخرى، حيث يجد هناك من يسانده ومن يقدم له الولاء وهنا تظهر لنا فكرة الشيخ والمريد.

المدخل الثاني: الفاعل الإداري أو المنظور السوسيولوجي لخفايا الإدارة، النخب الإدارية نموذجا.

إن فهم الجوانب الخفية للإدارة المغربية لا يمكن أن يتأتى إن لم نستحضر أهم الفاعلين الإداريين المغاربة ومسار تكوينهم، وهم من نسميهم في هذا السياق بالنخب الإدارية، لقد مرت هذه الأخير من مسار تكويني خاص منذ حصول المغرب على الاستقلال والسعي نحو توطيد البنيات الإدارية الحديثة، عمل على الاستعانة بنخب أجنبية ووطنية من شأنها أن تضع أسس التنظيم الإداري الحديث، لذلك سنقف في الإطار عند مسار هذه النخب، لكون هذا المسار سيمكنا من فهم أشكال الجوانب الخفية التاريخية لتكوين الفاعل الإداري المغربي في مستوى أول، كما سيفتح لنا المجال أمام فهم لإستراتيجيات الفاعل الإداري وقواعد اشتغاله.

1. بيبير فيرمورين: سيرورة إنتاج النخب في مغرب ما بعد الاستعمار.

أدت المرحلة الاستعمارية إلى إحداث مجموعة من التحولات على مختلف البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان المغرب، خلخلت بعضا وقوت الأخرى. ومن هذه البنيات النخب، وفي هذا الإطار تميزت بلدان المغرب بعد استقلالها باحتكار النخبة المتعلمة للحكم والنشاط السياسي، وهو ما جعلها تستقطب اهتمام العديد من علماء السياسة الغربيين الذين شغلهم في الغالب، تحديد المدى الذي تستطيع تلك النخب في إطاره أن تواجه التغيرات السياسية والاجتماعية الحاصلة في مجتمعاتها الأصلية، من هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر جون واتربوري وريمي لوفو ومنهم كذلك الباحث الفرنسي بيبير فيرمورين (Pierre Vermeren)، الذي اهتم بهذا الموضوع من خلال مجموعة من الدراسات والمقالات، أبرزها أطروحته حول تكوين النخب في المغرب وتونس خلال القرن العشرين، الذي سنحاول الوقوف عليه في هذا المحور.

زمنيا تمتد هذه الدراسة من عشرينيات القرن الماضي إلى نهايتها مع وفاة الحسن الثاني سنة 1999، هذا الحدث الذي شكل بالنسبة للمغرب، والمغرب الكبير بشكل عام نقطة تحول ومنعطفا هاما في السياسة الإقليمية. استند الباحث إلى المقارنة، على اعتبار أن طبيعة المشاكل الاجتماعية هي واقع مشترك لدى البلدان المغاربية، وبشكل عام في العديد من بلدان الجنوب.

سلط المؤلف الضوء كما أشرنا على تكوين النخب في المغرب وتونس خلال القرن العشرين، تكوين أربعة أجيال رسمت ووجهت سياسة هذين البلدين طيلة هذا القرن، وفي هذا الإطار طرح جملة من الإشكاليات كمنطلق لمقاربة هذا الموضوع نجملها كالتالي:

- أثر سياسة الحماية على البنى الاجتماعية قبل الاستعمار؟ ومدى اندماج المجتمعات المغربية في الثقافة الفرانكفونية؟
- ما هي مسالك التكوين التي كانوا يقبلون عليها ؟ وأثار ذلك على الواقع الاجتماعي للبلدان المغربية؟
- كيف أدت المدرسة بأصحابها إلى الارتقاء الاجتماعي، وتقلد مناصب هامة؟
- ما مسار هذه النخب خلال الاستقلال، أي في مرحلة إلغاء جل الفوارق الاجتماعية؟

يبرز الكاتب أن الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والثقافي من منظور سوسيولوجي كان ضئيلا جدا، مقارنة باهتمام الباحثين بالمسألة السياسية، وهذا ما دفع بالباحث بالاهتمام بهذا الموضوع .

شكلت المدرسة إذن التيمة التي انطلق منها الباحث لمقاربة هذه الإشكالية، فنظام الجدارة/ الاستحقاق المدرسي الذي عرفته فرنسا خلال القرن 19، حاولت تطبيقها في بلدان المغرب بشكل أو بآخر لتيسير سبل التحكم فيها، وميز فيرمورين في هذا الإطار بين أربع أنماط من النخب:

جيل الرواد / المؤسسين: إهتم نظام الحماية بتكوين نخبة مغربية مشبعة بالثقافة الفرنسية بإنشاء مجموعة من المؤسسات (نموذج ثانوية أزرو...) لتسهيل سبل السيطرة عبر وسطاء مؤهلين منحهم أدوارا ثانوية (مترجمين...). وقد ازداد إقبال وتهافت أبناء الأعيان على هذا التكوين بشكل ملحوظ، في ظل تناقض صارخ، تجلت أبرز معالمه في انتقادها هيمنة اللغة الفرنسية على برامج ومواد المدارس الفرنسية – الإسلامية والثانويات الإسلامية من جهة، وسعيها الحثيث لتعمرس أبنائها رفقة أبناء الأوروبيين من جهة أخرى، وإلى حدود سنة 1927 لم تكن قضية تعمرس المغربية بجانب الأوروبيين مطروحة، إذ إن قبول المسلمين كان يتم بصفة استثنائية في ظل غياب تشريع يقنن هذه المسألة؛ لذلك انحصر عدد المقبولين في فئات محدودة جدا من أبناء الأعيان، ووفق شروط سياسية محددة واعتماد على التدخلات الشخصية، ولعل الرغبة في التميز والاختلاف والطموح في متابعة الدراسة وولوج عتبة بعض المهن كالطب والهندسة والمحاماة... شكلت أسبابا حقيقية لإقبال هؤلاء، على مدى جيلين (من 1920 إلى 1950)، على هذا "النوع" التعليمي باعتباره السبيل الوحيد للحصول على البكالوريا. ينبه الباحث إلى أنه ورغم هذا الواقع الجديد، فقد استمرت الأشكال التقليدية في الارتقاء الاجتماعي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر علاقات المصاهرة، لكن المهم هو أن هذا التحول كان هو الأساس الذي أهل هذه النخبة لقيادة وحمل لواء النضال والمقاومة، في ظل الحركة الوطنية التي ناهضت الاستعمار، لذلك أطلق عليها جيل الرواد أو المؤسسين.

جيل الاستقلال أو جيل الورثة (les héritiers) الجيل المؤسس للدولة الوطنية: فمع مرحلة الحرب العالمية الثانية، انقطعت العلاقات بين شمال إفريقيا والمغرب، وأوقفت بالمقابل، مؤقتا، ذلك الإقبال، بيد أنه ومنذ أواخر 1945 العشرات من الطلبة المغاربة اتجهوا نحو فرنسا، وسيستمر نفس التسارع والإقبال على هذه المدارس، ليبرز الجيل الثاني (1956-1962)، الذي شكل جيل الاستقلال أو جيل المؤسس للدولة الوطنية، وهو الذي تكون في تخصصات سمحت لأصحابها بشغل المناصب الحكومية بعد الاستقلال، أي أنه جنى ثمار الجيل السابق، يحدد ببيير

فيرمورين هذه المسالك في الهندسة الطب والتجارة، حيث تزايد إقبالهم على المؤسسات العليا في فرنسا، وكذلك في تونس والمغرب، هذه التخصصات يعتبرها فيرمورين أنها هي التي خلقت امتياز وتفوق، هذه الفئات دون غيرها، وسمحت لها بالتالي بأن تحافظ على السيطرة على الأجهزة الإدارية والاقتصادية والتحكم في دواليب السياسة منذ الاستقلال حتى مطلع الستينيات، حيث ستعتمد هذه النخب إلى أساليب وطرق جديدة للحفاظ على نفس المكانة الاجتماعية والامتيازات المرتبطة بها، فخلال هذه المرحلة كان هناك إقبال كبير على التعليم من قبل أبناء الطبقات المتوسطة.

الجيل الثالث أو جيل المعارضة (1965-1975): وهو على حد قول الكاتب الجيل المفقود (La génération perdue) جيل لم يخض صراعا مع المستعمر كالجيلين السابقين، بل مع الدولة الوطنية الفتية، التي طالبه بالديمقراطية، وقاد سلسلة من الاحتجاجات والثورات بتوجهات ماركسية، أدت إلى ردود فعل دفاعية من قبل للنخب الحاكمة، تجسدت من خلال قيامه بسلسلة من الإصلاحات السياسية رافقته بالضرورة إصلاحات في المنظومة التربوية والسياسة التعليمية. إذ أنشأت أواسط السبعينيات نظام تعليمي يستجيب لانتظارات الشعب. لكن مع إبطال أي تأثير يمكن أن يحدثه على الواقع الاجتماعي القائم، لهذا عمدت إلى تقسيم تلك التخصصات/ المسالك التي كانت تؤدي إلى الارتقاء الاجتماعي، والتحديد الكمي للوافدين عليها، بينما فتحت الجامعات أمام هذه الفئات الجديدة، واستقطبت الآلاف منها من جهة أخرى تم اعتماد سياسة التعريب، وفي هذا الإطار ويقول فيرمورين إنه في أواسط السبعينيات، كان الملك الحسن الثاني بحاجة إلى تقوية نظامه، خاصة بعد المحاولات الانقلابية، فضم حزب الاستقلال للحكومة مقابل الموافقة على مطلب الحزب بتعريب التعليم، وقد استخدم التعريب لإضعاف القاعدة الأيديولوجية لاحتجاجات اليسار هكذا يبين الباحث الفرنسي أن تعريب التعليم لم يكن بدافع الحفاظ على الهوية وتحقيق الاستقلال الثقافي، كما طالب أنصار التعريب، ثم إن التعريب المتسرع كان كارثة تعليمية، إذ أصبح مدرسو المواد العلمية في الثانوي مطالبين بالتدريس بالعربية رغم أنهم تلقوا تكويناً فرنسياً، وفقد الطلبة المعربون الصلة بالمراجع الفرنسية، عموماً فهي سياسات أجهضت بها النخب بواخر التحولات الاجتماعية التي كانت تلوح في الأفق، في ظل الانفتاح الثقافي والاجتماعي الذي عرفته المرحلة. حيث سعت إلى الحفاظ على إنتاج نفس النظام الاجتماعي، فأدت هذه السياسات والتوجهات إلى تأسيس أنظمة اجتماعية مزدوجة، أنتجت جيلاً آخر.

جيل الأزمة: (La génération de la crise) الجيل الأخير وقد ظهر ما بين (1975-1999) فمع مرحلة الثمانينيات، ولجت الأفواج المعربة الأولى إلى الجامعة المغربية، فسيطر الإسلاميون على الحرم الجامعي، وعندما بدأ الطلبة يتخرجون من الجامعة، وفروا قاعدة اجتماعية للتنظيمات الإسلامية، وهو ما أدى إلى استمرار وامتداد الانتقائية في مسارات التكوين، فعندما اكتسح الإسلاميون الجامعة، رجعت الحكومة إلى الوراء لتجري من جديد برمجة مقررات الفلسفة وزيادة ساعات الفرنسية، وأصبح التعليم مطالباً بنشر العقلانية والفكر النقدي وثقافة المواطن، لمواجهة المد الإسلامي.

إجمالاً فالباحث من خلال هذه الدراسة تصدى لمهمة تحليل تكوين النخب المغربية، التي عرفت استقراراً ملحوظاً على مدى أربعين سنة، رغم مختلف التقلبات التي عرفها القرن الماضي، وربط الباحث بين هذه الاستمرارية بهندسة التعليم، الذي لم تكن تخضع لحاجيات المتعلمين، بل لسياسات الدولة في صراعها مع الفاعلين الاجتماعيين، إذ تبين هذه المحطات أن هندسة التعليم لم تكن دائماً ناتجة من احتياجات داخلية للمنظومة التعليمية، بل هي نتيجة لإستراتيجية وتكتيك سياسي، غايته إعادة إنتاج نفس الواقع الاجتماعي.

يتضح من خلال هذه الدراسة التاريخية لتكوين النخب الإدارية بالمغرب، طبيعة الجوانب الخفية التي مر منها تكوين النخب وسياسات الدولة التي كانت تصب في إطار التحكم في زمام الحكم والحفاظ على الوضع القائم سواء بسياسة التعريب أو بالتقسيم أو بمنع تدريس مواد معينة.

2. الأعيان، النخب والإدارة: بحث في العلاقات والاستراتيجيات.

إن الثوابت التاريخية أساسية لفهم أشكال هذه العلاقة: بين النخبة أو الأعيان وبين الإدارة. ويؤكد في هذا السياق محمد جسوس (واحد من أبرز السوسيولوجيين المغاربة)، أن العلاقة بين النخبة والمخزن هي علاقة المخزنة أو مخزنة النخبة. فقد كان المخزن يعمل على الدوام على استقطاب جميع الفعاليات (الحضرية، القبلية، الدينية... الخ)، والعمل على إضعافها وتفكيكها وتحويلها إلى مجرد أدوات تخدم أغراضه ومشاريعه (حماني أفعلي، 2002، ص 144).

وبخصوص العلاقات الحاصلة بين هذين الطرفين، حددها حماني أفعلي (سوسيولوجي مغربي) في العلاقات الآتية:

- التطابق بين مصالح النخبة الإدارية المحلية والأعيان المحلية: من خلال التعاون بين الفئتين على ضبط المجتمع المحلي والحفاظ على المصالح المالية والرمزية، وكذا تبادل الخدمات فيما بينهما؛

- الخلاف بين النخبة الإدارية المحلية والأعيان: وذلك بظهور تضارب في المصالح وتعارضها بين الفئتين من خلال التصارع حول القرار المحلي أو حول الموارد الاقتصادية، ويشير الباحث حماني أفعلي بأن أبرز سلاح توجهه الإدارة المحلية ضد الأعيان هو التهديد بالتطبيق الحرفي للقانون (خاصة تلك القوانين المتعلقة بالاستثمار والشغل... الخ) (حماني أفعلي، 2002، ص 158). تدفعنا هذه العلاقات إلى الوقوف عند الاستراتيجيات باعتبارها المدخل إلى فهم الكيفية التي تستعملها بها النخبة ما تتوفر عليه من وسائل وموارد من أجل تحقيق هدف معين، وقد حدد حماني أفعلي هذه الاستراتيجيات كالآتي:

- أولها الإستراتيجية الاقتصادية، وهي أبرز الآليات تستند على مراكمة المال ومضاعفاته باعتماد أشكال مختلفة ومتعددة شرعية وغير شرعية (الصفقات العمومية، الاستيلاء على الخيرات الطبيعية، المضاربة التجارية والعقارية)؛

- إستراتيجية البحث عن الشهرة: الهدف منها أن يصبح اسم الفرد معروفا وشائعاً ومتداولاً بين عامة الناس، ويتم اكتسابها بوسائل واليات مختلفة (العمل الخيري، الجمعوي، الديني)؛
- استقطاب الأتباع ويتعلق الأمر هنا بكسب ولاءات دائمة وثابتة نسبياً؛
- العلاقات الزبونية: وتقوم على تبادل المصالح والمنافع، وليست هذه العلاقات جديدة بالمجتمع المغربي، بل تضرب بجذورها في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي، وترتبط هذه العلاقات بالنفوذ إلى مركز القرار المحلي والجهوي والوطني؛
- الصراع من أجل المواقع: ويستهدف هذا الصراع الوصول إلى مواقع إدارية وسياسية، فالموقع الأول يخول السهر على تطبيق القانون ومراقبة بعض الإمكانات والموارد القابلة للاستثمار السياسي، أما الموقع السياسي فيتيح للفاعلين التحكم في القرار واحتكار أدوار الوساطة بين السلطة والمواطنين؛
- البحث عن المشروعية: ويكون ذلك بوسائل مختلفة، مادية ورمزية، سواء من خلال اعتماد المال كآلية أساسية للضغط على الآخرين أو استمالتهم، أو باعتماد الدين باللجوء إلى بعض المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والأضرحة.

إن السلطة الإدارية لا تبقى مكتوفة اليدين أمام هذه الاستراتيجيات التي يعتمدها الأعيان والنخب المحلية، وإنما يمكن تشبيه دور السلطة هنا، بعلاقة الآلهة في الإيادة هوميروس بالحروب بين البشر، فالسلطة تماماً كآلهة اليونان، حاضرة باستمرار في الساحة السياسية المحلية، تعيش مع النخبة المحلية، وتقاسمها أعمالها واهتماماتها، وأحياناً أهواءها وعواطفها، وتتابع عن كتاب الصراع بين النخب المحلية وتراقب مراحل وأشواطه وأطواره، وهي تماماً كآلهة هوميروس، لا تلتزم الحياد أبداً، وإن كانت تضع نفسها فوق خصومات عامة البشر، وإنما تتدخل، من حين لآخر، لتؤثر على ميزان القوى بين الأطراف المتصارعة. فتلجأ إلى أساليب متعددة، حددها حماني أقليمي في نمطين: الأساليب السياسية والأساليب المرتبطة بالدعم المادي.

وتتمظهر الأساليب المادية في إضفاء الشرعية على الممتلكات التي تكونت عند بعض النخب في عهد الحماية، إذ ينحدر كبار الملاكين المحليين من أسر كان لها نفوذ وشأن في عهد الحماية، وكان أغلبهم زعماء محليين استعانوا بهم القصر في مرحلة من المراحل لفرض سيطرته. كما تقدم السلطة كذلك إعانات لكبار الملاكين المحليين، خاصة في المخططات التي نهجتها الدولة منذ فجر الاستقلال في المجال الفلاحي (كالتجهيزات، وحفر الآبار والسدود) أو المساعدات المالية الموجهة للاستثمار (التشجيع في تسديد القروض والإعفاء من الفوائد) فقد أدركت الدولة، كما يؤكد ريمي لوفو منذ المراحل الأولى من الاستقلال أن تعزيز نفوذها وتوطيد سلطتها في البوادي بالخصوص، وتحقيق مشروعها السياسي والاجتماعي، يقتضي احتواء واستيعاب الزعامات التقليدية وباقي الفعاليات المؤثرة في المجتمع، وخاصة منها تلك التي توطأت مع المستعمر وتورطت معه في نهب السكان واستغلالهم، إذ وجدت نفسه مع بداية الاستقلال، محرومة من كل دعم جماهيري، ليس أمامها من اختيار لضمان استمراريتها والحفاظ على مصالحها، سوى الارتقاء في أحضان الدولة، وخدمتها خدمة الخادم المطيع.

أما الوسائل السياسية التي تعتمد عليها السلطة لصنع وتدمير النخبة: فقد حددها مجموعة من الباحثين في علم الاجتماع وعلماء التاريخ (رحمة بورقية، عبد الله العروي) في كل من التعيين والعزل ويشكلان الوسيلة الأساسية في السلطة الإدارية، أما في السلطة السياسية فيتم اللجوء إلى التأييد والدعم، من خلال مساعدة بعض النخب في الوصول إلى مركز القرار السياسي أو الإداري، كالدعم الخفي أحيانا أو الدعم العلني في الحملات الانتخابية أو المساعدة في الوصول إلى مراكز القيادة في الأحزاب والنقابات.

عموما، إن السلطة لا ترغب، على ما يبدو، تدمير الأعيان مهما كانت خلافاتها معهم، وربما كان ذلك راجع إلى سببين رئيسيين: السبب الأول هو الوظائف الحيوية التي ما يزال يقوم بها العين على الصعيد المحلي، والمكانة الخاصة التي ما يزال يحتلها داخل النسق السياسي المحلي، أما السبب الثاني، فهو أن صنع تلك الطبقة، يتطلب من الوقت والإمكانات ما لا يتطلبه صنع الفعاليات السياسية الأخرى (حماني أقطي، 2002، ص351).

خاتمة:

نافلة القول، إننا لا ندعي أننا قد قدمنا لكل الجوانب الخفية للإدارة، فالأمر يستوجب دراسة دقيقة ميدانية عميق في هذا الخصوص، والأمر يستدعي أن تفتح أولا الإدارة الباب أمام الأكاديمي لكي يلج إليه، وثانيا التدخل لا يمكن إلا أن يكون من فريق متعدد التخصصات، يشمل باحثين من مختلف حقول العلوم الاجتماعية، وانطلاقا من هذه المحاولة البحثية، والتي ترمي بالأساس إلى توسيع أفق النظر وإبراز كيف يمكن الربط بين المدخل القانوني بالسوسيولوجي وبالانثربولوجي، هذا الأخير الذي طالما يتعرض للإهمال؛ إما لكون الانثربولوجيا عرفت كعلم استعماري أو إلى ندرة الباحثين في هذا الحقل واحتقار للمعطى الثقافي وأثره في النسق الإداري، عموما يمكن أن نؤكد في ختام هذا العرض على ثلاثة نقاط:

- أهمية المكون الثقافي في فهم منطق الإدارة وآليات اشتغالها، وقد بينا في هذه العرض كيف أن منطق الشرف ومنطق الهبة وخطاطة الشيخ والمريد تنتج نسقا إداريا وممارسات إدارية تستمد أسسها وشرعيتها من الثقافة، وبالتالي تحافظ على استمراريتها؛
- أهمية التحليل السوسيولوجي من خلال استيعاب المسار التاريخي واستراتيجيات الأفعال، وذلك انطلاقا من مدخل النخب، هذا المدخل الذي طالما جذب اهتمام الباحثين، فقد كتبت الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية حول هذا الموضوع، رغم هذا الاهتمام إلا أننا لا زلنا في أمس الحاجة إلى فهم إستراتيجية النخب والأعيان والتحولات المعاصرة في الحقل الإداري؛
- أهمية الفهم القانوني، نشير هنا إلى الفهم القانوني كأحد الحقول المتميزة بنظرة تأويلية للنص القانون وللخطاب الرسمي، إذ من شأن هذا المدخل أن يطلعنا على أنماط تعامل الجهات الرسمية مع الجوانب الخفية للإدارة، وفهم طبيعتها في إعلاناتها الرسمية.

قائمة المراجع:

1. الزياتي إبراهيم(1985)، محاور الإصلاح الإداري نحو معالجة جديدة لقضايا الإدارة العامة، مجلة الشؤون الإدارية، س2، ع4.
2. جون ليشته(2008)، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا، ترجمة: فاتن البستاني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان.
3. حماني أظفلي(2002)، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، منشورات طارق بن زياد.
4. عبد الله حمودي(2002)، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد الحميد جحفة، ضمن سلسلة المعرفة الاجتماعية، دار تبقال لنشر، المغرب.
5. عبد الله شنفار(1998)، عقلية الإدارة المغربية ومتطلبات التنمية (دراسة سوسيوقانونية وتحليلية)، رسالة لنيل دكتوراه السلك الثالث في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض - مراكش، المغرب.
6. مارسيل موس(2014)، مقالة في الهبة، أشكال التبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه، ترجمة وتحقيق وتعليق محمد الحاج سالم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.
7. وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري(1999)، ميثاق حسن التدبير، وثائق، الرباط، المغرب.
8. نور الدين الزاهي(2011)، المدخل إلى علم الاجتماع المغربي، منشورات وجهة نظر، المغرب.
9. يونس الوكيل(2016)، تراث الانثروبولوجيا الفرنسية، في تقدير الممارسة الفكرية لمارسيل موس، منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الملفات البحثية، المغرب.
- 10.Marcel Mauss (2007) Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, PUF, coll. « Quadrige Grands textes », France.
- 11.Pierre Vermeren (2002) École, élite et pouvoir. Alizés, coll. «Recherches», France.
- 12.Philippe D'Iribarne (1989) La logique de l'honneur, gestion des entreprises et traditions nationales. Le seuil, France.

تقنين استبيان محتوى العمل لروبار كرزاك على أساتذة التعليم المتوسط Adaptation of R. Karasek Job Content Questionnaire on middle school teachers

أ.حيواني كريمة، جامعة أم البواقي -الجزائر
أ.د/بن زروال فتيحة جامعة أم البواقي -الجزائر

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد صدق وثبات استبيان محتوى العمل (JCQ) لكارازاك (نسخة 27 بندا) على البيئة الجزائرية، ولهذه الغاية تمت ترجمة النسخة الأصلية إلى اللغة العربية، ثم تم تطبيق النسخة المعربة بعد التأكد من سلامة الترجمة على عينة عشوائية قوامها (84) أستاذًا للتعليم المتوسط من ولاية أم البواقي، أسفرت نتائج الدراسة المتعلقة بصدق التكوين الفرضي (المفهوم) عن وجود دلالات اتساق داخلي مرتفعة ودالة بين البنود وأبعادها الرئيسية والفرعية، وبين الأبعاد والدرجة الكلية، كما تمتع الاستبيان المعرب بدرجات صدق تمييزي عال، وأسفر التحليل العاملي له ظهور سبعة عوامل، حظي الاستبيان المعرب أيضا بثبات مرتفع، فمن خلال طريقة التطبيق مرة واحدة قدر معامل الثبات بالتجزئة النصفية (0.79)، وتراوح معامل ألفا كرونباخ بين (0.47 و 0.73)، أما من حيث ثبات الاستقرار، فقد كانت معاملات الارتباط بين التطبيق وإعادة التطبيق عالية حيث تراوحت بين (0.635 و 0.809).
الكلمات المفتاحية: استبيان محتوى العمل (JCQ)، الصدق، الثبات.

Abstract: The present study aimed to determine the psychometric properties of validity and reliability in Karazek's content questionnaire (JCQ) version 27 items on the Algerian environment.

For this purpose, the original questionnaire has been translated into Arabic (was translated and back translated complying with the JCQ usage policy), then the translated version has been applied after making sure that it contains no mistakes on a random sample made up of (84) middle school teachers from Oum El Bouaghi Wilaya.

The results showed that the translated version has high and significant internal consistency between items and their related main and sub dimensions, and also between dimensions and the total score. The Arabic version presented also high degrees of differentiating validity, and the factorial analysis has revealed 7 factors.

Regarding reliability, the translated version showed a high stability. The split half reliability coefficient was estimated to (0.79), and Alpha

Cronbach coefficient ranged between (0.73-0.47). The test-re-test reliability correlation coefficients were ranged between (0.809-0.635)

Key words: Job Content Questionnaire, Karasek, Validity, Reliability

مقدمة:

لقد مست ظاهرة الإجهاد المهني جل المهن، إلا أنها تتفاوت في شدتها وطبيعتها، وكذا متطلباتها من مهنة إلى أخرى، حيث أظهرت بعض الدراسات في هذا الصدد أن العاملين في المهن المرتبطة بالخدمات الإنسانية كالطب، والتمريض والتعليم هم أكثر العاملين تعرضاً للإجهاد من غيرهم في القطاعات والمهن الأخرى (حمدي ياسين، 1999، ص 98).

وحسب تصنيف منظمة العمل الدولية فقد تصدرت مهنة التدريس قائمة المهن المجهدة، واعتبرت من أكثر ثلاث مهن مسببة للإجهاد، كما صنفت المدارس ضمن أعلى البيئات المجهدة في المجتمع، ما يعني أن التعليم يعد من أكثر المهن التي تسبب إجهاداً مهنياً ونفسياً وجسدياً للمدرس؛ مما يجعل الإجهاد أحد المشكلات الصحية التي يعاني منها المعلمون (مسعودي، 2010). كما يعتبر المعلمون والمعلمات من الفئات المهنية الأكثر تعرضاً للإجهاد حسب إحصائيات أجراها الاتحاد الوطني للمدرسين من الدرجة الثانية (SNES) في فرنسا عام (2002)؛ حيث تبين أن (67%) من المعلمين يرون أن الإجهاد في العمل في مهنتهم أكثر منه في المهن الأخرى (Philippe Menkoué، 2013).

ونظراً للخسائر الكبيرة التي تتكبدها المنظمات على اختلاف أنواعها وبما فيها التربوية منها، أصبح الإجهاد المهني من أهم الموضوعات التي تستقطب فكر الباحثين في مجالات عدة كالاقتصاد، والطب والإدارة، وبالأخص في مجال السلوك التنظيمي الذي سعى إلى تقديم تفسير للإجهاد المهني قصد إيجاد أساليب واستراتيجيات للتعامل معه، فتم تطوير نماذج نظرية عديدة، منها ما يحدد مصادر الإجهاد المهني في مصدرين (نموذج & kinicki & kreitner، 1979)، يشمل مصادر وظيفية (مهمة التدريس في حد ذاتها، والأسرة التربوية، والمؤسسة التعليمية)، وأخرى خارجية (الأوضاع الاقتصادية، والأسرية، ونوعية الحياة وغيرها)، وترى أن إدراك هذه المصادر لا يكون نفسه بالنسبة لجميع الأفراد، بل هناك فروق فردية تؤثر على إدراكهم لهذه المصادر وبالتالي على مستوى الإجهاد ونتائجه لديهم (الفريجات، 2009، ص 286).

وفي مقابل ذلك هناك من النماذج ومن أشهرها نموذج Robert Karasek 1979 الذي يعتبر أن الإجهاد المهني مرتبط بثلاثة عوامل هي: المتطلبات النفسية التي تتلخص في المهام التي توكل للأستاذ، وكميتها، وكثافتها إضافة إلى طريقة التدريس المتبعة، وحرية اتخاذ القرار التي تتضمن: الصلاحيات المخولة له، بالإضافة إلى القدرة على تحمل المسؤولية، إضافة إلى الدعم الاجتماعي الذي يتخذ صورتين دعم للزملاء، أي الدعم الذي يقدمه زملاء العمل من أساتذة و إداريين، ودعم المشرفين من مدراء ورؤساء غير مباشرين، وحسب هذا النموذج فإن توفر كل مصدر على حدة لا يؤدي إلى الشعور بالإجهاد، بل لابد من تفاعل العوامل الثلاثة بشكل معين، يختلف هذا النموذج عن سابقه في كونه اعتبر الدعم الاجتماعي مصدرا وقائيا حيث أن توفره يخفف من حدة الإجهاد لدى الأساتذة.

ويرتبط نموذج روبر كرزاك باستبيان محتوى العمل (JCQ) Job Content Questionnaire ، الذي يسمى أيضا "استبيان تقييم الظروف النفسية والاجتماعية في العمل"، وهو من أكثر الأدوات استعمالا في وقتنا الحالي لتشخيص حالات الإجهاد المهني الشديد " Job Strain". (Wim Van. Wassenhove, 2014).

ومن أجل أن يكون استعمال مثل هذه الأدوات استعمالا صحيحا، وتوفر بيانات موثوق فيها وجب أن تلائم الخصائص الثقافية والاجتماعية للبيئة التي تطبق فيها، خاصة وأن علماء النفس قد أجمعوا على أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على نمط ونوع الاستجابات، فما يكون صالحا لبيئة ما ليس بالضرورة صالحا لبيئة أخرى، دون تعديل أو تغيير. الأمر الذي جعل العديد من الدول كماليزيا، والبرازيل، وإيران، وكوريا الجنوبية، وكولومبيا، والشيلى، وفرنسا تسعى إلى تقنين استبيان محتوى العمل لكرزاك على بيئاتها، وهذا من أجل توفير نسخ تتماشى والخصائص الثقافية والاجتماعية لمجتمعاتها ولغاتها(أمير خان، 1411).

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم نسخة معربة من استبيان محتوى العمل، وتقنيه على عينة من أساتذة التعليم المتوسط بولاية أم البواقي وهي بيئة تختلف في خصائصها عن البيئات التي قنن عليها هذا الاستبيان من قبل، واستخراج دلالات الصدق والثبات لهذه النسخة.

وعليه تلخصت تساؤلات الدراسة فيما يلي:

- ما دلالات الصدق؟

- ما قيمة ومستوى دلالة معامل الارتباط بين كل بند من بنود الاستبيان والبعد الذي ينتمي إليه ذلك البند، كمؤشر على صدق بناء الاستبيان؟
- ما قيمة ومستوى دلالة معامل الارتباط بين كل بعد من أبعاد الاستبيان الأربعة والدرجة الكلية للاستبيان كمؤشر على صدق بناء الاستبيان؟
- ما هي المكونات العملية للاستبيان كما يكشف عنه التحليل العاملي وتدوير فاريماكس، كمؤشر على الصدق العاملي؟
- ما قيمة المتوسطات و"ت" للفئتين، كمؤشر على الصدق التمييزي؟
- ما دلالات الثبات؟
- ما قيمة معاملات الثبات المحسوبة بإعادة تطبيق الاستبيان على عينة أساتذة التعليم المتوسط؟
- ما قيمة معاملات الثبات المحسوبة بطريقة التجزئة النصفية للاستبيان على عينة أساتذة التعليم المتوسط؟
- ما قيمة معاملات ألفا لكرونباخ للاستبيان، كمؤشر للثبات؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة الحالية في:

- توفير أداة قياسية عالمية في مجال تقييم محتوى العمل يمكن استخدامها والركون إليها بعد أن تم التحقق من خصائصها القياسية والتقنية.

أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقنين استبيان المحتوى العمل لروبار كرزاك (JCQ) (Job Content Questionnaire) وإعداد نسخة معربة من الاستبيان صالحة للتطبيق في البيئة الجزائرية في مجال التعليم المتوسط، ويتفرع هذا الهدف الرئيس إلى الأهداف الفرعية التالية:
- ترجمة بنود استبيان المحتوى العمل (JCQ) إلى اللغة العربية والتأكد من دقة هذه الترجمة.
- دراسة الخصائص السيكومترية للاستبيان المترجم من خلال استخراج دلالات صدقه وثباته.

الدراسات السابقة:

قنن استبيان محتوى العمل لروبار كرزاك في (31) بيئة وهذا حسب مركز استبيان محتوى العمل (مؤسسة نشر الاستبيان) (jcqcenter)، لكن كل تلك الدراسات كانت في بيئات أجنبية، ولم تكن من بينها ولا دراسة في البيئة العربية. ومن الملاحظ في تلك الدراسات أنها طبقت على

عينات من قطاعات مختلفة (تعليم، صحة، اقتصادي، حرة)، واستخدمت نسخا مختلفة من الاستبيان منها ما استخدمت نسخا تراوحت بنودها بين (18 إلى 52 بندا)، ومن بين هذه الدراسات، دراسة "2007 Ki-Do Eum & all" حول الخصائص السيكمترية للنسخة الكورية لاستبيان محتوى العمل، وتكونت عينة الدراسة من (338) عاملا بالقطاع الصحي واستخدمت نسخة (32) بندا، حيث قام الباحث بتقدير الثبات عن طريق معامل ألفا لكرونباخ و كان أكبر من (0.52)، وعن طريق التطبيق وإعادة التطبيق على عينة من (157)، وأثبت أن الاستبيان ثابت، أما الصدق فتم التأكد منه عن طريق الصدق العاملي حيث تشبعت بنوده على ثلاثة عوامل (Ki-DoEum & all.2007).

إضافة إلى دراسة "2011Viviola Gómez Ortiz"، التي تناولت الخصائص السيكمترية لاستبيان محتوى العمل النسخة ذات (27) بندا، لدى عينة من العمال الكولومبيين"، تكونت من (1236) عاملا بالقطاع الصحي، وسائقي الشاحنات، ومهن المختلفة، حيث استخدم معامل ألفا لكرونباخ للتأكد من الثبات وتراوح ما بين (0.81-0.49)، إضافة إلى معامل الاتساق الداخلي بين البنود الذي بلغ (0.36-0.26)، أما الصدق فقد تم التأكد منه عن طريق الصدق التلازمي مع استبيان (ERI) ودلت النتائج على وجود ارتباط إيجابي ضعيف بين الاستبيانين. إضافة إلى ذلك استخدم التحليل العاملي لتقدير الصدق، حيث تشبعت عينة سائقي السيارات على (5) عوامل، وعينة الممرضين على (7) عوامل، والمهن المختلفة على (6) عوامل (Ortiz & all.2011).

أما دراسة "2006 Azlihanis Abdul Hadi & all"، فقد خصت المدرسين بالدراسة حيث هدفت إلى التعرف على صدق و ثبات استبيان محتوى العمل لروباز كرزاك (27) بندا على عينة قوامها (68) أستاذ مرحلة ثانوية في كوتابهارو، كيلانتان، ماليزيا" تم تقدير الثبات عن طريق معامل ألفا لكرونباخ حيث تراوح بين (0.84-0.5)، ومعامل الاتساق الداخلي وقد بلغ (0.10-0.13)، أما الصدق فتم حسابه عن طريق الصدق العاملي، حيث تشبعت بنوده على ثلاثة عوامل (Abdul Hadi & all.2003)، وتعكس مختلف هذه الدراسات أهم أنواع الصدق والثبات المستخدمة من أجل تحديد الخصائص السيكمترية، فمن الملاحظ أن جل الدراسات استخدمت التحليل العاملي في تقدير الصدق ومنها ما أضافت إليه الصدق التلازمي، أما الثبات فقد تم تحديده عن طريق معامل ألفا لكرونباخ إضافة إلى إعادة التطبيق، أما بخصوص النسخ المستعملة فقد تنوعت من حيث عدد البنود وأبعادها والعينة التي طبقت عليها، أما الدراسة الحالية

فسيتم اعتماد النسخة ذات (27) بنءاء؁ اللى ٲنوزع على أربعة أبعاد وسيتم ٲطبقها على عينة من أسانءة الءلعم الءنوسط.

إءراءاء الءراسة المىءانىة:

منهء الءراسة:

اعءمءء الءراسة الءالىة على المنهء الوصفى؁ لكونه ملائما للأءاف اللى ٲسعى الءراسة إلى ٲءققها.

مءءم الءراسة وعىنءه:

مءءم الءراسة الءالىة ىءمءل فى مءمع أسانءة المرحلة الءنوسطة بولالىة أم البواقى والمقءر عءءهم بـ (2824) أساءاء؁ ىٲوزعون(115) على مؤسسة ٲربوىة؛ اسٲءرءء منه عىنٲان: الأولى عىنة الءقنىن وهى عىنة عشوائىة عنقوءىة؁ ءىء اءٲىرٲ(12) مؤسسة ٲربوىة بطرىقة عشوائىة من أصل (115) ٲنوسطة؁ ٲم وزع (197) اسٲبىانا على أسانءة هءه المؤسساء؁ ٲم اسٲرءاع (84) اسٲبىانا قابلا للءللل؁ أى ما ىقابل نسبة (%42.64) من مءموع الاسٲبىانات الموزعة.

أما العىنة الءانىة فءصصٲ لٲقءىر معامل الءبائ الاسٲقراء عن ٲرىق الءطبقى وإعاءة الءطبقى؁ وكانٲ عشوائىة عنقوءىة؁ ءىء اءٲىرٲ (05) مؤسساء ٲربوىة؁ ووزع (40) اسٲبىانا على عىنة الأسانءة؁ اسٲرءع منها (28) اسٲبىانا قابلا للءللل؁ أى ما ىعادل نسبة (70 %) من مءموع الاسٲبىانات الموزعة.

وبوضء الءءول الءالى ٲوزىع أفراء العىنة ءسب الجنس و ٲبىعءها.

ءءول رقم (01): ٲوزع عىنة الءراسة ءسب الجنس و ٲبىعة العىنة

عىنة إعاءة الءطبقى			عىنة الءقنىن				
النسبة	المسٲرءعة	الموزعة	النسبة	المسٲرءعة	الموزعة		
%64,71	11	17	%34,48	30	87	ذكر	ءسب
%73.91	17	23	%49.09	54	110	أنٲى	الجنس
%70	28	40	%42.64	84	197	المءموع	

حدود الدراسة:

تم تنفيذ الدراسة وتطبيقها وحساب نتائجها وتفسيرها ضمن حدود زمانية تمثلت بسنة 2015، وحدود مكانية مرتبطة بمكان تطبيق الدراسة، وسحب عينته الأساسية وهي ولاية أم البواقي، أما الحدود البشرية فتمثلت في عينة من أساتذة التعليم المتوسط.

أداة الدراسة:

تمثلت في استبيان محتوى العمل JCQ ذي (27) بنداً الذي أعده روبرار كرزاك Robert Karazek.

وصف الاستبيان (JCQ)

يتكون هذا الأخير من (27) بنداً تمت صياغتها بالاتجاهين الموجب والسالب، تتوزع على أربعة أبعاد رئيسية هي: حرية اتخاذ القرار، والمتطلبات النفسية، والدعم الاجتماعي، وانعدام الأمن الوظيفي.

ويوضح الجدول رقم (02) أبعادها الفرعية وبنودها.

جدول رقم (02): توزع بنود الاستبيان على الأبعاد الرئيسية والأبعاد الفرعية

الأبعاد	عدد البنود	رقم البند
حرية اتخاذ القرار	6	9-7-5-3-2-1
		8-6-4
سلطة في اتخاذ القرار	3	15-14-13-11-10
متطلبات النفسية	5	20-19-18-17
الدعم الاجتماعي	4	24-23-22-21
		16-27-25
انعدام الأمن الوظيفي	3	

تطبيق استبيان JCQ :

يمكن تطبيق استبيان محتوى العمل سواء في موقف فردي أو جماعي، ويستغرق معظم المفحوصين في الإجابة عليه من عشرة إلى خمسة عشرة دقيقة، وقد وضعت تعليمات مختصرة وبسيطة للاستبيان، تحدد للمفحوص مباشرة المطلوب منه للإجابة، كما وضعت للإجابة أربعة بدائل، يختار المجيب أحدها بوضع علامة (x) في النسخة الورقية أمام البديل المناسب.

التصحيح والمفتاح:

يقابل كل بند من بنود استبيان محتوى العمل أربعة بدائل للإجابة وهي: (لا أوافق على الإطلاق، غير موافق، موافق، موافق وبشدة)، من أجل تحديد درجة البنود تعطى للبنود الأربع

والعشرين الأولى والبند الأخير في الاستبيان درجة تتراوح بين (1 إلى 4) وفي البند رقم (25) كانت بدائله كالأتي (مستقر، موسمي، تسريح متكرر، موسمي مع التسريح المتكرر، أخرى) بدرجات (1-4-4-9) على التوالي، والبند رقم (26) درجات تتراوح بين (1 إلى 5) ببدائل هي (غير محتمل على الإطلاق، غير محتمل، محتمل إلى حد ما، محتمل جدا)، ويكون التصحيح وإعطاء الدرجات على استمارة مخصصة لهذا الغرض.

يتكون الاستبيان من أربعة أبعاد وكل بعد له طريقة تصحيح مختلفة، ولكي تستخرج الدرجة الكلية للاستبيان، تجمع ببساطة درجات كل بعد وفق المعادلات التالية:

$$\text{- مهارة اتخاذ القرار} = [1\text{س} + 3\text{س} + 5\text{س} + 7\text{س} + 9\text{س} + (-5\text{س})] \times 2$$

المجال المحتمل لأدنى و أعلى درجة هو: [12-48]

$$\text{- سلطة في اتخاذ القرار} = [2\text{س} + 4\text{س} + 6\text{س} + 8\text{س}] \times 2$$

المجال المحتمل لأدنى و أعلى درجة هو: [12-48]

$$\text{حرية اتخاذ القرار} = \text{مهارة اتخاذ القرار} + \text{سلطة اتخاذ القرار}$$

المجال المحتمل لأدنى و أعلى درجة هو: [24-96]

$$\text{المتطلبات النفسية} = 3\text{س} + (10\text{س} + 11\text{س}) + 2(-15\text{س} - 13\text{س} - 14\text{س} - 15\text{س})$$

المجال المحتمل لأدنى و أعلى درجة هو: [12-48]

$$\text{- دعم الزملاء} = 17\text{س} + 18\text{س} + 19\text{س} + 20\text{س}$$

المجال المحتمل لأدنى و أعلى درجة هو: [04-16]

$$\text{- دعم المشرف} = 21\text{س} + 22\text{س} + 23\text{س} + 24\text{س}$$

المجال المحتمل لأدنى و أعلى درجة هو: [04-16]

$$\text{الدعم الاجتماعي} = \text{دعم الزملاء} + \text{دعم المشرف}$$

المجال المحتمل لأدنى و أعلى درجة هو: [08-32]

$$\text{- انعدام الأمن الوظيفي} = 25\text{س} + 27\text{س} + (-5\text{س} - 16\text{س})$$

المجال المحتمل لأدنى و أعلى درجة هو: [03-14]

أساليب التحليل الإحصائي:

تم استخدام أساليب إحصائية وصفية وتحليلية هي: المتوسطات والانحرافات المعيارية، اختبار(ت)، معامل ارتباط بيرسون، الدرجات التائية، التحليل العاملي، الالتواء، واستخدام معادلة ألفا لكرونباخ، وذلك بمساعدة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS،22).

إجراءات الدراسة:

لإعداد الاستبيان للتطبيق في البيئة الجزائرية ، تم إجراء ما يلي:

ترجمة بنود استبيان محتوى العمل والتحقق من صدق ترجمته: بعد الحصول على الإذن من الناشر(jcqcenter.org) باستخدام استبيان محتوى العمل وترجمة الاستبيان و التعليمات والتصحيح بهدف استخدامه في هذه الدراسة، تم ما يلي :

إجراء ترجمة أولية لبنود الاستبيان من اللغة الأصلية الانجليزية إلى اللغة العربية.

ترجمة بنود الاستبيان إلى اللغة العربية من طرف مترجمين متخصصين في اللغة الانجليزية. توحيد الترجمات الثلاث في نسخة موحدة وعرضها على مترجم متخصص في مجال علم النفس ويتقن اللغة الانجليزية من أجل إبداء الرأي بصدد مدى مطابقتها لنسخة الأصلية.

ثم إعطاء النسخة المترجمة إلى أحد المترجمين ممن لم يسبق له الاطلاع على النص الأصلي لغرض إعادة ترجمتها إلى اللغة الانجليزية مرة أخرى، أو ما يعرف بالترجمة العكسية Back Translation وهذا الإجراء نص عليه مركز(jcqcenter.org) من أجل تقنين استبيان محتوى العمل JCQ على البيانات المهنية المختلفة

تمت المقارنة بين النص الأصلي والترجمة الانجليزية الجديدة، وقد تبين من خلال هذه المقارنة أن الصياغة التعبيرية لأغلب البنود كانت متشابهة.

عرض نتائج الدراسة:**1. تحديد اعتدالية التوزيع:**

بعد تصحيح استجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددها(84) أستاذ التعليم المتوسط تم حساب المتوسط الحسابي، الوسيط، والمنوال، والتباين لدرجاتهم على الاستبيان (انظر الجدول رقم 03) جدول رقم (03): المتوسط الحسابي، الوسيط والمنوال والانحراف المعياري.

الأفراد	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري
84	109	108.5	109	9.45

يلاحظ من الجدول رقم (03) أن قيم المتوسط الحسابي، والوسيط، والمنوال متقاربة إلى درجة كبيرة، مما يشير إلى أن درجات أفراد عينة التقنين على استبيان محتوى العمل قريبة جدا من التوزيع الطبيعي.

مؤشرات الصدق لاستبيان JCQ

لقد اعتمد في التحقق من صدق النسخة المعربة على صدق البناء (المفهوم) construct validity من خلاله طرقه التالية: تحليل البنود والأبعاد (الارتباطات بين البنود والدرجات الكلية، وبين الأبعاد فيما بينها وبينها وبين الدرجات الكلية)، والتحليل العاملي، والمقارنة الطرفية.

تحليل البنود:

تم تحديد حساب معاملات الارتباط بين كل بند والبعد الذي ينتمي إليه وذلك بالنسبة لجميع أفراد العينة والجدول (05) يوضح معاملات الارتباط بين درجة البند والبعد الذي ينتمي إليه، ويستخدم هذا الإجراء الإحصائي لعزل أنواع معينة من البنود أو حذفها.

1. بعد حرية اتخاذ القرار:

جدول رقم (05): مصفوفة الارتباط ودلالات معامل الارتباط بين البنود والدرجة الكلية لبعد حرية اتخاذ القرار

البنود	1	2	3	4	5	6	7	8	9	مهارة اتخاذ القرار	سلطة اتخاذ القرار	بعد حرية اتخاذ القرار
1	1	0,34**	0,45**	0,08	0,22*	-0,12	0,13	-0,07	0,41**	0,73**	-0,25	0,22*
2	0,348**	1	-0,26*	0,21	-0,02	0,04	-0,02	0,15	0,24*	-0,46**	0,22*	0,23
3	0,45**	0,261*	1	0,30**	0,58**	0,28**	-0,05	-0,03	0,28**	0,77**	0,30**	0,56**
4	0,08	0,21	0,30**	1	0,39**	0,44**	-0,10	-0,20	0,04	0,29	0,65**	0,63**
5	0,226*	-0,02	0,58**	0,39**	1	0,34**	-0,23*	0,09	0,28**	0,58**	0,45**	0,62**
6	-0,12	0,04	0,28**	0,44**	0,34**	1	0,40**	-0,16	0,09	0,28	0,72**	0,65**
7	0,13	-0,02	-0,05	-0,10	-0,23*	0,40**	1	0,17	0,03	0,22*	-0,29	-0,80**
8	-0,07	0,15	-0,03	-0,20	0,09	-0,16	0,17	1	0,00	0,21	0,39**	0,34**
9	0,417**	0,246*	0,28**	0,04	0,28**	0,09	0,03	0,00	1	0,65**	0,49	0,32**
مهارة اتخاذ القرار	0,73**	0,46**	0,77**	0,29	0,58**	0,28	0,22*	0,21	0,65**	1	0,51	0,51**
سلطة اتخاذ القرار	-0,25	0,22*	0,30**	0,65**	0,45**	0,72**	-0,29	0,39**	0,49	0,51	1	0,92**
بعد حرية اتخاذ القرار	0,22*	0,23	0,56**	0,63**	0,62**	0,65**	-0,80**	0,34**	0,32**	0,51**	0,92**	1

**الارتباط دال عند مستوى 0.01

يتضح من بيانات الجدول رقم (05) إلى أن جميع معاملات الارتباط بين بنود الاستبيان (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9) والأبعاد الفرعية تراوحت بين (0.22-0.77) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، أما معاملات الارتباط بين البنود والبعد الرئيسي فقد تراوحت بين (0.22-0.80) وهي الأخرى دالة، وبخصوص معاملات الارتباط بين البعد الرئيسي (حرية اتخاذ القرار) وأبعاده الفرعية (مهارة اتخاذ القرار، وسلطة اتخاذ القرار) فقد كانت (0.51-0.92) وهي معاملات موجبة وقوية، وهذا يعني أن بعد اتخاذ القرار بجميع بنوده وأبعاده الفرعية يتمتع بدلالات من صدق الاتساق الداخلي، ويمكن الوثوق به في الكشف عن مستويات الإجهاد المهني.

2. بعد المتطلبات النفسية:

جدول رقم (06): مصفوفة الارتباط ودلالات معامل الارتباط بين البنود و الدرجة الكلية لبعد المتطلبات النفسية

البنود	10	11	13	14	15	المتطلبات النفسية
10	1	-0,02	-0,05	-0,26	-0,020	0,65**
11	-0,02	1	0,03	-0,15	0,17	0,30**
13	-0,05	0,03	1	0,45**	0,06	-0,53**
14	-0,26*	-0,15	0,45**	1	0,002	-0,65**
15	-0,02	0,17	0,06	0,002	1	-0,36**
المتطلبات النفسية	0,65**	0,30**	-0,53**	-0,65**	-0,36**	1

يتضح من بيانات الجدول رقم (06) إلى أن جميع معاملات الارتباط بين بنود الاستبيان (10، 11) و بعد المتطلبات النفسية كانت (0.30-0.65) موجبة، أما البنود (13، 14، 15) فقد تراوحت معاملات ارتباطها بين (0.65-)، (0.36-) سالبة، وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا يعني أن بعد المتطلبات النفسية بجميع بنوده يتمتع بدلالات من صدق الاتساق الداخلي، ويمكن الوثوق به في الكشف عن مستويات الإجهاد.

3. بعد الدعم الاجتماعي:

جدول رقم (07): مصفوفة الارتباط ودلالات معامل الارتباط بين البنود و الدرجة الكلية لبعـد الدعم الاجتماعي

البنود	17	18	19	20	21	22	23	24	دعم الزملاء	دعم الرؤساء	الدعم الاجتماعي
17	1	0,19	0,36**	0,18	0,49**	0,42**	0,27*	0,51**	0,68**	0,49**	0,64**
18	0,19	1	0,32**	0,19	,283**	0,00	-0,09	-0,11	0,62**	0,31	0,26*
19	0,36**	0,32**	1	0,24*	0,48**	0,23*	0,17	0,12	0,72**	0,27*	0,50**
20	0,18	0,19	0,24*	1	0,48**	0,19	0,42**	0,34**	0,60**	0,41**	0,55**
21	0,49**	0,28**	0,48**	0,48**	1	0,66**	0,55**	0,63**	0,66**	0,80**	0,86**
22	0,42**	0,00	0,23*	0,19	0,66**	1	0,66**	0,71**	0,33**	0,87**	0,78**
23	0,27*	-0,09	0,17	0,42**	0,55**	0,66**	1	0,77**	0,30**	0,87**	0,77**
24	0,51**	-0,11	0,12	0,34**	0,63**	0,71**	0,77**	1	0,34**	0,91**	0,81**
دعم الزملاء	0,68**	0,62**	0,72**	0,60**	0,66**	0,33**	0,30**	0,34**	1	0,46**	0,75**
دعم الرؤساء	0,49**	0,31	0,27*	0,41**	0,80**	0,87**	0,87**	0,91**	0,46**	1	0,93**
الدعم الاجتماعي	0,64**	0,26*	0,50**	0,55**	0,86**	0,78**	0,77**	0,81**	0,75**	0,93**	1

يتضح من بيانات الجدول رقم (07) إلى أن جميع معاملات الارتباط بين بنود الاستبيان (17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24) والأبعاد الفرعية تراوحت بين (0.27-0.91) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، أما بين البنود و البعد الرئيسي فقد تراوحت معاملات ارتباطها بين (0.26-0.86) وهي الأخرى دالة، أما بخصوص الارتباط بين البعد الرئيسي (الدعم الاجتماعي) وأبعاده الفرعية (دعم الزملاء، ودعم الرؤساء) فقد كانت (0.75-0.93) وهما معاملان موجبان وقويان، وهذا يعني أن بعد الدعم الاجتماعي بجميع بنوده وأبعاده الفرعية يتمتع بدلالات من صدق الاتساق الداخلي، ويمكن الوثوق به في الكشف عن مستويات الإجهاد.

4. بعد انعدام الأمن الوظيفي:

جدول رقم (08): مصفوفة الارتباط ودلالات معامل الارتباط بين البنود والدرجة الكلية لبعـد انعدام الأمن الوظيفي.

البنود	16	25	27	انعدام الأمن
16	1	-0,31**	-0,41**	-0,83**

0,52**	-0,04	1	-0,31**	25
0,71**	1	-0,04	-0,41**	27
1	0,71**	0,52**	-0,83**	انعدام الأمن

يتضح من بيانات الجدول رقم (08) إلى أن جميع معاملات الارتباط بين بنود الاستبيان (25)، (27) وبعد انعدام الأمن الوظيفي تراوحت بين (0.52-0.71) قوية موجبة، أما البند (16) فقد كان (-0.83) قويا سالبا وهي جميعها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا يعني أن بعد انعدام الأمن الوظيفي بجميع بنوده يتمتع بدلالات من صدق الاتساق الداخلي، ويمكن الوثوق به في الكشف عن مستويات الإجهاد المهني.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين الأبعاد الأربعة المكونة للاستبيان (اتخاذ القرار، المتطلبات النفسية، الدعم الاجتماعي، وانعدام الأمن الوظيفي) فيما بينها ثم حساب معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبيان و الدرجة الكلية له والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (09): مصفوفة الارتباط ودلالات معامل الارتباط بين الأبعاد الفرعية و الرئيسية و الدرجة الكلية للاستبيان

الأبعاد	مهارة -1	سلطة	حرية اتخاذ القرار	المتطلبات	د/الزملاء	د/الرؤساء	د/الاجتماعي	انعدام الأمن	الدرجة الكلية
مهارة اق	1	0,15	0,51**	0,01	0,31**	0,48**	0,48**	-0,03	0,59**
سلطة	0,15	1	0,92**	-0,14	0,20	0,02	0,10	0,06	0,64**
حرية اتخاذ القرار	0,51**	0,92**	1	-0,12	0,29**	0,21	0,27*	0,04	0,79**
المتطلبات	0,01	-0,14	-0,12	1	-0,03	-0,12	-0,10	0,03	0,33**
د/الزملاء	,31**	0,20	0,29**	-0,03	1	0,46**	0,75**	-0,40**	0,49**
د/الرؤساء	0,48**	0,02	0,21	-0,12	0,46**	1	0,93**	0,02	0,52**
د/الاجتماعي	0,48**	0,10	0,27*	-0,10	0,75**	0,93**	1	-0,15	0,59**
انعدام الأمن	-0,03	0,06	0,04	0,03	-0,40**	0,02	-0,15	1	0,10**
الدرجة الكلية	0,59**	0,64**	0,79**	0,33**	0,49**	0,52**	0,59**	0,10**	1

**الارتباط دال عند مستوى 0.01

يتضح من بيانات الجدول رقم (09) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للاستبيان و بين أبعاده الفرعية و الرئيسية قد كانت دالة إحصائيا فقد بلغ معامل الارتباط مع بعد

اتخاذ القرار (0.79) ومع المتطلبات (0.33) ومع الدعم الاجتماعي (0.59) أما انعدام الأمن الوظيفي (0.10) وجميع القيم دالة عند مستوى (0.01).

أما بخصوص ارتباط الأبعاد فيما بينها فقد كانت غير دالة بين بعدي حرية اتخاذ القرار والمتطلبات النفسية (-0.12) بين بعدي حرية اتخاذ القرار وانعدام الأمن الوظيفي (0.04)، ودالة مع بعد الدعم الاجتماعي على الرغم من انه منخفض (0.27)، وبعد المتطلبات مع بعدي الدعم الاجتماعي (-0.10) ومع انعدام الأمن الوظيفي (0.03) وأخيرا بعد انعدام الأمن مع الدعم فقد قدر ب(-0.15) ويلاحظ أن قيمة بعض معاملات الارتباط سالبة وهذا يعني إذا وجد بعد يعني انخفاض في درجات البعد الآخر، وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة بالاستقلالية النسبة بين البنود. و أن الإجهاد ينتج إذا اجتمعت طلبات كثيرة مع حرية قرار ومساندة اجتماعية ضعيفة

التحليل العاملي:

تمت دراسة البناء العاملي لاستبيان محتوى العمل JCQ من خلال إجراء التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الرئيسية مع تدوير المحاور بطريقة الفاريمكس Varimax، والاعتماد على محك كايزر Kaiser Normalization الذي وضعه جوتمان Gultman، الذي في ضوءه يقبل العامل الذي يساوي أو يزيد جذره الكامن عن الواحد الصحيح، وكذلك يتم قبول العوامل التي تشعب بها ثلاثة بنود على الأقل بحيث لا يقل تشعب البند بالعامل عن (0.3). وأسفرت نتائج التحليل العاملي لبنود الاستبيان عن وجود (09) عوامل جذرها الكامن أكبر من واحد.

جدول رقم (10): المصفوفة العاملية لعينة الأساتذة على استبيان محتوى العمل بعد التدوير بالفاريمكس

البنود	العوامل								
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
1	0,321		-0,303	0,301	<u>-0,533</u>				0,382
2			<u>0,480</u>		0,450				0,395
3	<u>0,607</u>			0,557					
4	,340	-0,377	0,380				<u>0,469</u>		
5	<u>0,665</u>			0,486					
6	0,371		<u>0,473</u>						-0,349
7			<u>-0,503</u>						0,501
8				0,327	<u>0,414</u>	0,410			0,345

		-0,320	0,388	-0,331		0,417		<u>0,462</u>	9
		0,368		0,479		<u>-0,578</u>			10
			-0,475					<u>0,489</u>	11
	0,317	0,326				<u>-0,648</u>			12
		<u>0,555</u>				0,439	0,351		13
	-0,440		<u>0,469</u>	<u>-0,412</u>		0,355			14
		-0,330	0,413	0,357		0,302		<u>0,422</u>	15
				<u>-0,516</u>	-0,331		-0,513		16
								<u>0,727</u>	17
			0,369				<u>-0,571</u>		18
		<u>-0,527</u>					-0,326	0,508	19
					<u>-0,781</u>			0,333	20
								<u>0,805</u>	21
							0,402	<u>0,735</u>	22
					-0,373		0,450	<u>0,613</u>	23
							0,463	<u>0,761</u>	24
	-0,432			<u>0,638</u>					25
							<u>0,758</u>		26
	0,304						<u>0,765</u>		27
0,79	0,57	1,26	1,07	1,97	1,60	2,28	2,58	4,96	الجذر الكامن
15,87	11,46	17,99	17,84	21,85	22,90	20,74	28,62	31	نسبة التباين

يظهر من قراءة الجدول أن البنود السبعة والعشرين التي يتألف منها الاستبيان، قد توزعت إلى مجموعات مختلفة تنشعب كل منها بعامل معين، وأن بعض هذه البنود ينشعب بأكثر من عامل واحد، وباعتماد درجة التشعب الأعلى للبند واستبعاد الدرجة الأدنى في حالة التشعب البند بأكثر من عامل.

قد بلغ الجذر الكامن للعامل الأول (4.96)، ويفسر (31%) من التباين الكلي، وهي نسبة مرتفعة تؤثر على مدى مساهمة هذا العامل في الاستبيان، وقد تشبع على هذا العامل عشرة بنود مرتبة حسب حجم تشبعها كما يلي: البند (21)، (24)، (22) (17)، (5)، (23)، (3) (11)، (9)، (20)، (15) أما العامل الثاني فقد كان جذره الكامن (2.58) ويفسر (28.62%) من التباين الكلي، وهي الأخرى نسبة مرتفعة وبالتالي فهي تؤثر في مدى مساهمة هذا العامل في الاستبيان، وقد تشبعت عليه ثلاثة بنود وهي مرتبة حسب حجم تشبعها كما يلي: البند (27)، (26)، (18). وفيما يتعلق بالعامل الثالث فقد كان جذره الكامن (1.60)، ويفسر (22.90%) من التباين الكلي، وقد تشبع على هذا العامل بند واحد لذا سوف يتم استبعاد هذا العامل لأنه لم يتشبع عليه ثلاث بنود على الأقل طبقا لمحك كايزر kaiser وتم تحويل العبارة (20) للعامل الأول. وقدر الجذر الكامن للعامل الرابع (1.97) ويفسر (21.85%) من التباين الكلي، وقد تشبعت عليه خمسة بنود وهي مرتبة حسب حجم تشبعها كما يلي: البند (25)، (1)، (16)، (8)، (14)، والعامل الخامس كان جذره الكامن (2.28)، ويفسر (20.74%) من التباين الكلي، تشبع عليه خمسة بنود وهي (12)، (10)، (7)، (2)، (6)، العامل السادس فقد قدر جذره الكامن بـ (1.26)، ويفسره (17.99%) من التباين الكلي، وتشبع عليه ثلاثة بنود وهي: البند (13)، (19)، (4). أما العامل السابع فكان جذره الكامن (1.07)، ويفسر (17.84%) من التباين الكلي، وهذا العامل تشبعت عليه بند واحد لذا سوف يتم استبعاد هذا العامل لأنه لم يتشبع عليه ثلاث بنود على الأقل طبقا لمحك كايزر kaiser وتم تحويل العبارة (14) للعامل الرابع. وبلغ الجذر الكامن للعامل الثامن والتاسع (0.79)، (0.57)، لذا سوف يتم استبعاد هذان العاملين لأن جذرهما الكامن لا يساوي الواحد الصحيح.

والملاحظ أن العوامل المستخرجة في ضوء تشبعت البنود لم تكن نفسها الأبعاد الستة المكونة للنسخة الأصلية من الاستبيان، أي أن النتائج التي توصلنا إليها على مستوى العوامل التي تم استخراجها من التحليل العاملي تتفق نوعا ما مع النتائج التي توصل إليها كرزاك، والتي مكنتنا من تحديد عامل سابع تشبعت عليه بعض بنود الاستبيان، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف البيئتين اللتين طبقا فيهما الاستبيان واختلاف ثقافتهما.

المقارنة الطرفية:

تم تحديد المجموعتين الطرفيتين (الربيع الأعلى والأدنى) من العينة (84) فكان (32) فردا لكل مجموعة ومن ثم أجرى اختبار (ت) للفرق بين متوسطيهما فكان كما يلي.

جدول رقم (11): صدق المقارنات الطرفية لاستبيان

المجموعة الطرفية	المتوسط الحسابي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة	118.87	8.93	0.00
الدرجة الدنيا	100.75		

ويلاحظ من الجدول (11) أن الاستبيان محتوى العمل له قدرة تمييزية عالية بين المجموعتين

الطرفيتين في درجات الاستبيان.

1. مؤشرات الثبات لاستبيان JCQ

تم إجراء عدد من التحليلات الإحصائية لاستخراج دلالات الثبات، وذلك من أجل الإجابة على التساؤلات، لقد تم حساب ثبات الاستبيان بعدة طرق كما يلي:

ثبات الاستقرار طريقة التطبيق وإعادة التطبيق:

طبق الاستبيان على عينة من (28) أستاذًا تم اختيارهم و طبق عليهم الاستبيان، ثم أعيد تطبيقه عليهم بعد أربعة أسابيع، فكانت معاملات الثبات كما في الجدول رقم (12)

جدول رقم (12): معامل الثبات بطريقة الإعادة $28=N$

الأبعاد	معامل الارتباط
حرية اتخاذ القرار	0.635
متطلبات النفسية	0.714
دعم الاجتماعي	0.809
انعدام الأمن	0.758
الدرجة الكلية	0.653

من الجدول رقم (12): نلاحظ أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.635-0.809) وهي معاملات مرتفعة.

طريقة التجزئة النصفية:

اعتمدت هذه الطريقة على تقسيم الاستبيان إلى جزأين، تألف الأول من البنود ذات الأرقام الفردية وهي (1،3،...،27)، والثاني البنود ذات الأرقام الزوجية من (2، 4،...،20)، ثم حساب معامل الارتباط بين الجزأين.

جدول رقم(13):معامل التجزئة النصفية

0.72	القيمة	الجزء الأول	معامل الفا لكرونباخ
14	عدد البنود		
0.40	القيمة	الجزء الثاني	
13	عدد البنود		
0.79	معامل سبيررمان التصحيحي		
0.73	معامل Guttman		

a: البنود الفردية b: البنود الزوجية

تم حساب معامل الارتباط بين درجتي الجزء الأول ودرجات الجزء الثاني لكل الاستبيان وتصحيحه باستخدام معادلة سبيرمان-براون، وقد بلغ معامل الثبات (0.79)، وهو مؤشر أولي لثبات الاستبيان محل الدراسة من خلال إظهار التجانس بين الجزأين.

طريقة معامل ألفا:

تم حساب معامل ألفا للاستبيان فوجد أن المعامل =0.64، ثم حساب معامل ألفا لكرونباخ لأبعاد الاستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(14):معامل ألفا لكرونباخ لأبعاد الاستبيان

الأبعاد	معامل ألفا لكرونباخ	الأبعاد	معامل ألفا لكرونباخ
مهارة اتخاذ القرار	0.59	دعم الزملاء	0.62
سلطة اتخاذ القرار	0.57	دعم الرؤساء	0.60
بعد حرية اتخاذ القرار	0.47	الدعم الاجتماعي	0.57
المتطلبات النفسية	0.73	انعدام الأمن	0.66

يكشف الجدول رقم (14) عن أن الحد الأدنى لمعاملات الثبات بمعامل ألفا كرونباخ (0.47) كان من نصيب بعد اتخاذ القرار، أما الحد الأعلى فقد بلغ (0.73) وكان من نصيب المتطلبات النفسية، وبصفة عامة يلاحظ أن معاملات الثبات الاستبيان كانت عالية هذا ما يحقق موثوقية في ثبات نتائجه عند تطبيقه لتشخيص مستويات الإجهاد المهني.

خاتمة

هدفت الدراسة الحالية إلى: تقنين استبيان محتوى العمل JCQ للتحقق من مدى فعالية بنوده من ناحية. من حيث صدق الاستبيان، أكدت نتائج الدراسة تمتع الاستبيان بدلالات صدق كافية؛ حيث دلت نتائج الدراسة فيما يخص صدق التكوين الفرضي عن وجود ارتباط دال بين كل بند من بنود الاستبيان و البعد الذي ينتمي إليه، بين كل بعد والاستبيان الكلي، وهذا ما دل على تمتع أبعاد الاستبيان وبنوده بدرجة معتبرة من التجانس، وهو مؤشر على أنها تقيس شيئاً واحداً. أما من ناحية الصدق العاملي، فقد أكدت نتائج التحليل العاملي على وجود سبعة عوامل. أكدت نتائج المقارنة الطرفية (الصدق التمييزي) أيضاً على وجود تمييز واضح بين فئتي الدنيا والعليا، مما يدل على قدرة الاستبيان على التمييز بين مستويات الإجهاد، وهذا ما يتفق مع دراسة " Elisa Ansoleaga"، (2013) وهو دليل على أن الإجهاد المهني تزداد وتنقص حدته بزيادة أو نقصان المجهودات المهنية، وعليه فقد اتضح أن الاستبيان يتمتع بدرجة مقبولة من الصدق، مما يجعل منه أداة صالحة وقادرة على دراسة مستويات الإجهاد المهني.

فيما يخص ثبات الاستبيان، أكدت نتائج الدراسة على تمتع الاستبيان بدلالات ثبات كافية، ففيما يخص ثبات الاستقرار، فقد بلغت قيمة معامل الثبات المتحصل عليها بطريقة إعادة التطبيق (0.635 و 0.809)، وهي قيمة عالية، وتدل على استقرار الاستبيان، وعدم تأثره بالعوامل الخارجية، وهذا ما يتوافق ودراساتي كل من Yawen Cheng، (2003)، و Ki-Do Eum، (2007)، كما كانت قيمة معامل ألفا لكرونباخ (0.64).

أما معامل ثبات التجزئة النصفية، فقد بلغت قيمة معامل الثبات المتحصل عليها باستخدام معادلة (جتمان) (0.73)، بمعادلة سبيرمان - براون التصحيحية (0.79)، وهي قيم عالية تدل على ثبات الاستبيان، وعليه، ومن خلال ما سبق يتضح تمتع استبيان بدرجة عالية من الثبات، تجعل منه أداة صالحة، وقادرة على دراسة أبعاد الإجهاد المهني الأربعة.

وفي الختام نقترح استنادا إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج المقترحات التالية:
تجريب النسخة المعربة من استبيان محتوى العمل JCQ على عينات جديدة مثل الأطباء و العمال في المؤسسات الاقتصادية من البيئة العربية لانعدام مثل هذه الدراسات.

- تكيف لاستبيان محتوى العمل النسخة (49) بند كونها آخر إصدارات المركز.

- توسيع تجريب النسخة المعربة محتوى العمل JCQ على بيئات مختلفة جغرافيا.

قائمة المراجع:

1. حمدي ياسين وآخرون،(1999)، علم النفس الصناعي و التنظيم بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار الكتاب الحديث والتوزيع، ط1
2. خضير كاظم حمو الفريجات، موسى سلامة اللوزي، إنعام الشهابي،(2009)،السلوك التنظيمي مفاهيم معاصرة، الأردن: إثراء للنشر و التوزيع، ط1 .
3. رضا مسعودي، مؤشرات الضغط النفسي لدى المعلمين، دراسة مقارنة بين المعلمين في الجزائر ودبي، جزايرس. يوم 27 - 10 - 2010
- شاكور، سوسن مجيد، (2013)، أساسيات بناء الاختبارات و المقاييس النفسية والتربوية ، الأردن: مركز ديونو لتعليم التفكير، ط1.
4. عثمان، فاروق السيد، (2001)، القلق و إدارة الضغوط النفسية ، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1.
5. محمد حمزة أمير خان،(1411)، تقنين اختبار تورنس للتفكير الإبداعي النسخة المصور (1) على المنطقة الغربية للمملكة السعودية، مجلة جامعة أم القرى ، السنة الثالثة، العدد الرابع.
6. Azlihanis Abdul Hadi, Nyi NyiNaing, Aziah Daud. Rusli Nordin, (2006)
.Reliability And Construct Validity Of The Malay Version Of The Job Content
Questionnaire (Jcq) Among Secondary School Teachers In Kota Bharu,
Kelantan, Malaysia. Health Campus. Universiti Sains Malaysia,
Vol37.no6.november.
7. Ki-DoEum · Jian Li · Hyung-Joon Jhun ·Jong-Tae Park · Sang-Woo Tak ·
Robert Karasek ·Sung-Il Cho,(2007),Psychometric properties of the Korean
version of the job content questionnaire: data from health care workers .Int Arch
Occup Environ Health.
8. Philippe Menkoué ,L’enseignement : Une Profession À Haut Risque De
Stress ، http://cursus.edu/article/19858/enseignement-une-profession-haut-risque-stress/#.Vsg34_nhCM
9. Viviola Gómez Ortiz.(2011) ,Assessment of psychosocial stressors at
work:psychometric properties of the JCQ in Colombian workers. RevistaLatino
Americana de Psicología Volumen 43 No 2.

10. Wim Van Wassenhove,(2014), Modele de Karasek. sous la direction de Philippe Zawieja et Franck Guarnieri. Dictionnaire des risques psychosociaux, Le Seuil, 10 Feb

العمل الخيري وحاجة الفرد لتقدير الذات والانتماء للجماعة.

Benevolent work and the individual's need for self-esteem and belonging to the community.

أ. بلعيد سارة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم-الجزائر

أ.د قماري محمد، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم-الجزائر

ملخص: لأن العمل الخيري والتطوع هما من أهم دعائم البناء الاجتماعي وأكثرهما ممارسة واستمرارا وفائدة ليس على صعيد الجهة الممنوحة فقط بل أشمل من ذلك فالعمل الخيري التطوعي يعتبر كمكافأة رمزية للشخص المتطوع كونه يمنحه مشاعر إيجابية متمثلة في زيادة تقدير الفرد لذاته وارتفاع درجة المسؤولية الاجتماعية والتي تجسد مسؤوليته أمام ذاته عن المجتمع وتسد حاجة الفرد للانتماء للجماعة، ولهذا سيتم في هذه الدراسة التركيز على العمل الخيري في بعده الإنساني وبرؤى مختلفة ما يجعلنا نتساءل عن ما يمكن أن يضيفه العمل الخيري للإنسان كفرد له كيانه المستقل؟ وما هي رمزية التطوع في المؤسسات الخيرية؟

الكلمات المفتاحية: العمل الخيري، التطوع، تقدير الذات، الانتماء للجماعة.

Abstract: Benevolent work and volunteerism are two of the most important pillars of social construction And the most practical and useful and not only to the recipient only, but more comprehensive than charitable work is a symbolic reward for the volunteer person who give him / herself positive feelings represented to increase self-esteem Of the individual himself, And it also increases the degree of social responsibility. For this in this intervention I will focus on charitable work in humanitarian form, Of what makes questioning on what you can add the charitable work for a human being as an independent entity? And what does volunteerism mean in charities?

Keywords: benevolent work; Volunteerism; Self-esteem; Belonging to the community.

مقدمة:

قال الله عز وجل (فمن تطوع خيرا فهو خير له) سورة البقرة الآية 184، ويقول صلى الله عليه وسلم (خير الناس أنفعهم للناس) فالعمل الخيري كما جاء في قول الله عز وجل ورسوله الكريم له دور أمثل في بناء المجتمع وتقوية التماسك الاجتماعي ودعم للقيم الأخلاقية بين الأفراد، وهو بهذا المعنى ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ القدم، ولكنه يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع لآخر (معلوي الشهراني، 2006، ص02).

هذا ويمثل العمل الخيري قيمة إنسانية كبرى تتمثل في العطاء والبذل بكل أشكاله فهو سلوك حضاري حي لا يمكنه النمو سوى في المجتمعات التي تنعم بمستويات متقدمة من الثقافة والوعي والمسؤولية، فهو يلعب دورا مهما وإيجابيا في تطوير المجتمعات وتنميتها، فالمؤسسات التطوعية الخيرية تتيح لكافة الأفراد الفرصة للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي، كما ويساعد العمل الخيري على تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى المشاركين وتقوية شعورهم بالقدرة على العطاء (أحمد السيد كردي، 2016، ص01)، ولأن العمل التطوعي والتطوع هما من أهم دعائم المجتمع المدني وحيث إن السمات والخصائص المتعلقة بالتطوعين تؤثر في اتجاهات المجتمع وآلياته فقد حظي باهتمام بالغ في تلك المجتمعات وانتهى الأمر بالتوجهات التنموية إلى ضرورة الاهتمام بالمشاركة المجتمعية والشعبية وتقوية دورها كأحد أهم ركائز التقدم الاجتماعي ومن هنا زاد اهتمام الدول بالعمل التطوعي مبدأً وممارسةً (أمنة الزير، مشاعل المقبل، 2015، ص03).

وفي زمننا المعاصر أصبحت الضرورة ملحة لمزيد من أعمال التطوع والتطوعين نتيجة للمشكلات التي يواجهها أفراد المجتمع ومؤسساته الرسمية كتعدد وتعقد بعض الاحتياجات التي لم تكن موجودة في السابق، أفرزها التطور الحضاري والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها المجتمع، مما جعل الدولة تُعول بل تعقد الأمل على الجهود التطوعية للإسهام في خدمة المجتمع إلى جانب دورها الأساسي ليتحقق الاتساع الإيجابي لشبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ومؤسساته ولتتكامل مسيرة البناء والنماء الاجتماعيين (نايف محمد المرواني، 2016، ص02).

ومثلما أنما إشباع الحاجات الفيزيولوجية مهم جدا فأیضا إشباع الحاجات النفسية له نفس الأهمية، فمن خلال الحاجات النفسية يستطيع الفرد تحقيق ذاته والسمو بها إلى أرقى المستويات مما يجعله كائنا فعالا ومنتجا في مجتمعه يعمل دائما على النمو والتطور (علاء سمير موسى القطناني، 2011، ص10)، وهو ما يدعّمه جون ديوي وهو واحد من أهم فلاسفة التربية في القرن الماضي والذي أكد على دور العمل بمختلف أشكاله بتضمين العمل الخيري في فهم وتحقيق الذات الإنسانية في مجال علاقتها مع أفراد المجتمع ذلك أن عمل الفرد داخل المجتمع يتطلب أن تتصل أعماله بأعمال غيره من أفراد المجتمع. وقد ذكر في نفس السياق عدد من علماء النفس منهم (Mead & Cooley) في بيان أهمية العلاقة بين الذات والبيئة الاجتماعية أن الفرد يأتي إلى مرحلة تكوين مفهوم عن ذاته من خلال تعريفه للسلوك الذي ينبغي أن يقوم به اتجاه الآخرين (فضيلة عرفات، 2009، ص02-13).

وفي هذا الإطار سيتم الحديث عن موضوع العمل الخيري في بعده الإنساني وما يمكن أن يقدمه التطوع في المؤسسات الخيرية من مشاعر إيجابية متمثلة في تقدير الذات والرفع من قيمتها وهو ما تكلم عنه ماسلو في نظريته حول الحاجات الإنسانية، ما يجعلنا نتساءل عن ما يمكن أن يضفيه العمل الخيري للإنسان كفرد له كيانه المستقل؟ وما هي رمزية التطوع في المؤسسات الخيرية؟

1. مفهوم التطوع والعمل الخيري:

1.1 مفهوم التطوع:

يعرف التطوع بأنه الجهد والعمل الذي يقوم به فرد أو جماعة أو تنظيم مؤسسي بهدف تقديم خدماتهم للمجتمع أو فئة منه دون توقع لجزء مادي مقابل جهودهم (فهد سلطان السلطان، 2009، ص13)، كما ويعرف بأنه الجهد الذي يبذله الأفراد من خلال عملهم مع المؤسسات التطوعية رغبةً منهم في حل المشكلات المجتمعية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني ولمحاولة تنمية المجتمع وتطويره. والمتطوع هو الشخص الذي يقدم جهده ووقته ويحاول أن يخدم المجتمع بقدر استطاعته وبأفضل ما يملك لتحقيق أهداف تنمية للمجتمع كاملاً، والمؤسسات التطوعية هي مؤسسات غير ربحية تعمل على تطوير المهارات والقدرات وتسعى لتحقيق الصالح العام، وفي التعريف الذي قدمته الأمم المتحدة قبل بدء العام العالمي للتطوع 2001 وهو أن المنظمات التطوعية هي التي تعمل بشكل إرادي حر لمساعدة الآخرين دون الحصول على أرباح مادية وتسعى دائماً للنفع العام (أمنة الزير، مشاعل المقبل، 2015، ص07).

وفي ضوء مفاهيم التطوع السابقة يمكن تحديد الأطر العامة التي تحكم عملية التطوع بما يلي:

- عدم انتظار عائد مادي من جزاء التطوع.

- إن الدافع الإنساني وحب الخير هو الموجه الرئيسي للمتطوع.

- إن للتطوع جهوداً إنسانية فردية أو جماعية تستند إلى الرغبة في خدمة الفرد والمجتمع.

- إن الرغبة والدافع الذاتي عوامل أساسية في التطوع (فهد سلطان السلطان، 2009، ص14).

2.1 مفهوم العمل الخيري:

اكتسب مفهوم العمل الخيري أهمية بارزة في السياق الفكري الاجتماعي بصفة عامة وقد استمد هذا المفهوم أهميته من اتصاله بمفهوم أكثر محورية وهو مفهوم المجتمع المدني حيث تتباين وظائفه وأدواره في برامج الحركات الاجتماعية وتطور المجتمعات. فالعمل الخيري الذي أشرنا إليه سابقاً بصفته عملاً خالياً من الربح والعائد المادي يسعى من خلاله المتطوع إلى تقديم الإيثارية على الأنانية، والبذل على الكسب في معالجة المشكلات الحياتية للجماعات الاجتماعية، فما يقوم به الأفراد المتطوعون ويبذلونه من وقت ومال وجهد لصالح المجتمع في شتى ميادين العمل التطوعي والخيري المتعددة لا يتوقعون له مقابلًا موازياً (أحمد السيد كردي، 2016، ص02).

وإجرائياً العمل الخيري يعرف بأنه نشاط اجتماعي يقوم به فرد أو مجموعة أفراد سواء كان بشكل فردي أو جماعي بالانتماء للجمعيات أو المؤسسات الخيرية دون توقع مردود مادي وذلك كله بهدف إشباع حاجات الآخرين (فاطمة محمد رفيعة، ص192)، كما ويعرف بأنه أي عمل أو

نشاط يقوم به الإنسان لخدمة الأفراد ولخدمة المجتمع سواء التبرع بالمال أو بالمواد، أو بالجهد والوقت، سواء كان مطالباً به أو غير مطالباً. وتهدف الأعمال الخيرية إلى تحقيق ما يلي:

- تنمية روح الانتماء لدى الشباب عن طريق إحساسهم بأهميتهم ولولائهم للمجتمع الذي ينتمون إليه، حيث يقدمون عليه برضا واقتناع مقابل ما يحصلون عليه من حقوق من هذا المجتمع.
- يثير دافع العمل الخيري الحوافز الإيجابية التي تعمل على رفع مستوى الأداء والسرعة في الانجاز وزيادة معدل إنتاجية العمل، وتحويل الطاقات العاجزة والمعطلة إلى طاقات عاملة ومنتجة.

- يساعد العمل الخيري على تخطي الحواجز السلبية والانعزالية في المجتمع.
- تعبئة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها وتحويلها إلى عمل فيه نفع اجتماعي.
- الرغبة في تحقيق الذات والدفاع عن القيم ونشر المبادئ التي يؤمن بها الإنسان، وهذا الدافع مطلب أساسي للنفس البشرية. وقد أشرنا إلى العلاقة الارتباطية بين التطوع والحاجات الإنسانية فكلما شعر أفراد المجتمع بالأمن والطمأنينة وتوفرت حاجاتهم الأساسية ساعد ذلك على تنمية دواعي التطوع لأن الإنسان يخرج من ذاته إلى مساعدة الآخرين.
- الرغبة في زيادة احترام الذات، وتطلع الفرد إلى مزيد من الاحترام والتقدير الذي قد يأتي من جراء العمل الخيري، وتكون الرغبة أشد لدى أولئك الذين يعتقدون أنهم لا يحصلون على التقدير الكافي في أعمالهم.

- ارتفاع درجة المسؤولية الاجتماعية والتي تجسد مسؤولية الفرد أمام ذاته عن المجتمع الذي يعيش فيه ومدى حاجته لأن يكون مسئولاً وعنصراً فاعلاً في بناء المجتمع، إضافة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر مطلباً هاماً لإثراء الشخصية الإيجابية المتفاعلة المتوافقة مع المجتمع.

- مشاعر الرضا عن النفس وإحساس المتطوع بأهمية الإيثار من جراء تفعيل خدمة ومساعدة الآخرين دون مقابل.

- الحاجة للاتصال بالآخرين، حيث تؤدي هذه الحاجة الفطرية لدى الإنسان إلى الانضمام لأعمال التطوع لإتاحة فرصة التعرف على الآخرين من الأقران وتوسيع دائرة العلاقات خاصة فئة الشباب إذ يمكن أن يكون التعرف على الآخرين مفتاحاً للدخول والتفاعل أكثر في المجتمع والحصول على مكاسب سواء كانت شخصية أو غيرها (نايف محمد المرواني، 2016، ص 03-12).

وهناك فوائد أخرى تعود على صاحب الحاجة كإحساسه بمشاركة إخوانه له في الضراء، كما أن المجتمع يستفيد خيراً كثيراً نتيجة إعطاء الصدقات للمحتاجين والفقراء والمساكين ومن حالهم، فمن خلال الصدقات يمكن معالجة مشكلات الفقر والبطالة في المجتمعات الإسلامية. من هنا ندرك أهمية العمل الخيري في حماية المجتمع وتربية الأفراد على البذل والعطاء ومشاركة الآخرين وتنمية العلاقات الأخوية التي تقوي دعائم المجتمع الإسلامي (زيد محمد الرمانى، 2005، ص 08-09). ويتم تنفيذ العمل الخيري في شكلين:

- العمل الخيري الفردي: وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة بدون مقابل مادي منه، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية.

-العمل الخيري المؤسسي: وهو أكثر تقدما من العمل الخيري الفردي وأكثر تنظيما وأوسع تأثيرا في المجتمع(حسن إبراهيم أظم، 2014، ص09).

2. تقدير الذات والعمل الخيري:

يؤمن كثير من أصحاب نظريات الشخصية بأهمية تكوين الفرد لاتجاه إيجابي نحو ذاته يشاركهم في ذلك الكثير من الإكلينيكين وعلماء الاجتماع بحيث تؤكد دراساتهم على أهمية تقدير الذات ومفهوم الذات لصحة الفرد النفسية وفعاليته الاجتماعية. فالتقدير الذي يضعه الفرد لذاته يؤثر بشكل واضح في تحديده لأهدافه واتجاهاته واستجاباته نحو ذاته والآخرين، مما جعل العديد من المنظرين في مجال الصحة النفسية إلى التأكيد على أهمية تقدير الذات في حياة الأفراد من بينهم إريك فروم باعتباره من الأوائل الذين لاحظوا الارتباط الوثيق بين تقدير الفرد لذاته ومشاعره اتجاه الآخرين حيث يرى "فروم" أن الإحساس بالذات لا ينفصل عن الإحساس بالآخرين.

هذا وقد قدم ماسلو نظريته حول الحاجات الإنسانية(هرمية الدوافع) تتضمن نموذجا لتنظيم الحاجات الإنسانية وفيه يتصور بأن الحاجات مرتبة في شكل هرمي يمتد من أكثر الحاجات فسيولوجية إلى أكثرها نضجا وإنسانية من الناحية النفسية. هذا وكما تناول ماسلو حاجات التقدير في كتابه الدافعية للشخصية وأورد تقريرا عن الطرق التي يرتبط بها تقدير الذات بعملية سيرورة الشخص محققا لذاته، وحاجات التقدير وفقا لماسلو تركز على أن جميع الناس لديهم شعور ثابت يقوم على أساس متين بالاهتمام باحترام الذات كما أنهم يحتاجون التقدير من أنفسهم ومن الآخرين، هذا ويؤكد أن تقدير الذات نابع من خلال عملية التفاعل القائمة بين الفرد كذات ونظرة الآخرين لهذه الذات باعتبارها تعيش في مجتمع تؤثر فيه وتتأثر به. هذا وقد تعامل زيلر ZILLER مع مفهوم تقدير الذات باعتباره يمثل البناء الاجتماعي للذات ويصف تقدير الذات بأنه تقدير يقوم به الفرد لذاته ويلعب دور المتغير الوسيط أو أنه يشغل المنطقة المتوسطة بين الذات والعالم الواقعي وتبعاً لذلك عندما تحدث تغيرات في بيئة الشخص الاجتماعية فإن تقدير الذات هو العامل الذي يحدد نوعية التغيرات التي ستحدث في تقييم الفرد لذاته(تحية محمد عبد العال، 2007، ص126-157).

وقد أكد فرانكل إلى أن تحقيق الذات يعني بحث الإنسان عن المعنى تحقيقا للذات حيث يكون الهدف هو تحقيقا للمعنى ومن ثم يكون تحقيقا للذات أثر ونتيجة تابعة وهو ما يجعل الحياة سلسلة من تحقيق المعاني. ويضيف على أن الإنسان لا يحقق وجوده إلا من خلال معنى ينجزه وقيم يحققها ولا يكون الوجود الإنساني جديرا بالثقة إلا إذا عاشه الإنسان على أساس من التسامي بالذات فالإنسان يعيش بالمثل ويحيا بالقيم كما أشار ماسلو (Maslow) إلى أن سعادة الفرد وصحته النفسية تتوقف على مستوى الحاجات التي يستطيع الوصول إليها وتحقيقها، فالفرد الذي يشبع حاجات تحقيق الذات يكون أكثر سعادة وصحة من آخر ما زال في مستوى إشباع الحاجات الدنيا(فضيلة عرفات، 2009، ص03).

كما وبرزت نظريات اجتماعية ركزت على العلاقات الاجتماعية المتبادلة وقيمة المشاركة والعمل المتبادل وأهميته بين أعضاء المجتمع، وتعتمد معظم الدراسات النفسية والاجتماعية التي

تتناول العلاقات التبادلية إلى استخدام بعضاً من النظريات ذات الصلة بهذا الجانب نذكر منها ما يلي:

1.2 نظرية التبادل الاجتماعي:

وهي من النظريات التي حظيت باهتمام وسهر على تطويرها عدد من الباحثين المتخصصين ووسعوا إطارها لتشمل المستويات البنائية والثقافية في المجتمع، والعلاقات التبادلية بين الفرد والمجموعة، وبين المجموعات بعضها مع بعض، والتي تعتمد على الأنماط والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع. ووصل التطور في هذه النظرية إلى الربط بينها وبين نظرية شبكة العلاقات. وتعلق النظرية التبادلية بالتفاعل بين الناس وتركز على المكاسب والخسارة التي يجنيها الأفراد من علاقاتهم التبادلية بعضهم مع بعض، فاستمرار التفاعل بين الأفراد مرهون باستمرار المكاسب المتبادلة التي يحصلون عليها من جراء التفاعل، والتفاعل الذي نعنيه في هذه النظرية هو التفاعل الاجتماعي الذي يعتبر الأساس بالنسبة لأي علاقة اجتماعية يمكن أن تنشأ بين الأفراد، ويمكن الإدراك الاجتماعي وراء كل تفاعل ناجح أو فاشل، ووراء كل مهارة اجتماعية يستخدمها الناس في علاقاتهم بالآخرين، لأن تلك المهارة لا تصلح دون إدراك اجتماعي صحيح لموقف التفاعل الذي يصل بين الأفراد كما يتضمن التفاعل الاجتماعي نوعاً إيجابياً من التأثير المتبادل فيما بينهم في تواصلهم البين شخصي، وهذا التأثير يعمل على تدعيم تماسك الجماعة والمجتمع وتسهيل مجالات التبادل والمشاركة على المستويين البين شخصي والاجتماعي مما يؤدي إلى التفاعل والتواصل، وتجدر الإشارة إلى أن التفاعل الاجتماعي لا يقتضي أو يستلزم تلاشي الفردية أو التقليل من أهميتها، حيث يمكن (نايف محمد المرواني، 2016، ص16) استثمار قوة وإمكانات الإنسان كفرد في إطار من الالتزامات المشتركة بحيث تثير الجهود الفردية طاقة الجماعة كقوة منتجة وتتضمن نظرية التبادل الاجتماعي عدة فرضيات تتبلور وفقاً لما يلي:

- ارتباط مكاسب العمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد بتكرار ذلك العمل والنشاط اعتماداً على المكاسب التي يجنيها الفرد من عمله.
- مراعاة عدم وجود فاصل طويل «توقف» بين القيام بالعمل والمكاسب.
- إذا كانت هناك مؤثرات في الماضي أدت إلى وجود مكاسب للفرد فإن وجود مؤثرات مشابهه ستدفع الفرد للقيام بالعمل السابق أو بعمل مشابه له.
- كلما كان تقييم الفرد لنتائج فعله أو نشاطه إيجابياً زادت احتمالية قيامه بالفعل، فوجود مكاسب على الفعل الذي يقوم به الفرد تزيد من حدوث السلوك المرغوب.
- عندما يؤدي الفرد عملاً ولا يحصل على مكاسب من جراء ذلك فهناك احتمالية كبيرة للقيام بالسلوك المرغوب، ونتائج هذا السلوك ستصبح ذات قيمة له.

هذه النظرية يمكن إسقاطها على العمل التطوعي الخيري، فالمتطوع الذي يحصل على مكاسب معنوية من احترام المجتمع وحبه وتعاطفه واكتساب تقديره، يدفعه ذلك إلى القيام بالمزيد من الأعمال التطوعية (نايف محمد المرواني، 2016، ص17).

2.2 نظرية الدور:

تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقته الاجتماعية يعتمدان على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فضلاً

على أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمدان على أدواره الاجتماعية ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع. علماً بأن الفرد لا يشغل دوراً اجتماعياً واحداً بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، والدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسة والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، فضلاً على أن الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع والتطوع قد يأخذ صوراً متعددة، فقد يكون تبرعاً بالمال، أو تضحية بالوقت، كما يحدث في الجمعيات الخيرية، ومفهوم تعلم الدور أي مفهوم سلوك الدور الفردي ومفهوم سلوك دور الجماعة يقود إلى تعدد الأدوار الاجتماعية، وتظهر هذه النظرية مفهوم المركز الاجتماعي الذي يرى أن كل شخص من الذين يحتلون هذه المراكز يقوم بأفعال معينة أو يقوم بأدوار ترتبط بالمراكز وليس بالأشخاص الذين يحتلون هذه المراكز، وبما أن العمل التطوعي فيه إشباع لحاجة الأفراد والمجتمع على حد سواء، فهو يعمل على سد الثغرات والنقص وبشكل أساسي في عملية التفاعل الاجتماعي القائمة بين الأفراد، ومن مفهوم المركز الاجتماعي يمكن تفسير الدور الذي يؤديه القائمون بالعمل الخيري انطلاقاً من دوافع الخير، وهذا الدور في الأساس يقوي من المركز الاجتماعي للمتطوع (سلمان أحمد الحرثومي، 2013، ص02).

3.2 تالكوت بارسونز (T. Parsons) ونظرته للواقع:

توصل بارسونز إلى صياغة نظريته حول الفعل الاجتماعي، والتي يمكن إسقاطها على فعل العمل الخيري فمشاركة التطوع لها جانبين، فمن ناحية هناك جانب المركز الذي يتعلق بالتفاعل في النسق الاجتماعي بالنظر إلى الفاعلين الآخرين والذي يسمى بالمكانة أي مكانة الفاعل في نسق العلاقات منظورا إليه كبناء، ومن ناحية أخرى هناك الجانب الديناميكي وهو يفعله الفاعل من خلال علاقته بالآخرين منظورا إليه من خلال أهميته الوظيفية بالنسبة للنسق الاجتماعي وهو ما يسمى بالدور.

ويرى المهتمون بفكر تالكوت بارسونز أن الفعل الاجتماعي يتكون من أبنية وعمليات يقوم الأفراد من خلالها بتكوين مقاصد ذات مغزى في المستوى الرمزي أو الثقافي لما تمثله وتشير إليه ويؤكد بارسونز على أن الفعل الاجتماعي ينطوي على ما يلي:

- يتكون الموقف الذي يتم فيه الفعل الاجتماعي من فاعلين أو أكثر ويضع الفاعل في اعتباره حضورهم عندما يؤدي الفعل.

- كل طرف من أطراف الفعل له فاعلية يؤثر بها في سلوك الفاعل بطريقة أو بأخرى.

- تتشارك الأطراف المعنية التي تساهم في الفعل الاجتماعي في أنساق معينة وفق ما زودت به من قيم ومعتقدات ومعايير ورموز.

- بفضل هذه المشاركة والتأثير المتبادل تصبح تلك المواقف الاجتماعية متماثلة ومتشابهة وتسير أفعال الفاعلين وفق نسق موحد.

من خلال مفهوم النسق الذي تحدث عنه بارسونز حيث يرى فيه أن الأفراد كجزء من النسق الاجتماعي تتم تنشئتهم اجتماعيا عن طريق مؤسسات التربية والتي تسعى إلى إعدادهم لممارسة الأدوار الاجتماعية المتوقعة منهم (نبيل حميدشة، 2016 ، ص488-489).

هذه النظرية تنطبق على العمل التطوعي باعتباره أحد الأنساق الاجتماعية للحفاظ على استقرار المجتمع وتكامله وبهذا يترابط النسق التطوعي مع الأسري والاقتصادي والتربوي والأمني ليشكل البناء الاجتماعي فإذا ما عجز أحد الأنساق الاجتماعية عن القيام بأحد وظائف البناء الاجتماعي فقد ينشأ الخلل الوظيفي الناتج عن عجز الأعضاء في المؤسسة عن ممارسة الوظائف الاجتماعية، فيأتي العمل التطوعي لسد هذا العجز ويعيد الضبط الاجتماعي إلى طبيعته.

4.2 النظرية الوظيفية:

يؤكد أنصار هذه النظرية على وظائف العلاقات المتداخلة في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد، والتي تعمل على مساندته في الظروف الصعبة التي يواجهها في بيئته، وتركز هذه النظرية على تعزيز أنماط السلوك المتداخل في شبكة هذه العلاقات لزيادة مصادر العمل التطوعي لدى الفرد.

وتشير هذه النظرية أيضاً إلى أن العمل التطوعي أو المساندة الاجتماعية هي تلك المعلومات التي تؤدي إلى اعتقاد الفرد بأنه محبوب من المحيطين به، وأن يشعر بأنه محاط بالرعاية من الآخرين وبالانتماء إلى شبكة العلاقات الاجتماعية في البيئة المحيطة، ويشعر بالتقدير والاحترام من مصادر العمل التطوعي القريبة منه، ويشعر أيضاً بواجباته والتزاماته الاجتماعية مع المحيطين به.

ومن خلال هذا العرض لمختلف النظريات المفسرة للعمل الخيري نجد ارتباطها الوثيق بالعمل التطوعي أو ما يسمى بالمساندة الاجتماعية التي تعني المعاونة والموازنة والمساعدة على مواجهة المواقف المختلفة، وهي مفهوم أضيق بكثير من مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية حيث يعتمد العمل التطوعي والمساندة على إدراك الأفراد بشبكاتهم الاجتماعية باعتبارها الأطر التي تشمل أولئك الأفراد الذين يتقنون فيهم ويمكن الاعتماد عليهم، وتركز النظريات في مجملها على التفاعل الاجتماعي الإيجابي المحقق للأمن والانتماء واحترام الذات ومعايير الصحة النفسية السليمة (نايف محمد المرواني، 2016، ص 18-19).

3. الانتماء للجماعة حاجة ضرورية:

يعد الانتماء من العوامل الهامة التي تساعد على تماسك الجماعات والأفراد وتزيد من استقرارهم وشعورهم بالأمن وخصوصاً عندما يحتاج الفرد للآخرين في حال ما إذا قابله خطر أو عندما تحل به مصيبة لأن وجودهم معه يخفف الخطر حتى وإن لم يمنعه. ويعد الشعور بالانتماء للجماعة من أقوى المشاعر في تحقيق الانسجام والتماسك والتضامن بين أفراد المجتمع، ولقد تناول علماء النفس مفهوم الانتماء كحاجة من الحاجات النفسية مثله مثل العمليات الفسيولوجية الكامنة تستثار داخليا أو خارجيا فتؤدي إلى نشاط من جانب الفرد ويستمر هذا النشاط حتى يتغير معه الموقف، كما ويرون أن الانتماء كحاجة تعمل في إطار الجماعة ولا تعمل منفردة باعتبار أن البشر كائنات اجتماعية تعمل سوياً ويعتمد كل منها على الآخر جسمياً ونفسياً عبر مواقف الحياة فالعلاقات مع الآخرين هي من الضروريات وهي أمور متكاملة فالإنسان قادر على تقديم كل منهم للآخر في الأفراح والأحزان، إذ أن حاجة الفرد للآخرين تكمن في مساعدته لغيره على حل مشاكله وإرضاء حاجاته فيشعر بالأمن ويزيد احترامه وتقديره لذاته، ويعبر "إريك فروم" عن هذا المفهوم في قوله أن الحاجة إلى الانتماء تكمن في كل ظاهرة من ظواهر العلاقات الإنسانية الودية

وهي الشعور بالمقاسمة والاشتراك لأن المشاركة الإيجابية تسمح للفرد بتجاوز وجوده الفردي وهذه الحاجة ضرورية في الحفاظ على الاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد (سهيلة عبد الرضا عسكر، ص 10-02).

4. دور العمل التطوعي في خدمة المجتمع وتنميته:

أثبت الدكتور "أحمد السيد كردي" في بحثه بعنوان: "العمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع" أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية ومدى نجاحها في المجتمع والعمل التطوعي، حيث تشير الشواهد الواقعية والتاريخية إلى أن التنمية تنبع من الإنسان الذي يعتبر وسيلتها الأساسية، كما أنها تهدف في الوقت ذاته إلى الارتقاء به في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، ومن المسلمات الرئيسية أن التنمية تقوم على الجهد البشري، وهو ما يستلزم بالإضافة إلى الخطط الواضحة والمحددة وجود الإنسان الواعي القادر على المشاركة في عمليات التنمية، وتبرز أهمية العمل التطوعي في تنمية المجتمع من خلال محورين هامين هما:

- الاستفادة من الموارد البشرية: حيث يمثل العمل الخيري دوراً إيجابياً في إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي اللازمين في كل زمان ومكان، ويساعد العمل الخيري التطوعي على تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى المشاركين، ويُشعرهم بقدرتهم على البذل والعطاء.

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة: حيث يساهم العمل الخيري في تخفيض تكاليف الإنتاج، ويساعد على تحقيق زيادة الإنتاج، ومع تزايد الطلب على السلع والخدمات من قبل أفراد المجتمع، وصعوبة الحصول عليها في كثير من الأحيان، فإنه يصبح من الأهمية بمكان الاعتماد على جهود المتطوعين، لتوفير جزء من هذه الاحتياجات، والعمل الخيري بوجه عام يجمع الطاقات المهذرة، ويسخرها لخدمة البناء والتنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات والمنظمات والهيئات الخيرية، لذا حرصت الدول المتقدمة على ترسيخ مفهوم العمل التطوعي، والحث عليه بين جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وخلق المناخ الملائم لتشجيع كل الأفراد للعطاء والإبداع، وتخصيص إدارة عامة متخصصة لتحديد المجالات التي يمكن من خلالها التطوع والإبداع، وخلق الحوافز المادية والمعنوية لرفع نسبة المتطوعين في شتى المجالات. وبذلك يرتبط مفهوم العمل الخيري والتطوعي بالتنمية الشاملة من خلال مجموع الأعمال والبرامج التي تستهدف الإنسان والترقي به، ابتداءً من الفرد، ثم الأسرة، ثم تمتد إلى المجتمع؛ فصلاح الأسرة من صلاح الفرد، وصلاح المجتمع من صلاح الأسرة (أحمد مخيمر، 2012، ص 04-05).

خاتمة ومقترحات تفيد في التعريف بأهمية العمل الخيري في البناء الاجتماعي:

تظهر حقيقة العمل الخيري وخططه فيما يمكن أن تُحدثه من تأثيرات وتغيرات في المجتمع باتجاه التنمية الشاملة، فهو ليس جهوداً تُبذل وحسب لإنقاذ مصاب، أو علاج مريض، أو أموالاً تنفق لسد رمق محتاج، بل إن خطط العمل الخيري يجب أن تكون في اتجاه التنمية وفي اتجاه بناء المجتمع فرداً وأسرةً، ومن هنا يمكن أن نضع الأعمال في سياقها الصحيح المنتج حينما نخطط للبرامج الموجهة إلى كل فئات المجتمع ولهذا:

-يجب أن تضم البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة بعض المقررات الدراسية التي تركز على مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته ودوره التنموي ويقترن ذلك ببعض البرامج التطبيقية مما يثبت هذه القيمة في نفوس الشباب.

-أهمية تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة وذلك من خلال قيام وسائط التنشئة المختلفة كالأسرة والمدرسة والإعلام بدور منسق ومتكامل الجوانب في غرس قيم التضحية والإيثار وروح العمل الجماعي في النفوس الناشئة منذ مراحل الطفولة المبكرة.

-التركيز في الأنشطة التطوعية على البرامج والمشروعات التي ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، الأمر الذي سيساهم في زيادة الإقبال على المشاركة في هذه البرامج.

-مطالبة وسائل الإعلام المختلفة بدور أكثر تأثيراً في تعريف أفراد المجتمع بأهمية العمل التطوعي ومدى حاجة المجتمع إليه وتبصيرهم بأهميته ودوره في عملية التنمية، وكذلك إبراز دور العاملين في هذا المجال بطريقة تكسبهم الاحترام الذاتي واحترام الآخرين.

-إن للعمل الاجتماعي التطوعي فوائد جمة تعود على الفرد المتطوع نفسه وعلى المجتمع بأكمله إلى استغلال أمثل لطاقت الأفراد وخاصة الشباب في مجالات غنية ومثمرة لمصلحة التنمية الاجتماعية (بلال عرابي، 2001، ص01).

قائمة المراجع:

1. أحمد السيد كردي(2016)، العمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع، <http://www.kenanaonline.com>، الساعة 10:45.
2. أحمد مخيمر(2012)، العمل التطوعي وأثره في التنمية الشاملة، الألوكة للنشر.
3. أمانة الزير، مشاعل المقبل(2015)، العمل التطوعي وقيم المواطنة لدى الشباب السعودي (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المتطوعين في المملكة العربية السعودية)، دراسة تطبيقية مقدمة لجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
4. بلال عرابي(2001)، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، مقترحات لتطوير العمل التطوعي، مجلة النبأ ، العدد 63.
5. تحية محمد عبد العال(2007)، تقدير الذات وقضية الإنجاز الفائق قراءة جديدة في سيكولوجية المبدع، المؤتمر العلمي الأول، كلية التربية، مصر، القاهرة.
6. حسن إبراهيم أقطم(2014)، معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة في دراسات المرأة، فلسطين.
7. زيد محمد الرماني (2005)، مفاتيح العمل الخيري، ط 01، الرياض: دار الورقات العلمية للنشر والتوزيع.
8. سهيلة عبد الرضا عسكر، الانتماء الاجتماعي وعلاقته بالاذعان لدى المسنين، مجلة البحوث النفسية والتربوية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد19، بغداد.
9. سلمان أحمد الحرثومي(2013)، نظرية الدور، المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة الملك عبد العزيز.
10. فاطمة محمد رفيدة، العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع رؤية واقعية لدور الجمعيات الأهلية في مدينة مصراتة، مجلة كلية الآداب ، العدد 06.

11. فضيلة عرفات (2009)، تحقيق الذات حاجة ضرورية للمجتمع، مركز النور للدراسات، السويد.
12. فهد سلطان السلطان (2009)، اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي (دراسة تطبيقية على عينة من جامعة الملك سعود)، بحث منشور برسالة الخليج العربي، مكتب التربية لدول الخليج.
13. معلوي الشهراني (2006)، العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.
14. نايف محمد المرواني (2016)، العمل التطوعي إشكالاته وتطبيقاته رؤية إجتماعية أمنية، <http://www.arabvolunteering.com>، الساعة 10:05.
15. نبيل حميدشة (2016)، البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة، <http://www.bsociology.com>، الساعة 23:08.

سوسيولوجيا جنوح أحداث البيوت القصديرية في المجتمع الجزائري "Sociology of juvenile delinquency in Algerian society"

د.لدرم أحمد، جامعة الشلف-الجزائر

ملخص: يعالج هذا المقال وبالاكتفاء على قراءة سوسيولوجية إشكالية أسباب جنوح الأحداث في البيوت القصديرية من خلال تبيان ما لمؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الضبط الاجتماعي وكذا التكيف الاجتماعي من علاقة بجنوح أحداث أسر هذه البيوت القصديرية.

الكلمات المفتاحية: البيوت القصديرية، الوضع الاقتصادي، الضبط الاجتماعي، التكيف الاجتماعي، جنوح الأحداث.

Abstract: This article addresses and relying on sociological reading problematic causes of juvenile delinquency in marginal neighborhoods by showing what the indicators of economic and social situation, as well as social control and social adjustment of delinquency related to the events of the families of these marginal neighborhoods.

Keywords: tin houses, economic status, social adjustment, social adjustment, juvenile delinquency.

عرفت الجزائر بعد الاستقلال تحولات سريعة، بفعل السياسة التي انتهجتها الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال إستراتيجية التصنيع عن طريق البدء بخلق قاعدة للصناعات الثقيلة حيث جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 بأنه يجب على الثورة الصناعية وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها خلق صناعات جديدة ستسمح بتنشيط الاقتصاد والصناعة، فإثر هذه الإستراتيجية سجل أن حوالي 100.000 ريفي ينزح إلى المدن سنويا بحثا عن حياة أفضل بإيجاد عمل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأخرى كالترفيه والصحة المتوفرة في المدن والتي ارتفعت إلى 211 مدينة سنة 1977 بعدما كانت 96 مدينة سنة 1966 (علي مانع، 1996، ص25)، فالزيادة في عدد المدن وما نجم عنها من أزمة سكن وانتشار البطالة والانحرافات والجرائم واصطدام النازحين بواقع يعكس ما نزحوا من أجله، ترجم في انتشار البيوت القصديرية التي أصبحت تشكل حزاما خارجيا للمدن وكثرت بها المشاكل الاجتماعية مثل شرب الخمر، الدعارة وجنوح الأحداث، فكل هذه المشاكل التي سببها التصنيع فرضت على الدولة انتهاز سياسة خاصة للحد من النزوح الريفي والقضاء على البيوت القصديرية فعمدت إلى الثورة الزراعية، وفي هذا الإطار بنيت حوالي 147 قرية اشتراكية في نهاية 1981 قصد تحسين ظروف السكن في الأرياف وتجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم وإمدادهم بالخدمات الاجتماعية اللازمة، غير أن تأثير هذه الثورة على العقلية التقليدية لسكان الريف وخاصة على العائلات الموسعة والمكونة من عدد كبير من الأفراد لم تكن بالقدر الذي يحد من النزوح نحو المدن، وخاصة في عجزها عن توفير الأراضي لمئات الفلاحين الشباب، الشيء الذي جعل البيوت القصديرية تستمر في الانتشار خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وذلك إثر التحولات السياسية التي شهدتها البلاد والتي أفرزت ظاهرة الإرهاب الذي صعب على السكان الاستقرار في الأرياف نتيجة الهلع والخوف الدائمين من جراء الاعتداءات الإرهابية التي اضطرتهم إلى النزوح بحثا عن الأمن في المدن، هذه الأخيرة التي تعجز عن تلبية الحاجيات المختلفة للنازحين خاصة فيما يخص السكن، فزاد عدد البيوت القصديرية في الارتفاع فوصل إلى حوالي 400.000 بيت في سنة 2000 ثم ارتفع هذا العدد إلى 520.000 بيت سنة 2003 (فضيل دليو وآخرون، 2004، ص24)، حيث يبين "كلينارد و واينبارغ" بأن للعيش في البيوت القصديرية آثار متعددة على ساكنيها وخاصة الشباب القادم من الريف لأنه أكثر تأثرا بالتمدن وأكثر استعدادا من الجيل القديم للتقبل الحياة الحضرية وعليه فقد يضعف الضبط الاجتماعي التقليدي الممارس على الشباب من طرف العائلة أو الجماعة، ولهذا يترك الأطفال أحرارا يعملون ما يريدون تحت تأثير الحياة الحضرية وجماعات الرفاق وبذلك ينتهي كثير من الأحداث في مهاوي الانحراف والجريمة.

وبناء على ذلك يمكن الولوج سوسيولوجيا لتحليل أسباب جنوح أحداث البيوت القصديرية بالاعتماد على المؤشرات الموضوعية التالية:

- سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة في البيوت القصديرية.

- انعدام الضبط الاجتماعي في البيوت القصدية.
- عدم تكيف أحداث البيوت القصدية مع الحياة الحضرية.
1. **البيوت القصدية:** والتي تعرف بأنها السكنات المتركمة والمكتظة المتواجدة على هوامش المدن وتتميز بالنقص في المصالح والتسهيلات (علي مانع، 1999، ص94).

2. **الأوضاع الاقتصادية للأسرة:** ويقصد بها مدى تمكن الأسرة من تلبية متطلبات أفرادها أو عدم تمكنها بالرجوع إلى: دخلها الشهري أو السنوي أو التأثير المنزلي بالإضافة إلى مستوى الطموح المتوفر ونوع الحي والمسكن الذي تسكنه (حسن شحاتة سغان، 1981، ص112).

3. **الضبط الاجتماعي:** وهو الرقابة الاجتماعية كما يطلق عليه ابن خلدون أحيانا وهو كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء منه لحمل الأفراد على السير على المستوى العادي والمألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء (سيد أحمد غريب، 2000، ص275).

4. **التكيف الاجتماعي:** يعد "روبرت بارك" و"أرنت برجس" من الأوائل الذين درسوا التكيف وحددا مفهومه فيما يلي: هو عملية اختراق واندماج خلالها يكتسب الأفراد والمجموعات ذكريات ومشاعر ومواقف من مجموعات وأشخاص وذلك بمقاسمتهم تجاربهم وتاريخهم ليندمجوا معهم في حياة ثقافية مشتركة (علي الكبير ياسين، 1982، ص13).

5. **جنوح الأحداث:** يشير كل من "مرتون" و "كلينارد" إلى أن جنوح الأحداث هو ذلك السلوك الخارج بشكل واضح وجوهري عن القوانين والمعايير أو الخروج عن المعايير بدرجة كافية تتجاوز حدود المجتمع، وغالبا ما يكون هؤلاء الخارجين تحت سن الرشد القانون (سعد الدين الخالق والسيد رمضان، 1991، ص15).

فتبعاً للمؤشرات الموضوعية المستوحاة من الواقع السوسيوبسيكولوجي للبيوت القصدية، والتي تم اختيارها بناء على الدراسات الايكولوجية المفسرة لجنوح الأحداث في الأحياء الهامشية من منطلق التفاعل داخل شبكة العلاقات الاجتماعية لثقافة فرعية بنيت على هامش المدينة وأنقاد المجتمع الريفي بكل ما يحمله من قيم وعادات وتقاليده وطرق عيش، يمكننا أن نقدم تحليلاً موضوعياً للأسباب التي تدفع بأحداث البيوت القصدية في المجتمع الجزائري إلى ارتكاب مختلف الانحرافات والجرائم، وذلك من خلال التطرق بالتفصيل إلى كل مؤشر تم اختياره.

أولاً. سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة في البيوت القصدية

إن لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البيوت القصدية تأثير على الجانب المادي والمعنوي للأحداث بحيث تدفع بهم إلى الجنوح، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- إن عدد الغرف القليل وحجم الأسرة الكبير في البيوت القصديرية يؤدي إلى الجنوح، فالعيش في مسكن مكتظ يخلق ضغوطا وتوترا فهو يؤدي إلى نقص الخلوة وبالتالي قد يساهم في الجنوح الجنسي كما أن الوالدين ومن أجل الحصول على الخلوة والراحة والهدوء يجبرون على طرد الأبناء إلى الشارع حيث تتوفر فرص كبيرة لارتكاب الانحرافات، ويعود سبب هذا الاكتظاظ إلى عدم ملائمة السكنات التي يقطنها هؤلاء النازحين مع حجم العائلة الكبير، فهي لا تتعدى في الغالب غرفتين خاصة مع ذهنية النازح التي تعتبر السكن في هذه الأحياء أمر مؤقت ولا يعمل على توسيعه، ومع انعدام المساحات الخضراء ومساحات لعب الأطفال التي تدفع الأطفال وتحت تأثير الملل إلى تعلم السلوكيات المنحرفة والاندماج ضمن الزمر المنحرفة، كما قد يؤدي هذا الاكتضاض إلى المشاكل الأسرية وبخاصة إلى الطلاق بفعل العيش في أسر موسعة، مما ينعكس سلبا على الأطفال فيكبون في محيط مفكك اجتماعيا تكون نهايته الجنوح. (أبو السعد كامل الجندي، 1971، ص22).

- تتميز أسر البيوت القصديرية بالدخل القليل الذي لا يلبي متطلباتها وخاصة ما ينتظره الأطفال من حاجيات مختلفة كاللباس والترفيه، وإذا عجزت الأسرة عن تلبية متطلبات الحدث فإنه قد يلجأ إلى السبيل غير المشروع لإشباع حاجياته فيرتكب بعض الانحرافات كالإعتداء على الأموال بالسرقة التي قد يستعمل فيها الاعتداء جسديا على الأفراد الذين يعترضون طريقه (عبد الرحمان محمد العيساوي، 2001، ص45).

فالدخل الغير كاف يحد من طموحات الحدث ويقف عائقا أمامه لبلوغ مستوى الطموح الذي يسطره، الشيء الذي يجعله يستعمل جميع الطرق المشروعة منها وغير المشروعة لبلوغ مستوى هذا الطموح فيسقط في مهاوي الانحراف والجريمة خاصة إذا رأى تأييدا من أسرته أو لا مبالاة منهم على ذلك، كما أن الدخل القليل يقترب بسوء التغذية وهذا يترتب عليه عدم القدرة على المقاومة، فالحدث إذا رأى والديه أو من يعيله غير قادرين على الإنفاق عليه فإنه يلتزم ذلك في جماعات غير الأسرة فتفتح له الجماعات المنحرفة كجماعات السرقة والمخدرات نراعيها لينحدر بعد ذلك معها في الاعتداء على الآخرين.

- يعتبر الفقر عاملا مهما في تفسير جنوح الأحداث، ويمكن إرجاع هذا الفقر إلى تقلب الاقتصاد الجزائري وانتقاله من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، فخلال الثمانينيات كان المجتمع يعيش حالة من الرخاء وبداية من التسعينيات وبفعل غلق المؤسسات العمومية التي كانت تضم عددا كبيرا من العمال الذين تم تسريحهم أصبحت القدرة الشرائية للمواطن ضعيفة، الشيء الذي يفسر جنوح أحداث الأسر الفقيرة بنسبة كبيرة نظرا لعدم إشباع حاجياتهم واعتماد أفرادها على دخل الأب فقط (علي بوعناقة، 1984، ص56).

- إن نظرة الحدث في البيوت القصديرية إلى أسرته بأنها فقيرة يولد لديه نقص وإحباط خاصة في مرحلة المراهقة، لهذه الأسباب فهو يميل إما للانتقام من أسرته وذلك بإحكامها في المشاكل التي يحدثها هو نتيجة عجزها عن توفير حاجياته، وإما يحاول الدفع بها نحو تحسين ظروفها بأي

وسيلة كانت مشروعة أو غير مشروعة وفي كلا الحالتين تكون نهايته في الانحراف وحتى ارتكابه بعض الجرائم (علي بوعنافة، 1984، 59).

- انعدام المتطلبات الأساسية في البيوت القصديرية وسببها هامشية هذه الأخيرة وعدم انتمائها إلى المحيط العمراني للمدن، فيضطر سكان الأحياء القصديرية إلى إيصال الكهرباء مثلا بالطرق غير الشرعية للاستفادة منها، الشيء الذي يبين ملامح الانحراف عن القوانين الضابطة للمجتمع، وهذه السلوكات تنتشر بفعل التنشئة الاجتماعية فتصبح من بين السلوكات غير الإنحرافية عند هؤلاء السكان وبذلك تكون ثقافة فرعية تشكلت على هامش الثقافة السائدة في المدينة.

كما أن انعدام شبكات الماء الشروب في الأحياء القصديرية تجبر الآباء على الدفع بأولادهم إلى جلب الماء من الحنفيات العمومية التي تشب فيها المنازل والاعتداءات بين الأحداث نتيجة كثرة الطلب على الماء وعدم توفر الحنفيات بالقدر الذي يلبي متطلبات هؤلاء.

إن عدم توفر أنابيب صرف المياه القذرة في البيوت القصديرية يعود إلى نفس السبب وهو هامشيتها، حيث يضطر البعض منهم إلى ربط هذه الشبكات بالخنادق والبعض الآخر متروك في العراء مما يتسبب في انتشار الروائح الكريهة وكثرة الحشرات الضارة وخاصة في فصل الصيف، الشيء الذي يدفع أحداث هذه الأحياء إلى مغادرة أحيائهم والتوجه إلى أحياء مجاورة أين ينعدم الضبط الأسري ويقدمون على السلوك المنحرف نتيجة تعرفهم المستمر على بعض المجموعات المنحرفة التي تروج للمخدرات والسرقة.

- نتيجة لعدم توفير هذه الأسر لأبنائها اللباس الجديد والألعاب الترفيهية، فاللباس أصبح ضرورة ملحة في عصرنا الحاضر، فهو يحدد الطبقة الاجتماعية للفرد ويجلب له إما الاحترام أو المهانة، فالأحداث الذين لا توفر لهم أسرهم اللباس الجديد والمحترم فإنهم يشعرون بالنقص ويصعب عليهم الاندماج في المجتمع، كما يتعرضون للسخرية وعدم الاحترام من طرف زملائهم، لذا فإن الأحداث أصبحوا يتجهون إلى العمل بغض النظر عن نوعه سواء طفيليا أو نظاميا مهملين بذلك الدراسة فيسقطون في الانحرافات كل هذا لشراء ما يلزمهم من المتطلبات وأولها اللباس الجديد، تحت تأثير الموضات العالمية التي غزت السوق الجزائرية بفعل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة والذي أثر على عقلية المجتمع حيث أصبح اللباس من المفارقات بين الأطفال والمراهقين وحتى الكبار الذين أصبحوا يتخذون من اللباس أولى الضروريات والمتطلبات الحياتية (محمد سلامة ومحمد غباري، 1989، ص112).

كما أن حاجة الأحداث للترفيه غالبا ما تعوض بمصاحبة مجموعات منحرفة للحصول على هذه الألعاب الترفيهية عن طريق السرقة واللعب في قاعات الألعاب التي أصبحت تشكل ملتقى الأحداث والكبار، في ظل انعدام المساحات الخضراء ومساحات اللعب الجوارية في أغلب الأحياء الجزائرية، الأمر الذي يجعل هؤلاء الأحداث يتفاعلون مع الجميع، حيث أن هذه القاعات أصبحت أوكارا تروج فيها المخدرات ويتم فيها التلاقي للتخطيط لشتى الانحرافات وخاصة

السرقه، فتفاعل الحدث مع هذه المجموعات خاصة في غياب الضبط الأسري يجعله يسقط في الانحراف.

- إن أحداث البيوت القصديرية هم أكثر عرضة للجنوح إذا كانوا متسربين من المدارس وبدون عمل فانهدام الدخل والنشاط الاقتصادي يخلق ضغوطا معتبرة على سقوط الأحداث في البدائل غير القانونية والمضادة للمجتمع، ففي ظل البطالة يجد الحدث نفسه منبوذ من طرف أسرته وغير قادر على توفير متطلباته، الأمر الذي يجعله يقبل على إتخاذ السرقه والسلوكات الانحرافية الأخرى بديلا للحصول على ما يريد، كما قد يحاول الانتقام من أصحاب الأموال بفعل مركب النقص نتيجة الفقر والحاجة، فهو يرى بأن جميع من يملك المال عدوا له، أو قد أخذ نصيبه منه عنوة، وهذا ما تفسره الأعمال التي يقوم بها بعض الأحداث كسرقه الدكاكين ثم الإقبال على تحطيم ما تبقى من السلع أو إفسادها لكي لا تصلح للاستعمال مرة أخرى (رأفت محمد نسيم، 1960، ص54).

وإذا كانت البطالة تعرض أحداث البيوت القصديرية للجنوح، فإن بعض أنواع الأعمال الطفيلية تعتبر مفسدة لسلوك الحدث أخلاقيا واجتماعيا حيث أنها توفر فرصا وحوافز لمخالفة القوانين الضابطة للمجتمع، نتيجة لما تلحقه من نتائج سلبية على الحدث، فأعمال بيع التبغ تساعد على تعلم التدخين الذي يقود بدوره إلى تعلم تناول المخدرات التي ينتهي متناولها في السقوط في شتى الانحرافات تحت تأثير الإدمان، كما أن البيع في السوق السوداء الذي يجعل الحدث يتفاعل مع جميع الشرائح الاجتماعية ومع شخصيات مختلفة من الباعة الذين قد يكونوا منحرفين فيتعلم الحدث منهم الغش في السلع والتحايل على القوانين، الشيء الذي يحفز الحدث على تعلم عصيان القوانين والهروب من ما من شأنه الاعتدال والسوية، كالغش في السلع قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من المال بدون بذل جهد كبير وبدون تسديد الضرائب والرسوم.

كما يتم توظيف أحداث البيوت القصديرية في مقاولات البناء وفي أعمال أخرى بدون ضمان اجتماعي نتيجة لصغر سنهم، فالسن القانونية للعمل في الجزائر محددة بـ18 سنة، مستغلين بذلك هؤلاء الأحداث إما لأنهم لا يطلبون أجور كبيرة لجهلهم للرواتب التي يقدمها هؤلاء المقاولين أو لرضاهم عن تلك الرواتب قصد المصروف الشخصي وتوفير المتطلبات الشخصية فقط.

هذا الاستغلال من طرف المقاولين يؤدي إلى نشوب منازعات و مشاجرات نتيجة عدم دفع أجور هؤلاء الأحداث أو التأخر في دفعها، الشيء الذي يدفع بهم إلى اتخاذ بعض صور الانحراف لنيل أجورهم وخاصة الاعتداءات الجسدية على أصحاب هذه المقاولات، بالإضافة إلى احتمال تعلم الأحداث بعض السلوكات المنحرفة من العمال الكبار كالتهاون وعدم القيام بالعمل على أحسن وجه.

- إن لعمل الحدث في الأعمال الصعبة يترتب عليها آثار نفسية تكمن في شعور الحدث بالنقص في شخصيته وهو أقل من الآخرين حيث يرى أقرانه يعيشون حياة رغيدة ومتوفر فيها مقومات

الأسرة الناجحة وهو محروم من ذلك، ويسوء تكيفه الاجتماعي مع نفسه ومع الآخرين وتكوين شخصية ضعيفة في المستقبل، كما يصاب الحدث بكثير من الأمراض في الفقرات والعظام نتيجة القوة والضغط التي تحتاجها المهن التي يعمل بها فهي أكبر من قدراته وطاقاته (جلال الدين عبد الخالق، 1991، ص82).

ثانيا. انعدام الضبط الاجتماعي في البيوت القصديرية

يعتبر الضبط الاجتماعي من بين أهم المكّنزمات المسؤولة عن كبح جموح الحدث وعدم انغماسه في مهووي الانحراف نظرا لما يوفره من أساليب تنشيطية قائمة على معايير وقيم المجتمع السوية، و يكمن انعدام الضبط الاجتماعي في البيوت القصديرية من خلال ما يلي:

- في الغالب تعتمد أسر البيوت القصديرية على الضرب كأسلوب تأديبي، وهذا الأسلوب أسلوب غير سليم للتأديب فهو يقضي على الحب، الثقة بالنفس وروح الإبداع كما يحط من احترام الطفل لذاته ويولد الغضب لديه كما يخلق عنده سلوك العصيان، فالطفل إذا ألف الضرب يصبح بليدا ويلجأ لتحقيق ذاته بأساليب منحرفة، وإستعمال أسر هذه البيوت لهذا الأسلوب التأديبي يرجع إلى واقع العائلة الجزائرية التي تتميز بصفتين أساسيتين أولاها عدم الإقناع والمكافئة، وثانيها الاهتمام بالعقاب الجسدي والتلقين، لذا تبنى شخصية الطفل مضطربة ميالة إلى الانحراف وقائمة على الخوف أكثر مما تتميز بالحب والاحترام، فهي بذلك تدعم نزعة الامتثال وتضعف طاقة الإبداع والتجديد (عبد الرحمن محمد العيسوي، 2000، ص82).

وتستعمل أسر البيوت القصديرية أيضا عقوبتي الطرد من المنزل واللامبالاة، والطرد من المنزل يقتصر في غالبه بالفترات التي تظهر فيها النتائج المدرسية، فالحدث إذا تحصل على نتائج دراسية ضعيفة وطرد من المنزل فإنه يكون عرضة لعدة مخاطر خاصة الاستغلال الجنسي من طرف المتشردين الكبار بالإضافة إلى احتمال تعرضهم لتناول المواد المخدرة التي يتحصلون عليها مجانا من طرف مروجي المخدرات لمحاولة استغلالهم مستقبلا في الترويج بفعل إدمانهم على هذه العقاقير.

كما أن لامبالاة أسر البيوت القصديرية بالسلوك الذي يصدره الحدث مهما كان نوعه كعدم سؤاله حتى عن تصرفه وعن حاجاته الاجتماعية، أو عدم الاهتمام بالنتائج المدرسية التي يتحصل عليها الحدث كان يشجعه ويفرح به حين يتحصل على نتائج جيدة ويؤنبه تأنيبا محترما إذا تحصل على نتائج ضعيفة ويشجعه على بذل الجهد للحصول على نتائج أحسن، وكذلك حين قيامه بالسلوكات المنحرفة في البيت والشارع، فاللامبالاة تشعر الحدث بالإحباط والفراغ العاطفي وبعدم الاهتمام كما تهز ثقته بنفسه وتعرض شخصيته للاضطراب وبصعب عليه التكيف في المجتمع، ويتجه إلى ممارسة السلوك العدواني انتقاما من الواقع الذي يعيشه إما داخل الأسرة بكرهه لوالديه وعصيانهم أو خارج الأسرة بتعديه على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة بالسرقه والتعطيم.

- نظرا للضبط الموجود على مستوى هذه على مشاهدة التلفزيون بفعل ضيق المسكن وعدم تمكن الحدث من الخلوة لمشاهدة ما شاء من البرامج وخاصة الجنسية منها، فهو يعمد إلى تعويضها باللوحات الالكترونية وبالهواتف الذكية الموصولة بالانترنت والتي شاع استعمالها في المجتمع الجزائري وعلى نطاق واسع، فأصبح أحداث البيوت القصديرية على وجه الخصوص يعتمدون عليها سواء لمشاهدة الفيديوها الجنسية أو بالمكالمات الهاتفية المثيرة للشهوة الجنسية مع الجنسنيين، خاصة في ظل انعدام الضبط الأسري الناجم عن بحث الوالدين عن الخلوة، فهم يتجاهلون دخول أبنائهم في أوقات متأخرة من الليل مما يترك المجال للحدث ليأخذ كل حريته في ممارساته الانحراف عامة والجنسية خاصة (حسين رشدي، 1983، ص12).

- نظرا لعدم انتماء البيوت القصديرية للمحيط العمراني للمدن باعتبارها هامشية فإن دوريات الأمن فيها تكاد تكون منعدمة مما يقلل الضبط الاجتماعي القانوني، فيجد الأحداث نوعا من الحرية في القيام ببعض السلوكيات المنحرفة خاصة وأن هذه الأحياء تتميز بضيق أزقتها وعدم وجود الطرق والشوارع التي تمر منها الدوريات داخلها، حيث يقوم رجال الأمن ببعض الدوريات النادرة على أطرافها.

- إن نقص دوريات الأمن في هذه الأحياء القصديرية يساعد على تنامي السلوك المنحرف بين الأحداث، بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها هؤلاء في هذه الأحياء التي تتميز أيضا بكثرة السكان، حيث يكون الأطفال في حالة ضياع وفراغ تام نتيجة عدم وجود مساحات للعب والوسائل الترفيهية المنعدمة فهم بذلك لا يستطيعون أن يحسنوا استغلال أوقات فراغهم، مما يدفعهم للسلوك المنحرف تحت تأثير جماعات الرفاق والجماعات المنحرفة التي تفر إلى مثل هذه الأحياء هربا من رجال الأمن لاقتدار المنطقة إلى الأمن والطمأنينة إذ لا يوجد بها نقطة شرطة أو نقطة إطفاء، خاصة وأن المنطقة بها الأماكن التي قد تأوي والمجرمين وغيرهم من المسجلين خطر مما يعرض أهالي المنطقة للعديد من الأخطار، كذلك عدم وجود نقطة إطفاء يؤدي إلى حدوث الكثير من الخسائر عند حدوث حرائق حيث أن أسطح المنازل تغطي بكميات كبيرة من القش ومخلفات الحيوانات ، وكلها قابلة للاشتعال السريع (علي بو عناق، 1984، ص62).

كما أن عدم تدخل رجال الأمن حين وقوع شجارات في الأحياء القصديرية يعود إلى طبيعة هذه الأحياء التي تتميز بأزقة ضيقة تحول دون مرور مركبات "سيارات" الأمن بالإضافة إلى عدم التبليغ عن هذه المشاجرات بفعل عقلية أصحابها الذين في أغلبهم من النازحين الريفيين فهم يعملون على حل تلك المشاجرات بينهم لكون أغلبهم من القرابة أو العشيرة الواحدة، هذا ما يساهم في تنامي السلوك المنحرف وذلك نتيجة انعدام الضبط الاجتماعي القانوني الذي يمثل الأمن، كما أن عدم التدخل هذا يساهم في تفشي ظاهرة جنوح الأحداث بتعلم الأحداث بعض السلوكات المنحرفة تقليدا للكبار وخاصة الاعتداءات الجسدية بفعل الازدحام الذي يميز هذه الأحياء نتيجة كثرة عدد السكان فالأحداث يتشاجرون لأتفه الأسباب تحت تأثير الملل.

يضاف إلى ذلك معرفة أحداث البيوت القصدية للأماكن التي لا تستطيع الشرطة الدخول إليها تساعد على فقدان الأمن لهيبته في نفسية الأحداث مما يؤدي إلى انتشار السلوكات المنحرفة في صفوف الأحداث خاصة و أن الجماعات المنحرفة التي يقودها كبار السن هي التي تحتضن هؤلاء الأحداث في مرحلة أولى عند هروبهم من الأمن وتساعدهم على معرفة التقنيات والأساليب المحترفة للفرار من قبضة الأمن الشيء الذي يساعدهم على مواصلة ممارسة الانحراف.

ثالثا. عدم تكيف أحداث البيوت القصدية مع الحياة الحضرية

النزوح الريفي الذي حدث في المجتمع الجزائري خلال سنوات التسعينيات هو عبارة عن تهجير للسكان الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على حياة حضرية وهم غير مؤهلين لدخولها، فوجدوا أنفسهم يعيشون على هامش المدينة في بيوت قصدية نتيجة غلاء المساكن لكثرة الطلب عليها، كما أن فقدانهم لممتلكاتهم وأموالهم بفعل سوء الوضع الأمني جعلهم يعيشون حياة مزرية من الفقر مما انعكس سلبا على الأطفال الذين انقطع معظمهم عن الدراسة واتجهوا إلى العمل لمساعدة الأسرة، ويتمظهر عدم تكيف أحداث البيوت القصدية مع الحياة الحضرية في المؤشرات الآتية:

- عدم انتماء أحداث البيوت القصدية للنوادي الرياضية والجمعيات الثقافية، باعتبار أن هذه الأحياء ليست تابعة إلى الهيكل العمراني للمدن وبالتالي لا توجد بها مثل هذه النوادي والجمعيات، الشيء الذي يساعد كعامل أساسي على صعوبة التكيف مع الحياة الحضرية، فالجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية تعمل على تنشئة الحدث على المبادئ السامية للمجتمع كما تمكنه من التعرف على أصدقاء جدد من عدة أحياء ومن عدة مدن أخرى بفعل الدورات الرياضية والثقافية التي تقوم بها الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية خارج المدن، فتفاعل الحدث مع المجتمع من خلال هذه الجمعيات يجعله يتعرف على عادات وتقاليده الحضرية الأمر الذي يسهل عليه عملية التكيف الاجتماعي كما يساعده على التخلص من الانطواء الذي يقوده إلى السلوكات المنحرفة نتيجة صعوبة تكيفه مع المجتمع الحضري لتعوده على الحياة الريفية القائمة على علاقات بسيطة وغالبيتها علاقات محصورة النطاق على الأسرة أو العشيرة.

- قضاء أحداث البيوت القصدية أوقات فراغهم في اللعب داخل أحيائهم دون الاحتكاك بأحداث الوسط الحضري يبعد المسافة بينهم وبين التكيف الاجتماعي مع الوسط الحضري، لأن الاحتكاك والتفاعل مع أفراد من المدينة يمكنهم من التعرف على الأفكار الجديدة والعادات والقيم التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، كما تمكنهم من كسب اللغة أو اللهجة المتداولة في تلك المدينة مما يسهل عليهم عملية الاتصال كمرحلة أولى نحو عملية التطبيع الاجتماعي التي تقود إلى التكيف، كما أن قضاء وقت الفراغ في الجلوس في البيت يعزل الحدث عن المحيط الخارجي ويجعله يجهل ما يدور في الخارج مما يدفعه إلى الانطواء ويصعب عملية الاتصال

في حياته اليومية خاصة في ميدان الدراسة الشيء الذي يجعل من تكيفه مع المحيط الحضري أمرا صعبا بل ومستحيلا (محمد حجازي، 1995، ص50).

-العيش في حي قصديري يجعل رضا الحدث عن منزله أمرا مستحيلا لشعوره بالمهانة وعدم الاحترام من سكان الأحياء المحترمة، بالإضافة إلى انعدام النظافة وكثرة السكان التي تولد الازدحام الشديد في تلك الأحياء التي تكثر فيها المشاجرات والاعتداءات لأتفه الأسباب بفعل هذا الازدحام، فعدم رضا الحدث عن منزله لهذه الأسباب يصعب عليه عملية التكيف الاجتماعي باعتبار أن الاستقرار هو أساس التكيف وخاصة نوع المسكن ونوع الحي الذي ينتمي إليه، فالحي الذي تكثر فيه المشاجرات بين الجيران وعدم الاحترام يصبح حيا منبوذا لا يقصده الأفراد المحترمين وبذلك يكون وبال سوء على أهله مما يجعلهم في عزلة عن المجتمع الكبير خاصة إذا كان هذا الحي يتميز بانتشار الرذائل الاجتماعية الدعارة والمخدرات والإجرام كالأحياء القصديرية والأحياء التقليدية الشعبية (Anne Musclet, 1996, p15).

كما أن عدد الغرف القليل وكثرة عدد أفراد الأسرة يجعل الأحداث غير راضين عن مساكنهم نظرا للضييق والازدحام داخل البيت مما يجعل الفرد يحس بنوع من الحرمان الاجتماعي خاصة إذا كان أفراد الأسرة مكونين من الجنسين ذكورا وإناثا مما يجعل الراحة مستحيلة بفعل انعدام الخلوة، فالضييق يجبر الجنسين على النوم في غرفة واحدة الشيء الذي يولد الإحباط والاستياء فيفضل الحدث قضاء معظم أوقاته خارج البيت مما يجعله عرضة لعدة إغراءات توصله إلى السلوك المنحرف.

-تعود أسر البيوت القصديرية زيارة الأقارب بيبقي قائما عند قدومهم إلى المدينة، مما يؤكد أن المجتمع الريفي قائم على العلاقات القرابية، إلا أن علاقاتهم مع جيرانهم صلاتها ضعيفة فهم لا يتبادلون الزيارات إلا في بعض الأفراح أو الأفراح بسبب الرغبة في المحافظة على بعد المسافة الاجتماعية بينهم وبين جيرانهم لأن ذلك يؤدي إلى فقدان خصوصيات العائلة الكبيرة وتقاليدها التي تميزها عن غيرها (محمد عاطف غيث، د س، ص22).

فالنازح الريفي لا يستطيع أن يجبر نفسه على التفاعل مع شخص أو مجموعة أخرى تختلف في نشأتها وتكوينها الاجتماعي دون أن يكلفه موقف التفاعل هذا خسارة سمات رئيسية في شخصيته وفي قيمه المرتبطة بطروف نشأته وهنا يكون حظ التكيف ضعيفا اعتبارا للكلفة النفسانية التي يتطلبها هذا الموقف ولقيمتها المعنوية كالتنازل عن بعض القيم أو المبادئ فهو يعزف عن زيارة أسر جيرانه للحفاظ على طبيعة الأسرة وقيمتها.

- انشغال أسر البيوت القصديرية بشؤون أسرهم الداخلية والتي في أغلبها إحصاء المتطلبات الضرورية وكيفية ومواجهة صعوبة العيش بفعل الظروف الاقتصادية الصعبة يحول دون تفكيرهم في زيارة الأسرة القريبة منهم نتيجة محدودية الدخل أو انعدامه، إلا أنهم ينشغلون في بعض الأحيان بشؤون الأسرة الكبيرة "الممتدة" أي امتداد مجال الاهتمام إلى ظروف وأحوال

الأهل والأقارب المقيمين في نفس الحي أو المدينة كشكل من أشكال الارتباط العائلي الممتد على غرار ما كان يحدث في الأسرة الممتدة وهو ما يفسر زيارتهم لأسر الأهل والأقارب (محمد عاطف غيث، د. س، ص28).

هذا الاهتمام المغلق المترجم في زيارة أسر الأقارب على حساب أسر الجيران يؤثر تأثيرا بارزا على عدم قدرة أسر البيوت القصديرية بناء علاقات جديدة تساعدهم على التكيف مع المجتمع الحضري الشيء الذي ينعكس سلبا على الأطفال ويقودهم إلى الانحراف نتيجة انغلاق أسرهم على نفسها، فهم لا يجدون وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي ابتداء من تنشئتهم على إقامة علاقات اجتماعية محدودة النطاق وعدم تعرفهم المستمر على بعض الأفراد الجدد والأصدقاء الذي يساهم في تكيفهم مع الحياة الحضرية من خلال الاختلاط الذي يقود إلى معرفة أفكار وقيم جديدة تكون أسرهم على جهل بها.

كما أن أحداث أسر البيوت القصديرية العاملين ونظرا لكثرة ساعات العمل وانغماسهم في نشاطات الكبار يجعلهم لا يجدون وقتا للعب أو الراحة، مما يفقدتهم الاستمتاع بطفولتهم، كما أنهم يفقدون القدر المناسب والملائم للانتماء إلى المحيط الحضري، لعدم تمكنهم من أن يكونوا أصدقاء، حيث أن الصداقات تمتد الأحداث بإدراك واقعي لذاتهم، كما أن تواجدهم في العمل طوال اليوم يضعف ولاءهم وانتمائهم لأسرهم الأمر الذي يصعب عليهم الاندماج في المحيط الحضري لأن الفرد إذا تعذر عليه إقامة علاقات مع أسرته فإنه يستحيل عليه أن يقيم علاقات خارجية.

توفر المدينة على طبقات اجتماعية وثقافية يحول دون قدرة سكان البيوت القصديرية على التكيف فالمدينة تكون مقسمة إلى أحياء تسكنها فئات اجتماعية معينة كالإطارات، المثقفين، العمال البسطاء البطالين والفقراء، والأثرياء، فهذه الظاهرة التي تميز غالبية أحياء الجزائر تقف وراء تفكك الروابط الاجتماعية وتسهم في ظهور عدم التجانس الاجتماعي بين السكان، الشيء الذي يؤثر على سكان البيوت القصديرية الساكنين في الأحياء المنحطة اجتماعيا، فهو لا يستطيع حتى الاتصال بالمجتمع الحضري لانتمائه لطبقة اجتماعية معينة فيكون بذلك قد نبذ مما يجعله يتوجه إلى السلوك المنحرف للفت انتباه المجتمع الذي نبذه ويعمل على أن يجد لنفسه موقعا ولو على حساب إخلاله بالنظام العام للمجتمع وذلك بالتعدي على قوانينه (سيد أحمد غريب، 2000، ص27).

خاتمة:

إن أفضل علاج لظاهرة الجنوح في البيوت القصديرية حسب رأينا هو الوقاية الأولى من هذه الظاهرة قبل لمنع تهيئة الظروف المساعدة على وقوعها، فالطرف الأول المعني برعاية الأطفال والشباب هو الأسرة و بالتالي يجب رعايتها وتوعيتها بدورها وتدعيمها ومساعدة الفقيرة منها لتأمين أحسن الظروف لتنشئة أطفالها، وهذا من منطلق أن جنوح الأحداث في البيوت القصديرية

هو جنوح فقر واحتياج لأنه مرتبط في غالب الأحيان بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى انعدام الضبط الأسري وكذا عدم تمكن هؤلاء الأحداث من التكيف مع الحياة الحضرية، حيث أثبتت الإحصائيات أن أعلى نسب الجرائم المرتكبة تتعلق بالسرقة وأن أغلب الأحداث الجانحين منحدرين من أسر فقيرة وبالتالي فإن هؤلاء ليسوا مجرمين بل يعتبرون ضحايا لهذه الظروف.

ولا يمكن تجاهل دور الدولة في هذا المجال، فهي مطالبة في إطار العمل الوقائي المسبق من الجنوح بأن تجد الحلول لظاهرة انتشار البيوت القصدية، إما بتوفير سكنات محترمة لهؤلاء السكان، وإما بالحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك بتوفير شروط الحياة الكريمة في الأرياف من خلال الاعتماد على برامج تنموية تأخذ في الحسبان هذا الجانب.

قائمة المراجع:

1. أبو السعد كامل الجندي(1979)، انحراف الأحداث والجناح، دار المعارف، القاهرة، مصر.
2. أحمد غريب(2000)، علم الإجتماع و دراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
3. جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان(1991)، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
4. حسن شحاته سغفان(1981)، دراسات في علم الإجتماع الاقتصادي، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر.
5. حسين عبده رشدي(1983)، بحوث ودوريات في المراهقة، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، مصر.
6. رافت محمد نسيم(1991)، لماذا ينحرف الأطفال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
7. سعد الدين عبد الخالق والسيد رمضان(1991)، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
8. عبد الرحمان محمد العيسوي(2001)، سيكولوجية الجنوح والانحراف والجريمة. ط1، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان.
9. عبد الرحمن محمد العيسوي(2001)، سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة، ط1، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان.
10. علي الكبير ياسين(1982)، المهاجرون في طرابلس، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان.
11. علي بوعناقة(1984)، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر.

12. علي مانع(1996)، جنوح الأحداث في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر.

13. غريب سيد أحمد(2000)، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

14. فضيل دليو وآخرون(2004)، التحديات المعاصرة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

15. محمد حجازي(1975)، الأسرة والتصنيع، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

16. محمد سلامة، محمد غبارة(1989)، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث.المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

17. محمد عاطف غيث(د.س)، المشكلات الاجتماعية والسلوك الإنحرافي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

18. Anne Muscle (1996), Individu et memoirre familiale. Edition Nathan, Paris, France.

قراءة نظرية في مفهوم إدارة الوقت

Reading theory of time management concept

أسماء خالد، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل- الجزائر

ملخص: بعد ما عرفت المؤسسات تطبيق العديد من النماذج الإدارية، الكلاسيكية منها والحديثة، برزت إدارة الوقت كفلسفة إدارية حديثة تركز على الوقت كمورد هام ونادر تتوقف عليه كل الموارد الأخرى، حيث صارت المؤسسات تعطي عناية بالغة للوقت، باعتباره المورد الذي لا يمكن شراؤه ولا تعويضه، وهو المورد الذي يحقق النجاح، ولقد جاءت هذه المساهمة العلمية للوقوف عند مفهوم إدارة الوقت كفلسفة إدارية حديثة، والنظريات التي تناولتها، وكذا مضيعات الوقت والخطوات الناجحة لإدارته.

الكلمات المفتاحية: الوقت، الإدارة، إدارة الوقت.

Abstract: This paper aims to give a reading theory of the concept of time management. Time management has become one of the most important modern administrative philosophies adopted by aspiring institutions in the workplace. All material and human resources are losing their value to time as a vital resource on which all resources depend.

We will discuss the concept of time management and its most important themes and effective ways of managing it.

Keywords: Management, Time, Time management.

مقدمة:

لقد فرضت التطورات الهائلة التي مست جميع المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، الكثير من التحديات والرهانات، حيث أصبح تحقيق النجاح والسير نحو التقدم في ظل ديناميكية البيئة، يجعل من وقت الفرد مزجما بالأنشطة والمهام والمسؤوليات المختلفة اتجاه نفسه لكي يثبت وجوده وينمي ذاته، واتجاه عمله وحياته الاجتماعية والأسرية كذلك، لهذا نجد أن هدر الوقت أصبح أمرا متوقعا، نتيجة لصرفه في أمور أو مهام تأخذ منه الكثير دون الحصول على نتائج إيجابية.

ولم تمنع المستجدات الحالية في هذا العصر من المساس بالأعمال المهنية المختلفة، حيث تميزت بكثرة أعبائها وتجدها مع مرور الزمن، وبما أن المدير هو المسئول بالدرجة الأولى على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فمسؤولية استثمار الوقت تقع على كاهله، وهذا لا يعني إخلاء مسؤولية العمال باعتبارهم كذلك موردا مهما يساهم في نجاح المؤسسة، من خلال أداء الواجبات الموكلة إليهم، ولكن هذا النجاح مرده إلى إدارة فعالة للوقت التي تضمن بدورها الوصول للأهداف، والسير قدما نحو التطور، أما إذا كانت مهارات وقدرات العاملين في المؤسسة على تنظيم الوقت وتنفيذ الأعمال الموكلة إليهم ضعيفة أو منعدمة، فهذا يؤثر وبشكل كبير على النجاح وتحقيق الأهداف المنشودة.

ومن المؤكد أن المؤسسة تضع الأهداف وتبذل كل ما بوسعها لتحقيقها، وتتفق كل مواردها وصولا لها، ولذة النجاح هي تحقيق الأهداف في حدود الوقت الذي خصص له، هذا ما يوضح أن أهمية الوقت لا تقل عن أهمية الهدف التي تسعى وراءه أي مؤسسة، فالاستفادة القصوى من الوقت هي التي تحدد الفرق بين مؤسسة ناجحة وأخرى عادية، كما أنها القاسم المشترك بين المؤسسات الناجحة لقدرة مدرائها وعمالها على الموازنة بين الأهداف التي يرغبون في تحقيقها وبين الواجبات اللازمة عليهم اتجاه عدة علاقات، بمعنى آخر يشتركون في الإدارة الفعالة للوقت. وقد أدت التغيرات التي طرأت على بيئة العمال إلى ظهور إدارة الوقت في المؤسسة، كإدارة حديثة لا تقل أهمية عن الإدارات الأخرى فامتدت دائرة الاهتمام بها، ويمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى أسباب عديدة (سهيل عبدات، 2007، ص11-12)، منها الحاجة إلى إيجاد التوازن بين الوظيفة أو العمل والحياة الاجتماعية والعائلية، وبسبب انفجار المعلومات والتقنية الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات، كذلك ارتفاع معدلات التغيير السنوية، كما أن الأفراد الذين يكتشفون طرقا لاختصار الوقت لعمل أي شيء تقريبا في السوق يملكون أو يكسبون الكثير من المال، إضافة إلى ضغوط التنافس والعولمة.

كما برزت أهمية الوقت بالنسبة للعمليات الإدارية، وإدراك المؤسسات ضرورة هذه الإدارة لما تحققه من نتائج إيجابية تضفي طابع الاستقرار والاستثمار عليها، فالإدارة الجيدة للوقت تؤدي إلى توفير وقت أكبر للعامل والمدير على حد سواء، فبالنسبة للمدير تمكنه من التركيز أكثر على المهام المهمة وانجازها بشكل صحيح، والتقليل من وقت الأعمال الأقل أهمية من الأولى، أضف إلى أنها تتيح له الفرصة لاستغلال الوسائل التكنولوجية والشخصية من أجل الاستفادة من وقته بشكل أكبر، وتسهيل عملية إنجاز أو القيام بجميع الأعمال، أما العامل فحسن إدارة الوقت ترجع عليه بالفائدة الشخصية وتحسين معنوياته، وعلى المؤسسة أيضا، بحيث تقوده إلى التخلص من

ضغوط العمل والزيادة في الإنتاجية وتحسين الأداء، أضيف إلى كل هذا، فإن إدارة الوقت تمنح إمكانية التعرف على وسائل وطرق إدارة وقت المؤسسة، فهذه الإدارة تخضع لعمليات إدارية من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة، فالتخطيط للوقت يتم حاضرا للاستفادة منه مستقبلا لأجل تفادي الأزمات والتوترات والتغيرات التي تفرضها بيئة الأعمال والتصدي للمشاكل واتخاذ القرارات في وقتها، أما التنظيم للوقت فيأتي من أجل توزيعه بشكل دقيق على المهام والوظائف المختلفة حسب أولويات وأهداف المؤسسة.

كل هذا يوفر إدارة الوقت بشكل جيد وفعال أما المؤسسة التي تقوم دون إدارة فعالة للوقت أو إهمالها تصل في النهاية إلى ضعف القدرة التنافسية والوقوع في مشكلات ومعوقات تصعب من السير الحسن لها وتسود الفوضى وعدم الاستقرار وخسارة الزبائن، وبالتالي الخروج من سوق العمل، فإدارة الوقت في المؤسسة عامل حرج وحاسم ومعيار حساس يجب عليها وضعه في الحساب عند تحديد أهدافها ووضع الخطط حتى تتمكن من الوصول إلى ما تبتغيه. وبناءً على كل ما سبق ذكره، يمكن القول أن نجاح واستمرارية المؤسسات يعتمد على معرفتها بأساليب وطرق ومهارات إدارة الوقت واعتمادها على هذه الأساليب والطرق.

1. مفهوم إدارة الوقت:

إن السنوات الأخيرة شهدت العديد من الأبحاث والدراسات فيما يخص مفهوم إدارة الوقت سواء كان ذلك في المؤسسات ذات القطاع الخاص أو العام، ولهذا تعددت التعاريف واختلفت وسيتم تقديم بعضها:

عرفت إدارة الوقت على أنها: "تحديد ووضع أولويات لأهدافنا بحيث يمكن تخصيص وقت أكبر للمهام المهمة ووقت أقل للمهام التافهة" (Ray G. Helmer P.E, 1998, P2)، فمن خلال تحديد الأولويات حسب الأهمية يمكن التمييز من العمل الذي يجب إنجازه بوقت قبل عمل آخر يمكن تخصيص وقت أقل لإنجازه.

كما عرفت أيضا بأنها: "الطريقة المنطقية الأكثر تنظيماً للوصول إلى الفعالية وأيضا توفير الوقت" (Elisabeth Cour, 2011, P4).

وعرفها Lauren Hermel بأنها: "تتألف من تجهيز الإمكانيات والأدوات التي تسمح بمعرفة العمل بشكل أفضل من أجل إنجازه بصورة أحسن والهدف من إدارة الوقت هو أن نكون في انسجام مع أهداف وأولويات الحياة" (Hermel Laurent, 2005, p130).

ويعرفها موسى أحمد محمد بقوله: "إدارة الوقت تعني الاستغلال الأمثل للوقت من حيث برمجته وتنظيم الأعمال وإنجازها في مواعيدها المقررة وفق الخطط المرسومة وهو ما يتطلب تجنب مسببات ضياع الوقت من جهة ومن جهة أخرى يتطلب حسن توزيع الواجبات اليومية والشهرية والسببية وتحديد الأولويات والمهام والمتطلبات التي يواجهها المدير يوميا والتخطيط للأعمال المستقبلية كي لا يضيع الوقت المتاح هدرا أو إرهاق الأعصاب في محاولة إنجاز أكبر قدر من الأعمال في أوقات محددة" (جهاد بن محمد الرشيد، 2003، ص3).

وأما زيدان فيعرف إدارة الوقت بأنها: "حصر الوقت وتحديد وتنظيمه وتوزيعه توزيعا مناسباً، واستثمار كل لحظة فيه الاستثمار الأمثل، في ضوء مخططات مناسبة تربط فيما بين الأهداف التي ينبغي تحقيقها، والممارسات والأساليب التي سيتم تنفيذها، والوقت المحدد لهذا

التنفيذ دون هدر وإخضاع ذلك كله لعمليات متابعة وتقويم مستمر" (خالد أحمد الصرايرة، 2010، ص90).

ويلاحظ أن إدارة الوقت تخضع لمجموعة من العمليات التي تستند عليها للوصول إلى الغاية المستهدفة، من تخطيط وتنظيم وتوجيه بالإضافة إلى عملية المراقبة التي تبين لنا إذا ما نجح القائم بالتخطيط سواء كان مديراً أو غيره في الوصول إلى استغلال الوقت استغلالاً أمثل.

فإدارة الوقت هي: عملية يمكن من خلالها استخدام الوقت واستغلاله استغلالاً فعالاً يؤدي في النتيجة لتحقيق الأهداف في الوقت الذي تم تحديده لها سواء كان هدفاً فردياً أو مشتركاً وهذا يتم عن طريق التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة.

2. نظريات إدارة الوقت:

لقد برزت في أوائل القرن العشرين أهمية الوقت في الإدارة، حيث تعددت التصورات والمداخل النظرية، كل حسب وجهة نظره حول موضوع إدارة الوقت ودراسته في جانب معين، ابتداءً بالنظريات التقليدية، بالتركيز على نظرية الإدارة العلمية لفريدريك تايلور مروراً بمدرسة العلاقات الإنسانية، ثم مقارنة نظم نفسك وتحليل باريتو 20/80 و ABC، ويمكن تقسيم النظريات التي تناولت موضوع إدارة الوقت إلى نظريات تقليدية وأخرى حديثة.

النظريات التقليدية:

يقصد بالنظريات التقليدية في هذه الدراسة، تلك النظريات المنتمية إلى الرعيل الأول في دراسة الوقت، والتي مهدت لإدارة الوقت حتى ولو لم تتطرق لها صراحة فكل من الإدارة العلمية ومدرسة العلاقات الإنسانية تعدا نظريتين تقليديتين في هذا المجال (على الرغم من أن مدرسة العلاقات الإنسانية تصنف ضمن التيار النيو- كلاسيكي في نظريات التنظيم).

نظرية الإدارة العلمية: تجمع الدراسات على أن أول من اهتم بإدارة الوقت هو أب الإدارة العلمية فريدريك تايلور، وذلك عند دراسته للحركة والزمن لتحديد أحسن طريقة لأداء العمل وكان هذا عام 1881، حيث رأى أن كل عامل بإمكانه أن يصبح كفؤاً في عمله، وعلى الإدارة أن تكتشف الطرق وتقدم الإمكانيات اللازمة لذلك (Kennedy, 2003, p223-224).

ولقد أجرى تايلور دراسته وأبحاثه لأجل التوصل إلى طرق عملية لزيادة الإنتاج وكانت هذه الأبحاث تعتمد على المنهج العلمي التجريبي، فقام بدراسة الزمن والحركة للعمليات الإنتاجية للتوصل إلى الوقت القياسي لأداء كل عملية من هذه العمليات (عبد الباري إبراهيم درة ومحفوظ أحمد جوده، 2011، ص37).

حيث أجرى تجربته في مصنع الحديد والصلب، ثم قام بتقسيم العمل الذي يقوم به العامل وتحليله إلى حركات بسيطة، ثم تسجيل الوقت الفعلي اللازم لأداء كل منها، والتخلص من كل الحركات الزائدة أو غير الضرورية بمعنى أنها لا تؤدي إلى الإنتاج (أمين عبد العزيز حسن، 2001، ص 15)، واستخدم لذلك ساعة التوقيت وبعض أجهزة التصوير التي كانت متوفرة حينها بدلاً من اعتماده على الطرق التقليدية في وصف الأداء المطلوب من العامل (فريد فهمي زيادة، 2008، ص49)، هذا ما يطلق عليه بالعمل التحليلي أما في الجهة المقابلة نجد العمل الإنشائي المبني على تجميع الحركات المتبقية المنتجة ووضع زمن معياري لأداء كل حركة (عمر وصفي عقيلي، 2009، ص91)، بمعنى توفير الوقت الذي يصرف في سبيل انجاز العمل من قبل العامل.

وفي الأخير نلاحظ أن تركيز تابلور على دراسة الحركة والزمن كان بهدف تقليل الفترة الزمنية اللازمة لانجاز عمل معين من جراء حذف الوقت الضائع، وبالتالي زيادة الوقت الإنتاجي والتوصل إلى معايير عملية يمكن للمشروع إتباعها (كامل محمد المغربي، 2007، ص 110).

مدرسة العلاقات الإنسانية: اهتمت مدرسة العلاقات الإنسانية (التون مايو) بدراسة امتداد يوم العمل لتحديد ساعات العمل المناسبة، الصحة العامة للعاملين كمية النوم والغذاء التي يحتاجها العامل (عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، 2006، ص 87).

وقد تم إدخال نظام عطلة يوم السبت بأجر وذلك في فترات تتراوح بين 4 أسابيع واثنى عشر أسبوعاً، وفي غضون ذلك كانت إنتاجية العمل تحت المراقبة المستمرة وتدوين التغيرات التي تطرأ عليها وقد تم ملاحظة ارتفاع الإنتاجية وكان هذا طوال الفترات التجريبية (عادل حسن، 1971، ص 424).

النظريات الحديثة:

وهي النظريات التي تناولت إدارة الوقت، بعد بروز هذا المفهوم بالحاح داخل المؤسسات، استرعى اهتمام الباحثين الذين توجهوا لدراسته، إيماناً منهم بأهميته.

نظرية ABC: وتقوم على مبدأ تحديد الأولويات، وتؤكد هذه المقاربة على أن المهمة الأكثر أهمية تكون على رأس القائمة، ولا بد من تكريس كل الجهود اللازمة لتنفيذها ولتحقيق ذلك لا بد من تحديد قيم وذلك لإيجاد إطار مرجعي يوجهنا لإعطاء الأولوية لأهم مهمة ثم ترتيب المهام بطريقة تنازلية.

إن وضوح القيم له دور كبير في هذا المجال فبعض القيم التي تملي أولويات الأفراد لا تعطي دائماً النتائج المرجوة ولا تحسن الأداء فلا بد أن ننتمي الأولويات من مبادئ سليمة إضافة إلى أن الأولويات لا تنبثق دوماً من المهام المهمة، فقد يغلب طابع الطوارئ عليها. (Véronique, 2011, P35).

نظرية باريتو 20/80: تدعى هذه القاعدة بمبدأ باريتو نسبةً إلى فيلريدو باريتو، وهو عالم اقتصاد إيطالي عاش في القرن التاسع عشر، لاحظ باريتو أن 80 % من الأملاك في إيطاليا مملوكة لـ 20 % من السكان وحسب الخبرة أن أول 20 % من أي تقرير يحتوي على 80 % من المعلومات (سمير البعلبكي، 1997، ص 220)، وفيما يلي بعض الدراسات التي قام بها باريتو:

- 20 % من وقت الاجتماع ينفق من النتائج و 80 % من وقت الاجتماع يذهب في المحادثات.
- في الإدارة 80 % من الموظفين يقومون بـ 20 % من العمل في الشركة.
- في المبيعات 80 % من الأرباح تأتي من 20 % من الزبائن.
- 80 % من وقتك يصرف في 20 % من المهام K إذن يجب أن تعرف أن 20 % من المهام المهمة تحقق 80 % من النتائج (Klaus Moseleit, 2008, P32).

نظرية نظم نفسك: 1995: يرى كل من Covey et Merrill أن غياب الترتيب من أهم المشاكل التي تواجه إدارة الوقت، للوصول لتعديل هذه العادة السيئة يكفي اختيار نظام تعديل وتنظيم حسب الأولويات يقوم الترتيب المادي على ترتيب مكان العمل، الكمبيوتر، ويسمح بتنظيم المهام بترتيب ما يجب أدائه بطريقة هرمية كما يسمح ترتيب الأفراد بتحديد المهام والمسؤوليات الممكن تفويضها.

ويمكن تطبيق هذه الفكرة على الأفراد والمؤسسات، مما يسمح بربح الوقت وجعل الأفراد أكثر فعالية وإنتاجية، ولن يكون هناك وقت ضائع في البحث عن أشياء ضائعة (مفقودة)، مما يقلل الهدر في الجهد كذلك وما يعاب على هذه الطريقة أنها تأخذ الكثير من الوقت في التنظيم على حساب وقت الإنتاجية مما يجعل الأفراد يتهيئون بأنهم يقومون بعمل مجد ونافع وينسون المهام الرئيسية، لذلك لا ينصح باستخدام هذه الطريقة كثيرا لأنها لا تسمح دوما بربح الوقت.

3. مضيعات الوقت:

يعتبر مفهوم مضيعات الوقت مفهوما ديناميكيا متغيرا بتغير الزمان والظروف والمكان والأشخاص، وهو عبارة عن استخدام الوقت بطريقة غير ملائمة، أو نشاطا يأخذ وقتا غير ضروري، أو عمل لا يعطي مردودا مناسباً مع الوقت المبذول من أجله (إيهاب عبد الرزاق النعاس، 2003، ص م).

فالتوظيف غير الملائم للوقت سبب لمضيعة، كما قد يكون سبب ضياع وقتك أنت كإداري أو العاملين أو آخرون يطرقون باب المدير لزيارته بدون تخطيط مسبق ولديه أعمال هامة لإنهاءها، فالوقت لا يضيع وحده بل يحتاج إلى من يضيعه، ولهذا فإن إدارة الوقت مفتاحها إدارة الذات ويبقى الحل في الإداري والقائد الفعال (محمد حسن محمد حمادات، 2007، ص 148).

فسبب ضياع الوقت قد يتغير من شخص إلى آخر، فما يكون سببا لضياع الوقت للمدير "أ" قد لا يكون سببا لضياع الوقت لمدير "ب"، وفي الوقت نفسه المدير نفسه قد تتغير نظريته لسبب معين في تضييع الوقت، فاليوم قد تكون زيارة مفاجئة دون سابق إنذار مضیعة لوقته، والعكس في زمن آخر قد يكون الزائر يحمل معلومات مهمة تفيده مستقبل.

إنّ النظرة الشاملة لمضيعات الوقت تقضي الالتفات إلى بعض الجوانب التي تحدد إدراك الفرد لها، بمعنى أن مضيعات الوقت هو مفهوم ديناميكي، يختلف من شخص إلى آخر وعلى هذا الأساس قد حددت هذه الجوانب فيما يلي:

- يعتبر أي نشاط مضيعا للوقت إذا ما اعتبرته أو أدركته أنت كذلك، فإذا أدركت أن الاجتماع الذي يعقد مثلا صباح يوم ما من كل أسبوع مضيعا للوقت فإنه كذلك حتى ولو لم ينظر إليه رئيسك على هذا النحو، ومثال آخر، إذا ما كان أمامك أشياء مهمة لابد أن تعملها وأتاك زائر وأخذ من وقتك بضع دقائق في حديث شخصي فإن هذا قد يكون توظيفا جيدا لوقت الزائر ولكنه ليس كذلك بالنسبة لك.

- كل مضيع للوقت هو توظيف غير ملائم لوقتك (حنا نصر الله، 2005، ص 109)، فالعامل يضيع وقته عندما لا يكون هناك وقت محدد لإنهاء الأعمال، خاصة إذا كان غير راض عن عمله هنا يصبح عدم تحديد وقت معين لإتمام عما ما ثغرة لمضيعة الوقت من طرف هذا العمال.

- إن سبب جميع مضيعات الوقت هو أنت أو الآخرين أو أنت والآخرين فالوقت لا يضيع لوحده بل يحتاج إلى من يضيعه.

- بالرغم من أن جميع مضيعات الوقت من الممكن تبريرها كالقول: "إن الأمر ليس من مسؤوليتي" أو "أن المجتمع يفرض هذا" أو "إن فرد معين هو السبب في ذلك"، ومما لا شك فيه أن جميع مضيعات الوقت يمكن ترشيدها وتحولها إلى أنشطة منتجة، فالفرد هو المسؤول الوحيد عنها (شوقي عبد الله، 2007، ص 20) فمفتاح إدارة الوقت هو إدارة الذات وتحليلها.

4. العوامل المؤدية إلى ضياع الوقت:

إنّ العوامل التي تؤدي إلى ضياع الوقت متنوعة، فهناك عوامل تتعلق بالمدير، وأخرى تتعلق بالعامل وكذلك المؤسسة أو البنية التنظيمية وقد حدد دراكز العوامل المضيفة للوقت كالآتي:

- سوء الإدارة وعدم كفاءة التنظيم: الإدارة السيئة تؤدي إلى ضياع وقت العديد من العاملين وخاصة وقت المدير، ومن مظاهرها تكرار حدوث الأزمات سنة بعد أخرى.
- تضخم عدد العاملين: تؤدي زيادة عدد العاملين عن الحد المناسب إلى ضياع الوقت، لأن الأفراد يحبون أن يجتمعوا بعضهم مع بعض ويتبادلون الزيارات والأحاديث، ولعل أفضل مثال هو ما يجري في المؤسسات الجزائرية منصب عامل واحد يضم أكثر من ثلاث عمال، ويقول "دراكز" أن المدير الذي يقضي أكثر من 10% من وقته في حل المشكلات والنزاعات بين العاملين يكون لديه عدد فائض منهم، فالعدد الفائض من العمال لا يكون عاطلاً وحسب، بل يكون سبباً في مضیعة وقت الآخرين، وإعاقته عن أداء عملهم، وقد يؤدي إلى حدوث دوران العمل في المؤسسة.

- زيادة عدد الاجتماعات عن الحد المعقول: إن زيادة الاجتماعات هو زيادة أيضاً للوقت والجهد والمال، إذا فعلى المدير أن يقلل عددها بما يحتاج إليه التنظيم وحسب، كما أن عليه أن يتعلم فن إدارة الاجتماعات (محمد حسين العجمي، 2008، ص313).

- عدم كفاية المعلومات وأنظمة الاتصال: تعدّ المعلومات حجر الأساس لعمل المدير، وعدم كفاية المعلومات، أو تأخر وصولها أو عدم دقتها تكون نتيجة لضياع وقته، فإذا وصلت معلومة خاطئة للمدير، فقد يبني على أساسها عمله، ثم تصحح فيما بعد، ويضطر إلى إعادة عمله ثانية، هذا يؤدي إلى ضياع وقته، وفقدان تركيزه.

- الزيارات المفاجئة: والاجتماعات غير الناجحة والتردد في اتخاذ القرارات والخوف من ارتكاب الأخطاء والتفويض غير الصحيح، وسوء ترتيب الأولويات، والمقاطعات أثناء العمل، والمجاملات والتفاعل الاجتماعي داخل المنظمة كل هذه العوامل تردي إلى إضاعة الوقت وإهداره.

- المكالمات الهاتفية الزائدة عن الحد: وقراءة الصحف والمجلات.
- البدء في تنفيذ أية مهمة قبل التفكير فيها والتخطيط لها: والانتقال إلى مهمة جديدة قبل إنجاز المهمة السابقة، والاهتمام بالمسائل الروتينية قليلة (حنا نصر الله، 2005، ص110-111).

5. خطوات الإدارة الناجحة للوقت: تتلخص خطوات ومبادئ الإدارة الناجحة للوقت كالآتي :

1. مراجعة الأهداف والخطط والأولويات:

الأهداف: هي الغايات المطلوب الوصول إليها ولا بد لكل منظمة من وجود أهداف تسعى إلى تحقيقها ولا يمكن تصور وجود منظمة دون أهداف وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولية عن وضع الأهداف العامة وتساهم باقي الإدارة وأقسام المؤسسة في السعي للوصول إلى تلك الأهداف (زيد منير عبوي، 2006، ص44).

الخطط: الخطة تعني تفصيل المراحل الواجب القيام بها، وتحديد المهام والاختصاصات، وتوقيت كل مرحلة من المراحل للوصول إلى الهدف المنشود.

والخطة تعني كذلك مجموع الترتيبات والتنظيمات التي حددت وتستهدف تحقيق أهداف معينة في زمن معين.

الأولويات: هي الأهداف الأكثر إلحاحاً وأهمية للإنجاز أي التركيز على انجاز الأكثر أهمية ثم الأقل أهمية عنه وهكذا.

فخطوة مراجعة الأهداف والخطط والأولويات خطوة ضرورية من أجل وضوح الأهداف وترتيب الأولويات ووضع خطط سليمة تمكن من تنظيم الوقت وإدارته بشكل جيد، وكما يذكر الإمام الغزالي رحمه الله أن الوقت ثلاث ساعات ماضية، ذاهب بخيرها وشرها ولا يمكن إرجاعها، ومستقبلية لا ندري ما الله فاعل فيها ولكنها تحتاج إلى تخطيط، وحاضرة هي رأس المال، ولذا على الإنسان المسلم أن يراجع أهدافه وخطته وأولوياته.

2. احتفظ بخطة زمنية أو برنامج عمل:

الخطوة التالية في إدارة وقتك بشكل جيد هي أن تقوم بعمل برنامج عمل زمني لتحقيق أهدافك على المستوى القصير توضح فيه الأعمال والمهام والمسؤوليات التي سوف ننجزها، وتواريخ بداية ونهاية انجازها، ومواعيدك الشخصية.

ويجب أن تراعي في مفكرتك الشخصية أن تكون منظمة بطريقة جيدة تستجيب لإجاباتك ومتطلباتك الخاصة، وتعطيك بنظرة سريعة فكرة عامة عن الالتزامات طويلة المدى.

3. ضع قائمة انجاز يومية:

ثالث خطوة في إدارتك لوقتك هي تهيئة البرامج اليومية وأدلة التخطيط تفرض نفسها عليك كلما نسيت أو تهاونت (محمد أكرم العدلوني وطارق السويدي، 2004، ص 23-24).

4. سد منافذ الهروب:

وهي المنافذ التي تهرب بواسطتها من مسؤولياتك التي خططت لإنجازها وخاصة الصعبة والثقيلة وتصرفك عنها مثل: الكسل والتردد والتأجيل والتسويف والترويج الزائد عن النفس، ويجب عليك أن تتذكر دائماً أن النجاح يرتبط دائماً بالتوكل على الله عز وجل ثم بمهاجمة المسؤوليات الثقيلة والصعبة عليك، وأن الفشل يرتبط بالتسويف والتردد والهروب.

5. استغل الأوقات الهامشية:

المقصود بها الأوقات الضائعة بين الالتزامات وبين الأعمال مثل استخدام السيارة والانتظار لدى الطبيب والسفر وانتظار الوجبات وتوقع الزوار، وهي تزيد كلما قل تنظيم الإنسان لوقته وحياته.

ويجب عليك أن تتأمل كيف تقضي دائماً وقتك، ثم تحله، وتحدد مواقع الأوقات الهامشية، وتضع خطة عملية للاستفادة منها قدر الإمكان مثل ذكر الله عز وجل والاستماع إلى الأشرطة المفيدة، الاسترخاء، النوم الخفيف، التأمل، القراءة التفكير، ومراجعة حفظ القرآن (بشير العلاق، 2009، ص 25-26).

6. لا تستسلم للأمور العاجلة غير الضرورية:

لأنها تجعل الإنسان أداة في برامج الآخرين وأولوياتهم وتسلبه فاعليته ووقته وتعد هذه الأمور العاجلة غير الضرورية من أكبر مضيعات الوقت لأن الإنسان يستسلم لها عندما يضعف في تحديد أهدافه وأولوياته ويقل تنظيمه لنفسه وإرادته الذاتية، ويوضح الشكل البياني التالي الخطوات الست لإدارة الوقت بفعالية.

خاتمة:

إن الهدف من هذه القراءة النظرية لإدارة الوقت هو التأكيد على أهميتها كبعد محوري لكل المؤسسات التي تريد البقاء في بيئة العمل، إذ غدا من الضرورة بمكان الإهتمام بإدارة الوقت من أجل مواكبة كل التطورات السريعة في هذا العصر، فإدارة الوقت تلعب دورا حرجا في مواجهة المتغيرات البيئية وتسهم في التقليل من ضغوط العمل الداخلية والخارجية، وتحافظ على استمرارية المؤسسة ونجاحها، فالمؤسسة إذا ملزمة بوضع برنامج متكامل علمي وممنهج لممارسة هذه الإدارة.

قائمة المراجع:

1. أمين عبد العزيز حسن(2001)، إدارة الأعمال وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار قباء، القاهرة، مصر.
2. إيهاب عبد الرزاق النعاس(2003)، أثر إدارة الوقت على ضغوط العمل في الإدارة العامة، دراسة ميدانية بأمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة الإفريقية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، طرابلس.
3. بشير العلاق(2009)، أساسيات إدارة الوقت: دار اليازوري، عمان، الأردن.
4. جهاد بن محمد الرشيد(2003)، إدارة الوقت وعلاقتها بضغوط العمل، دراسة ميدانية على مديري الإدارات والأقسام بحرس الحدود بمدينتي الرياض والدمام، ماجستير في العلوم الإدارية.
5. حنا نصر الله(2005)، مبادئ إدارة الوقت، دار التقدم العلمي، عمان، الأردن.
6. خالد أحمد الصرايرة(2010)، العمليات الإدارية وإدارة الوقت الكفاءة والفعالية، دار جليس الزمان، عمان، الأردن.
7. زيد منير عبوي(2006)، التنظيم الإداري: مبادئه وأساساته، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
8. سمير البعلبكي(1997)، إدارة الوقت وتخفيض التوتر، دار الأصدقاء، بيروت، لبنان.
9. سهيل عبدات(2007)، إدارة الوقت وعملية اتخاذ القرارات والاتصال للقيادة الفعالة، عالم الكتب الحديث، الأردن.
10. شوقي عبد الله(2007)، إدارة الوقت ومدارس الفكر الإداري، دار أسامة و دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن.
11. عادل حسن(1971)، الأفراد في الصناعة، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، مصر.
12. عبد الباري إبراهيم درة ومحفوظ أحمد جودة(2011)، الأساسيات في الإدارة المعاصرة: منحى نظامي، دار ووانل، عمان، الأردن.
13. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي(2006)، الإدارة: الأصول العلمية والتوجهات المستقبلية، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
14. عمر وصفي عقيلي(2009)، الإدارة المعاصرة، دار زهران، عمان، الأردن.
15. فريد فهمي زيادة(2008)، وظائف الإدارة ، دار اليازوري، عمان، الأردن.
16. كامل محمد مغربي(2007)، الإدارة، دار الفكر، عمان، الأردن.
17. محمد أكرم العدلوني وطارق السويدي(2004)، فن إدارة الوقت، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية.
18. محمد حسن محمد حمادات(2007)، الإدارة التربوية ووظائف وقضايا معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

19. محمد حسين العجم (2008)، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية، دار المسيرة، عمان، الأردن.
20. يوسف منافخي وآخرون (2012)، التخطيط الشخصي، الناشر: دار الرفاعي، دار القلم العربي، سوريا.
21. Carol Kennedy (2003), Toutes les théories du management, 3eed, Maxima, Paris.
22. Elisabeth cour (2011), Analyse de l'organisation et de la Gestion du temps des gestionnaire à travers les Rôles des gestionnaires, université du Québec a Montréal, 2011.
23. Hermel laurent (2005), La gestion du temps 100 questions pour comprendre et agir, AFNO, Paris.
24. Klaus Moseleit (2008), Gestion du temps, Oncapus fachhaschcule, Lubek, Almage.
25. Ray G.Helmer P.E (1998) , Time management for engineers and constructors , 2end Edit Americ society of civil Engineers , New York .
26. Véronique Lacombe (2011) , Analyse de l'organisation et de la gestion du temps des gestionnaires à travers les tâches et les activités, une étude d'un centre hospitalier, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires, université du Québec à Montréal.

تشخيص الاحتراق النفسي وأساليب التعامل معه Diagnosis of psychological combustion and methods of dealing with it

د. خلفة سارة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2- الجزائر

د. عيساوي فلة جامعة محمد لمين دباغين سطيف2-الجزائر

ملخص: يعتبر موضوع الاحتراق النفسي من أكثر الظواهر النفسية شيوعا خاصة في الآونة الأخيرة، والتي جذبت اهتمام العديد من العلماء والباحثين، نظرا لما له من أضرار وخيمة تنعكس سلبا على الفرد والمنظمة ككل، ما يستدعي إيجاد حلول للتخفيف منها أو تفاديها بإتباع مختلف الأساليب والاستراتيجيات المناسبة.
الكلمات المفتاحية: الاحتراق النفسي، المنظمة، الاستراتيجيات.

Abstract: Psychological combustion is considered as the most widely spread psychological phenomena recently , and which attracted the interest of many scientists and researchers due to its serious effects that reflect negatively on both the individual and the organization, what calls for finding solutions to reduce or avoid it by following various appropriate ways and strategies

Keywords: Psychological combustion, organization, strategies.

مقدمة:

يشهد عالم اليوم تطورات علمية وتكنولوجية متسارعة انعكست على الكثير من جوانب حياتنا، حيث وصف القرن الحالي بأنه عصر الضغوط والاحتراق النفسيين ما يفرض علينا التعايش مع هذه الظواهر ومواجهتها بمختلف الأساليب الممكنة، وقد نال موضوع الاحتراق النفسي اهتماما واسعا من قبل الباحثين في مجال الإدارة، السلوك التنظيمي، علم النفس العمل والتنظيم وغيرها من التخصصات لأنه غدا مؤشرا خطيرا قد يؤدي بمنظمات الأعمال إلى الفشل لما له من آثار سلبية على عدة مستويات.

ويجمع المهتمين بظاهرة الاحتراق النفسي أنها تشير إلى مجموعة أعراض من الإجهاد الذهني والاستنفاد الانفعالي والتبليد الشخصي والإحساس بعدم الرضا عن الانجاز ويحدث نتيجة عدم التوافق بين طبيعة الفرد وطبيعة عمله، وكلما زاد هذا التباين كلما زادت شدة الاحتراق. هذا إلى جانب تأثير عوامل أخرى كالعوامل الاقتصادية والتكنولوجية وغير ذلك، ونظرا للانعكاسات الخطيرة على الأفراد والمنظمات وجب دراسة هذا المشكل والعمل على مكافحته من خلال تبني سياسات إدارية واستراتيجيات مناسبة لذلك.

ومن هنا سنحاول في هذا المقام التطرق لظاهرة الاحتراق النفسي من خلال عرض مفهومه، أسبابه، أعراضه، أساليب التغلب عليه.

1. تعريف الاحتراق النفسي:

انتشر مفهوم الاحتراق النفسي في بداية السبعينات وفي مجالات العمل المختلفة وأنه يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا ويعد هاربرت ريد 1974 أول من أشار إلى الاحتراق النفسي من خلال دراسته عن الاستجابة للضغوط التي يتعرض لها المشتغلون بقطاع الخدمات كالتدريس والطب وغيرها من المهن الاجتماعية.

وهناك عدة تعاريف للاحتراق النفسي فقد عرفه مارك كوركن بأنه العملية المتدرجة التي يتعرض بها الشخص إلى شد مستمر وضغط بدني وذهني وانفعالي فيحاول الفرد الابتعاد عن كل ما يحيط به ويوافق ذلك هبوط مستواه في أداء أعماله فضلا عن القلق والمبالاة (محسن علي موسى السعداوي وآخرون، دس، ص187).

ويؤكد علي سكر (2000) أن "الاحتراق النفسي هو حالة من الإنهاك أو الاستنزاف البدني والانفعالي نتيجة التعرض المستمر لضغوط عالية، ويتمثل الاحتراق النفسي في مجموعة من الظواهر السلبية منها التعب والإرهاق، والشعور بالعجز وفقدان الاهتمام بالآخرين، وفقدان الاهتمام بالعمل، والسخرية من الآخرين الكآبة، العلاقات الاجتماعية والسلبية في مفهوم الذات (نشوة كرم عمار أبو بكر دردير، 2007، ص19)

ويؤكد ماسلاش وجاكسون 1981 أن "الاحتراق النفسي هو إحساس الفرد بالإجهاد الانفعالي، تبدل المشاعر، انخفاض الانجاز الشخصي، ويقصد بالإجهاد الانفعالي هو فقدان طاقة الفرد على العمل والأداء، والإحساس بزيادة متطلبات العمل، أما تبدل المشاعر فهو شعور الفرد بأنه سلبي وصارم وإحساسه باختلال الحالة المزاجية، ويظهر انخفاض الانجاز الشخصي فهو إحساس الفرد بتدني نجاحه واعتقاده بأن مجهوداته تذهب سدى (سمير ميسون، دس، ص294).

ومن خلال تعريف ماسلاش يتبين أن الاحتراق النفسي يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية:

- الإجهاد الانفعالي: ويقصد به الشعور بالإرهاك العاطفي والعقلي وينتج من الأعباء المهنية الثقيلة الذي يعاني منه العامل أثناء عمله، فعند شعوره بالتعب والإرهاق الشديد يصبح غير قادر على العطاء.

- تولد الشعور: وتتمثل في الشعور السلبي الذي يتولد عند العامل أو الموظف، كذلك شعور بالقسوة والإهمال ومشاعر السخرية وعدم الاحترام.

- نقص الشعور بالإنجاز: ونعني به شعور العامل بانخفاض أو تراجع كفاءته في انجاز أعماله، وميله إلى التقييم السلبي لذاته وكذلك الآخرين.

أما كرنيس Cheniss (1983) فيشير إلى أن "الاحتراق النفسي هو الاستنزاف البدني والانفعالي ويتمثل في مجموعة من المظاهر السلبية مثل التعب والإرهاق، والشعور بالعجز وفقدان الاهتمام بالآخرين وبالعامل، والسخرية من الآخرين والسلبية في مفهوم الذات عند الفرد، كما اعتقد بأنه من الطبيعي القول بأن هذه المظاهر تساهم بدرجة عالية من السلبية في قدرة الفرد على الأداء في عمله(علي حمدي، 2008، ص 175).

ويشير فريدمان (1995): بأن الإحتراق النفسي هو ظاهرة من الإرهاق الجسدي والعاطفي والذهني وغياب الحركة المهنية، وتحقير للذات وتكثر تلك الأعراض عند أولئك الذين تتطلب مهنتهم الاحتكاك بالآخرين مثل (المعلمين، الأطباء، الممرضين، رجال الشرطة)

بينما يصف محمود فتحي(1999) الاحتراق النفسي على أنه حالة استنزاف انفعالي لطاقات الفرد الجسمية والعقلية والوجدانية والمهارية نتيجة لعوامل التوتر والتدهور الناجمة عن ضغوط نفسية أو مهنية أو اجتماعية أو معرفية(محمود فتحي عكاشة، 1999، ص 97).

على الرغم من تعدد التعاريف التي قدمها العديد من المفكرين والباحثين وتباينها إلا أن هذه التعاريف لا تتضمن مفاهيم مختلفة وإنما تكمل بعضها وتشترك جميعها في مفهوم يضم كافة العناصر التي يحتويها الاحتراق النفسي فهي تتفق في النقاط التالية:

- الاحتراق حالة نفسية ناتجة عن ضغوط العمل التي يواجهها الأفراد في مختلف المؤسسات التي يعملون بها.

- الاحتراق النفسي يتمثل في مجموعة من الظواهر السلبية منها، التعب والإرهاق، الشعور بالعجز وفقدان اهتمام الآخرين.

- الاحتراق النفسي يؤثر سلبا على أداء ونشاط الفرد ويعيقه نحو تحقيق الأهداف سواء كانت أهدافه الشخصية أو أهداف مؤسسته.

2. الاحتراق النفسي وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى

يجب توضيح ظاهرة الاحتراق الوظيفي عن غيرها من الظواهر ذات الصلة وذلك كما يلي:

الاحتراق النفسي والتعب: يلاحظ أن الاحتراق النفسي ليس هو التعب أو التوتر المؤقت، مع أن هذا الشعور ربما يكون علامة مبكرة له، فقد يشكل التعب أو التوتر المؤقت العلامات المبدئية لهذه الظاهرة، إلا أن ذلك ليس كافيا للدلالة عليها، فالاحتراق يتف بحالة من الثبات النسبي فيما يتعلق بهذه التغيرات.

الاحتراق النفسي والقلق: يتكون القلق من أعراض جسمية، ومشاعر وأفكار مزعجة وغير مريحة ربما تكون متوسطة الدرجة أو قد تصل إلى القلق الحاد. أنه يشير إلى وجود صراع

انفعالي وغير واع وعندما يصل هذا الصراع إلى درجة الشدة التي يعاني منها الجسم يعاني الفرد من الضغط والذي يتحول مع الوقت إلى الاحتراق النفسي.

الاحتراق النفسي والضغط النفسي: يختلف الاحتراق النفسي عن الضغوط النفسية فغالبا ما يعاني الفرد من ضغط مؤقت ويشعر كما لو أنه محترقا نفسيا لكن بمجرد التعامل مع مصدر الضغط ينتهي هذا الضغط على أغلب الأحوال وينتج عن عدة عوامل محددة ولمدة قصيرة من الزمن، ولكن الاحتراق هو عرض طويل الأجل مرتبط بعوامل ضاغطة ومصادر أخرى مثل الإحباط والتي تؤدي إلى الاستنزاف الانفعالي.

الاحتراق النفسي قد يكون نتيجة لضغوط شديدة، إلا أن المصابين بضغط العمل يشعرون بتحسين إذا استطاعوا السيطرة على مسببات الضغوط بخلاف الاحتراق الذي يشعر فيه الشخص بالفراغ ويفقد الرغبة في بذل أي مجهود، كما أنه لا يرى أي أمل في تحسين الوضع. كما أن الشخص عندما يكون تحت ضغط عمل شديد يشعر بذلك بينما في حالة الاحتراق لا يشعر الشخص بحقيقة حالته.

إن الموظف عندما يشعر بضغط العمل فذلك يعني أنه يهتم كثيرا للعمل الذي يؤديه، بينما الموظف الذي يعاني الاحتراق لا يكثرث لعمله (سماهر مسلم عياد أبو مسعود 2010، ص46). وقد أوضح محمد الصيرفي (2007) الفرق بين الاحتراق النفسي والضغط وفقا للجدول الذي وضعه المركز القومي للصحة والأمن الوظيفي الأمريكي.

الاحتراق	الضغط
- يشعر الفرد بالإجهاد المستمر	- يشعر الفرد بالتعب
- يعاني الفرد من التوتر الشديد	- يعاني الفرد من القلق
- يؤدي الشعور بالملل، والضيق من العمل	- يؤدي بالشعور بعدم الرضا الوظيفي
- يؤدي إلى انتهاك الولاء الوظيفي	- يؤدي لانخفاض الولاء الوظيفي
- يؤدي لفقدان الصبر وعدم الرغبة في الحديث مع الآخرين	- يؤدي لتقلب المشاعر
- يؤدي للشعور بالإحباط الذهني	- يؤدي للشعور بالذنب
- يؤدي لعدم شعور الفرد بأنه كثير النسيان	- يؤدي لصعوبة التركيز ونسيان أمور كثيرة
- يؤدي للاضطرابات النفسية	- يؤدي لتزايد التغيرات الفيزيولوجية مثل ضربات القلب وارتفاع ضغط الدم

جدول رقم(01) يوضح الفرق بين الاحتراق النفسي والضغط

(المصدر: محمد الصيرفي، 2007، ص 319).

3. أسباب الاحتراق النفسي:

تعزو ماسلاش ولينر Maslach & Leiter (1997) أسباب الاحتراق إلى العمل الزائد والمكثف والذي يتطلب وقتا أكثر يفوق طاقة من يقوم به، ويتسم بالتعقيد، فضلا عن أن المكافآت

والأجور لا تعادل مقدار الجهد المبذول، ويطلب من الموظفين تقديم الكثير مقابل حصولهم على القليل مما يفقددهم المتعة في العمل وتغيب العلاقة العاطفية في العمل. وعموماً هناك عدد من الأسباب التي يمكنها أن تؤدي إلى حدوث ظاهرة الاحتراق النفسي، وتتمثل في ثلاثة جوانب: الجانب الفردي والجانب الاجتماعي، والجانب الوظيفي، وفيما يلي توضيح ذلك:

أ. العوامل الخاصة بالجانب الفردي:

هناك شبه اتفاق بين معظم الباحثين على أن الموظف الأكثر التزاماً وإخلاصاً في عمله يكون أكثر عرضة للاحتراق النفسي من غيره، ويرجع ذلك كونه يكون تحت ضغط داخلي للعطاء وفي نفس الوقت يواجه ظروفًا خارجة عن إرادته تقلل من هذا العطاء، ومن العوامل المؤثرة أيضاً أيضاً مدى ما يتمتع به الموظف من قدرات ذاتية على التكيف ومستوى الطموح لديه، مثلاً المعلم الذي يتقانى في عمله ويرغب في تحقيق أهدافه بأعلى درجة من النجاح يتعرض إلى ظاهرة الاحتراق النفسي أكثر من غيره إذا ما واجهته مشكلات سلوكية وضغوطات وقلة الإمكانيات، وهناك أسباب أخرى للاحتراق النفسي على المستوى الفردي منها:

- مدى واقعية الفرد في توقعاته أو آماله، زيادة عدم الواقعية تحمل في طياتها من احتمال الوهم والاحتراق.
- مدى الإشباع الفردي خارج نطاق العمل، زيادة حصر الاهتمام بالعمل تزيد من احتمال الاحتراق.
- الأهداف المهنية، الراغبين في إحداث تغييرات اجتماعية عن طريق أعمالهم هم أكثر عرضة لهذه الظاهرة.
- مهارات التكيف العامة.
- درجة تقييم الفرد لنفسه.

ب. العوامل الخاصة بالجانب الاجتماعي:

تجد عدد من المؤسسات نفسها أحياناً ملتزمة بتحمل عبئ العمل من قبل أفراد المجتمع الذين يلقون بأعبائهم عليها، الأمر الذي يرفع من درجة العبء الوظيفي المنوط بالعاملين الذين يعملون في هذه المؤسسات وإزاء محاولات هؤلاء التوفيق بين مصلحة العمل وأهدافه ورسائله ومصلحة المواطنين، يجد العاملون الأكثر التزاماً وانتماءاً لمهنتهم أنفسهم عاجزين عن تقديم خدمات متميزة مما يدفع بهم إلى الإحباط والإحساس بالتراجع إزاء متطلبات مجتمعهم وبالتالي يحدث لديهم حالة من عدم التوازن ويجعلهم عرضة للاحتراق النفسي.

ج. العوامل الخاصة بالجانب الوظيفي:

الجانب الوظيفي له دور كبير في عملية الاحتراق النفسي، كون الوظيفة تؤدي دور مهم في حياة الفرد من خلال تحقيق حاجاته الأساسية من المسكن والرعاية الصحية، فضلاً عن أثرها في تكوين شخصية الموظف في تحقيق احتياجاته الشخصية المتوقعة من الوظيفة سيشعر بعدم الرضا الوظيفي والضغط المؤدي في النهاية إلى الاحتراق النفسي، وقد أشارت الدراسات التي تناولت موضوع الاحتراق النفسي إلى أن أسبابه تكمن فيما يلي:

- العمل لفترات طويلة والحمل التدريسي الزائد.

- غموض الدور والرتابة والملل في العمل.
- فقدان الشعور بالسيطرة على مخرجات العمل والإنتاج وعدم الرضا الوظيفي خاصة في حالة عدم تحقيق الاحتياجات الشخصية المتوقعة.
- الشعور بالعزلة في العمل، وضعف العلاقات الاجتماعية.
- الخصائص الشخصية للفرد وتعلق بالانتماء والالتزام والإخلاص في العمل.
- ضعف استعداد الفرد للتعامل مع ضغوط العمل وزيادة عبء العمل وتعدد المهام المطلوبة (بوفرة مختار، 2012، ص 22-24).

4. أعراض الاحتراق النفسي:

للاحتراق مجموعة من الأعراض التي تميزه عن غيره من الظواهر، وقد قام بعض الباحثين بتصنيف هذه الأعراض، فصفها Kahill (1988) إلى خمسة فئات رئيسية هي: أعراض عضوية، وأعراض انفعالية، وأعراض متعلقة بالعلاقات الشخصية، وأعراض مرتبطة بالمواقف والمعتقدات، ووصفها كل من فيمين وسنتاور Fimian & Santaro (1983) إلى ثلاث فئات: أعراض انفعالية، وأعراض سلوكية، وأعراض عضوية، أما دونهام Dunham (1983) فأكد على وجود خمسة أعراض يتكرر حدوثها هي: الشعور بالإجهاد والاستنفاد، والإحباط، والنوم المتقطع، والانعزال عن الموظفين الآخرين، والصداع الناجم عن التوتر، ومن خلال ما تقدم يمكن تصنيف أعراض الاحتراق النفسي إلى ما يلي:

أعراض عضوية (بدنية): تتمثل الأعراض البدنية للاحتراق النفسي في: الإعياء، و الأرق، وارتفاع ضغط الدم، وكثرة التعرض للصداع، واللجوء إلى التدخين، والإحساس بالإرهاك طوال اليوم، والإحساس بالتعب بعد العمل.

أعراض نفسية انفعالية: تتمثل الأعراض النفسية في: الملل، وعدم الثقة بالنفس، والتوتر، وفقدان الحماس، وفقدان الهممة، والغضب والاستياء وعدم الرغبة في الذهاب للعمل
أعراض اجتماعية: وهي أعراض متعلقة بالآخرين وتتمثل في الاتجاهات السلبية نحو العمل والزملاء، والانعزال والميل إليه، أو الانسحاب من الجماعة (نشوة كرم عمار أبو بكر دردير، 2007، ص 22).

5. المؤشرات الأولية لظهور الاحتراق النفسي:

تشير بابر براهام B.Braham إلى أربعة مؤشرات أولية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار كنوع من التحذير بأن الفرد في طريقه إلى الاحتراق النفسي.

- الانشغال الدائم والاستعجال في إنهاء القائمة الطويلة التي بدونها الفرد لنفسه كل يوم، فعندما يقع الفرد في شرك الانشغال الدائم فانه يضحي بالحاضر، وهذا يعني أن وجوده يكون جسدياً لا ذهنياً وعادة في مثل هذه الحالة ينجز الفرد مهامه بصورة ميكانيكية دون أي اتصال عاطفي مع الآخرين إذ يشغل باله بالسرعة والعدد لا الإتقان والاهتمام.

- تأجيل الأمور السارة والأنشطة الاجتماعية من خلال الاقتناع الذاتي بأن هناك وقتاً لمثل هذه الأنشطة، ولكن فيما بعد لن يأتي أبداً، ويصبح التأجيل قاعدة أو المعيار في حياة الفرد

- العيش حسب قاعدة "يجب وينبغي" الأمر الذي يترتب عليه زيادة حساسية الفرد لما يظنه الآخرون ويصبح غير قادر على إرضاء نفسه، وحتى في حالة الرغبة في إرضاء الآخرين فإنه يجد ذلك ليس بالأمر السهل عليه

- فقدان الرؤية أو المنظور الذي يؤدي إلى أن يصبح كل شيء عنده مهما وعاجلا، وتكون النتيجة بأن ينهمك الفرد في عمله لدرجة يفقد معها روح المرح ويجد نفسه كثير التردد عند اتخاذ القرارات

ويرتبط ذلك عند الغرب بالشخص المدمن على العمل وتشير التسمية إلى الفرد الذي يصبح العمل الجزء الأساسي في حياته وفي مركز اهتماماته الشخصية بصورة تخل بالتوازن المطلوب لتفادي المشكلات البدنية والانفعالية التي تصاحب مثل هذا الخل. (بوفرة مختار، 2012، ص 19)

(20)

كما توصل الفرح (2001) في دراسته إلى وجود مؤشرات يمكن الاستدلال عليها في وجود الاحتراق النفسي وهي:

- شعور الفرد بالإرهاك الجسمي والنفسي مما يؤدي إلى شعور الفرد بفقدان الطاقة النفسية والحيوية والنشاط، وبالتالي تدني تقدير الذات
- الاتجاه السلبي نحو الفئة التي يتعامل معها
- فقدان الحماس والدافعية نحو العمل، وأداء العمل بطريقة روتينية مملة وفقدان الابتكار
- النظرة السلبية نحو الذات، أو الإحساس باليأس والعجز والفشل
- تجنب الحديث في شؤون العمل، والتغيب غير المبرر (بوفرة مختار، 2012، ص 20).

6. مراحل حدوث الاحتراق النفسي:

يؤدي التعرض المستمر للضغوط إلى حدوث حالة الاحتراق، ويشير الباحثون إلى أن المناخ البيروقراطي في المنظمة وغياب إثراء العمل والروتين وزيادة الحمل الوظيفي من أكثر المصادر المساهمة في نشوء الحالة ولا يصل الفرد إلى الاحتراق بشكل مفاجئ بل عبر مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: تعرف بمرحلة الاستثارة الناتجة عن الضغوط أو الشد العصبي الذي يعيشه الفرد في عمله وترتبط بالأعراض التالية: سرعة الانفعال، القلق، فترات من ضغط الدم العالي، صعوبة التركيز، الأرق، الصداع وضربات القلب العادية.

المرحلة الثانية: يعاني فيها الفرد من التوتر والإجهاد اللذين هما رد فعل طبيعي لضغط العمل، وهي المرحلة التي تتميز حسب فيكي R.Vecchio (1991) بالإرهاك أو الاستنزاف والانفعالي نتيجة التعرض المستمر لضغوط عالية.

المرحلة الثالثة: يختفي الانجاز الشخصي ويتطور الشعور بعدم القدرة على الأداء، والشك بالقدرة الذاتية ويرتبط بذلك مشكلات بدنية ونفسية، وشعور بالتعب المزمن، والرغبة في الانعزال وهجرة الأصدقاء.

ويرى فريق آخر من الباحثين أن الوصول إلى الاحتراق النفسي يتم عبر أكثر من ثلاث مراحل، فقد ذكر ماتيسون وأفانيسيفش Matteson & Invancevih (1987) أن الفرد يصل للاحتراق النفسي عبر المراحل التالية:

مرحلة الاستغراق والتدخل: يكون في بدايتها مستوى الرضا الوظيفي مرتفعاً ولكن مع عدم تحقيق ما يتوقعه الفرد من العمل وقلة الدعم المقدم له يبدأ انخفاض مستوى الرضا الوظيفي لفرد ويدخل في المرحلة الثانية.

مرحلة التبدل والركود: حيث ينخفض مستوى الرضا الوظيفي تدريجياً ونقل الكفاءة ويشعر الفرد بالاعتلاء، وينقل اهتمامه لمظاهر أخرى غير مجال العمل مثل الهوايات.

مرحلة الانفصال: يدرك الفرد ما حدث ويبدأ في الانسحاب نفسياً، وتعتل الصحة البدنية والنفسية للفرد ويرتفع مستوى الإجهاد النفسي.

مرحلة الأزمة والإحراج: وهي أعلى المراحل حيث تزداد المظاهر البدنية والنفسية والسلوكية سوءاً، ويفكر الفرد في ترك العمل بل يصل لمرحلة الانفجار وقد يفكر في الانتحار.

7. مستويات الاحتراق النفسي:

وجد سبانيول Spaniol (1979) بأن الاحتراق النفسي يمكن أن يوصف بمشاعر عدم الرضا الناتجة عن روتين العمل، وحدد له ثلاثة مستويات (بوفرة مختار، 2012، ص20-21):

البسيط Mild: ويتضمن مشاعر التعب، القلق والإحباط، والتوتر الذي يدوم لفترة قصيرة

المتوسط Moderate: فيشمل نفس الأعراض ولكنها تدوم لفترة لا تقل عن أسبوعين.

الشديد Severe: يشمل أعراض جسمية مثل الصداع وآلام الظهر، ونوبات الصداع الشديد.

8. مظاهر الاحتراق النفسي

الاحتراق النفسي يمثل استجابة للتوتر النفسي الناتج عن ضغوط العمل التي تتصل بالفرد مباشرة ومن أهم مظاهره ما يلي:

أ. الإجهاد الانفعالي (الإنهاك العاطفي): ويعتبر الإنهاك العاطفي أو الإجهاد النفسي البعد الأول من أبعاد الاحتراق والذي يشير إلى فقدان الطاقة والشعور بأن المصادر النفسية والعاطفية للفرد قد استهلكت واستنفذت، وهذا الإجهاد العاطفي يوجد مع الشعور بالإحباط والتوتر العصبي وعدم استطاعة الفرد الاستمرار بالقيام بالأعمال كما كان سابقاً، وأحد الأعراض الشائعة لهذا البعد هو عدم الرغبة في الرجوع إلى العمل في اليوم التالي كما أشار ذلك ماسلك وجاكسون.

ب. تبدل المشاعر تجاه العمل (عدم الإنسانية): الذي يتصف بمعاملة المراجعين وطالبي الخدمة كاشياء وليسوا أفراداً أو بشرًا. كما يظهر العاملون قسوة في التعامل وعدم مراعاة شعور الآخرين ويسخرون من الزملاء والعملاء والمراجعين والمنظمة نفسها، ويشير إلى التعامل السلبي والعلاقة غير الجيدة مع الزملاء والمراجعين، كما تتجلى في تعالي بعض الموظفين على المراجعين كما لو كانوا يتفضلون عليهم بأداء الخدمة أو المماثلة أو الامتناع أحياناً عن أداء بعض الخدمات، أو التمسك بحرفية اللوائح والأنظمة مما يعطل الأداء ويكلف المراجعين جهداً ووقتاً ومالاً، ومن الأعراض الملحوظة لهذا البعد استخدام بعض الكلمات غير المناسبة والانسحاب من العمل عن طريق التأخر في الحضور أو التغيب بدون عذر، أو التحدث مع الزملاء لمدة طويلة، والسخرية من الزملاء والمراجعين بالاستخدام المستمر لبعض الكلمات غير اللائقة. ومن الأساليب التقليدية تطبيق الأنظمة واللوائح بحذافيرها للتعامل مع المراجعين لمحاولة التفسير وليس التجاوب معهم.

ت. شعور النقص بالإنجاز: ونقصد به تقليل الانجازات الشخصية، ويعني ميل الفرد إلى التقييم السلبي لذاته والشعور بتدني كفاءة وفعالية أدائه الشخصي أو لتعامله مع الآخرين. تتمثل أعراض هذا البعد في مشاعر الموظف الذي توقع عليه باستمرار عقوبات تأديبية من رئيسه، أو في الشعور كما لو كان الفرد في سفينة تغرق بوسط البحر تتلاطمها الأمواج من كل اتجاه (ضيف الله بن عبد الله النفيعي، 2000، ص 20-21).

ث. عدم الرضا المهني: يمثل عدم الشعور بالاكتمال والانجاز النابع من العامل.

ج. انخفاض مستوى المدرك: يمثل انخفاض المستوى المدرك من قبل العامل للمساعدة الإدارية له (بوفرة مختار، 2012، ص 22).

9. كيفية تفادي الاحتراق النفسي:

إن حالة الاحتراق النفسي ليست بالدائمة وبالإمكان تفاديها والوقاية منها، تعتبر حياة الفرد المتوازنة من حيث التغذية والنشاط الحركي والاسترخاء الذهني من الأمور الحيوية والمكملة للجهود المؤسسية في تفادي الاحتراق النفسي، وبصورة عامة يوصي الباحثون باتباع الخطوات التالية:

- إدراك أو تعرف الفرد على الأعراض التي تشير إلى قرب حدوث الاحتراق النفسي.
- تحديد الأسباب من خلال الحكم الذاتي أو اللجوء إلى الاختيارات التي توضح له الأسباب.
- تحديد الأولويات في التعامل مع الأسباب التي حددت في الخطوة السابقة، فمن الناحية العلمية يصعب التعامل معها دفعة واحدة.
- تطبيق الأساليب أو اتخاذ خطوات علمية لمواجهة الضغوط منها:
 - تكوين صداقات لضمان الحصول على دعم اجتماعي.
 - إدراك الوقت.
 - تنمية الهوايات.
 - مواجهة الحياة كتحدٍ للقدرات الذاتية.
 - الابتعاد عن جو العمل كلما أمكن ذلك.
 - الاستعانة بالمختصين.
 - الاعتراف الشخصي بوجود المشكلة لزيادة الإيجابية في مواجهتها.
 - تقييم الخطوات العلمية التي اتبعها الفرد لمواجهتها المشكلة للحكم على مدى فعاليتها واتخاذ بدائل إذا لزم الأمر (علي عسكر، 2003، ص 127).

ويرى فريق آخر من الباحثين أن طرق الوقاية والمواجهة من الضغوط النفسية يمكن اعتبارها طرق مواجهة وتفادي الاحتراق النفسي، باعتبار هذا الأخير مرحلة متقدمة من الضغط النفسي ويمكن إيجاز هذه الطرق والأساليب على النحو التالي (بوفرة مختار، 2012، ص 30)

1.9 **الأساليب الشخصية:** تدخل هذه الأساليب ضمن الاعتقاد الشخصي من الفرد بأنه المسؤول الأول والأخير عن سلامته وسعادته وبالتالي إدراك دوره في ما يجب القيام به وتتطلب إرادة قوية للاستمرار في توظيفها، ومن أهمها:

أ. أسلوب الاسترخاء التام: تهدف أساليب الاسترخاء إلى إعادة التوازن بين الراحة والنشاط، وهذا الاسترخاء يتحقق إما بطريقة فسيولوجية وتسمى أسلوب من الخارج إلى الداخل، أو من خلال

التركيز على داخل الجسم (صور رمزية أو نفسية) والذي يأخذ تسمية أسلوب من الداخل إلى الخارج.

ب. التمرينات الجسمية: تعتبر التمرينات الجسمية من الفنيات الهامة التي تستخدم في إدارة الضغوط، حيث أنها تعمل على خفض الاستثارة الفسيولوجية وتفيد في التخلص من التوتر العضلات وتقلل من درجة الشعور بالقلق والاكتئاب الناتج عن المواقف الضاغطة، وقد أوضحت بعض الدراسات أن الهرمونات التي تفرز أثناء التمرينات الجسمية تعمل كمضادات طبيعية للاكتئاب.

ت. نظام غذائي صحي: إنه من الصعب أن يقلل الفرد من أهمية الغذاء للصحة العقلية والجسدية للإنسان، وينصح المتخصصون بتناول المجموعات الغذائية بشكل معتدل مع تقليل المواد الكربوهيدراتية والابتعاد عن المواد الغذائية الاصطناعية والتقليل من المنبهات.

ث. شبكة العلاقات: يتم تشجيع الفرد على الانضمام للجماعات المختلفة وتوثيق عرى الصداقة، والعلاقات بينه وبين زملائه في العمل وغيرهم خارج العمل بما يساعد على توفير المساندة الاجتماعية.

2.9 الأساليب التنظيمية:

هي تلك الخطوات والإجراءات التي تستطيع المؤسسات اتخاذها بغية تخفيض مستويات الضغط النفسي لجميع العاملين في المؤسسة، نظرا لأن الضغط يصدر عن عدة مصادر تنظيمية فالمؤسسة تستطيع اتخاذ إجراءات للتقليل منه كالاتي (بوفرة مختار، 2012، ص31-32):

أ. تحسين الموائمة المهنية: المؤسسة تستطيع تفادي جزء كبير من الضغط للعاملين عن طريق رفع مستويات ملائمة الفرد لمهنته وفقا لميوله ومهارته وما تتطلبه المهنة من خلال استخدام أساليب أفضل في الاختيار، والانتقاء والتعيين

ب. تحسين برامج تدريب العاملين وتوجيههم: يتم التخفيف من مستويات الضغط من خلال تدريب العاملين على أداء واجباتهم وتعريفهم بالمؤسسة، وهذه العملية لا تؤدي إلى أن يصبح العاملون أكثر مهارة وأعلى إنتاجية فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تخفيض الضغط الناجم عن عملية الانتقال إلى عمل جديد.

ت. تحسين الاتصال داخل المؤسسة: ينتج الضغط في كثير من الأحيان نظرا لوجود صعوبات في الاتصال بين العامل والرئيس أو بينه وبين زملائه، وكلما كانت العلاقات المتبادلة والاتصال أفضل كانت معدلات الضغط أدنى، ولهذا فإن إنشاء نظام اتصال داخل المؤسسة وتدعيمه يعني مساعدة وتجنيد العاملين ضغطا كبيرا.

ث. إزالة الظروف الخطرة من بيئة العمل: ينتج الضغط في بعض الوظائف من تعرض العاملين لإخطار ميكانيكية أو كيميائية، أو درجة حرارة شديدة أو نقص الإضاءة والتهوية، ولهذا تتحى هذه الظروف أو التخفيف منها هو طريقة للتصدي للضغط.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه يتبين لنا أن الاحتراق النفسي ظاهرة نفسية خطيرة يتعرض لها الأفراد وخاصة الموظفين وذلك نتيجة شعورهم بالضغوط المهنية والنفسية المستمرة في مجالات أعمالهم.

كما أن الاحتراق النفسي يخلف آثارا فسيولوجية وعقلية ونفسية تؤثر على شخصية الفرد المحترق، ولتفادي هذا المشكل وجب الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الرئيسية لانتشار هذه الظاهرة والعمل على معالجتها بإتباع بعض التوصيات التي نقترحها كمختصين في مجال علم النفس العمل والتنظيم والت من بينها: إرشاد العاملين وتحفيزهم، ضرورة تحقيق موائمة وتكيف العمل مع منصب عمله، ترفيه العامل لكسر حاجز الروتين، إعادة النظر في نظام الأجور والحوافز، تهيئة جو عمل مناسب وغير ذلك من الأساليب المحفزة التي تحقق له الصحة النفسية.

قائمة المراجع:

1. بوفرة مختار، الاحتراق النفسي (2011/2012)، وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى مدرسي التعليم الابتدائي، رسالة ماجستير، تخصص الصحة النفسية والتكيف المدرسي، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران (الجزائر).
2. سماهر مسلم عياد أبو مسعود (2010)، ظاهرة الاحتراق الوظيفي لدى الموظفين الإداريين العاملين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة- أسبابها وكيفية علاجها، رسالة ماجستير ، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. سمير ميسون، فوزية حمدي (د سنة)، إدراك مصادر الضغوط المهني وعلاقته بالاحتراق النفسي لدى المعلمين بالمرحلة الابتدائية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي حول المعاناة في العمل، ورقلة (الجزائر)
4. ضيف الله بن عبد الله النفيعي (2000)، الاحتراق الوظيفي في المنظمات الحكومية الخدمية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م14، ع1، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الادارة، المملكة العربية السعودية.
- 5-علي حمدي (2008)، سيكولوجية الاتصال وضغوط العمل، دار الكتاب الحديث، الكويت السعودية.
5. علي عسكر (2003)، ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها، دار الكتاب الحديث، الكويت
6. محسن علي موسى السعداوي (دس)، عبد الكاظم جليل حسان، عبد الحليم جبر نزال: دراسة مستوى الاحتراق النفسي وعلاقته بمفهوم الذات لدى لاعبي كرة القدم، مجلة ميسان لعلوم التربية البدنية.
7. محمد الصيرفي (2007)، السلوك الإداري "العلاقات الإنسانية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية .
8. محمود فتحي عكاشة (1999) علم النفس الصناعي، مطبعة الجمهورية، الإسكندرية
9. نشوة كرم عمار أبو بكر دردير (2007)، الاحتراق النفسي للمعلمين ذوي النمط (أ،ب) وعلاقته بأساليب مواجهة المشكلات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص الصحة النفسية، قسم علم النفس التربوي والصحة النفسية، كلية التربية، جامعة الفيوم.

علاقة فرط النشاط الحركي بعسر القراءة

لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي

أ. عبد الصمد البشير، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02-الجزائر

ملخص: لقد هدفت الدراسة الحالية لمحاولة البحث في طبيعة العلاقة المحتمل وجودها بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي، وقد تكونت عينة الدراسة من 12 تلميذ تم اختيارهم قصدًا من مجتمع البحث والبالغ عدده 145 تلميذ وتلميذة وقد استخدم الباحث أدوات متعددة من أهمها، اختبار كونرز لاضطراب فرط النشاط الحركي، واختبار القراءة، وباستخدام المنهج الوصفي و بعد الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن هناك علاقة بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة، وهذا ما أكد فرضيته التي انطلق منها، وقد فسرت هذه النتيجة من خلال أن صعوبات التعلم الأكاديمية وخاصة عسر القراءة تؤثر في العديد من الجوانب السلوكية وتتأثر بها لذلك وجب علينا التدقيق والدراسة المستفيضة في مجال صعوبات التعلم للقضاء على التأخر الأكاديمي الحاصل لهؤلاء الأطفال الذين يعانون في صمت ومحاولة تدارك النقص الأكاديمية للوصول بهم إلى الحالة العادية بما يتلاءم وهدف التربية الخاصة، وكمحصلة لهذه النتيجة الهامة تم التوصل إلى مجموعة من القرارات تمثلت في قبول أغلب الفرضيات، كما تم التوصل من خلال ذلك إلى التأكد من تحقق بعض الأهداف في مقابل تأجيل تحقق بعض الأهداف الأخرى نظرا لطبيعتها الامتدادية عبر مستقبل الدراسة، وقد تم قبل ذلك استيضاح بعض العوامل والتفسيرات التي قد تعتبر مؤشرات للنتائج المتوصل إليها، هذا وقد سعينا إلى تعديد مجموعة من الاقتراحات نريد من خلالها كل قراء هذه الدراسة إقناعا أو توعية أو توصية.

Abstract: This study aimed to search for the relationship between hyperactive and dyslexia on fourth-year primary students, this sample consisted of 12 student were selected intentionally from the research community and its number was 145 pupils including boys and girls and the research used variety of means was the following: Connors test for hyperactive disorder; and reading test.

After using descriptive method and the field study, the study concluded that there is a relationship between hyperactive and dyslexia and this confirm our hypothesis that we set before "there is a relationship between hyperactive and dyslexia" and it was confirmed.

In the latter we assured that academic learning difficulties particularly dyslexia affects many behavioral aspects and influenced by it. Thus we have to concentrate and study hard to eliminate the academic delay that happened to the children who suffer in silence and try to remedy the academic shortcoming to make them normal and this is the aim of Special Education.

Through the presentation and analysis of results of our current study we came to a set of decisions which were to accept the hypothesis and also to confirm the achievement of some goals and postpone some other goals due to its extensional nature over the future of the study and it has been clarified before some factors and interpretations that may be considered as an indicators of the reached results, and we tried hard to enumerate a set of proposals which we want from all the readers of this study a persuasive, awareness or recommendations.

مقدمة:

تعتبر مرحلة الطفولة من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان في حياته كونها فترة حاسمة يتم فيها نمو شخصية الطفل من جميع النواحي النفسية الجسمية والعقلية؛ حيث تظهر عند بعض الأطفال في المراحل الأولى بعض السلوكيات والتي قد تؤثر سلباً على حياتهم مستقبلاً ومن بينها اضطراب النشاط الزائد الذي يعتبر من بين الاضطرابات الأكثر شيوعاً لدى تلاميذ المدارس الابتدائية حيث يشير إلى الاضطراب السلوكي الذي تتمثل أعراضه الأساسية في النشاط الزائد وتشتت الانتباه والاندفاعية.

ولقد أصبح هذا الاضطراب محط اهتمام الباحثين والمربين والقائمين على تربية الطفل، نتيجة للآثار السلبية التي يحدثها على المستوى المعرفي والانفعالي والاجتماعي، هذا ويحول دون النمو العادي للطفل و كلما طالت الفترة التي يعاني فيها الطفل، كان العلاج أكثر صعوبة ويمكن أن يؤثر على مسار الطفل التعليمي.

وفي ذات السياق تعتبر صعوبات التعلم لدى التلاميذ من أبرز المشكلات المدرسية التي تشمل أعداد كبيرة حيث أن المهتمين بالتربية يشكون من انخفاض مستوى تلاميذ المدرسة الابتدائية في قدراتهم على كتابة الكلمات، ورسمها الصحيح وبسرعة مناسبة (مصطفى وعبد الرحمن، 1996، ص9).

ومن بين صعوبات التعلم التي تعرقل التعلم العادي عند الطفل في هذه المرحلة التي تظهر عند الأطفال كثيري الحركة في المرحلة الابتدائية نجد اضطرابات في تعلم القراءة، حيث يبدأ هذا الاضطراب غالباً بصورة تدريجية، ذلك أن الطفل يصادف في بادئ الأمر شيئاً من الصعوبة أو يخطئ في الإجابة لبعض التعليمات، ومن الملاحظ أن المدرس يواصل في تنفيذ برنامجه المقرر، ويسير معه غالبية التلاميذ تاركين وراءهم هذا التلميذ، وسرعان ما يجد التلميذ المضطرب نفسه متأخراً عن زملائه وليس في وسعه أن يقرأ بصورة تمكنه من اللحاق بهم، وهذا الوضع يمكن أن يؤدي به إلى تنمية بعض العادات في القراءة كأن يقرأ خطأ فيتراكم هذا كله إلى أن يظهر جلياً عليه عسر في القراءة (كامل، 2008، ص29).

ولقد حظيت كل من مشكلة النشاط الزائد وعسر التعلم (القراءة) في السنوات الأخيرة باهتمام الكثير من الباحثين في مجالات التربية وعلم النفس والأرطوفونيا وأصبحت أكثر الموضوعات شيوعاً في العصر الحالي فقد تناولت الأبحاث هذا الموضوع من زوايا متعددة للكشف عن أسبابهما والعمل على الحد منهما (ملحم، 2004، ص61)، انطلاقاً من هذا أردنا من خلال هذا البحث معرفة علاقة فرط النشاط الحركي بظهور عسر القراءة لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي لذا تم الاعتماد على مقياس كورنرز للإفراط الحركي الموجه للمعلمين وكذا اختبار القراءة اللذان يسمحان بتشخيص هذه الاضطرابات.

مشكلة الدراسة:

يولد الفرد مزودا بمختلف الاستعدادات الجسمية والنفسية، فالفرد ينمو ويتطور من خلال مجتمعه وثقافته وأسرته، وتعتبر السنوات الأولى من حياته هي التي تحدد شخصيته، كما يتعرض الفرد للإصابة بأمراض جسمية و نفسية، وتعتبر الاضطرابات السلوكية من بين الاضطرابات التي تكون سببا في طلب الاستشارة النفسية من طرف الأولياء بعد فشلهم في التحكم فيها أو التعامل معها، ومن بينها اضطراب فرط النشاط والذي يمس بصفة كبيرة مرحلة الطفولة وبذلك فهو يتزامن مع اتساع القدرات العقلية المعرفية للطفل والمهارات الأكاديمية المختلفة وتتضح في هذه المرحلة كذلك فردية الطفل وسعيه نحو اكتساب اتجاهات سليمة نحو ذاته(ملحم، 2004، ص261).

والطفل المصاب بفرط النشاط الحركي هو الطفل في غالب الأحيان يعاني من مشكلات سلوكية أخرى يمكن أن تعيقه وتحد من قدرته على التنفيس عن انفعالاته في مرحلة مبكرة من عمره؛ وتعد مرحلة الطفولة المتوسطة من أهم المراحل في حياة الطفل، وهي تبدأ من العام السادس من الميلاد حتى نهاية العام الثامن ويسمى عدد من الباحثين بالمرحلة الابتدائية(دويدار، 1993، ص217).

ومن أهم ما يميز الطفل الذي يعاني من اضطراب النشاط الزائد الاندفاعية أنه غير قادر على اتخاذ القرار بخصوص سلوكه مما يترتب عليه صعوبة في حل مشكلاته لأنه يستجيب لأول بادرة تلوح أمامه وهذا ما أكدته دراسة(روز وآخرون، 1976) والتي تشير إلى أن الطفل ذو فرط النشاط الحركي هو الطفل الذي دائما ما يبدي مستويات مرتفعة و عالية من النشاط حتى في المواقف التي لا تتطلب ذلك أو حتى عندما يصبح ذلك غير مناسب أو غير ملائم للموقف، هذا بالإضافة إلى أنه يتسم ببعض الخصائص الفيزيولوجية ومشكلات في التعلم وأعراض سلوكية وهو طفل يقاوم التدريب كما يقترن لديه فرط النشاط بالاندفاعية وسرعة الاستثارة والانفعال والمزاج المتقلب(كامل، 2008، ص49).

وقد أرجع كثير من العلماء سبب هذا الاضطراب إلى إصابة عضوية في الدماغ (ستراوس ولينين، 1947) ومنهم من أرجعه إلى أسباب نفسية بالدرجة الأولى(موريس برجر، 1991) (عرار، 2001، ص199).

ومن هنا نجد بنا الإشارة إلى أن الأطفال المعانين من هذا الاضطراب يحتمل معاناتهم من بعض الصعوبات التي تواجههم في المدرسة على غرار صعوبات التعلم التي تنقسم إلى صعوبات نمائية وصعوبات أكاديمية التي تتمثل في عسر القراءة والكتابة والحساب.

وتتمثل مشكلة عسر القراءة احد أهم المشاكل المرتبطة في التراث النظري باضطراب فرط النشاط وهي من أكثر أنواع صعوبات التعلم انتشارا وتصل إلى 85% من مجموع الأطفال وذلك حسب العديد من الدراسات التي قام بها المعهد الوطني للعناية بالطفل(هندقلي، 2008، ص68).

وفي دراسة للجمعية الكويتية لصعوبة القراءة أجريت سنة 2007 حول عسر القراءة وانتشارها كان من نتائجها أن 15% إلى 30% من سكان العالم يعانون من عسر في القراءة وهم ينتمون إلى ثقافات مختلفة وبيئات فكرية متنوعة ومستويات اجتماعية واقتصادية متفاوتة، وإذا تعمقنا في هذه الدراسة نجد أن من بين كل خمسة أطفال هناك طفل يعاني من صعوبة ذات علاقة بالقراءة (هندقلي، 2008، ص48).

ولتفادي ظهور مثل هذه المشكلات التعليمية لدى التلاميذ وما ينتج عنها من قلق وإزعاج للأولياء والمعلمين إضافة إلى ندرة الدراسات المتخصصة في الوطن العربي لهذه الاضطرابات ومن أجل تحديد العلاقة بين اضطراب فرط النشاط الحركي وعسر القراءة.

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية الأولية التي قام بها الباحث للابتدائيين لاحظ أن هناك العديد من التلاميذ الذين تقترن لديهم مؤشرات اضطراب فرط النشاط وكذا عسر القراءة في مرحلة الطفولة المتوسطة التي تعد مرحلة هامة في نمو شخصية الطفل وهذا ما أثار اهتمامه للبحث والسعي للكشف عن مختلف الحقائق الكامنة وراء هذا الموضوع واختيار دراسته، وهو نفس الشاغل الذي دفعه إلى طرح التساؤل الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين اضطراب فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي؟

فرضيات الدراسة:

على أساس التساؤل المطروح يمكننا أن نطرح الفرضية التالية:

توجد علاقة طردية قوية بين اضطراب فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة الحالية من حيث كونها:

- تبحث عن الأسباب الحقيقية لفرط النشاط الحركي باستخدام الأسلوب العلمي من خلال استجابات عينة من التلاميذ على مقياس "كونرز".
- تشجيع الأولياء والمعلمين على زيادة جهودهم لتطوير أفكار إيجابية من أجل التشجيع والتعزيز الإيجابي لأبنائهم في المجال الدراسي.

أهداف الدراسة:

لكل بحث ودراسة علمية أهداف وغايات يسعى الباحث إلى تحقيقها في النهاية، فأهداف هذا البحث بكل ما يتضمنه من متغيرات تتمثل في:

- معرفة العلاقة بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ المرحلة الابتدائية، وبالتحديد السنة الرابعة ابتدائي.
- توضيح و كشف مظاهر فرط النشاط الحركي وتأثيره على النواحي التعليمية خاصة مع ظهور عسر تعلم القراءة.
- تحديد الاستراتيجيات التعليمية المناسبة للتعامل مع صعوبات التعلم الناتجة عن اضطراب فرط النشاط الحركي.

التحديد الإجرائي للمفاهيم:

فرط النشاط الحركي: هو حالة يكون فيها الطفل كثير الحركة والتنقل من مكان إلى مكان آخر والتحدث دون استئذان والقيام بتصرفات مزعجة مما يؤثر على سلوكه وأدائه الدراسي.

القراءة: عملية نفسية عقلية معرفية تتضمن القدرة على تحويل الرموز المكتوبة إلى رموز منطوقة.

عسر القراءة: هي عجز في القدرة على القراءة أو فهم ما يقرأ لدى التلميذ و يتضح ذلك في الدرجات التي يتحصل عليها الطفل في اختبار القراءة.

الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية مرحلة هامة في البحث العلمي، فهي تعد أول خطوة يلجأ إليها الباحث للتعرف على ميدان بحثه وعلى الظروف والإمكانيات المتوفرة بالإضافة إلى أنها تسمح بالتعرف على المشكلات التي يمكن أن تظهر قبل القيام بالدراسة التطبيقية في ما يمكن من حل هذه المشكلات غير المتوقعة في هذه المرحلة من الدراسة فيما بعد (محمود، 2006، ص92).

ولهذا وقبل الشروع في العمل الميداني تم القيام بالبحث الاستطلاعي حيث تقربنا من مدراء مؤسستين ابتدائيتين بولاية مسيلة بعدها تم إجراء مقابلة مع معلمي السنة الرابعة، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية إلى أن هناك تلاميذ يعانون من مشكلات تمثلت في الإفراط الحركي وعسر القراءة وبعض العيوب التي تظهر أثناء القراءة مما ساعدنا على تحديد إشكالية بحثنا وفرضياته.

كما تمت الدراسة الاستطلاعية قصد التأكد من الخصائص السيكومترية لأدوات البحث المستعملة والمتمثلة في مقياس "كونرز" للإفراط الحركي واختبار القراءة، بالإضافة إلى أن البحث الاستطلاعي مكننا من اكتساب معرفة أولية حول عينة بحثنا مما سمح لنا بالحصول على مجموعة البحث.

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الوصول إلى الحقيقة وتحري الدقة في البحث العلمي، لا يمكن أن يكون إلا باتباع منهج أو طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم.

"المنهج هو ذلك الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة" (العساف، 1989، ص180)، أو "هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة أي علم من العلوم للوصول إلى القضايا الكلية أي القوانين العلمية، أو الطريقة التي يبني بها العلم قواعده ويصل إلى حقائقه" (النقيب، 1997، ص120)، وإذ يجب على كل باحث أن يجد نوع المنهج الذي يتبعه قبل بداية بحثه حتى يصل إلى نتائج موضوعية، لذا فطبيعة بحثنا تفرض علينا منهج خاص للوصول إلى إثبات أو نفي فرضياتنا.

إن اختيار المنهج المتبع أمر تحدده طبيعة مشكلة البحث التي يريد الباحث دراستها للوصول إلى نتيجة معينة، ونظر لطبيعة البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، لأنه الملائم لمعالجته إذ يتم تطبيق المنهج الوصفي إذا كان الغرض من البحث معرفة إذا ما كان هناك علاقة أم لا بين متغيرين أو أكثر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنه المنهج المناسب لوصف وتحليل الظواهر التربوية المختلفة، كذلك من أجل الاطلاع والإلمام الجيد بموضوع الدراسة والإحاطة بجوانبه المختلفة.

عينة الدراسة وخصائصها:

تم الاعتماد في بحثنا على العينة القصدية التي تتضمن اختبار عدة حالات نمطية أو عدة حالات تمثل الأبعاد المختلفة لمجتمع البحث وتسمى أيضا بالعينة المقصودة باعتبار الباحث يقصد مفردات معينة (طلعت، 1995، ص69).

وتتكون مجموعة بحثنا الحالي من (12) حالة، والتي من بين خصائصها؛ أن جميع أفرادها لديهم نشاط زائد، وعند اختيارنا مجموعة البحث لم نراعي عامل الجنس، أما فيما يخص عامل السن فقد تراوحت أعمار التلاميذ من 08 إلى 09 سنوات، وقد كان كل أفراد المجموعة من أقسام السنة الرابعة ابتدائي.

جدول رقم (01): يمثل أفراد العينة البحثية حسب السن والجنس و المستوى الدراسي

الحالات	السن	الجنس	المستوى الدراسي
الحالة 01 (ز، ن)	09 سنوات	ذكر	الرابعة ابتدائي

الحالة 02 (ج، ح)	09 سنوات	ذكر	الرابعة ابتدائي
الحالة 03 (أ، د)	09 سنوات	أنثى	الرابعة ابتدائي
الحالة 04 (ب، د)	10 سنوات	أنثى	الرابعة ابتدائي
الحالة 05 (س، م)	09 سنوات	ذكر	الرابعة ابتدائي
الحالة 06 (ع، ن)	09 سنوات	ذكر	الرابعة ابتدائي
الحالة 07 (م، إ)	11 سنة	ذكر	الرابعة ابتدائي
الحالة 08 (م، ج)	10 سنوات	ذكر	الرابعة ابتدائي
الحالة 09 (ز، ق)	10 سنوات	أنثى	الرابعة ابتدائي
الحالة 10 (ص، ب)	09 سنوات	أنثى	الرابعة ابتدائي
الحالة 11 (ف، و)	10 سنوات	ذكر	الرابعة ابتدائي
الحالة 12 (ح، ب)	09 سنوات	أنثى	الرابعة ابتدائي

أدوات الدراسة:

بعد تحديد عينة الدراسة وأهدافها وأسئلتها ومتغيراتها وكذلك بعد تعريف المصطلحات إجرائيا، ومن أجل التحقق من صحة فرضيات الدراسة تم اختيار الأدوات التالية:

الملاحظة: وتمثلت في ملاحظة مباشرة للتلاميذ ذوي عسر القراءة وذلك من الإجابة عن الاختبارات المقدمة لهم، كذلك ملاحظة تحركاتهم، وتقبلهم الاختبار أو رفضهم له، ومدى تقبلهم التعامل معنا (طلعت، 1995، ص 87).

المقابلة:

يقصد بالمقابلة ذلك اللقاء المباشر الذي يحصل وجها لوجه بين الباحث والحالة. (طلعت، 1995، ص 69)، والتي أجريناها مع كل من:

- **مدراء المدارس:** من أجل منحنا الموافقة للدخول إلى المدارس للقيام بالتربص الميداني وتوجيهنا إلى الأقسام من أجل تحديد عينة بحثنا.

- **المعلمين:** أجرينا معهم حوار يتضمن تفسير وشرح أسباب حضورنا الحصص، ومن أجل توجيهنا إلى التلاميذ الذين يعانون من عسر في القراءة، وكذا من أجل إعطائنا معلومات حول المستوى التحصيلي للحالات.
- **التلاميذ:** كانت المقابلة معهم عبارة عن أسئلة المراد جمع المعلومات الضرورية حول كل واحد منهم.

ونظرا لطبيعة هذا البحث اعتمدنا على أداتين وجدتهما ملائمتان وهما:

مقياس كونرز: وضع كونرز في عام 1996 عدة مقاييس فرعية موجه إلى الأولياء والمعلمين والأطفال حيث تسمح بقياس شدة اضطراب النشاط الزائد وضعف الانتباه، وتحليلها يسمح بقياس عدة مستويات: الانتباه التعلم، النشاط الزائد والانفعالية.

وقد وضعت المقاييس لتقييم الأعراض قبل وبعد العلاج، وتم تصحيح المقياس بالاعتماد على طريقة "ليكرت" كما يلي:

- تعطى الإجابة أبدا العلامة: 1
- تعطى الإجابة قليلا العلامة: 2
- تعطى الإجابة كثيرا العلامة: 3
- تعطى الإجابة كثير جدا العلامة: 4

وفي الأخير تجمع البنود، إذا كان المجموع اكبر من المتوسط فهي تعبر عن شدة اضطراب النشاط الزائد وإذا كانت أصغر من المتوسط فهذا يعني أن الطفل لا يعاني من هذا الاضطراب. فبالنسبة للمقياس الموجه للمعلمين: إذا كان المجموع ما بين (0 و 26 درجة) فالطفل منخفض النشاط، إذا كان ما بين (27-52) فطفل متوسط النشاط الحركي، وإذا كان ما بين (53-104) فطفل مرتفع النشاط الحركي.

أما بالنسبة للمقياس الموجه لأولياء فإنه إذا كان المجموع ما بين (0-40 درجة) فالطفل منخفض النشاط الحركي، وإذا كان ما بين (41-80) متوسط، وإذا كان ما بين (81-160) مرتفع النشاط الحركي. (دويدار ، 1993، ص:119)

الخصائص السيكومترية للأداة:

صدق الأداة:

ويقصد به صدق الاختبار، وهو أن يقيس الاختبار بالفعل القدرة أو الظاهرة التي وضع لقياسها (عدس، 2005، ص194)، وفي هذه الدراسة سيحسب بطريقة الصدق الضمني؛ والذي سيترتب عن حساب درجة ثبات الاختبار.

ثبات الأداة:

إن ثبات الاختبار هو الذي يعطي نتائج متقاربة أو نتائج نفسها إذا طبق أكثر من مرة في ظروف متماثلة مثلاً إذا طبق اختبار لقياس ذكاء طالب ما حصل على درجة، فإن هذا الطالب يجب أن يحصل على الدرجة نفسها لو تقدم للاختبار أسبوعين أو ثلاثة أسابيع (عدس، 2005، ص196) وقد تم توزيع مقياس كونرز للإفراط الحركي الموجه للمعلمين والأولياء على عينة 30 معلم و 30 ولي.

المقياس الموجه للمعلمين عند حساب معامل بيرسون وجدت قيمة المعادلة تساوي (0.79) وهو ثبات المقياس بعدما تم حساب هذه القيمة بمعادلة سبيرمان براون فكانت النتيجة (0.88) وهو معامل ثبات مرتفع وباستخدام الجذر التربيعي نستخرج معامل الصدق وهو (0.93) وهو معامل صدق مرتفع.

المقياس الموجه للأولياء عند حساب معامل بيرسون وجدت قيمة المعادلة تساوي (0.53) وهو معامل ثبات المقياس، بعدها تم حساب هذه القيمة بمعادلة سبيرمان براون فكانت النتيجة (0.69) وهو معامل ثبات مرتفع، وباستخدام الجذر التربيعي استخرج معامل الصدق وهو (0.83) وهو معامل صدق مرتفع.

اختبار القراءة:

أعد هذا الاختبار من طرف مديرية التعليم الأساسي تحت إشراف المنظمة العالمية للصحة (اليونيسيف) سنة 2004 تحت شعار (لكل طفل = الصحة، التعليم، المساواة، الحماية، التقدم بالإنسانية). (مديرية التعليم الأساسي، 2004)

يتكون اختبار القراءة من ستة أسئلة تشتمل على (46) مطلباً يجيب عليها التلميذ بالطريقة المناسبة (القراءة والربط).

تمنح العلامة (01) على كل إجابة صحيحة، والعلامة (0) على كل إجابة خاطئة أو ناقصة ويقصد بالإجابة الصحيحة الأداء الصحيح نطقاً و ذلك باحترام آليات القراءة (السرعة المناسبة، المد، الشد، ...).

الأساليب الإحصائية للدراسة:

نظراً لأهمية المعالجة الإحصائية في بحثنا سنقوم بتحديد الاختبارات الإحصائية التي سنستخدمها وهذا للتمكن من شرح كيفية الحصول على البيانات الكمية وتحليلها التي ستسمح لنا بتحقيق الفرضيات أو رفضها وبالتالي الحصول على نتيجة البحث.

يهتم الإحصاء بالبحث في البيانات ذلك بجمعها وتنظيمها وتحليلها استقراء النتائج منها ثم اتخاذ القرارات بناءً على ذلك.

والهدف من التناول الإحصائي هو الكشف عن العلاقات والفروق الموجودة بين المتغيرات الإحصائية للإجابة عن الأسئلة في هذه الدراسة استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

"معامل الارتباط سييرمان لمعرفة العلاقة بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة."

نتائج الدراسة:

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين فرط النشاط الحركي و عسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي " حيث افترضنا أنه:

هناك علاقة ارتباطية بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي " من اجل ذلك كان مجتمع بحثنا عينة من أطفال السنة الرابعة ابتدائي وقد أدرجنا في عينة بحثنا 12 حالة ذات العمر الممتد من 9_10 سنوات وقد اختير هذا السن لأنه في هذا المستوى يمكننا إخضاع الحالات إلى بنود الاختبار التي اخترناها كأدوات قياس في بحثنا هذا، فبالنسبة للفرط الحركي اخترنا مقياس كونرز للإفراط الحركي الذي وضع في عام 1996 عدة مقاييس فرعية موجه إلى الأولياء والمعلمين والأطفال، حيث تسمح بقياس شدة اضطراب النشاط الزائد وضعف الانتباه وتحليلها يسمح بقياس عدة مستويات: الانتباه التعلم، النشاط الزائد والاندفاعية.

وقد وضعت المقاييس لتقييم الأعراض قبل وبعد العلاج، وتم تصحيح المقياس بالاعتماد على طريقة "ليكرت" إضافة إلى اختبار القراءة الذي اعد من طرف مديرية التعليم الأساسي تحت إشراف المنظمة العالمية للصحة (اليونيسيف) سنة 2004؛ ومن اجل دراسة العلاقة الارتباطية بين فرط النشاط الحركي و عسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي استعملنا معامل الارتباط اللابرامتري (سييرمان) الذي يستعمل لدراسة معاملات الارتباط بين متغيرين رتبيين.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الفرضية قد تحققت، حيث دلت نتائج الدراسة على "أن هناك علاقة ارتباطية بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي".

إذن نستنتج بأن: هناك علاقة ارتباطية بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي " وهي علاقة طردية موجبة بمعنى كلما زاد فرط النشاط الحركي كلما زاد عسر القراءة والعكس. وبهذا نكون قد حققنا الفرضية العامة التي تقول "هناك علاقة ارتباطية طردية قوية بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة"

قراءة في النتائج:

من خلال ما تم عرضه من دراسات وأبحاث حول موضوع الدراسة الحالية، وما تم التوصل إليه من تطبيقات الاختبارات بهدف دراسة علاقة فرط النشاط الحركي وعسر القراءة، تمكنا من

الوصول إلى نتائج حول طبيعة فرط النشاط الحركي، تمكنا أيضا من تحديد الاضطرابات على مستوى القراءة، لنتمكن في المرحلة الموالية من الربط بين هذه النتائج وفرضية البحث ونقوم بتحديد العلاقة بين العمليتين المعرفيتين المدروستين.

فمن خلال التحليل الكمي والكيفي لكل من مقياس "كونرز" يمكن أن نخرج بنتيجة عامة مفادها أن الفرط الحركي يؤثر على عملية القراءة.

حيث يعد اضطراب فرط النشاط من أكثر أنواع الاضطرابات انتشارا في المدارس الابتدائية وهذا ما تؤكدته الدراسات وفقا لتقارير المعاهد القومية للصحة بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 ما بين (3% إلى 5%) من الأطفال في سن المدرسة يعانون من هذا الاضطراب فنجدهم لا يستطيعون البقاء هادئين في القسم ويتميزون بالاندفاعية مما يؤثر عليهم وخاصة على أدائهم الدراسي، ولذلك حاولنا بقدر المستطاع التقرب من هذه الفئة قصد دراسة هذا الاضطراب ومعرفة آثاره على التلميذ وتحصيله التعليمي واتضح لنا ذلك من خلال ما سبق عرضه في دراستنا حيث كان تساؤلنا كالتالي "هل هناك علاقة بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي؟" وعلى أساس هذا التساؤل تم طرح هذه الفرضية "توجد علاقة بين فرط النشاط الحركي وعسر القراءة عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي"، وبعد تطبيقنا لأدوات المستخدمة في الدراسة ومعرفة مدى ملائمتها لمتغيرات الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها، هذا ما يعني أنه كلما ارتفع النشاط الحركي أدى إلى ظهور صعوبات التعلم منها عسر القراءة وبالتالي تحقق الفرضية.

الاقتراحات:

- يجب على الجهات المعنية المبادرة بالتنوع بخصوص مثل هذه المشكلات السلوكية وما ينتج عنها من مشكلات تعليمية في المجتمع عن طريق ندوات و محاضرات.
- متابعة هذا الموضوع بجدية تامة واهتمام كبير من قبل القائمين على المؤسسات التربوية.
- يجب على الأولياء الاهتمام بأولادهم عن طريق توفير وسائل وألعاب تساعد الطفل على تنمية ذكائه وتخطي الصعوبات التي يعاني منها.
- اختيار الاستراتيجيات المناسبة لهؤلاء الأطفال والحرص على التقيد بالخطوات.
- الحرص على استخدام الوسائل التعليمية المتنوعة في عملية التدريس مثل الصور والتسجيلات والبطاقات.
- فتح أقسام خاصة بهذه الفئة من التلاميذ لتلقي العناية والاهتمام بشكل خاص.
- تعيين معلمين ذوي كفاءة وعلى علم بمشاكل التلاميذ التربوية للتعامل الجيد معهم.
- وضع حصص خاصة للتلاميذ (الديسلكسيين) وذلك لتدريبهم على القراءة.
- وضع مرشدين وأخصائيين نفسانيين داخل المدارس الابتدائية وهذا من أجل مساعدة التلاميذ للتغلب على المشكلات الصفية التي تواجههم.

- توظيف أخصائيين نفسانيين في المدارس نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في التخفيف من حدة الاضطرابات السلوكية عند هذه الفئة.

قائمة المراجع:

1. رجاء محمود(2006)، أصول علم النفس، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
2. سامر عرار(2001)، أهمية الوسائل التعليمية في عملية التعلم العامة وفي جانب تعليم اللغة العربية خاصة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر
3. سامي محمد ملحم(2004)، مهارات التدريس الفعال، دار الناشر مكتبة الانجلومصرية، ط1.
4. صالح بن أحمد العساف(1989)، علم النفس الرياضي، دار الفكر العربي، القاهرة.
5. طلعت إبراهيم(1995)، أساسيات علم النفس التربوي، دار أرجوان وايلي وأبنائه، انجلترا.
6. عبد الرحمان النقيب(1997)، السمات الانجازية لدى طفل نصوص القراءة الموجهة لتلاميذ الطور الثاني من التعليم الأساسي.
7. عبد الرحمان عدس(2005)، شخصية مقوماتها، سلوكها وعلاقتها بالتعليم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
8. عبد الفتاح دويدار(1993)، علم النفس التربوي، مؤسسة الرسالة، ط9.
9. محمد علي كامل(2008)، المدرس التلميذ أية علاقة ؟ دراسة تحليلية نقدية للعلاقة التربوية، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط3.
10. هدى مصطفى محمد عبد الرحمن(1996)، تصميم وإنتاج الوسائل التعليمية التعليمية؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان ط1.
11. هناء ابراهيم هندقلي(2008)، التنمية البشرية بالتعليم و التعلم في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة.

الزاوية فضاء للتفاعلات السوسيو ثقافية:

دراسة ميدانية لزاوية سيدي عمر بالقصر قفصة

Al-Zāyiwa; a space for sociocultural interactions :

a field study of Zāyiwat Sidi Amor in Elgsar Gafsa

د. محمد أحمد، جامعة قفصة-تونس

ملخص: تتضمن هذه الورقة العلمية دراسة أنثروبولوجية حول المكونات الاجتماعية والثقافية لفضاء زاوية سيدي عمر بن عبد الجواد بالقصر قفصة (الجنوب التونسي)، حيث تعمل هذه الدراسة الميدانية المعتمدة على تقنية المقابلة على كشف الخصوصيات السوسيو ثقافية لهذا المعلم الصوفي مع إبراز أهم التحولات التي لازمت المضمون المادي واللامادي الذي لا زال يحرك سلوكيات الوافدين على هذه الزاوية الطرقية.

الكلمات المفتاحية: التصوّف، الزاوية، الولي الصالح، التفاعل، فضاء سوسيوثقافي

Abstract: This paper represents an anthropological attempt that interests in the social and cultural aspects of the shrine (Zāyiwa) of Sidi Omar bin Abd Al-jawād in Gafsa (Southern Tunisia), This field study examines the sociocultural specificities of this Sufi center, highlighting the most Prominent transformations that have been related to the behavior of this mystical site's followers.

Key words: sufism, shrine (Zāyiwa), saint, interaction, sociocultural space.

مقدمة:

تعتبر هذه الدراسة محاولة أنثروبولوجية في فهم الحياة الثقافية لبعض الفاعلين الاجتماعيين بمنطقة الجنوب التونسي، وهم أهل زاوية سيدي عمر بن عبد الجواد بالقصر قفصة، وتسعى هذه الدراسة إلى فهم علمي للرمزية الاجتماعية والثقافية التي ميزت فرقة العكارمة (أي أهل الزاوية)، ذلك أن الغاية المركزية لهذا البحث مصوّبة نحو إختراق الحقل الرمزي الخاص بهذه المجموعة الإثنية، حقل تولفه الأساطير والخرافات والإحتفالات بأشكالها المختلفة، وبالتالي المضي في مسلك تفكيك الشفرات الخاصة بهذه الرموز، في إطار الكشف عن ما يختزنه المخيال الجماعي من تصورات ومعاني ومعتقدات إرتبطت بشخصية الولي الصالح أو الجد المؤسس (سيدي عمر بن عبد الجواد).

إن الاهتمام بمسألة الإعتقاد في الأولياء الصالحين وفي زيارة مقاماتهم الصوفية مرجعه بالأساس أن هذه الظاهرة هي ظاهرة متجذرة في ثقافة الإنسان المسلم عموما وفي ثقافة المواطن التونسي كعضو من هذه الثقافة، كما أن هذه الممارسات الدينية الشعبية قد بقيت متواصلة ومتعايشة مع الأفراد في مجتمعنا اليوم رغم التحديات التي واجهتها مؤسسة الزاوية "التونسية" في الفترة المعاصرة وقصصت من حظوظ وجودها مثل إنتشار الوعي بين عامة الناس ومقاومة وجود هذه المؤسسة من طرف السلطة السياسية ومن طرف الحركات الدينية الأصولية، وهذه المقاومة التي ميّزت هذه المؤسسة الدينية التقليدية تحيل نظرنا إلى معطى هام ألا وهو قيمة الجوانب الروحية في حياة المسلم حتى ولو كان في إطار هذه الصورة الشعبية، فالدين وكما أجمعت أغلب الدراسات الأنثروبولوجية هو ضرورة إجتماعية وثقافية وفطرة إنسانية، هذا بالإضافة إلى أن الإنسان اليوم أصبح أحوج إلى البعد الروحي أكثر مما مضى لتحقيق توازنه النفسي والثقافي في ظل التقدم التكنولوجي المادي الذي نعيشه اليوم.

إن هذا البحث يندرج ضمن الأنثروبولوجيا الدينية أو الأنثروبولوجيا الرمزية التي تعيد الإعتبار بصورة واضحة للبعد الديني أو الروحي مع تقدم الحضارات وهيمنة المكننة والتكنولوجيا الحديثة، ضف إلى ذلك أن هذا البحث يهدف إلى إضافة رقما في حجم الدراسات العربية التي تناولت بالدرس تراثنا العربي الإسلامي، فأغلب الكتب والبحوث المنتشرة في رفوف مكتبات الجامعات العربية كتبت بعقول ولغات وأيدي أجنبية.

إن التركيز في هذه الدراسة على زاوية العكارمة (أو زاوية سيدي عمر بن عبد الجواد) مرجعه بالأساس ما ينسب إلى فرقة العكارمة من صفة "الشرفة"، وهي صفة تجعلهم يختلفون عن بقية العروش في القصر، حيث يؤكد العكارمة على سلالتهم المنحدرة من الساقية الحمراء منبع الشرفاء القادمين من المغرب الأقصى إلى تونس ومؤسس زوايا الأولياء الصالحين بالمنطقة.

1. الولي الصالح في المغرب العربي:

مصطلح الولي الصالح أو المرباط مصدره اللغة العربية الكلاسيكية وأساسا من لفظ "مرباط" والتي تعني الفرد الذي يعيش داخل الرباط وجمعه المرباطون، وهو إسم يرتبط بالخلافة الإسلامية التي سادت في المغرب وإسبانيا خلال القرنين الحادي والثاني عشر ميلادي، وقد أعتبر هذا المصطلح في دول شمال إفريقيا عن حركة سياسية ودينية مثل "الشرفة" في المغرب الأقصى وتستند هذه الحركة على أفكار شعبية وخاصة منها الأفكار المهدية، وتعتمد على ممارسات شعبية تقوم بالأساس على إعتقادات باطلة وتخضع لتأثير بعض الأفكار التقليدية مثل أن "الولي هو حبيب الله"، وهو قادر على فعل المعجزات ولذلك يقام له نصب أو مقام سواء كان هذا الولي متوفي أو على قيد الحياة (Emile, Dermenghem 1954, p 48)، وتصطبغ العناصر المادية القريبة من ضريحه بقدسيته.

ويمكن أن يقف المتمعن جيدا في البحث على إرتباط وثيق بين مفهوم المرباط أو الولي الصالح ومفهوم الحركة الصوفية أو ما يطلق عليها بالطرق حيث أعتبرت الطرق المرباطية مزجا بين الثقافية الشعبية المتعلقة بالأولياء الصالحين والطرق الصوفية التي تتجنب هذه الإعتقادات القديمة وتحمل بعض الطرق المرباطية طابعا كونيا مثل الطريقة القادرية والتي يمثلها تلامذة عبد القادر الجيلاني (توفي سنة 1166م) الولي الصالح لبغداد والذي يعتقد فيه الكثير من الزوار في شمال إفريقيا، كما أن الكثير من العبيد والقبائل السوداء التي دخلت الإسلام إنضموا إلى هذه الطرق وغيروا معتقداتهم وتقاليدهم وفق هذا التوجه، وقد برزت الصوفية كحركة دينية مناهضة للإسلام (الذي يمثلته الفقهاء) وكذلك لسلطة الخلافة، وفي نظر هذه الحركة سيدنا علي زوج فاطمة بنت الرسول "صلى الله عليه وسلم" وأب الحسن والحسين هو شخصية مقدسة لأنه تلقى نورا، وهو مصدرا للمعرفة والأسرار الإلهية.

إن إختيار الولي وبروزه يتم حسب مسار معقد تتداخل فيه العديد من العوامل، منها رغبة المعني بالأمر وكفاءاته وإرادة الجماعات وتقديرها لمصالحها وملائمة الظرفية وحتى تطابق الصدف" (مصطفى التلي، 2000، ص33).

فالصورة التي تعطى عن الولي يساهم فيها بممارساته لكن المحدد فيها هو ما تحمله عنه الجماعات من أفكار حتى وإن كان ذلك مخالفا للواقع أو من قبيل الخيال، وحول هذا الجانب يقول أرنست كلنير "عندما تجلّ القبيلة (أو أي جماعة) شخصا وتعامله كولي فإنها تدرّ عليه العطاء فيسهل عليه أن يتحلّى بالكرم وحسن الضيافة كما يكون بوسعه أن يظل مسالما وأن يترفع عن الإهانة، هكذا تتشكل الخصال التي تعتبر بعد حين من علامات الإصطفاء الرباني وهي السخاء والمسالمة، وإذا لم يحظ الولي بمثل هذه المعاملة فإن السخاء يؤدي إلى الفقر والمسالمة تعرضه للإعتداء، فيتجلى بوضوح أنه لا يحظى بالبركة على هذا المنوال يحصل التطابق بين إختيار البشر والإصطفاء الرباني، إفراد القبيلة أو أي جماعة معبر عنها بتمكين الشخص المختار من إكتساب الصفات التي تظهر في ما بعد على أنها علامات الإصطفاء السماوي" (أرنست كلنير، 1988، ص51).

وتعتبر "الطاعة أهم ركن في علاقة المريد بشيخه وهو المستوى الذي راهنت عليه السلطة الإستعمارية الفرنسية في تعاملها مع المشايخ في تونس لإحتوائهم وتوظيفهم حتى تكسب من ورائهم الأتباع الذين لا يعصون لهم أمراً" (التليلي العجيلي، 1992، ص32)، ومن المظاهر الرمزية لرضا الشيخ عن المريد هو أن يسمح له بإرتداء "الخرقة الصوفية" وهي خرقة إرتداها الشيخ من قبله أو أنه مسها بيده المباركة، وهي خرقة قاتمة اللون تتحمل الكثير من الأوساخ وتعطي للمريد صفة الفقير الذي يحتقر هذه الدنيا وما فيها، ففي الشعر الفارسي كان يشبه البنفسج بالصوفي" الذي يجلس جلسة معتدلة، واضعاً رأسه على ركبته، متدثراً ثوبه الأزرق القاتم، متواضعاً بين زهور البستان البهيجة، وفي العصور اللاحقة (Henry Corbin, 1969, p166)، كانت بعض الطوائف تختار ألوان ثيابها طبقاً للمقام الصوفي الذي يعيشه أفرادها.

أما فيما يتعلق بمفهوم الزاوية، فإن هذا المصطلح يعبر في الإسلام الشعبي عن "فضاء للخدمات الإجتماعية" (Mondher Kilani, 1992, p88)، لتقديم المساعدات، والحماية والعلاج النفسي، ومكان للتعبير الروحية.

وإن كانت دائرة المعارف الإسلامية قد حاولت ضبط مصطلح الزاوية بتتبع مراحل تطوره من مسجد صغير "منزل" إلى طائفة من الأبنية ذات طابع ديني تتكون من غرفة للصلاة بها محراب (مسجد/جامع) وضريح لأحد المرابطين أو الأولياء تعلوه قبة، ومدرسة لتحفيظ القرآن (والعلوم الدينية) وغرف للضيوف والحجاج والمسافرين والطلبة (مجاناً) وقرافة تشمل قبور الذين أوصوا في حياتهم بأن يدفنوا فيها مبرزة -إضافة إلى دورها الديني هذا- تلعب دوراً سياسياً في المناطق البعيدة عن مقر الحكومة المركزية، مقارنة إياها بصومعة الراهب المسيحي في القرون الوسطى، فإن معناها اللغوي قد يكون أكثر دقة وشمولاً إذ نجد إضافة إلى المعنى العام (ركن البناء /الزاوية) معنيين، أولهما إجتماعي (زوى الشيء: جمعه، وأنزوى القوم: تضاموا، وزوى عنه الشر، طواه و صرفه).

وثانيهما ديني" (زوى الدهر القوم، ذهب بهم، لذا يمكن القول إن الزاوية ذات الأساس الديني تقوم بدور إجتماعي مهم فهي مؤسسة نفوذها الترابي واسع توطر الناس (الجمع والتضام) وتؤمنهم (زوى عنه الشر) وتعظمهم (زوى الدهر القوم)" (المنجد في اللغة، 1961، ص312)، وقد نشأ هذا المصطلح بناء على فكرة الرباط حيث يشير هذا الأخير إلى فعل ربط أو شدّ مثل شد الخيل إلى مكان أو زاوية ما، منذنة، وإطلاق لقب "سيدي" عليه من قبل الأجيال المتعاقبة الراغبة في الإستفادة من بركته" (مصطفى التليلي، 2000، ص339)، الصنف الثاني من الأولياء يتمثل في شخصيات التابعين أو الفقراء الذين لازموا "الشيخ" في حياته وقد خولت لهم مناصبهم (المقدم، الشاوش والوكيل) بعد ذلك من تولي رتبة الولي الصالح، أما التصنيف الثالث الذي يمكن أن يطبق على رتبة الولي أو الشيخ فيتعلق بفكرة الجد المؤسس للقبيلة أو العرش، فالإعتقاد في هذه الفكرة يبنى داخل أذهان الأفراد التابعين لهذا الجد قدسية حول شخصه تتدعم خاصة عند إقترانها بالإنتماء للسلالة المرابطية بالمغرب العربي أو الإنتماء للسلالة الشريفة لعائلة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ويمكن تعريف الزاوية من الناحية الوظيفية والتي تجسد ميشال كروزيه "بناء بشريا" (Michel Crozier, 1977, p 23)، أي تحوي داخلها مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يحملون إستراتيجيات تختلف باختلاف توجهاتهم ومصالحهم، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى هوية الفاعلين الاجتماعيين المنتمين للزاوية الذين يحتلون مناصب تراتبية قد تتباين بين زاوية وأخرى، ومن أهمها رتبة الشيخ (الولي الصالح) أي مؤسس الزاوية ويليه "الوكيل" وهو المشرف والمسئول الأول على حراسة الزاوية ففي فترة وجود الولي الصالح على قيد الحياة يعد الوكيل الخادم الرسمي له في مختلف الوظائف من ضمان نظافة الزاوية وربط علاقات مع الحرفاء وقضاء الشؤون الوقتية، وعند وفاة الولي الصالح يواصل الوكيل نفس المهام بإسم الولي، وقد يتغير مصطلح الوكيل عند بعض سكان المغرب العربي إلى مقدم أو "مقدم"، كما نجد مناصب أخرى داخل الزاوية وهو نائب الوكيل وكذلك أستاذ الحضرة ومحرك "الفقراء"، أما بقية الفاعلين الاجتماعيين المنتمين لهذه المؤسسة الصوفية فهم التابعين أو المريدين أي المعتقدين شديد الاعتقاد بقدرات وكرامات الولي الصالح ثم أخيرا نجد عامة الناس أي "زيار" الزاوية.

ويرى الباحث صالح السيباني في مقال له بعنوان "الرباطات الإسلامية في ليبيا" أن للرباط مفهوم الأول لغوي، والثاني إصطلاحي وينقسم اللغوي إلى إسم ومصدر، فهو يعني ما يشد به من حيث الإسم، ومن حيث المصدر يعني الرباط والرابطة، أما كتب الحديث فهي تعني الأفراد والإعتزاز والمعنى الإصطلاحي هو عبارة عن إحتباس النفس في الجهاد والحراسة، ويرى الباحث أن الرباطات ظهرت منذ بداية خلافة الخليفة عمر بن الخطاب عندما أكثر من الرباطات والمرتبقة على طول الثغور الشامية، أما في المغرب العربي فيعتبر حسان بن النعمان أول من أسس رباط قصر حسان غربي مدينة سرت، وكذلك هرثمة بن أعين قام ببناء رباط بمدينة طرابلس والمنستير سنة 804 م" (صالح السيباني، 2008).

كما إرتبط مفهوم الرباط بفكرة الحرب المقدسة أو الحرب ضد العدو الخائن أي أنه حمل قيمة دينية لأنه يجسد جهادا بإذن من الله مثل الجهاد ضد القبائل الوثنية بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر ميلادي، وقد ساهم مصطلح الرباط في خلق أو نشأة مفهوم الزاوية (ركن أو زاوية المنزل) وأصبح كل من المفهومين يشيران إلى فكرة المرباط أو الولي وهو مصطلح عرف قيمة وإمتدادا واسعا في منطقة شمال إفريقيا.

ومثل تلك المراكز (الزوايا) قد أطلق عليها في منطقة الشرق الإسلامي غالبا "خانقاهات" وكان هذا المصطلح مستخدما كذلك في مصر في العصور الوسطى، فقد كانت "خانقاه الصوفية" هناك تمثل مراكز حضارية ودينية، فقامت الحكومة بتأسيسها، أو وقفها أهل الخير من أصحاب النفوذ وتولوا دعمها، وكلمة زاوية كانت تطلق على الوحدة الصغيرة مقرر معتزل يسكنه أحد المشايخ، وقد أطلق الأتراك على تجمع الصوفية "تكه" أما كلمة رباط- وهي في الحقيقة مرتبطة بحصون العسكر المدافعين عن الإسلام- فقد كانت كذلك صالحة أن تطلق على مركز الجماعة، "وغالبا ما كان يرقد مؤسس المكان في قبره في نفس المكان، هذا إن لم يكن العكس صحيحا، وهو أن يبني

فيما بعد بناء حول المكان المقدس الذي به قبر الشيخ الطريقة أو شيخ فرعها" (أنا ماري شميل، 2006، ص263).

وقد إنتشرت في البلاد التونسية بداية من القرن الخامس هجري العديد من الحركات الدينية المسماة بالطرق الصوفية مثل: القادرية، التيجانية والرحمانية والعيساوية، وكان أغلب مؤسسيها ذوو أصول مغربية أو جزائرية وقد أحتضنت هذه الطرق الكثير من الزوايا منتشرة في مناطق مختلفة لكنها تشترك في إرتباطها الروحي والمادي (أحيانا) بالطريقة الأم، وقد عرفت الزوايا القادرية إنتشارا كبيرا بالبلاد التونسية وقد دخلت بلاد المغرب في حياة مؤسسها عبد القادر الجيلاني على يد تلميذه الروحي أبي مدين شعيب الأندلسي البجائي، الذي إجتمع بالشيخ عبد القادر في مكة وليس الخرقة بين يديه وأخذ الطريقة ثم رجع إلى إفريقية فاجتمع به من جملة من إجتمع أبو علي النفطي آخذا عنه القادرية (الضاوي خوالدية، 1994، ص 149)، ولقد أحصى شارل اندريه جوليان في فترة النصف الأول من القرن العشر "ما يقارب عن تسعة عشرة طريقة صوفية في المغرب العربي، تمثلها في تونس نحو خمس مائة زاوية، ينتمي إليها ما يقارب ثلاث مائة ألف شخص من المريدين" (شارل أندريه جوليان، 2002، ص 87).

وقد لعبت زوايا الصلحاء ولفترة لا بأس بها دورا هاما في الحياة الإجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي خاصة في المناطق الريفية، ومن بين الوظائف الحياتية التي إرتبطت بمؤسسة الزاوية نذكر: "الدور الأمني لهذه المؤسسة التقليدية حيث ما لبثت الزاوية أن قدمت العون والرعاية للكثير من المجموعات البشرية المنتمية لها أو القريبة منها، فقد قامت الزوايا في المجتمع الريفي بدور أمني تمثل خاصة في القيام بمهام التحكيم بين المجموعات القبلية المتصارعة، وفي ظل ضعف حضور الأجهزة الردعية والقضائية للدولة يلعب شيوخ الزوايا دورا في حسم النزاعات والفصل بين أطرافه" (محمد نجيب بوطالب، 2002، ص 415).

2. تعريف زاوية سيدي عمر بن عبد الجواد

حسب الذاكرة المكتوبة والشفوية لفرقة العكارمة (أهل الزاوية) يعد الولي الصالح سيدي عمر بن عبد الجواد (عاش في القرن السابع عشر ميلادي) قطبا من الأقطاب حيث نجد له ما يقارب الخمس مائة تلميذ ومريد ومرابط، منهم الولي الصالح المعروف سيدي علي بن عون، ويعد سيدي عمر بن عبد الجواد (دائما وفق الذاكرة العكرمية) من السلالة الشريفة فقد رحل من المغرب إلى تونس (جهة قفصة بالجنوب التونسي) وهام فيها متنقلا من مكان إلى مكان وعديد الوثائق في المغرب وفي تونس تؤكد انتساب العكارمة إلى الأشراف ويتمتع بعدد الكرامات إلى يومنا هذا (وقع العثور في أحد المنازل بالقصر على مخطوط ممزق، غير تام ومجهول الناسخ يتناول قصة إدريس وهروبه إلى المغرب وقد حكم فاس وتلمسان ثم تفرق أبناءه في كل أنحاء الوطن العربي وربما يكون سيدي عمر أحد أحفاد إدريس)، وتعتبر حضرة "بابا" عمر من أبرز الحضرات في الجنوب التونسي والتي تقام له كل ليلة جمعة، ويزار يوميا للتبرك وتهدى له

الودائع والذبائح وهو الولي الوحيد في مدينة قفصة الذي يأتونه في ليلة الجمعة فقط (يوم الحضرة) ما يقارب الألف زائر للتمتع بسماع ما نظم له من ذكر ومديح للرسول (صلى الله عليه وسلم).

وترى الرواية العكرمية أنه عندما توفي الحسين بن علي بن أبي طالب هاجر أخوه الحسن إلى المغرب وتزوج فيها، وينتسب سيدي عمر بن عبد الجواد إلى هذه السلالة الشريفة عن طريق الأدارسة، وقد قدم إلى تونس صحبة والده سيدي عبد الجواد (مدفون حاليا في القطار) و"حطوا" في الرقاب (التابعة لولاية سيدي بوزيد) أين تزوج وكان يتعبد تحت شجرة زيتون سميت فيما بعد زيتونة بابا عمر، وعندما شارف سيدي عمر على الوفاة أوصى أقاربه أن يحمل جثمانه على "بغلة"، قائلا: "إدوني خلي البغلة تغرب، البركة (جلوس الحيوان) الأولى ثوروها والبركة الثانية إدفنوني" وقد كانت المحطة الثانية التي وصلت إليها (البغلة) هي المنطقة التي سميت حديثا بالقصر قفصة.

وهذه الأسطورة أو الرواية إن صح التعبير التي تصف وفاة شيخ العكارمة وكيفية قدومه إلى منطقة القصر من ولاية قفصة تأخذ مشربا دينيا تقديسيا، فعادة ما تعود الصوفية على الرغبة في الإنتساب إلى آل البيت والتأثر بالسيرة النبوية الشريفة لذلك وردت قصصهم ورواياتهم التاريخية مفعمة بالكثير من الصور والأحداث المشابهة لسيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) أو أفراد عائلته، فالرواية العكرمية تؤكد حول وفاة جدهم والتي تتضمن وصاية من الولي الصالح تقول بدفنه في المكان الثاني من توقّف "البغلة"، تتشابه هذه الرواية مع قدوم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة المنورة وهو راكب ناقته، وعندما كثر الترحاب بسيدنا محمد من طرف أهل المدينة طلب النبي بأن يسمح للناقة بالراحة بعد سفرة متعبة، فأتخذ أهل المدينة من مكان وقوف ناقه الرسول (صلى الله عليه وسلم) فضاء للعبادة ألا وهو مسجد النبي محمد.



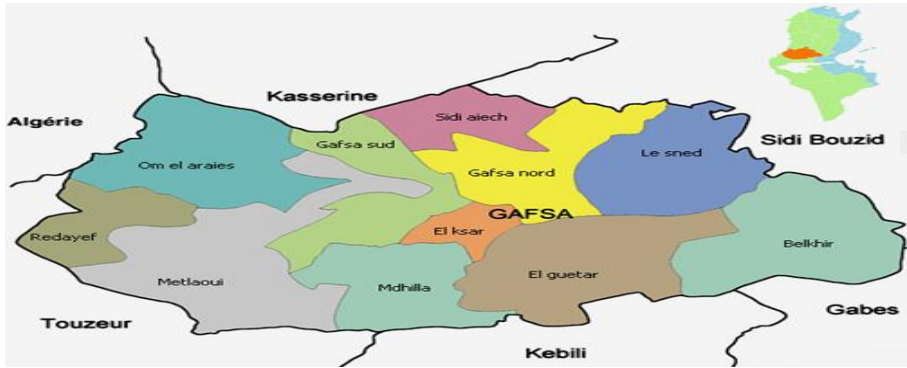
زاوية سيدي عمر بالقصر قفصة

وبذلك أعتبرت منطقة القصر قفصة الموطن الأخير لسيدي عمر بن عبد الجواد ومثلت هذه الضاحية الشرقية من مدينة قفصة الفضاء الجغرافي الذي إحتضن ضريح الشيخ سيدي عمر أين نصب مقامه الصوفي أو زاويته الشهيرة، وعند مماته رثاه تلميذه سيدي علي بن عون بقصيدة من الشعر الملحون مطلعها:

يا جحفة الشيخ طلّت على فجوج الثنايا ومالك يالكرمى عمر ما عادت تجيب الثنايا

وتتضمن زاوية سيدي عمر بن عبد الجواد التي تتوسط مدينة القصر جامعا فسيحا يحمل فوقه قبة بارزة المعلم مقارنة بالزوايا الأخرى في المنطقة، حيث يذكر مثلا شعبيا وقع تداوله في هذه الفترة (القرن السابع عشر ميلادي) "أن القبة التي ترى من بعيد هي القبة التي تستقطب أكثر ما يمكن من السكان البدو".

أما فيما يتعلق بالطريقة الصوفية التي تتبعها زاوية سيدي عمر بن عبد الجواد فيمكن القول أن غياب المخطوطات والوثائق الخاصة بتاريخ أهل زاوية العكارمة بالقصر حال دون التأكد من هذه المعلومة أو تلك (المعلومة المستقاة من المستجوبين) خاصة المعطيات المقدّمة من طرف شيوخ الزاوية والتي نقلوها بدورهم عن طريق أجدادهم عن طريق نفس المنهج الشفوي دائما، أمام هذه الصعوبات التي ذكرت سلفا يمكن القول أن الجزم بانتساب زاوية سيدي عمر بن عبد الجواد لإحدى الطرق الصوفية المعروفة كالقادرية أو التيجانية أو الرحمانية أو حتى لإحدى تفرعات هذه الطرق يعد أمرا صعبا ويتطلب الكثير من التدايل من أجل تأكيد مدى صحة هذا الإنتساب.



خريطة ولاية قفصة(المصدر: المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصة)

فالشيوخ المشرفون حاليا على مقام سيدي عمر بالقصر (من أهل الزاوية طبعاً) سواء كان هذا الإشراف ذا طابعاً رسمياً (وكيل أو حفيظ) أو مجرد إشراف أدبي (شيخ علم يحظى بالإحترام ويثق العامة في ذاكرته الشعبية) يؤكد هؤلاء على أن زاوية سيدي عمر زاوية تتبع الطريقة الرحمانية عامة وتتبع الطريقة الحفوية العزوزية كفرع من فروع الطريقة الرحمانية.

3. زاوية سيدي عمر فضاء سوسيو ثقافي:



لذلك يمكن القول أن الزاوية ذات الأساس الديني تقوم بدور إجتماعي مهم فهي مؤسسة نفوذها الترابي واسع تُوَطر الناس وتؤمنهم وتعظمهم، وتسمح لهم بفضاء مليء بالعلاقات والرموز الإجتماعية، "وقد لعبت هذه المؤسسة الدينية الشعبية منذ بدايات تأسيسها بمختلف الجهات التونسية دورا هاما في إحتضان الفئات الضعيفة التي إستجارت بها، ومنها فئات العبيد والخماسة وغيرها" (محمد نجيب بوطالب، 1988)، وضمن الأجوبة التي تلقيناها من المستجوبين والتي تهم سؤالنا: ما هو الغرض من زيارة زاوية سيدي عمر؟ وجدنا أن 9% من هؤلاء يأتون لممارسة نشاط إجتماعي ذي صلة بالحياة اليومية خارج مؤسسة الزاوية.

فقد أكد هؤلاء على أن هذه الزيارة لسيدي عمر يمكن أن تمثل فرصة لربط علاقات إجتماعية جديدة ومع أناس جدد خاصة أن أغلبهم من ذوي النوايا الحسنة ويأتون إلى مقام طيب، كما أعرب العديد من هؤلاء عن حبههم ورغبتهم الشديدة في "اللمة" التي فقدت في أيامنا هذه، فساحة الزاوية هي عبارة عن فضاء رحب للرؤية والتعارف واللقاء بين الأفراد والجماعات.

تقول الباحثة صوفية الهمامي: "وفي إطار توسع الزاوية وتفتحها على وظائف جديدة في علاقتها بالفضاء الإجتماعي الذي تتحرك فيه خاصة مع تقلص وظائفها التقليدية، أصبحت المرأة تتمثل الزاوية فضاء للتضامن الطبيعي من خلال الربط بين النساء جميعا على إختلاف أفاقهن العلمية وانتماؤاتهن الطبقيّة والجهوية وسنّهن، ذلك أن حضور النساء بالفضاء نفسه هو إيمان مشترك بقيم واحدة، ووحّد بينهن "جدّ واحد" هو الولي الصالح، وشدتهن إلى بعضهن البعض "الأخوة الدينية" وفي النهاية فإن العلاقة بينهن علاقة إجتماعية، كما تتطوي الزيارة إلى الزاوية على أهداف أخرى وحاجات نجد مكانها في عالم المرأة النسائي الأخذ في التفكك

والتلاشي ومن هذه الأهداف التبادل و التواصل اللذان إفتقدتهما المرأة تحت ضغط الحياة المدنية" (صوفية الهمامي، 2007).

كما وجدنا أن نسبة 2% من العينة المستجوبة يأتون إلى فضاء الزاوية بإستمرار من أجل نفس العمل الإجتماعي وهو التطوع وإعانة الزوار على إتمام أنشطتهم المعهودة داخل الزاوية خاصة فيما يتعلق بمساعدة الزوار الذين يأتون للمرة الأولى.

وتمثل زاوية سيدي عمر بن عبد الجواد أيضا فضاء لممارسة الحياة الإجتماعية المناسبة مثل: زيارة العروس لمقام جدها قبل حفل الزواج وكذلك يأتي الطفل خلال حفل الختان مع أهله للتبرك بالمكان، فنحن في تونس بجميع أطيافنا كلما طرقت الفرحة أبوابنا (نجاح ،ولادة، عرس، حفل ختان) تجدنا تلقائيا ننشد "يا عاشقين رسول الله صلى الله عليه وسلم" التي نقشت على كل قلب: صغارا وكبارا متعلمين وجهّالا والتي تقول كلماتها:

إنزاد النبي وفرحنا بيه	صلى الله عليه
يا عاشقين رسول الله	صلى الله عليه
أول ما نبدأ بإسم الله	صلى الله عليه
الهاشمي بن عبد اله	صلى الله عليه



تفاعل ثقافي بين أجيال الزاوية

لقد عبرت مؤسسة الزاوية في الفترة الأولى من إنتشار المذهب الطريقي بالبلاد التونسية عن عائلة روحية متماسكة، عرفت بكثرة أنشطتها الإجتماعية وبدورها الريادي في نشر الآداب والقيم الأخلاقية والأساليب الجماعية للتربية عموما، فالأدب هو أحد مبادئ حياة الجماعة، حيث يقول عبد الرحمان الجامي (1414-1492) في كتابه نفحات الأنس " لكل شيء خادم، وخادم الدين الأدب"، "ومن آداب الصوفي أن يلتزم العذر دائما لإخوانه، وأن يعاملهم معاملة لا يحتاجون معها إلى أن يعتذروا له، وعليه أن يوسع حبه حتى يشمل كل الخلق، وإذا كان الله قد رضي بالبشر على ضعفهم وشقاوتهم عبيدا له فعلى الصوفي أن يرضى بهم إخوانا له" الجامي (عبد الرحمان الجامي، 1989، ص261).

كما ليس للدراويش (الصوفية) أن يقولوا أبدا: "نعلي أو لأي شيء ملكي، فإنه لا تنبغي لهم الملكية الخاصة، فإذا كان لأحد شيء فعليه أن يعطيه إخوانه، وإلا فإنه يفقد درجته الروحية"(عبد الرحمان الجامي، 1989، ص261) وخدمة الإنسان كانت دائما هي أولى الخطوات في الدرجات المؤهلة للطريقة، "إلا أنها تبقى واجب الصوفي في طيلة حياته، لأنه من إعتذر عن خدمة إخوانه فإن الله يضع من شأنه فلا يشمل العفو"(عبد الرحمان الجامي، 1989، ص260)، كما مثلت مؤسسة الزاوية ولفترة طويلة وحدة روحية متماسكة هدفت باستمرار إلى نشر القيم الأخلاقية السمحة بين الناس، وإلى تهذيب السلوك الفردي والجماعي لأهل الصوفية يقول الجبري في هذا الإطار: "التصوف هو الدخول في كل خلق سني والخروج من كل خلق دني"، كما يبين القصاب الوظيفة التربوية والأخلاقية للزاوية من خلال قوله: "التصوف هو أخلاق كريمة ظهرت في زمن كريم من رجل كريم"(أبو القاسم القشيري، 2001، ص551-552).

وقد إقتدى الصوفية في جميع سلوكياتهم بصفات النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) الكريمة والذي كان يدعو دائما أصحابه وأحبابه إلى التطبع بالأخلاق الطيبة ومعاملة الناس الآخرين في أبهى صورة لأن ذلك يعبر عن سلوك المسلم الصادق، وهو ما يتضح في الحديث النبوي الذي يقول فيه: "ألا أدلكم على أشرف أخلاق أهل الدنيا: تعفو عن ظلمك، وتعطي من حرمك وتصل من قطعك" (حديث رواه ابن أبي الدنيا و الطبراني)، فالتصوف هو الخلق وجماع الكلام فيه يدور حول قطب واحد، وهو بذل المعروف وكف الأذى، وإنما يدرك ذلك في ثلاثة أشياء: في العلم والوجد والصبر، "وهذا الصبر يستند بالأساس إلى المعرفة بمقام الخلق حتى: يأمن الخلق منك حتى الكلب ومحبة الخلق إياك، ونجاة الخلق بك"(أبو إسماعيل الهروي، 1966، ص21).

كما كانت مختلف المدارس الصوفية الإسلامية تحت مريديها وفقائها على التحلي بصفة الإيثار تقيدا بقوله سبحانه وتعالى "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة"(الاية9، سورة الحشر، القرآن الكريم)، نظرا للقيمة الإيمانية والأخلاقية لهذه الصفة داخل شخصية المسلم الصادق، فالإيثار تخصص وإختيار والإثرة تحسن طوعا وتصح كرها وهو على ثلاثة درجات: الدرجة الأولى أن تؤثر الخلق على نفسك فيما لا يحرّم عليك ديناً، ولا يقطع عليك طريقاً ولا يفسد عليك وقتاً ويستطاع هذا بثلاثة أشياء، بتعظيم الحقوق ومقت الشح والرغبة في مكارم

الأخلاق، الدرجة الثانية: إيثار رضا الله على رضا غيره والدرجة الثالثة: إيثار في الله تعالى، فإن الخوض في الإيثار دعوى في الملك.

وعند المقارنة بين جنسي الذكور والإناث المنتمين للعينة المدروسة في إطار الحديث عن مسألة العلاقات الإجتماعية يمكن ملاحظة تفاوتنا شاسعا بين الفئتين حول أهمية البحث عن الروابط الإجتماعية داخل فضاء الزاوية، ففي حين توقفت النسبة عند الرجال في حدود الـ 4% أو أقل بقليل، تصل هذه النسبة عند النسوة إلى حدود الـ 15%، و يمكن تفسير ذلك الفارق أو الاختلاف في السلوك إلى أن الرجال عادة ما يركزون في زيارتهم لزاوية سيدي عمر على ممارسة الطقوسات الروحية من صلاة وحضرة وقراءة القرآن أكثر من بحثهم على إكتشاف شخصيات جديدة وإقامة علاقات معها، في حين تعيش داخل المرأة غريزة الفضول وإكتشاف الغيب والمجهول لذلك تجدها تجتهد في التقرب من الآخرين لربط علاقات معهم وربما بحثا عن الإطلاع عن أسرار حياتهم الأسرية والشخصية.

لقد أكدت نسبة 5% من النسوة أنهن يأتين إلى مقام سيدي عمر بن عبد الجواد لمجرد الزيارة فحسب، أي ليس لهن غرض واضح ومسبق من هذه الزيارة، وربما يفسر هذا السلوك برغبتهم في تقليد النساء الأخريات المتعودات على الحياة الصوفية، كما يمكن أن يرتبط هذا السلوك برغبة المرأة في إكتشاف هذا الفضاء الديني "الساحر". تنحدر هذه النسبة عند جنس الرجال إلى 0% وهو أمر طبيعي إذا ما إعتبرنا أن الرجل يجد في مصطلح "مجرد الزيارة" مضیعة للوقت وليس من أخلاق الرجل أن يأتي ليمضي الكثير من الساعات داخل هذا المقام الطيب لمجرد هدر الوقت أو "التفرج" على عباد الله.

وهذا البحث عن الإنتماء من خلال دخول زوار الزاوية في شبكة العلاقات الإجتماعية المتاحة داخل هذا الفضاء الديني يفسر بتغير العلاقات الإجتماعية المعاصرة نحو درجة أكثر سوء وذلك يتجسد في تفكك الروابط القبلية والأسرية التقليدية، وهذا ما لاحظناه بين المجموعات الصغرى المكونة لفرقة العكارمة (عكارمة الزاوية بالقصر، فرع عكارمة الصحراء بالمظيلة وعكارمة الصحراء بالرقاب)، وتفسيرنا لتفكك هذه الروابط التقليدية هو إختلاط الأنساب بتداخل علاقات المصاهرة وتمدّن البدو وما واكبه من تغير على المستوى القيمي والأخلاقي، كما أن الإعتقاد في الأولياء الصالحين و في فكرة الجد المؤسس أصبح ضعيفا لدى الأجيال الجديدة حتى من أبناء الزاوية أنفسهم.

يصف الشاعر المشهور علي بن عبد الله القصري في قصائده فساد الحياة الإجتماعية وتغير القيم بتغير الأجيال، وهو ما قوى بروز النزعات الفردية بين المواطنين في جهة القصر قفصة قائلا:

" حكم الشريعة تعطل والزرب سد النثية

الجار في الجار يختل بنزعات زفته خفيه

ولا عاد صادق يعدل

عنيت صاحب مزية

ولا عاد ناصح يوصل

حقوق اليتيم و الولية . " المرزوقي (محمد المرزوقي،

1972، ص207).

هذا التقلص في حجم العلاقات الإجتماعية بين مختلف المجموعات الإثنية "الهامة" التي لها علاقة بزاوية العكارمة من قريب أو من بعيد، لم يمنع تواصل بعض صور الترابط الإجتماعي والثقافي بين هذه المجموعات، وهذا يظهر خاصة في تمسك العكارمة بأصولهم البدوية و ببعض القيم النبيلة (الكرم ، صلة الرحم ، التضامن الإجتماعي).

وقد يلمس الزائر لزاوية العكارمة ذلك من خلال بعض المشاهد الواقعية كحمل الهدية أو "الزيارة " من قبل عكارمة الصحراء والتي تعطى لأهل الزاوية خوفا من التقاليد الأسرية، كما يحظى الوافدون بترحاب عظيم يتلقوه من ذويهم وأقاربهم في القصر ويتمتعون "بتسهيلات" عند ممارستهم لعقائدهم الدينية(مثل زيارة الثابوت والمكوث لفترة مطولة بجانبه)، كما يمكنه أن يلاحظ ملاحظة جلية وهي مساعدة المتطوعين (عادة ما يكونوا من العكارمة) للمرضى ولأهاليهم كذلك، سواء عند تحركهم داخل فضاء الزاوية أو عند تحضيرهم لخوض تجربة الحضرة لغرض التخلص من الداء النفسي الذي سكن أجسادهم.

في نفس الإطار يتحدث الشاعر القفصي عامر بوترة (1947-1998) عن تمسك الفرق المختلفة المكونة لعرش الهامة بأصولها البدوية و بإعتزازه هو أيضا بهذا الإنتماء قائلا:

" لأن أبي منذ أن كــــان

راع

سلالة جد هوايته المــــراعي "(أبو القاسم محمد كرو، 2004، ص193).

إن الإعتقاد في ولي صالح محدّد والانتفاء لزاويته والالتزام بطقوسها ومسلكتها أمرا مهما في إنتساب الأفراد وتموقعهم الإجتماعي ولإعطاء صورة لامعة وواضحة عن هوية المجموعة محليا سواء داخل فضاء الزاوية أو خارجها وكذلك لإبراز خصوصيتهم الثقافية التي تميزهم عن المجموعات الأخرى، ولتحقيق هذا البعد السوسيو ثقافي نجد أن العديد من الأفراد يقبلون إقبالا واسعا في الإنخراط في الزاوية وفي الطريقة الصوفية التي تمجدها هذه المؤسسة الدينية.

هذا الإنخراط الذي يكون عادة خاضعا للعلاقات التي ولدتها في الحياة اليومية المصالح والصدقات والقربة، ونتج أيضا عن طموح الأفراد في كسب مستوى من النفوذ وإحتلال موقع في شبكة العلاقات الواسعة التي تتجاوز حدود الجماعة المحلية بما يعني ذلك من فتح لأبواب الرقي الإجتماعي وتحسين الأوضاع، "وقد أدى ذلك إلى تغيير نوعية العلاقات بين الأفراد داخل هياكل المؤسسة الطرقية وإلى ظهور رهانات جديدة تدعو إلى التنافس والتنازع وتضاءلت

مظاهر عزلة الجماعة المحلية مقابل تدعم مؤشرات اندماجها في محيط أوسع وتمتنت روابطها مع جماعات وجهات أخرى" (مصطفى التليلي، 2000، ص335).

خاتمة:

إن دراسة الحياة الاجتماعية والثقافية داخل الزاوية يتطلب أكثر من بحث وأكثر من تخصص لوفرة المعاني والرموز الثقافية التي يكتنفها هذا الفضاء المليئ بالتفاعلات والأحاسيس المشتركة والمتعارضة في ذات الوقت، كما أن البحث في تواصل التفاعلات الاجتماعية والثقافية من خلال إستمارة المقابلة وقفت سندا لنا في محاولة فهم مجتمعنا التونسي من الداخل وبصورة موضوعية لتجنيبنا مختلف الإسقاطات والأحكام المسبقة التي إعتدناها في أغلب البحوث السوسيوولوجية والأثروبولوجية الغربية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة الميدانية:

-إن تغير هذا المجتمع المحلي (بلدة القصر) بمختلف فئاته الأصلية والدخيلة من ناحية الفكر والثقافة، وتفتح العائلات على بعضها البعض عبر علاقات إجتماعية مختلفة لم يحل دون تواصل ظاهرة الإعتقاد في الأولياء الصالحين، فهذا المجتمع المحلي ورغم ضيق منطقته الحضرية فإنه يحتوي على ثمانية مقامات دينية خاصة بالأولياء الصالحين (سيدي عمر، سيدي عبد الملك، سيدي بادي، سيدي مقدم، سيدي بونوارة، سيدي حاج عمر، سيدي عباس وسيدي سلامة)، ويعتبر مقام سيدي عمر بن عبد الجواد أشهرها بإعتباره " سلطان الجان" وهو ما شد إليه الكثير من الزاور والوافدين .

-الخصوصية الثقافية التي تميز كل جماعة إنسانية مهما كان حجمها ومهما كانت طبيعة هذه الجماعة أو درجة تحضرها وتقدمها، وهو ما لمسناه لدى فرقة العكارمة بالقصر قفصة فلهذه الفرقة الإثنية ثقافتها وتاريخها الخاص بها، حيث يتميز أفرادها بمجموعة من المعتقدات الدينية والتصورات والقيم والطقوسات، كما يتبادل أعضاؤها خطابا لغويا يختلف عن بقية المجموعات البشرية المكوّنة لمنطقة القصر قفصة، وهذه الخصوصية الثقافية أنتجت بدورها خصوصية في الرموز والدلالات الكامنة داخل هذه الثقافة.

- تحوّل وتغيّر فضاء الزاوية: لقد أثبتت هذه الدراسة الميدانية التي أنجزت حول زاوية العكارمة بالقصر أن هذه المؤسسة الطرقية قد عرفت تحوّلًا واضحًا في وظائفها من زمن تأسيسها إلى اليوم، فقد تغيرت وظائفها من فضاء للتبرك بالشيخ وممارسة المعتقدات إلى فضاء إجتماعي وثقافي وإقتصادي ينتج علاقات التبادل المادية والرمزية ويفسح المجال لإعادة إنتاج العلاقات المجتمعية داخل هذا الفضاء والحديث يهم علاقات العمل والزواج وإستراتيجيات الربح والإستغلال والتفاوت المادي والإجتماعي .

قائمة المراجع

1. أبو إسماعيل الهروي(1966)، منازل السائرين إلى الحق عزّ وشأنه، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى الجبالي وأولاده ، ط2، مصر.
2. أبو القاسم محمد كرو(2004)، شعراء قفصة (في 11قرنا)، نشر وتقديم جمعية صيانة مدينة قفصة، تونس.
3. أبو القاسم القشيري(2001)، الرسالة القشيرية في علم التصوّف، تحقيق وإعداد معروف مصطفى زريق، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
4. إرنست كلنير(1988)، السلطة السياسية والوظيفة الدينية في البوادي المغربية في الأنتروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء
5. أنا ماري شيميل (200)، الأبعاد الصوفية في الإسلام وتاريخ التصوّف، ترجمة محمد إسماعيل السيد، رضا حامد قطب، منشورات الجمل، ط1، ،كولونيا(ألمانيا)، بغداد.
6. التليلي العجيلي(1992)، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881- 1939)، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس.
7. شارل أندريه جوليان(1976)، إفريقيا الشمالية تسير، الدار التونسية للنشر.
8. صالح السياني(2008)، الرباطات الإسلامية في ليبيا حسب ما ذكره الشريف الإدريسي وأثرها الثقافي، المؤتمر العاشر للجمعية التاريخية.
9. صوفية الهمامي(2007)، ما تطلبه النساء في حضرة الأولياء، موقع إلكتروني تحت عنوان "موقع الجيل الثقافي" بتاريخ 2007/3/2
10. الضاوي خوالدية(1994)، الذوات والأسر التونسية في القرن التاسع عشر من خلال إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد ابن أبي الصياف"، تونس.
11. عبد الرحمان الجامي(1989)، نفحات الأنس من حضرات القدس، نشر الأزهر الشريف، القاهرة.
12. محمد نجيب بوطالب(1988)، الأوضاع الإجتماعية لفئات العبيد بالبلاد التونسية في القرن "19، ضمن أعمال وحدة البحث حول الفئات الشعبية، بيت الحكمة، تونس.
13. محمد نجيب بوطالب(2002)، القبيلة التونسية بين التغير والاستمرار، الجنوب الشرقي من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني"، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس.
14. محمد المرزوقي(1972)، تاريخ قفصة وعلمائها" بقلم نخبة من الأساتذة، دار المغرب العربي، تونس.
15. مصطفى التليلي(2000)، قفصة والقرى الواحية المجاورة حول الحياة الجماعية (من بداية القرن18 إلى1881)"، نشر وتوزيع جمعية صيانة مدينة قفصة.
16. المنجد في اللغة (1969)، ط20، دار المشرق، بيروت، لبنان.
17. Dermenghem (Emile)(1954), Le culte des saints dans l'Islam Maghrébin, Gallimard, Paris, 2è edit
18. Corbin (Henry)(1969), Creative Imagination in the Sufism of Ibn Arabi , trans from French by Relf Manbeim , Princeton University Press.
19. Crozier (M) ; Friedberg (E)(1977), L' Acteur et le système ; les contraintes de l'action collective, Paris, édit Seuil .

-
20. Kilani (Mondher)(1992), La construction de la mémoire ; le lignage et la sainteté dans l'oasis d'Elksar ; Labor et Fides ,Genève.

أمن المتوسط في ظل الحراك الديمقراطي بدول الجنوب

Security of the Mediterranean in light of the democratic movement in the South

أنعيمة خطير، جامعة الجزائر 03-الجزائر

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحولات السياسية التي عرفت المنطقة العربية ابتداء من أواخر سنة 2010، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الأمنية بحوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية تحظى باهتمام القوى الإقليمية والدولية الكبرى ويمثل همزة وصل بين أوروبا والعرب، وذلك من خلال التعرف على أسباب هذه الثورات وخصائصها والمواقف الدولية منها، ثم الكشف عن تداعياتها على البيئة الأمنية للمتوسط ومستقبل هذا الأخير من خلال ما تطرحه هذه التحولات من فرص وتحديات.

الكلمات المفتاحية: الثورات العربية، التحولات السياسية، الأمن في حوض المتوسط.

Abstract : This study seeks to shed light on the political changes that the Arab region has experienced since the end of 2010 and its direct and indirect effects on the security situation in the Mediterranean basin as a strategic region that is of great interest to the regional and international powers and represents a link between Europe and the Arabs. By identifying the causes of these revolutions and their characteristics and international positions about them, and then reveal their implications on the security environment of the Mediterranean and the future of this one through what these transformations represent of opportunities and challenges.

Keywords : Arab Revolutions, Political Transformation, Security in Mediterranean.

مقدمة:

لقد شهدت المنطقة العربية منذ ديسمبر 2010 احتجاجات عارمة أدت إلى إسقاط عدة أنظمة ديمقراطية في تونس، مصر وليبيا ودفعت إلى القيام بإصلاحات في دول مثل المغرب والجزائر والأردن وغيرها، مؤسسة بذلك لحقبة جديدة في تاريخ المنطقة إذا ما نجحت في التحول الديمقراطي، وقد تحدثت هذه الأوضاع أو ما يسميها البعض "بالثورات العربية" العديد من المقولات النظرية، وكانت خارج إطار ما يفكر فيه علماء السياسة وخارج جل التنبؤات السياسية والدستورية التي تراكمت خلال عقود، ورغم تعدد الرؤى والتفسيرات المقدمة بشأن هذه الثورات فإنه لا ينبغي النظر إليها في إطارها الاحتجاجي الداخلي، ذلك أن لهذه الثورات بعدا جيو- استراتيجي مهم أيضا، يتمثل أساسا في تأثيرها في الخريطة الجيو سياسية للمنطقة وعلى توازنات القوى الإقليمية والعالمية، وما ينتج عن ذلك من تدهور للأوضاع الأمنية وأزمات اللا استقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي تنقسمه هذه الدول مع الجيران الأوروبيين منذ الأزل، وهو ما يفرض طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير موجات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية على البيئة الأمنية للمتوسط؟ وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تمثلت في:

- ما هي التحديات التي تفرضها الثورات العربية على الأمن في المتوسط؟
- كيف انعكست هذه الثورات على الحوارات الأمنية بين الدول المتوسطية؟
- ما مستقبل الأمن في المتوسط بعد الثورات العربية؟

فرضيات الدراسة:

- أدت الثورات العربية إلى تعميق التحديات التقليدية وظهور تحديات جديدة تهدد الأمن في المتوسط.
- الثورات العربية ستؤدي إلى إعادة صياغة الحوارات والمبادرات الأمنية المتوسطية.
- سيبطل حوض المتوسط منطقة لا أمن وبؤرة لا استقرار ما لم تستقر الأوضاع في دول الربيع العربي.

أولا. في مفهوم التحول الديمقراطي:

1. مفهوم التحول الديمقراطي وأشكاله:

خضع مفهوم التحول الديمقراطي بإعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، ونظرا لأن هذا المفهوم يتميز بالإتساع والشمول، فإن الوصول إلى تعريف إجرائي له يتطلب المرور عبر أصوله اللغوية، فكلمة "تحول" لغة تعني التغيير أو النقل، فيقال، حول الشيء أي غيره أو نقل مكانه (إبراهيم مصطفى وآخرون، 196، ص216).

وفي اللغة الإنجليزية، فنقول « transition » وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو وضع معين إلى حالة أخرى أو وضع آخر. (Oxford learner's pocket dictionary, 2003, p460)

وكلمة "ديمقراطية" من أصل يوناني تعني: حكم الشعب أو إرادة الشعب، ويعرف التحول الديمقراطي "سالمون بيار" بأنه ظهور نظم سياسية مبنية على مبادئ جديدة: التعددية، التسامح، دولة القانون" (بليق أحمد منصور، 2004، ص29).

وهناك من يرى بأن التحول الديمقراطي هو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، مما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، مما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي (حسن سلامة، 1998، ص13).

وفي إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي منها:

الديمقراطية: مصطلح أستخدم لأول مرة من طرف الباحث "جيمس برايس" سنة 1888، ويقصد به عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام، أي أن يصبح ديمقراطياً (محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، 1999، ص02).

الانتقال الديمقراطي: هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وتعد من أخطر المراحل نظراً لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، لأن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، وكل الاتجاهات تشارك في السلطة وتتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، وكل الاتجاهات تشارك في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق (محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، 1999، ص16).

التعزيز أو الترسخ الديمقراطي: مرحلة لاحقة تعقب مرحلة الانتقال الديمقراطي، تتم فيها تقوية وتعزيز وترسيخ المبادئ الديمقراطية، بحيث تصبح المعايير والقواعد والمؤسسات الديمقراطية المرجعية الوحيدة في النظام وإطار العمل الشرعي الوحيد لممارسة السلطة والسعي للوصول إليها، وعبرها تتعمق وتتجذر الديمقراطية في الحياة المؤسساتية والاجتماعية والثقافية (أحمد منيسي، 2004، ص297).

أشكال التحول الديمقراطي: نقصد بها الطرق التي تتبع للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، وهي :

أ. التحول من أعلى: هو الشكل الذي يكون فيه التحول نتيجة لمبادرة من الأعلى بواسطة النظام، بمعنى أن النخبة الحاكمة في النظام التسلطي هي التي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي، ويرتبط هذا الشكل بوجود قادة إصلاحيين يميلون إلى إحداث تغيير يفتح المجال أمام تحول ديمقراطي حقيقي مثل: الأرجنتين بعد حرب فوكلاند 1982، زامبيا 1991، وتجدر الإشارة أن شكل التحول من أعلى قد لا يؤدي إلى تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي، بل قد يكون مجرد مناورة من السلطة لتفادي الضغوط سواء كانت محلية أو دولية (أحمد منيسي، 2004، ص308).

ب. التحول من خلال التفاوض: وهو ما يسميه "صامويل هنتغتون" بالإحلال التحويلي ويعرفه بقوله: "هو النمط الذي يتم عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما، فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة

النظام السلطوي وتحويله إلى نظام ديمقراطي، ومن هذا التعريف نستخلص مجموعة من المتغيرات التي تدفع كل من النظام والقوى السياسية إلى الدخول في مفاوضات من أجل التحول إلى الديمقراطية هي (معترز بالله عبد الفتاح، 2007، ص16):

- انهيار شرعية النظام السياسي أو أفول أيديولوجيته وتدهور الأحوال الاقتصادية ما يؤدي إلى مشاكل داخلية أو ضغوط خارجية متزايدة.

- إفتقاد القوى السياسية للقوى الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسراً، مما يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل الوصول إلى إتفاق يرضي الجميع.

- أو قد يكون هناك توازن في القوى بين النخبة الحاكمة والمعارضة.

وقد تعددت الحالات التي تشهد هذا النوع من التحول وأبرزها: جنوب إفريقيا خلال عام 1989 - 1990 بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية.

ت. التحول من خلال الشعب: هو التحول الذي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وإنتشار أعمال الإحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الإجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منها تجنباً لتفاقم الموقف وسعياً لإحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، مثل ما حدث في الفلبين التي أجبر فيها الرئيس "جوزيف استراد" على التنازل على منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائياً على مخالفاته المالية وإنتهاكات حقوق الإنسان التي إرتكبها أو شارك مع قيادته في إرتكابه (بليقيس أحمد منصور، 2004، ص50).

2. العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي:

يذهب البعض للقول أن التحول الديمقراطي هو عملية يساهم فيها ثلاثة أطراف هي: النظام الحاكم والمعارضة والعوامل الخارجية، وهو ما يدفعنا للحديث عن أسباب داخلية وخارجية للتحول الديمقراطي:

أ. الأسباب الداخلية: وهي الأسباب السائدة داخل الدولة والتي تدفع للبدء عملية التحول الديمقراطي وتتمثل فيما يلي:

- انهيار شرعية النظام السلطوي: في غالب الأحيان نجد أن عدم قدرة النظم على تلبية مطالب شعوبها يساهم بشكل كبير في اهتزاز شرعيتها، ويرجع ذلك إلى سوء استغلال موارد الدولة وإلى فساد النظام الحاكم وضعف الأداء الإقتصادي والإنجازات العسكرية (عبد الغفار رشاد القسبي، 2004، ص19).

- دور النخب السياسية والمجتمع المدني: يعتبر هنتنغتون دور النخب محوري في عملية التحول الديمقراطي، ويعتبرها الفاعل الرئيسي في العملية، لأن التحول يتركز على خيارات وإدراك ومعتقدات وأفعال النخبة، وتعزيز الديمقراطية يعتمد على تعاقدات وإجماع النخبة، حيث يقول: "الديمقراطيات لا تنشأ بالأسباب بل بالمسبيين"، ويدخل المجتمع المدني الذي يشمل المؤسسات والتنظيمات الطوعية غير الربحية، جماعات المصالح، الجمعيات، المنظمات الطلابية، كطرف ثالث في معادلة التحول بزيادته الوعي بضرورة التغيير، لذلك يعتبره "أليكسي توكفيل" حجر الأساس للديمقراطية (أحمد منيسي، 2004، ص304).

- مستوى التنمية الاقتصادية: إن للأبعاد الاقتصادية تأثيراً من مزدوج على عملية التحول الديمقراطي، فحدوث أزمات اقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة إلى التحول، وفي الوقت نفسه نجد أن وجود هذه التنمية يوفر آفاقاً واسعة للدفع بعجلة التحول إلى الأمام، حيث نجد الأمريكي "لايبست" يؤكد أن البلدان التي تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية مرتفعة ذات نظم ديمقراطية، والدول الديكتاتورية فمستويات التنمية فيها منخفضة (عبد الغفار رشاد القصبى، 2004، ص2)، لكن يبقى السؤال مطروحاً: كيف أن دولاً متقدمة اقتصادياً مثل الصين وسنغافورة غير ديمقراطية، بينما استطاعت الهند بعد الإستقلال أن تخلق أكبر ديمقراطية نيابية في العالم؟.

وبعيداً عن هذا الطرح، تجدر الإشارة إلى أن تردّي الأوضاع الاقتصادية داخل الدول ذات الحكم التسلسلي يؤدي إلى اهتزاز شرعية النظام، وهو ما يترجم عن طريق احتجاجات ومظاهرات شعبية تخرج مطالبة بإحداث إصلاحات، كما حدث في الجزائر 1988 فيما يعرف بانتفاضة الخبز، فالأزمات الاقتصادية تنشأ عن حالة من عدم الاستقرار التي تكون مدخلاً مناسباً لدفع النظام في سبيل التحول الديمقراطي (بلقيس أحمد منصور، 2004، ص37).

ب. الأسباب الخارجية: هي الأسباب النابعة من خارج بيئة النظام السياسي، والتي تأتي من النظام الدولي أو الإقليمي والمتمثلة في:

- تحولات النظام الدولي وضغوطات القوى الخارجية: أدت نهاية الحرب الباردة بانتصار المعسكر الليبرالي وانتشار قيمته المتمثلة في: الديمقراطية حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية إلى تحول العديد من دول أوروبا الشرقية التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي إلى الديمقراطية وحدثت تغييرات ليبرالية في دول إفريقية وآسيوية (فايز الربيع، 2004، ص189).

ويمكن أن ينتج التحول عن رغبة الدول في تلقي المساعدات الخارجية، حيث تؤكد الدول والمؤسسات المانحة على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المحتاجة الحصول على المنح والمساعدات، وهو ما تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا في سياستها مع هذه الدولة، وقد يصل الأمر إلى حد التدخل العسكري مثل ما حدث في العراق (محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، 1999، ص02).

- العدوى والانتشار: يقصد بها أن التحول الناجح في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دول أخرى وهو ما يصفه "صامويل هنتنغتون" بمفعول كرة الثلج، وقد ظهر أثر النماذج الناجحة في تجربة التحول الديمقراطي عام 1990 في حالات بلغاريا، رومانيا، يوغسلافيا وألمانيا، ويتأكد دور هذا العامل مع انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة التي أدخلت العالم كله نحو مزيد من التمتع في القيم الثقافية والسياسية وأساليب العيش والتفكير والسلوك، كما أن التقارب الجغرافي له دور كبير في إنتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية التي خرجت من سيطرة الإتحاد السوفياتي وبدأت في عمليات التحول الديمقراطي بلداً تلو الآخر (Samir Amine, 1996, p 96).

3. مراحل التحول الديمقراطي:

تمر عملية التحول الديمقراطي بثلاث مراحل هي:

- مرحلة القضاء على النظام الغير ديمقراطي: أو ما تسمى بمرحلة الصراع السياسي غير الحاسم، وتكون بطريقة سلمية أو غير سلمية، حيث يمر فيها المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنافسة ومتنازعة، وإن كانت أطراف الصراع تختلف من بلد لآخر، أي أن الديمقراطية دائما تولد من رحم الصراع وحتى العنف، وهذا ما يفسر إمكانية هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولى أو تمزيق هذا الصراع للوحدة الوطنية أو تزايد قوة إحدى الجماعات إلى الحد الذي تتغلب فيه على بقية أطراف المعارضة (عبد العظيم محمود حنفي، 2011).

- المرحلة الإنتقالية: هي مرحلة الانتقال وإقامة نظام ديمقراطي أو ما تسمى بـ"مرحلة القرار"، وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، فهي لحظة حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع غير المحسوم التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد الديمقراطية ويمنح للجميع حق المشاركة السياسية في القرار السياسي، وهذه المرحلة تتسم بتنوع أشكالها خاصة أنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وعقد إنتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

- مرحلة تجسيد/ترسيخ النظام: أو ما تسمى بمرحلة التعود، أين تتعود الأطراف المختلفة قواعد النظام الديمقراطي الذي ليس بالضرورة يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها، وتصبح الأجيال الصاعدة من النخب السياسية أكثر قناعة وإيمانا بالديمقراطية، وهنا يمكن أن نقول بأن الديمقراطية ترسخت في المجتمع السياسي. ما يمكن قوله في الأخير هو أن الحركات الديمقراطية والثورية قد تلقت في أشياء وتختلف في أشياء أخرى لكل منها مميزاتا وخصوصياتها المنفردة، لكن ثمة رابطا أساسيا بينها جميعا، هو أن النظام السياسي والاجتماعي والإضطهاد الديني والفكري يدفع إلى طريق التمرد والثورة ويفرض رفع السلاح في وجه الظالم سواء كان حاكما أو فردا مسيطرا ، وهو ما ينطبق على الثورات العربية.

ثانيا. الثورات العربية: موجة التحول الديمقراطي في الوطن العربي

1. أسباب الثورات العربية:

جاءت الثورات العربية لتضع حدا للإستبداد وإتساع فجوة الفساد التي أصبحت عائقا أمام التقدم، هذه الثورات التي قادتها مجموعات الشباب الذين بلوروا حيزا جديدا من التعبير على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، جاءت نتاج تراكم العديد من الأسباب التي لم تلبث أن فجرت إنتفاضات سرعان ما تحولت إلى ثورات عارمة شملت جميع البلاد، و يمكن أن نجملها فيما يلي :

أ. الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: سجلت البلدان العربية خلال فترة حكم الرؤساء المخلوعين درجات عالية من الفساد وكانت الأسر الحاكمة الطرف الأول فيها إذ لم تتوانى في إهدار الثروة الوطنية بأرقام خيالية في سبيل العيش المترف. ففي الوقت الذي تشهد فيه البلاد هذا الحجم من الفساد، كان الشعب يبرز تحت خط الفقر والبطالة والتوزيع غير العادل للثروات (نور الدين العوفي، 2011، ص 141-142).

ب. القمع والإستبداد: معظم الدول العربية تملك سجلا سيئا في حقوق الإنسان و ذلك لاستبداد الحكام وتشبثهم بالكراسي لعقود طويل، فالزعيم الليبي القذافي هو أقدم حاكم، وجاء الحكم بانقلاب عسكري سنة 1969 أسماه "ثورة الفاتح"، وفي سوريا وصل الرئيس بشار الأسد إلى الحكم خلفا لأبيه حافظ عام 2000 في سابقة لم تشهدها الدول العربية في نظام الحكم الجمهوري، حيث تم تعديل الدستور في 15 دقيقة ليناسب عمر بشار ويتمكن من حكم سوريا، أيضا في مصر واليمن كانت هناك رغبات من حاكميها لتوريث أبنائهم(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

كذلك في الأنظمة الملكية كان هناك حكم ملكي مما أدى لخروج مظاهرات في بعض الدول الملكية مثل البحرين والأردن والمغرب وعمان للمطالبة بملكية دستورية ومزيد من الحريات(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

ج. إنتهاك حقوق الإنسان ومصادرة الحريات: من عوامل التحول الديمقراطي أيضا هو الإنتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، حيث ووجهت التظاهرات السلمية بالعنف الشديد والإعتقالات وتلفيق التهم والمحاكمات الجائرة والإنتقامية، حيث تم تسجيل العديد من الوفيات الناتجة عن العنف بمختلف أشكاله الصادر عن السلطة، إضافة إلى إنتهاك الحق في الحياة لغياب الحد الأدنى من الرعاية الصحية، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة وانتهاك الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية نتيجة الأنظمة السائدة، ضف إلى ذلك إنتهاك الحق في التنمية (كالسكن)، والحق في الشغل وحقوق العمال والحقوق النقابية، الحق في الصحة(الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 2012).

د.انتحار البوعزيزي: قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه يوم 17 ديسمبر في مدينة سيدي بوزيد، لأنه سئم وضعه الإجتماعي المتردي، إضافة لتسلط الشرطة على المواطنين وعدم قبول الشكاوي الموجهة ضدهم، وتضامن أهالي سيدي بوزيد مع البوعزيزي وخرجوا في مظاهرات للمطالبة بالعدالة والحرية لكن الإحتجاجات سرعان ما تحولت إلى ثورة أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي لتكون شرارة الإحتجاجات في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

2. سمات الثورات العربية:

رغم أن لكل ثورة خصوصياتها، إلا أن هناك مجموعة من السمات التي اشتركت فيها الثورات العربية، وهي(عبد القادر دندن، 2012):

- التزامن: انفجرت الثورات العربية في فترات زمنية متقاربة، ما جعل البعض يطلق عليها بموجة التحول الرابعة في الوطن العربي.
- الإنتشار: بسبب تشابه التركيبة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك التقارب الجغرافي بين هذه الدول فهناك إمكانية لإنتشارها بشكل سريع وعلى نطاق واسع.
- الشعبية: القوة التي لعبت دور المحرك الرئيسي في هذه الثورات هي الحركة الشبابية من طلاب الجامعات والعاطلين عن العمل، بسبب البطالة الضاغطة وتعاطف الإحساس بالظلم الإجتماعي الناجم عن الفساد وخصخصة مؤسسات الدولة لخدمة الأفراد والعصابات بدل خدمة الوطن والشعب، فهي ذات طبيعة واحدة: شعبية، مدنية، شبابية(توفيق المدني، 2011، ص118).

- سلمية وعفوية: أكدت الأبحاث والدراسات أن هذه الثورات جاءت بطريقة عفوية نتيجة تراكمات تاريخية وإحساس بالظلم والتهميش، فانتفضت الشعوب العربية ضد الأنظمة المستبدة مطالبة سلمياً بإصلاحات جذرية وتغيير الأوضاع الراهنة.

- أهداف واحدة: حيث لم يرفع أحد مطلب بناء دولة العمال والفلاحين أو إقامة الخلافة، وإنما اتفقت كل الشعوب على الشعار الذي رفع في تونس وصنعاء والمنامة والقاهرة وبنغازي: الشعب يريد إسقاط النظام، وعلى مطلب موحد هو مجلس تأسيسي ودستور يضمن بناء الدولة المدنية والمجتمع الحر (منصف المرزوقي، 2011، ص114).

- الدعم الإعلامي: حظيت الثورات الشعبية في الوطن العربي بتغطية إعلامية واسعة عملت على تعبئة الشباب للخروج والمطالبة بالتغيير، وقد أثر هذا الصدى الإعلامي الكبير حتى على دول أخرى ديمقراطية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا، حيث أنه في إسرائيل تم اقتباس شعارات الثورات العربية منها: "الشعب يريد عدالة اجتماعية".

- دور التيارات الإسلامية في هذه الأحداث لم يكن أساسياً: فإذا نظرنا إلى الذين فجروا الثورات العربية لوجدنا أنه جيل جديد غير متأثر بالأيديولوجيا، فشعاراتهم كلها براغماتية وملموسة ولا يستعينون بالإسلام، فالثورات المحلية دحضت فكرة أن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الأيديولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي (خير الدين حسيب، 2011، ص12).

- هذه الثورات أثبتت أن إسقاط النظام أسهل بكثير من إقامة نظام ديمقراطي: حيث تفاقمت الخلافات وتعددت المطالب والرؤى حول شكل الدولة القادمة: هل ستكون مدنية، علمانية أو إسلامية...؟

- أثبتت أن الديمقراطية ضرورية ولكن ليست كافية: فهناك ضرورات أخرى لا بد من تحقيقها إلى جانب الديمقراطية وتتعلق بتحقيق الأمن والتنمية والعدالة الاجتماعية، وبالتالي لا بد من تعزيز الديمقراطية بمكاسب اقتصادية واجتماعية، وهنا يطرح السؤال: لماذا تتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية حتى بعد الثورة؟

3. المواقف الدولية من الثورات العربية:

إن التدخل الدولي الخارجي ودعم الدكتاتوريات كان من أهم مقومات الاستبداد لدى الأنظمة العربية على شعوبها، ومن هنا فإن القوى الدولية كانت دائمة الأنظمة ضد الثورات في بداياتها، ولكنها عندما أدركت أن إرادة الشعوب العربية بدأت تتحرر، وأنها لا يمكن أن تقف في وجهها بشكل مباشر، وأن حلفائها من المستبدين لم يعودوا قادرين على حماية مصالح تلك القوى، واتجه بعضها إلى دعوة هذه الأنظمة للاستجابة إلى إدارة الشعوب ثم رفع الدعم عنها ودعوة حكامها إلى التنحي ومغادرة السلطة (مجموعة كتاب، د.ت.ن).

أ. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات: وصف الموقف الأمريكي من الثورات العربية بأنها مارست دور المراقبة للتطورات في كل البلدان العربية من جهة، كما عمدت إلى تقديم النصائح المباشرة إلى بعض الدول بضرورة اتخاذ خطوات استباقية من أجل الإصلاح قبل أن يكون الوقت قد تأخر من جهة أخرى (مجموعة كتاب، د.س).

ب. موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات: في بداية الأمر ساندت دول الإتحاد الأنظمة العربية باظهار قدر عالي من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وعند انتصار أولى الثورات الشعبية العربية على النظام الاستبدادي في تونس اجتمع وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في بروكسل وأشادوا برغبة التونسيين في إقامة نظام ديمقراطي مستقر ودولة قانون وتعددية سياسية في كتف الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات إلا سياسية، فقد دعا الإتحاد الأوروبي إلى الهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي من تونس واستقرار الأوضاع فيها، كما أظهر الإتحاد تفهمه للمساعي السلمية للشباب المصري وأكد على أهمية تحقيق الديمقراطية مطالباً النظام المصري بتحقيق المزيد من الإصلاحات، وذلك من خلال إصدار كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بياناً مشتركاً أشارت فيه إلى قلقها الكبير بسبب تدهور الأوضاع في مصر وأدانت العنف داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم للسلطة (خليل سامي أيوب، 2011).

ت. موقف روسيا والصين: خلافاً لما في ردود أفعال الدول الكبرى، لم يكن الموقف الروسي والصيني مرتبكاً كثيراً، إذ أبدت الدولتان دعمهما للأنظمة بشكل شبه كامل، مع الحث على إصلاحات وحوار بين الحكومة والمعارضة، ورفض قاطع للتدخل الدولي، خاصة في سوريا، حيث استعمل البلدان حق الفيتو ضد قرار يدين النظام السوري، وكانتا في وقت سابق قد امتنعتا عن التصويت لفرض الحظر الجوي على ليبيا، ما سمح لحلف الناتو بالتدخل هناك.

ث. موقف تركيا وإيران:

موقف إيران: راقبت إيران بدقة وحذر التداعيات المحتملة التي يمكن أن تنتجها الثورات والاحتجاجات العربية على مصالحها في الإقليم، حيث رحبت في البداية بهذه الثورات، فقد اعتبرت أن التداعيات الأولية لهذه الثورات تصب في مصلحتها على أساس أنها تقدم مؤشر على فشل الجهود الأمريكية التي تلقى دعماً من بعض القوى الإقليمية لكبح طموحاتها النووية الإقليمية (تونس ومصر) لكن هذا الموقف سرعان ما تغير تدريجياً عندما امتدت هذه الثورات إلى حلفائها في الإقليم للدرجة التي يمكن فيها الحديث فيها عن موقف إيراني واحد بل مواقف متعددة ومتناقضة في بعض الأحيان (محمد عباس، د.س).

موقف تركيا: حرصت تركيا على تدرج مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم لتعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً ووفقاً لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق إصلاح اقتصادي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية، حيث تأثر هذا الموقف بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة حيث ساندت مبكراً كل من الثورة المصرية والتونسية بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة مع ليبيا، ثم انتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء حل سلمي للأزمة الليبية ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي إلى المطالبة بتنحي القذافي.

أما الأزمة السورية فقد عكست ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا ناهيك عن المشكلات الأمنية التي قد تترتب عن زيادة المواجهات في سوريا بسبب ارتباطها بحدود كبيرة مع سوريا (محمد عبد القادر، د.س).

ثالثا. الثورات العربية والأمن في المتوسط: الواقع والآفاق

1. تداعيات الثورات العربية على الأوضاع الأمنية للمتوسط:

إن التحولات السياسية التي تشهدها الدول العربية منذ عام الماضي أفرزت أزمات أمنية حادة كان لها تأثير مباشر في تفاقم العديد من الظواهر التي تشكل تهديدا للبنية الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي نذكر منها:

- الهجرة غير الشرعية وإشكالية اللاجئين: فجرت الثورات العربية الحديث مجددا عن قضية الهجرة غير الشرعية إلى دول شمال المتوسط، فبعد شهر فقط من اندلاع الثورتين التونسية والليبية وصل حوالي 28000 مهاجر إلى الجزيرة الإيطالية لامبيدوزا، وهو مما أثار الخطابات التي تحذر من خطر الهجرة على أوروبا منها خطاب الرئيس ساركوزي في 27 فيفري 2011 الذي أعلن خلاله أن فرنسا ستطبق شرط الحماية الموجود في اتفاقية "شنغن" ضد المهاجرين الذي يصلون عبر الحدود الفرنسية الإيطالية بحجة وجود تهديد للأمن العام الفرنسي(حسان حاجي، 2012).

وبالنسبة لاتفاقية ضبط الحدود الثنائية الموقعة بين دول جنوب أوروبا والأنظمة السابقة تبدو غير مجدية، إذ كان النظامان يحصلان على مساعدات أوروبية في مقابل الحد من هذه الهجرة، وبمجرد سقوطهما تدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين على السواحل الأوروبية المتوسطية، خاصة وأن الأنظمة التي خلفت الدكتاتوريين لا ترى نفسها ملزمة باحترامها، وهو ما يشكل تحديا مضاعفا للقارة العجوز(كاترين دي ويندن، 2011).

أما بالنسبة للأزمة في سوريا، فقد أنتجت أوضاع أمنية خطيرة دفعت بفئات الشعب السوري إلى الفرار من أراضيهم والبحث عن الاستقرار والأمان خارج الحدود في الأردن، تركيا، لبنان وحتى الجزائر، وتشير الإحصائيات أن عدد اللاجئين السوريين سيصل إلى 700,000 لاجئ مع مطلع سنة 2013(موقع قناة فرانس 24).

- الجريمة المنظمة وتجارة السلاح: إن الإنفلاتات الأمنية التي عرفت المنطقة العربية كانت تربة خصبة ترعرعت فيها كل أنواع الجريمة وازدهرت التجارة بالبشر وزادت عصابات تهريب المخدرات، خاصة بعد الاستيلاء على الآلاف من قطع الأسلحة من أقسام الشرطة التي جرى اقتحامها أثناء الثورة والتي أصبحت منتشرة عبر حدود الدول المتجاورة وتباع بأسعار رخيصة، حيث قدر عددها حوالي 800.000 قطعة سلاح متداولة في المنطقة، إضافة إلى وجود الصواريخ المضادة للدبابات بيد العديد من الجماعات، كما أكدت مصالح أمن الحدود أن 73% من الموقوفين يحملون أسلحة بيضاء و60% منهم مدمنون على المخدرات، هذه الأخيرة تضاعف تهريبها بشكل غير مسبوق، حيث بلغت قيمة الكوكايين المهرب من أمريكا اللاتينية حوالي 1,5 مليار دولار، حيث تجاوزت قيمة الحشيش المهرب مبلغ 12 مليار دولار، وهو ما يعكس الحالة السيئة التي آلت إليها الأوضاع الأمنية بعد الثورات العربية في المنطقة(عبد الوهاب عميروش، ديسمبر 2012).

- الإرهاب: مع اندلاع الثورات العربية، أكد الكثير من المحللين والأكاديميين أن التنظيمات الإرهابية تقف في الجانب الخاسر من الخارطة السياسية الجديدة، وكان هناك من زاد في تحليله وقال أن الثورات تعتبر ضربة قاضية لهذه المنظمات وأفكارها، غير أن الواقع يثبت أن أحداث

الربيع العربي أوجدت لهذه الجماعات الإرهابية مجال عمل ونشاط واسع في الدول التي عمتها الفوضى، حيث أن عدم استقرار الأنظمة الجديدة وتفكيك أجهزة الأمن التقليدية التي عملت في السابق بضراوة ضد هذه العناصر وفرت أوضاعا مغرية خاصة بعد الإفراج عن سجنائها وعودة آخرين إلى الوطن بعد رفع أسمائهم من قوائم الإنتظار (مصر)، كما أن ضعف الرقابة على الحدود يسر تسلل العناصر والمقاتلين، والمناخ الفكري يسمح بتمرير الخطاب الإرهابي عبر تلوينه بصبغة دينية(فتحي بلعيد، 2012).

حيث أدى سقوط نظام حسني مبارك إلى تغلغل القاعدة داخل الأراضي المصرية وقيامها بالتفجيرات المتتالية لأنابيب النار المتجهة إلى إسرائيل والتي أسفرت عن مقتل 16 جندي بسبب الفراغ الأمني الذي عانت منه سيناء بعد ثورة 25 يناير(وائل الليثي، د.س).

كما أدى سقوط نظام القذافي إلى عدة مشاكل أمنية إقليمية منها أزمة مالي، هذه الدولة تعد جزءا من منطقة الصحراء الكبرى التي تشمل جنوب ليبيا، وهو ما يعني تهريب الأسلحة وانتقال المقاتلين بسهولة من ليبيا عبر الجزائر إلى مالي، ما أدى إلى توسيع نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وإتخاذه من مالي مقرا لعملياته الإرهابية في مختلف أنحاء شمال إفريقيا والساحل الصحراوي(عبد الوهاب عميروش، 2012).

2. انعكاسات الثورات العربية على المبادرات الأمنية المتوسطة:

يمكن تلخيص انعكاسات الثورات العربية - التي نفترض في هذا المبحث أنها ستقود إلى انتقال ديمقراطي في المنطقة - على المبادرات الأمنية في حوض المتوسط في ما يلي(عبد النور بن عنتر، 2012):

- إن ديمقراطية العالم العربي ستجعل المشروطية الديمقراطية الأوروبية - التي بقيت كنظرية - لا معنى لها، مما يؤدي إلى بناء حوارات أمنية جديدة ظلت لوقت طويل حبيسة غياب الديمقراطية، وستخلق الثورات العربية وضعا جديدا تكون فيه الديمقراطية والإستقرار متلازمين ولا تفضيل بينهما، مما يؤدي إلى تحرير هذه الحوارات من التقييد الذي لازمها بسبب غياب القيم المتقاسمة(الديمقراطية وحقوق الانسان).

- إعادة صياغة مبادئ هذه الحوارات وفق قواعد جديدة تفرضها حركة الديمقراطية العربية، وتظهر هنا ثلاثة عوامل رئيسية ستحدث نقلة نوعية في المبادرات الإقليمية المتوسطة وهي:

■ سيفرض التحول الديمقراطي العربي على الحكومات الجديدة الشفافية التامة في انخراطها في المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط، وهذا بمثابة قطيعة مع المقاربة الحالية، وبالتالي فالتحول الديمقراطي العربي سيضفي شرعية على المبادرات الإقليمية والانخراط فيها، لأن المشاركة فيها ستكون وفق قواعد الشفافية والمساءلة أمام البرلمان.

■ الثورات العربية تبشر بثورة في الشؤون العسكرية الإقليمية، فقد دأبت القوى الغربية على حماية الحصرية النووية الإسرائيلية بدعوى الديمقراطية(حيازة بلد ديمقراطي على هذا السلاح أهون من حيازة بلد غير ديمقراطي له)، ولم يكن المشهد التسلطي العربي يفند هذه الحجة وتوضيح خطورتها على أمن المنطقة، لكن مع الإنتفاضات الديمقراطية الحالية تغيرت المعطيات، حيث أصبح هناك خيارات:

إما القبول بتعميم انتشار أسلحة الدمار الشامل المعنى أن تقبل بأن تمتلك دول صارت ديمقراطية حديثاً أسلحة نووية إن أرادت ذلك.

وإما أن نجعل المنطقة خالية تماماً من هذه الأسلحة، وتضاف إليها اتفاقات للحد من التسلح في مجال الأسلحة التقليدية.

- تؤكد القوى الغربية على أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، لكنها في الوقت ذاته تغض البصر على الإحتلال الإسرائيلي، وتدعم هذه الدولة وتقدمها كنموذج ديمقراطي في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط، لكن مع الثورات الديمقراطية الأخيرة، على الدول الغربية أن تثبت صدق فرضية مايكل دويل: (الديمقراطيات لا تتصارع) في منطقة المتوسط أيضاً، ويجب التذكير أن كل المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط في شقها السياسي والأمني اصطدمت بالصراع العربي - الإسرائيلي، ومع الأحداث الأخيرة فإن الديمقراطيات العربية الناشئة ستكون في موقف قوة وتضع القوى الغربية أمام مسؤوليتها ومبادئها، أي تسوية الصراع على أساس الحرية والديمقراطية.

3. حوض المتوسط بعد الثورات العربية: الفرص والتحديات

أثارت الإنتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض الدول العربية نقاشات واسعة في الأوساط الأكاديمية والسياسية والأمنية حول إمكانية نجاحها وتحقيق أهدافها، وما تطرحه من فرص وتحديات في حوض المتوسط بوصفه منطقة حساسة تتعايش فيها تلك الدول، وسنورد أهم هذه الفرص والتحديات كالآتي :

أ. الأوضاع الاقتصادية بعد الثورات العربية: يرى بعض المراقبون أن الاقتصاد العربي بشكل عام وخصوصاً اقتصاد بلدان الربيع العربي لا يزال يشكل مصدر قلق لدى الكثير لكونه اقتصاد ضيق بسبب كثرة الديون الخارجية وسياسات الأنظمة السابقة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني والاضطرابات المستمرة التي أعقبت الثورات والتي بدورها أثرت سلباً على المسيرة الاقتصادية في تلك البلدان (شبكة الأنباء للمعلوماتية، 2012). فالاستثمار في مصر تراجع بشكل كبير، حيث سجل المؤشر الرئيسي للبورصة هبوطاً يصل إلى 5% وخرجت من البلاد استثمارات أجنبية بلغت 483 مليون دولار، ونسبة التضخم في ليبيا قفزت إلى 16% في 2011 نتيجة ما أصاب المصانع وشبكة النقل من أضرار بسبب المعارك.

وتشير بعض التقارير إلى أن خسائر الثورات العربية الاقتصادية تقدر بـ75 مليار دولار أغلبها كان في مصر، وتونس وليبيا، نجم عن ذلك توقف الأنشطة الاقتصادية والسياحية والاستثمارية وغيرها. وفي هذا الشأن فقد توقع صندوق النقد الدولي في تقرير خاص أن تشهد معظم الاقتصاديات المتضررة من الثورات تعافياً بطيئاً مع مكابذتها تضخماً مرتفعاً وبطالة متزايدة، مضيفاً أن عودة الاستقرار السياسي سيتيح نمواً أسرع إلى حد ما لكل من مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن في عام 2013 (إدمون العيسى، 2012).

ب. الوحدة العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير: شكلت المنطقة المغاربية منطلقاً للثورات العربية، وإذا كانت هذه الثورات تسمح بدعم الإنتقال نحو الديمقراطيات وبناء دول الحق والقانون وإرساء علاقات جديدة بين الحاكمين والمحكومين على أساس المواطنة والتواصل، فإنها تدعم توفير شروط اجتماعية تدعم الاندماج الاجتماعي المغربي، مما يوفر قاعدة اجتماعية متينة لبناء

اتحاد مغاربي في عالم متغير سمته التكتل والعمل الجماعي، الذي سينعكس بالإيجاب على أداء وفعالية النظام الإقليمي العربي برمته وعلى مشروع الوحدة العربية الذي بقي حلما في أذهان الملايين (إدريس لكريني، 2012).

غير أن هناك من يرى أن الثورات العربية الحالية واللاحقة، قد تكون مخططا غربيا يرتبط بالمشروع المطروح من طرف "تيودور هرتزل" في السيطرة على العالم وتحقيق حلم اليهود بإقامة دولة لهم في منطقة الشرق الأوسط تمتد من الفرات إلى النيل بمساعدة من الولايات المتحدة والدول الغربية، فيما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير المطروح من طرف إدارة "جورج بوش الابن" منذ عام 2004، من خلال إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية مضادة لمشروع الوحدة العربية، ولعل تغيير الأنظمة القائمة في هذه الدول يعد خطوة مهمة نحو إقامة حكومات ليبرالية معتدلة تضمن ولاءها للغرب بعد دعمها في ثورتها وإيصالها إلى السلطة، وبالتالي ستعمل الدول الغربية على عرقلة مشروع الوطن العربي الكبير بكل الوسائل المتاحة في سبيل تحقيق أهدافها وحماية إسرائيل (سامي العرضة، 2012).

ج. صعود الحركات الإسلامية: تخشى الدول الأوروبية من النجاحات التي تحقّقها الأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي، فهذه الأخيرة انقادت إلى الأصولية الإسلامية رغم الدعوات إلى الديمقراطية المدعومة من العالم الحر، وتجد أوروبا نفسها واقعة بين مطرقة النموذج الإيراني وسندان النموذج التركي، كيف ذلك؟

تؤكد إيران على أن الثورات العربية هي بؤار يقظة إسلامية من الثورة الإيرانية، وتدعو إلى إقامة نظام شعبي على أساس الدين على الطريقة الإيرانية، وقد أعلنت الأحزاب الإسلامية الصاعدة أنها تسعى إلى إقامة دولة مدنية بمرجعية دينية تضمن الحفاظ على هوية الأمة العربية الإسلامية، وهو ما تعتبره أوروبا تهديدا لمصالحها وحذرت من خطر الانحراف الراديكالي الإسلامي في أعقاب الثورات العربية (فراس أبو هلال، 211، ص 03)، فإذا نجح الإسلام السياسي مستقبلا في توحيد دوله ضمن إتحاد إسلامي قوي تحل محل جامعة الدول العربية، فإنه قد يتجاوز ما هو أكثر من ذلك، وقد يلعب بفكرة إحياء أسطورة دار الإسلام التي حكمت العالم العربي حقبة من الزمن في الماضي (بوعلام صنصال، 2012).

أما بالنسبة لتركيا، فهي نموذج تسعى بعض الأحزاب الإسلامية الناشئة إلى الإقتداء به وتجسيده في دولها على أساس أن الإسلام في تركيا حضاري ولا يتعارض مع الديمقراطية، وهذا النموذج يخيف القوى الغربية لأنه نابع من إدارة ذاتية وليس مفروضا من الخارج، وكل ما هو ذاتي وإرادي يخشاه الغرب لأنه يعيق سياساته ويقلص مصالحه وينزله من مرتبة الطرف المهيمن إلى الطرف الشريك (موقع قناة روسيا اليوم، 2012).

كما أن هناك هاجس أوروبي آخر، يربط بين إشتداد بأس الحركات الإسلامية وبين تزايد خطر الإرهاب، حيث أن هناك حركات تدعم النشاط الإرهابي في دول الربيع العربي، والدليل على ذلك هو التفجير الذي وقع في القنصلية الأمريكية بليبيا الذي يؤكد وجود علاقة بين الحكومة الجديدة والجماعة الإرهابية المنفذة لعملية التفجير.

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه، نخلص إلى القول بأن موجات التغيير والحراك الديمقراطي التي تشهدها المنطقة العربية تكمن خصوصياتها في كونها وقعت في منطقة المتوسط، هذه الأخيرة تشكل مجالا للتمايز بين الهويات والثقافات وفضاء تتجسد فيه النزاعات الحادة والرغبات المدمرة والمنافسة الشديدة في ظل تداخل مصالح الدول الكبر الدولية والإقليمية، ما يجعل هذه الثورات محل إهتمام وتترقب من جانب تلك الأطراف التي سارعت في تقديم رؤاها ومقترحاتها حول تسوية الأزمات التي تحدث في المنطقة بشكل يضمن أمنها يحمي مصالحها الإستراتيجية ويوجه التغييرات الحاملة وفقا لما يخدمها، وفي ما يخص التداعيات الأمنية الخطيرة التي خلفتها الثورات العربية على حوض المتوسط، فإنها كما يقول بعض المحللين، وضع طبيعي تشهده المنطقة بعد هذه التغييرات السياسية الكبرى والمفاجئة فيما يسمونه بالفترة الإنتقالية، لكن هذه الفترة متجهة نحو الإستمرار نظرا لأهمية المكان الذي وقعت فيه وضبابية مستقبل الدول التي تعيش الحراك الديمقراطي الذي يرتبط بالتوصل إلى الإجابة على السؤال التالي: هل ستمكن الثورات العربية من تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، أم أن أهدافها مهددة بالإجهاض؟.

قائمة المراجع

1. أحمد منيسي(2004)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
2. بلقيس أحمد منصور(2004)، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي – دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، صنعاء، اليمن
3. عبد الغفار رشاد القصبي(2004)، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، ط 1 ، مكتب الآداب، القاهرة ، مصر.
4. فايز الربيع(2004)، الديمقراطية بين التأصل الفكري والمقاربة السياسية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر .
5. فراس أبو هلال(جويلية 2011)، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
6. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(1999)، التحولات الديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، مصر.
7. توفيق المديني(أفريل 2011)، ربيع الثورات العربية الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
8. خير الدين حسيب(أفريل 2011)، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، المستقبل العربي، العدد386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
9. عمر الشوبكي(أفريل 2011)، الحركات الإجتماعية في الوطن العربي : مصر، المغرب، لبنان، البحرين، المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
10. معتز بالله عبد الفتاح(أفريل 2007)، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المستقبل العربي، العدد 326، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
11. منصف المرزوقي(أفريل 2011)، الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية، المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

12. إبراهيم مصطفى وآخرون(1960)، المعجم الوسيط، باب الحاء، مطبعة مصر، القاهرة، مصر.
13. حسن سلامة(1998)، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
14. عبد القادر ندند(مارس 2012)، محاضرات في مقياس "التحول الديمقراطي في الوطن العربي، السنة الأولى ماستر، تخصص: إدارة محلية، جامعة عنابة، الجزائر.
15. عبد الوهاب عميروش(ديسمبر 2012)، مستقبل العلاقات الأمنية في الشمال الأطلسي ودول المغرب العربي، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى الوطني حول: المغرب العربي في الإستراتيجيات الدولية في مطلع القرن 21م، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر.
16. إدريس لكريني(2012)، الثورات العربية ومستقبل الاتحاد المغاربي، 18 جويلية 2012 ، على موقع www.alarabiya.net :
17. إدمون العيسى(2012)، "اقتصادات الربيع العربي"، 2012/11/20، على موقع : [maito :post_ae@ruvr.ru](mailto:post_ae@ruvr.ru)
18. بوعلام صنصال(2012)، الإسلاميون لن تحكموا بلدانهم ديمقراطيا، 2012/10/29 ، على موقع: ar.qantara.de
19. حسان حاجي(2012)، تراجيديا الهجرة السرية في تونس، 26 /09/ 2012 ، على موقع : [http :twitter.com /ArabiAssafir](http://twitter.com/ArabiAssafir)
20. خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، عدد 3564، ديسمبر 2011 ، على موقع: www.ahewar.org
21. سامي العارضة(2012)، ما بين مشروع الشرق الأوسط الجديد والوحدة العربية، 08 مارس 2012، على موقع: www.arabic@peopledaily.com
22. شبكة النبا للمعلوماتية(2012)، الإقتصاد العربي..مشاكل مزمنة تفاقمت بعد ثورات الربيع العربي، 2012/12/15، على موقع: www.annabaa.org
23. عبد النور بن عنتر(2012)، الربيع العربي والخيارات الإستراتيجية الأورو-أطلسية"، 2012/02/02، على موقع: <http://studies.aljazeera.net>
24. فتحي بلعيد(2012)، "الثورات العربية فاقمت معدلات الجريمة ومخاطر الإرهاب"، 26 سبتمبر 2012، على موقع: Mmaktoob.news.yahoo.com
25. كاترين دي ويندن(2011)، التحدي الذي تفرضه الثورات العربية على قضية الهجرة"، 2011، على موقع: www.chaosinternational.org
26. مجموعة كتاب(دس)، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، على موقع: www.mesc.com
27. مجموعة كتاب، الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، على موقع www.neelwafurat.com
28. محمد عباس، إيران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة، على موقع: <http://acpss.ahramdigital.org>
29. محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على موقع : <http://acpss.ahramdigital.org>

30. موقع قناة روسيا اليوم، "خارطة جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"، 2012/11/11، على موقع : www.arabic.rt.com
31. موقع قناة فرانس 24، في: www.france24.com
32. وائل الليثي، الإرهاب والربيع العربي: انتعاش مؤقت، على موقع : www.ahram.org
33. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الثورات العربية، على موقع: www.wikipedia.org
34. Oxford learner's pocket dictionary,(2003),Third Edition, New York : Oxford University Press.
35. Samir Amine, (1996), Les Défis de la Mondialisation, Paris: l'Harmattan,1996.

سوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات: مقارنة نظرية تحليلية

Sociologies des organisations et des associations : Approche de la théorie analytique

محمد بوست، جامعة محمد الخامس-المغرب

ملخص: تحاول هذه الورقة العلمية البحث في الأسس النظرية لسوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات، باعتبارهما أحد أهم فروع علم الاجتماع العام، وتعتمد الدراسة مقارنة نظرية تحليلية غايتها تحليل وضبط مفهوم التنظيمات وتحديد مدلول الجمعية كما هما مطروحان في أدبيات سوسيولوجية التنظيمات، مع مقارنة مختلف التحديات الموجودة في هذا الباب، كما تهدف هذه المقاربة إلى دراسة ومناقشة أبرز الإسهامات النظرية في هذا الحقل السوسيولوجي، بغية تقديم إطار نظري رصين يساعد على دراسة وفهم كل الإشكالات المرتبطة بالتنظيمات والجمعيات في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنظيمات، الجمعيات، المجتمع، النظرية السوسيولوجية.

Abstract : This paper attempts to examine the theoretical foundations of the sociology of organizations and associations, as one of the most important branches of sociology. The study adopts an analytical theoretical approach aimed at analyzing and controlling the concept of organizations and defining the meaning of the association as presented in the sociological literature of the organizations, while comparing the various challenges in this section. The aim of this approach is to study and discuss the most prominent theoretical contributions in this field of sociology in order to provide a solid theoretical framework that helps to study and understand all the problems organizations with associations and associations in society.

Keywords: Organizations, associations. the society. Sociological theory.

مقدمة:

شكلت سوسيولوجيا التنظيمات إحدى أهم فروع علم الاجتماع التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، لما إنطوت عليه من مواضيع بحثية هامة جديرة بالدراسة، وتعد أعمال كل من ماكس فيبر، تايلور، بارسونز، ميشيل كروزي، من أبرز الإسهامات النظرية التي أسهمت في التأسيس والتأصيل لهذا الحقل العلمي، وفي هذا السياق، تأتي هذه المساهمة البحثية، لتطمح انطلاقاً من مقارنة نظرية تحليلية دراسة مفهوم التنظيم عبر تقديم مقارنة للسياق التاريخي له، والوقوف على العوامل المتداخلة في نشأة هذا المفهوم مع ضبط وفهم الأهداف التي يصبو إليها، والأطر النظرية التي حاولت الإحاطة به، من أجل فهم تنظيم الجمعية وآليات اشتغالها التي هي محور بارز في هذا العمل، إلى جانب ما يضطلع به هذا التنظيم في المجتمع من أدوار متنوعة وبأهمية، تعطي كافة المستويات الاجتماعية، الثقافية، التنموية، الحقوقية.

أولاً: في تحديد مفهوم التنظيم

ترتكز سوسيولوجيا التنظيمات بالأساس على مجموعة من النظريات والأعمال التأسيسية لرواد علم الاجتماع، ومنها النظرية التي قدمها رائد السوسيولوجية الفهمية ماكس فيبر، من خلال دراسته التنظيمات البيروقراطية (Michel Crozier, 1963, p17)، لتليها إسهامات أخرى من قبيل شبيستر برنارد، سيلزنيك، تالكوت بارسونز، مارش سيمون، هيرشمان، ولندبلن، وليفين، ميشيل كروزي. تلتها إسهامات المدرسة التaylorية التي ركزت على دراسة التنظيمات التي تهتم أساساً بدراسة المنظمة الرسمية، والمشاكل المرتبطة بها على مستوى التنظيم والتسيير.

وبالرغم من تشعب مواضيع البحث وتعددتها في إطار الاهتمام الكبير للعلماء بموضوع التنظيم والتنظيمات، إلا أن ماكس فيبر كما أشرنا يعد أول من قدم تفسير منهجي لنشأة المنظمات وصياغته للنموذج المثالي للبيروقراطية، إذ يذهب أبعد من ذلك في فهم قضية التنظيم بالأنماط المثالية لكونها نماذج فهمية وتحليلية يمكن استخدامها في العالم الواقعي (أنتوني غدنز، 2001، ص71)، مما يجعل من وجود النمط المثالي يتحقق بصفته فكرة نظرية مجردة ووسيلة لفهم التنظيمات الموجودة في الواقع.

وبذلك فالنموذج البيروقراطي يعتبر بمثابة أداة تحليلية تساعد المشتغلين بمجال التنظيم على دراسة وفهم الخصائص البيروقراطية (Philippe Scieur, 2005, p36) وقد تعرض فيبر للعناصر التي تميز بها النموذج المثالي ويمكن تلخيصها في ارتباط التنظيم بالقواعد الوظيفية وبمستوى من الكفاءة الإدارية إلى جانب مبدأ تقسيم العمل حيث يخضع كل عضو من أعضاء التنظيم إدارياً ووظيفياً للفرد الذي يعلوه ويفوقه في المرتبة الوظيفية. وهو الشكل الذي يأخذ طابعاً هرمياً.

وعلى نفس المنوال، حدد ماكس فيبر أن المنظمات تتميز بطبيعتها بنظام تراتبي في الوقت نفسه مع تركيز السلطة في مستوياتها العليا (أنتوني غدنز، 2001، ص408)، على العموم فالتأطير النظري لنظرية التنظيمات عند فيبر تبرز في علاقات السلطة التي تمنح بعض الأفراد الحق في إصدار الأوامر للآخرين داخل التنظيم يزودوا بنوع من السلطة والنفوذ، إذ عمل على

تقديم تميزا لثلاثة أنواع من نماذج السلطة يستند في كل واحد منها على نوع معين من العقلانية وهذه النماذج هي كما يلي:

- السلطة الكارزمية أو الملهمة: تستمد شرعيتها ومنطقها من خصائص وقدرات استثنائية لشخصية القائد، وهي الخصائص التي تعطي للقائد حق القيادة والسيطرة وقوة التأثير على الاتباع.

- السلطة التقليدية: وتستند في شرعيتها إلى القيم والعادات والتقاليد، ونفوذ وقوة القائد هنا وقوة تأثيره يستمدها من خلال الحق المكتسب الموروث وقبول وولاء الاتباع له.

- السلطة القانونية/الهيمنة العقلية: في هذه الأخيرة يستمد القائد نفوذه بحكم القانون والنظام، وهذا النوع من المفضل في التنظيمات وفي المجتمعات الأكثر عقلانية حيث يمارس القائد سلطته من خلال نظام وقواعد ترتبط بالمركز الوظيفي الذي يشغله الفرد في وقت معين، وقد يتولى القائد هذه الوظيفة عن طريق التعيين بموجب القوانين والأنظمة والانتخاب.

إن النتيجة التي تبرز مع طرح ماكس فيبر أنه يقدم أنماطا مثالية عبر مجموعة من البناءات النظرية ذات بعد استكشافي الهادفة إلى إجراء مقارنات للواقع بهدف تحليل الفوارق، ومساعدة الباحث على إيجاد العناصر السببية المساهمة في خلق الظاهرة وتفسيرها. إن غنى تراث ماكس فيبر في تفسير ودراسة مجموعة من القضايا الجوهرية كال الدولة، السياسة، الدين، الاقتصاد، المجتمع، التنظيمات، لم يمنع من توجيه مجموعة من الانتقادات خاصة المرتبطة منها بالتنظيم إذ أن النموذج الفيبري بالغ في التأكيد على الجوانب الرسمية والمظاهر النظامية للتنظيم، مع إغفال العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تلعب دورا هاما في التنظيم وتحديد طابعه وأدائه لوظائفه. ليبقى أهم انتقاد الذي قدمه ميشيل كروزي للنموذج الفيبري والذي شكل نقطة انطلاق لبناء نظريته في التحليل الاستراتيجي والتي شكلت بداية الخروج عن المقاربات الكلاسيكية المفسرة للتنظيمات، والتي تعد مدخلا نظريا لفهم الفعل التنظيمي وقوانينه في المجتمع.

وإلى جانب فيبر فإن بارسونز، أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عرض رؤيته للتنظيم بكونه نسق اجتماعي، له اتجاه أساسي هو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف (Philippe Scieur, 2005, p 41)، وأن هذا الاتجاه يمثل سمة أساسية من سمات التنظيم، ويشمل في الوقت ذاته جانبين أولهما العلاقات الخارجية التي تشير إلى علاقة التنظيم بالمجتمع، والجانب الثاني البناء الداخلي للتنظيم كنسق اجتماعي (اعتماد محمد علام، 1994، ص38)، إن هذه النظرية التي كونها بارسونز تنظر للنظم الاجتماعية على أن لها طرقا مستمرة في تلبية المتطلبات التي تفرضها البيئة، وقد حدد أربعة متطلبات وصفية وأساسية للتنظيم، وهي التكيف، التكامل، وتحقيق الأهداف، ونمط الأهداف (جون سكوت، 2009، ص387)، ونفهم من خلال بارسونز أن التنظيم مرتبط بالنسق الاجتماعي (المجتمع)، وأنه ليس شيئا جديدا ابتكره الإنسان الحديث، لأن تاريخ المجتمعات (الرومانية والفرعونية) يشهد بأنها أقامت تنظيمات مختلفة لكي تحقق أهدافا محددة. وبهذا المعنى فإن التنظيم يقوم أساسا على التعاون بين أعضائه، القائم على الانسجام بين الأهداف الشخصية والأهداف الجماعية المتمثلة بالغايات التي يسعى التنظيم بلوغها. وبذلك فإن هذا التوجه يمثل إضافة عن التحديدات الكلاسيكية التي تناولت التنظيم. وتسمح المقارنة بأن التحليل الوظيفي للمنظمات والذي برز في الولايات

المتحدة الأمريكية فينظر إلى عناصر المنظمات بوصفها مساهمة في تماسك المنظمة ككل (جون سكوت، 2009، ص347)، غير أن الاتجاه السائد في الدراسات التنظيمية يؤكد بأن التنظيمات ليست قاصرة على المنظمات الرسمية لوحدها.

ومما يؤكد أن التنظيم يحدد بالنسق الاجتماعي الذي له حدود يحافظ عليها، ويسعى لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة، ويتألف التنظيم من بناء مكانة وأنماط تفاهم وتعاون بين الأفراد المشتركين في أداء النشاط التنظيمي وترابطهم علاقات اجتماعية (إعتماد محمد علام، 1994، ص44)، فإن هذا التعريف يضيف لما سبق أن التنظيم يشتمل على شكلين أساسيين من العلاقات الرسمية وغير الرسمية، أو بمعنى أكثر وضوحا هو أن التنظيم من تنظيمين متفاعلين بداخله هما التنظيم الرسمي وغير الرسمي جراء التفاعل بين الأفراد داخل التنظيم.

ومن التعاريف التي أعطيت لمفهوم التنظيم تعريف السيد الحسيني حيث عرفه في معناه العام هو على أنه وحدة اجتماعية أو جماعة يرتبط أعضاؤها فيما بينهم من خلال شبكة علاقات تنظمها مجموعة محددة من القيم الاجتماعية والمعايير. وفي مقابل تعريفه العام يحدده في تحديده الخاص بكونه وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة وتتخذ طابعا بنائيا يلائم تحقيق هذه الأهداف (الحسيني السيد، 1994، ص14).

وبخصوص مفهوم التنظيم فبدوره يحدده أنتوني غدنز بأنه تجمع كبير من الناس ويقوم على أسس غير شخصية وينشط لتحقيق أغراض وأهداف محددة (أنتوني غدنز، 2001، ص407)، وبالتالي فالتنظيم الذي يهمننا في هذا الجانب هو الجمعية باعتبارها تنظيم منظم يركز على أهداف محددة ومشتركة. ولأدوارها البالغة الأهمية في المجتمع والتي تغطي مختلف المجالات.

وفي مقابل ذلك، فإن التنظيم يعني في الاستعمال العام، وضع نوع من النظام في مخزون من الموارد المختلفة، لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إدارة تسعى إلى تحقيق مشروع معين (ر. بورون وف بوريكو، 2007، ص199)، ومن التعريفات كذلك من تعتبر أن التنظيم هو مجموعة متماسكة من الإجراءات لتحقيق أهداف واحدة أو أكثر من خلال تعبئة موارد بنية أو أكثر وتكون أقل هرمية، إذ أن التنظيم هو نظام اجتماعي يقوم بعدد من الوظائف في المجتمع (Yves Alpe et autres, 2005, p 185)، وفي نفس المنوال يذهب الباحثان لميشيل كروزي وإيرهارد فريدبرغ، على أن التنظيم بكونه يشكل بناء اجتماعي قائم على علاقات السلطة بين الفاعلين (Michel Crozier et friedber, Erhard 1977, p.69)، وباعتبار التنظيم نسق أو بناء اجتماعي يتم من خلاله تحقيق أهداف مختلفة قد تكون سياسية واجتماعية وثقافية وإنتاجية، فهذا الدور يحرص على تعزيز وتطوير السلوك التنظيمي لأعضائه من خلال تحديد كيفية دخول الأفراد واندماجهم في ثقافته والقواعد التي يتم اختيارهم لعضويته. وبهذا الطرح فالفعل التنظيمي ليس كمعطى طبيعي كما اتخذته التحليلات الكلاسيكية في سوسيولوجيا التنظيمات بقدر ما هو بناء اجتماعي نتج وفقا للشروط السائدة داخل النسق التنظيمي.

إن طرح ميشيل كروزي وفريدبرغ يشكل إطارا نظريا ومفاهيميا أساسيا في دراسة موضوع التنظيمات بصفة عامة والجمعيات على وجه الخصوص، لتوفير عدة نظرية ومرجعية لمقاربة هذا الفعل التنظيمي الذي يتميز بأبعاده التطوعية وحرية انخراط أفراده وتميزه بأهدافه اللاربحية.

فمن خلال هذه الأطر النظرية يمكن أن نستعين بها في هذه الدراسة لتحقيق فهم أعمق وتحليل آخر للفعل التنظيمي الجماعي كفعل إنساني وفهم منطق وآليات واستراتيجيات اشتغاله بعيدا عن التفسيرات الاقتصادية التي جعلت منطق فهم كل تنظيم في جانبه الاقتصادي ومردوديته المادية. ولا بد من التذكير، أن مفهوم التنظيم نال حيزا مهما في البحث السوسيولوجي سواء مع ماكس فيبر وبارسونز وغيرهم كثير، وصولا إلى ميشيل كروزى، إلا أن ذلك لا يعني بأن الأنثروبولوجيا هي الأخرى لم تهتم بدراسته، فبعد أن أخذت صبغتها العلمية جعلت من التنظيم الاجتماعي موضوعها الأساسي، إذ أن مفهوم التنظيم الاجتماعي أقرته المدرسة الأنثروبولوجية على يد رادكليف براون الذي يدين كثيرا لمقولات دوركهيم في تحديد البنيات الرئيسية للمجتمع وتناول علاقاتها (جون سكوت 2009، ص 101)، فهذا المفهوم الذي يعود حسب معجم الانتولوجيا والأنثروبولوجيا إلى خاصية التمايز الداخلي في المجتمعات البشرية، وأن المجتمع لا ينتظم بمعزل عن اعتباره مجرد مجموعة بسيطة من الأفراد، وإنما بشكل يسمح بتمييز الوحدات الاجتماعية والمؤسساتية التي تقوم فيما بينها علاقات خاضعة لتنظيم بنيوي ووظيفي (بيار بونت وميشال أيزار، 2006، ص 416)، بمعنى أن هذا المفهوم في التحديد الأنثروبولوجي يرتبط غالبا مع مفهوم البنية والتنظيم الاجتماعي الخاضع لقوانين وظيفية وتطورية تمكن من تصنيف المجتمعات حسب درجة تعقدها.

ونجد أن مفهوم التنظيم يتحدد لدى علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية في التنظيمات من قبل المصانع والإدارة والمستشفيات أو غيرها من المؤسسات، وقد تم تحديد مجموعة من العناصر التي تشترك فيها هذه التنظيمات منها تحقيق أهداف مضبوطة ومحددة، اختيار الوسائل بشكل دقيق لتحقيق الأهداف، والعنصر الثالث ضرورة تنسيق الأنشطة داخل هذه البنية (Lusin Bagla, 2003, p4)، ويظهر أن هذه العناصر تنطبق كذلك على الجمعيات باعتبارها كيانا تنظيميا، يخلقه مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف محددة عبر توفير مجموعة من الوسائل والآليات لذلك.

وقبل الختم لابد من الإشارة إلى أن سوسيولوجيا التنظيمات في بدايتها اهتمت بدراسة المقاولات ثم بعد ذلك بالتنظيمات الإدارية، لتهتم بعد ذلك بشكل رئيسي بالتنظيمات الجموعية التطوعية عندما صارت الجمعيات شبيهة بالتنظيمات المقاولاتية، بعدما بدأت تعترضها نفس المشاكل التي توجه المقالة (Philippe Scieur, 2005, p121)، بل وصارت تهتم إلى حد الاهتمام بدراسة كل أشكال التنظيمات التطوعية في المجتمع، وبذلك فإن مجال تدخل سوسيولوجيا التنظيمات لم يعد ينحصر على المقالة، بل اتسع ليشمل كل التنظيمات الأخرى المرتبطة بتنظيمات المجتمع، بما في ذلك الجمعيات التي نهتم بدراستها في هذا البحث، وبهذا التوجه السوسيولوجي الجديد نحو التنظيمات الجموعية، الذي لم يبدأ إلا خلال عقد التسعينيات أي بعد حوالي عشرين سنة من ظهور سوسيولوجيا التنظيمات (فوزي بوخرىص، 2013، ص 80).

وفي الأخير، نخلص إلى أنه من الناحية سوسيولوجية التنظيمات فمفهوم التنظيم تتداخل ضمنه مجموعة من التيارات والمدارس بتعدد اهتماماتها وخلفياتها النظرية (Michel, 2000, p10). ولعل أهم هذه النظريات الكبرى هي التي حددها ميشيل فودري (Michel Crozier)، ولعل أهم هذه النظريات الكبرى هي التي حددها ميشيل فودري (Michel Crozier).

(Foudriat, 2007, p10) في ثلاثة نظريات هي: النظريات العقلانية التي تفسر التنظيم العلمي للعمل، ونظريات العلاقات الإنسانية، ونظريات العقلانية المحدودة والفاعل الاستراتيجي ركزت على التنظيمات الإدارية والصناعية، ومع ذلك فلا يمكن الحديث عن تعريف نهائي وتابت لمفهوم التنظيم حيث تتباين التعريفات من مفكر إلى مفكر ومن باحث إلى باحث، إلا أنه يمكن تحديد بعض أوجه التشابه والمميزات التي يشترك فيها حسب كل ما تمت الإشارة إليه، بكون مفهوم التنظيم يرتبط بكل ما هو فعل منظم، وفي جانب آخر أن التنظيم يعني النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي كما جاء بذلك ماكس فيبر. وما يتعلق بأنماط السلوك وما يتصل به من عمليات اجتماعية مختلفة من قبيل التعاون والتنافس والتنسيق، الاستراتيجيات، السلطة. إلى جانب أن مفهوم التنظيم يتخذ تسميات مختلفة، غير أن مضمونه لا يختلف ولا يتغير فقد نجد البيروقراطية كمصطلح مرتبط بالتنظيم، وقد يستخدم البعض كذلك مصطلح منظمة، أو مؤسسة غير أن هذه المصطلحات تشير كلها إلى ما يتضمنه مفهوم التنظيم.

ثانياً: تحديد تنظيم الجمعية

تعتبر كلمة جمعية ترجمة لكلمة (association) في اللغة الفرنسية، ولها مترادفات في اللغة العربية منها: رابطة، جمع، تجميع، تنظيم، انضمام (سهيل إدريس، 2009، ص102)، كما تشير حسب معجم السوسيولوجيا إلى تلك التنظيمات التي ينتمي إليها غالبية أعضائها على الأقل بحرية والتي لا يعتبر وجودها ضروريا لحياة المجتمع، ضرورة مطلقة (Joseph, 1973, p24)، هذا التحديد الذي يشير إلى أن وجودها لا يعتبر ضروريا في المجتمع كباقي المؤسسات التنظيمية الأخرى التي يعد وجودها في المجتمع ذا أهمية قصوى وإلزامي، كالمدارس، الجيش، الأسرة، غير أنه مع تعدد المجتمعات أضحت وجود الجمعيات من الناحية السوسيولوجية ضرورة ملحة في تنظيم المجتمع والحياة الاجتماعية وملئ الفراغ الذي تنتركه الدولة.

لقد تحدد مدلول الجمعية في الفلسفة السياسية مع كل روادها، حسب كل توجه معرفي وايدولوجي، إذ تشكل مفهوما محوريا في فكر سان سيمون الذي يربطها بالتنظيم الاجتماعي والإنتاج وذلك من خلال تحديده للجمعية بأنها وحدة اجتماعية، هادفة إلى الإنتاج وتنظيم المجتمع (Olivier Perru, 1999, P83) فيما يحددها فورييه بكونها تنظيما يشترط مبدأ التعاون والتشارك، الذي يعد التنظيم الجماعي نفسه محركه الأساسي وشرط استمراره وبقائه (Perru, 1999, P94).

في مقابل ذلك يعتبرها كارل ماركس (Marx) كوحدة واحدة تبرز كل مشاركة بالضرورة في هذا الواقع ويجب التغلب على حدود فرديته الخاصة، ليبني تعريفه للجمعية كتجاوز للتعريفين السابقين ويحددها على النحو التالي: الجمعية مثلها مثل البنية الاجتماعية فهي مطالبة بأن تكون نتيجة التطور التاريخي الذي يفرض بدوره، عن كل فرد (Olivier Perru, 1999, P106) الشيء الذي يبرز بالملحوس سبق الاهتمام بمفهوم الجمعية منذ القرن التاسع عشر في المجتمع الأوروبي، بكونها بمثابة بنية لتنظيم للأفراد في المجتمع. وآلية للوصول بالمجتمع الأوروبي للديمقراطية. وضمان العدالة والتكافؤ الاجتماعي بين جميع أفرادها.

ويذهب جون لويس لافيل في تحديده لمفهوم الجمعية على أنها بنية قانونية شكلية مستقلة وغير خاضعة لمراقبة كيان خارجي، وأنها مبدئياً غير تجارية ولا تقوم على توزيع الأرباح بين أعضائها ومنخرطيهما، وتضمن عنصر الانخراط الإرادي والحر لأعضائها وبذلك فالجمعية وسيلة تساعد المواطنين على حل المشاكل التي يطرحها معيشتهم اليومي، فتوفر لهم إجابات عن وضعيات صعبة يواجهونها (Jean Louis laville, 1997, p18)، كما يمكن تناولها حسب جون لويس لافيل و(sainsaulieu)، بكونها لا تنفصل عن مشروع محدد من قبل أعضائها، وسوسيولوجيا بأنها فضاء يؤمن الانتقال من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام (2013, p 6-16 Renaud Sainsaulieu et Jean louis laville)، وأن الجمعيات تتوسط الصراعات الأيديولوجية في المجتمع، وتؤدي إلى تكوين وتشكيل سلطة محلية، بالإضافة المشاركة في تحديد السياسات العمومية (Jean Louis laville, 2001, p47). فيما يعتبرها الباحث ريمي لوفو في كتابه " النخب المحلية بالمغرب" أن الجمعية شكل من أشكال الممارسة الجماعية في الحياة الاجتماعية وثمره لعصرنة البنيات والهيكل الاجتماعية (ريمو لوفو، 2011، ص244).

إن مفهوم الجمعية يدل على أنها مؤسسة ذات بنية تنظيمية، تهدف إلى إحداث تغير في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحقوقية إلى غيرها من المجالات، فهي إذن دينامية جماعية لخدمة أهداف مشتركة، وفي هذا الإطار يمكن تحديد بعض الأركان التي تقوم على تحديد الجمعية من الناحية السوسيولوجية ومنها ركن العمل التطوعي والحر، إذ تعد تنظيم ذات هدف غير نفعي أو ربحي، ويمكن التميز بينها وبين التنظيمات الأخرى بالوجه التطوعي. كما أن اختيار العضوية فيها يكون تطوعياً وبإرادة مطلقة، الشيء الذي تختلف فيه عن الأسرة والقبيلة وعن العلاقات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها والانتماء إليها، أما الركن الآخر فيتعلق بكون الجمعيات إطاراً قانونية منظمة تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط التراضي بشأنها وبين أعضائها ومنخرطيهما، الركن الأخير المرتبط بالأخلاق والقيم داخل الجمعية التي ينطوي في ذاته على قبول الاختلاف والتنوع بين المتطوع والآخرين والالتزام بالقوانين الداخلية على ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتضامن والتنافس السلمي.

1. الجمعية من الناحية السوسيولوجية

لقد حظيت التنظيمات الجمعوية في الدراسات السوسيولوجية بأهمية بالغة، لدرجة الحديث عن سوسيولوجيا الجمعيات على غرار باقي الفروع والتخصصات الأخرى التي أثبتت ذاتها في حقل السوسيولوجيا العام (فوزي بوخريص، 2013، ص28)، وفهم وضبط مفهوم الجمعية من الناحية السوسيولوجية لابد من الرجوع لأعمال رواد علم الاجتماع الأوائل أمثال كل من إميل دركهايم (1858-1917)، وأليكس دي طوكفيل (1805-1859)، وماكس فيبر (1864-1920).

1.1 الجمعية من منظور إيمانويل دركهايم

يعتبر دركهايم الذي اعتبر الواقعة الاجتماعية موضوع علم الاجتماع، أن الجمعية لها دور في تنظيم المجتمع وخلق التماسك الاجتماعي ومصدراً للتضامن في المجتمع (Helmut K. Anheier and Regina A, 2005, P235)، وذات دور محوري في دينامية المجتمع بتمكين

الفرد من أخذ مكانته داخله. (Renaud Sainsaulieu et Jean Louis Laville 2013, p18)، وأنها ترتبط في المقام الأول بالمجتمع كواقعة اجتماعية مستقلة وفردانية (p351 Olivier Perru, 2000)، تقي المجتمع من مجموعة من الأمراض التي عبر عنها بطواهر خاصة -كالانتحار- تجد علاجها في التنظيمات الجمعوية التي تقوي الروابط والعلاقات الاجتماعية، ومن زيادة وعي الأعضاء وتقسيم الالتزامات الاجتماعية بينهم.

إن دوركهايم من خلال هذا التحديد يسعى إلى وضع المجتمع في الاتجاه التطوري الجديد، الشيء الذي جعل منه ينظر إلى الجمعية كتمرة عملية التكامل الفسيولوجي والفردانية المتعاقبة. أو حسب جون لويس لافيل فإن دوركهايم استطاع إدراك مقارنة التنظيم الجمعوي القائمة على مبدئين المجتمعي والجماعي (Jean Louis Laville, 1997, p57)، فهذا هو السبب الذي جعل دوركهايم يعتبر الجمعيات الإحساس بالواقع العضوي الذي يبلغ ذروته في الدولة، هذا من جهة ومن جهة ثانية لتنشيط المجتمع والفرد، لأن الأفراد يصعب عليهم العيش بدون علاقات اجتماعية، تقوم على التضحية والتفاهم المتبادل، مما يجب تقوية روابط التضامن (الجمعيات/التعاونيات) بينهم لتكوين حياتهم الاجتماعية التي تقوم على تشابه وعي الأعضاء وتقسيم الالتزامات الاجتماعية بينهم.

2.1 الجمعيات عند طوكفيل

يعد طوكفيل من المفكرين الرواد في مجال " سوسيولوجيا الجمعيات" باهتمامه بالظاهرة الجمعوية بأمريكا من خلال كتابه المؤسس لهذا العلم بعنوان " حول الديمقراطية في أمريكا" وعبره وصف حالة المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي والاجتماعي، مع التركيز على القيم السياسية والمساواة والديمقراطية والتسامح والتعايش الديني والروح التطوعية والتنظيم المجتمعي عبر الجمعيات والنوادي. غير أن مساهمة طوكفيل لم تقف عند هذا الحد بقدر ما كان له دور كبير في تحديد مفهوم المجتمع المدني والتحول في دلالته وعلاقته بالصراع مع الدولة بين دائرة التكامل والتعاون معها (جون أهرنبرغ 2008، ص437)، واعتبارها الغاية التي تقود المجتمع نحو التحديث، وفي نفس الوقت الألية للوقوف ضد تطرف واستبداد الدولة وأداة للرقابة المستقلة والذاتية.

وقد سمي طوكفيل الظاهرة الجمعوية وحركتها بالعلم الجديد (yves Alpe, 2005, p53 et autre)، وهو سوسيولوجيا الجمعيات واعتبر أن اشتراك الناس في فكرة الاعتماد على أنفسهم هو اتجاه يحمون بفضل حريتهم، وأن تجربة انخراط المواطن في حكومة يساعد في استمرار احترامه للأمة ككل (Artur Golghammer, 2009, p79)، والجمعية حسب ما يعرفها به أليكس دوطوكفيل أنها هي التعاون بين مجموعة من الناس بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهم على مستوى السن والعقلية والثروة، إنها تقرب بينهم وتخلق اتصالا بينهم وتعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين وعلى جعل جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام (Tocqueville, 1981, p340).

إن المجتمع المدني الذي تصوره طوكفيل، عبارة جمعيات مدنية مستقلة عن الدولة تحكم نفسها بنفسها وتتحمل مسؤولية إدارة معظم نشاطاتها خارج المجال السياسي أو الدولة. مؤكدا على أن

الجمعيات ضرورة أساسية لدعم الديمقراطية (Laville Jean-louis, 2010, p63)، ويتعاضد انبهار طوكفيل بالفعل الجماعي في المجتمع الأمريكي حينما يعتبر أن تزايد الجمعيات هو دليل قوة المجتمع وفضاءات لتطوير الممارسة الاجتماعية ولتحمل المسؤوليات والوعي بالارتباطات الاجتماعية المتبادلة وأداة فاعلة في تحقيق التنمية، ليخلص لا برار النتائج المرتبطة بالجمعيات داخل المجتمع الأمريكي باعتباره أن مقابل كل عمل جيد في فرنسا توجد حكومة، وسيد عظيم في إنجلترا، غير أن وراءه في أمريكا جمعية ما.

3.1 الجمعية من منظور ماكس فيبر

يبقى إسهام ماكس فيبر صاحب بحث بعنوان " تاريخ الجمعيات في العصر الوسيط " نوعيا في الفكر السوسيولوجي، وتعد مؤلفات السوسيولوجي الألماني ودراساته لتحولات المجتمع الأوروبي الحديث، والتعمق في فهم الانتقال من النمط الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، وأحد أهرام السوسيولوجية الفهمية، إذ يرى أنه من اللازم لتحقيق أغراض معرفية وأهداف علمية دراسة بعض البنيات الاجتماعية من قبيل الدولة والتعاونيات والشركات والمؤسسات بذات المنهجية التي تتم بها مقارنة الأفراد (Max Weber, 1971, p41). ويحدد الجمعية كونها تنظيم عقلاني متفق عليه وتسري أنظمتها اللانحوية فقط على من ينظمون إليه بصورة شخصية (ماكس فيبر، 2001، ص91)، ويعد الفرد هو بمثابة شخص حر في حركته وقادر على التعاون. فمختلف أشكال التعاون (الجمعية) هي التي تمثل أساس البنيات الاجتماعية التي تميز تحليل ماكس فيبر بواقعية لها عبر التاريخ (Olivier Perru, 2000, p351)، ويمكن مقارنة هذين المنهجين انطلاقا من قدراتهما على رصد أو عكس واقع البنيات العلائقية داخل المجتمع. فمن خلال ذلك إن دراسة فيبر لميكنزمات طبيعة الأشكال التنظيمية والتسييرية للفعل الجماعي، ما هو إلا مقارنة سوسيولوجية جديدة في فهم التنظيم الجماعي.

2. تعريف الجمعية من الناحية القانونية

تشير الجمعية من الناحية القانونية إلى الاتفاق نحو تحقيق التعاون المستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم، وتجري عليهم فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والالتزامات، فالجمعية من الناحية القانونية إذن تشير إلى بنية مهيكلية ذات شخصية معنوية، غير تجارية ولا تهدف إلى الربح وإلى توزيع المنافع بين أعضائها وتستوجب عنصر مساهمة التطوع، ويجوز للأشخاص تأسيس الجمعية بكل حرية دون سابق إذن، بشرط أن تراعي في ذلك مقتضيات الفصل. هذا التحديد الذي يحدد مجموعة من الدلالات والركائز أهمها أن الجمعية لا تنتم بالفردانية بل تركز على شخصين أو أكثر يكون بينهم تعاون واتفاق على الأهداف منذ التأسيس، وأن هذا العمل يجب أن يتسم بالتطوع كخاصية من خصائص الفعل الجماعي.

وقد عرفت اللجنة الوطنية حول الحوار الوطني حول المجتمع المدني بالموازاة مع المنظمة الغير الحكومية، بأنها هيئة مدنية غير حكومية ذات طابع وطني أو محلي، وهي شخص معنوي يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، يحدث باتفاق بين شخصين أو أكثر بصفة طوعية، مغاربة أو أجانب مقيمين بصفة قانونية أو منهما معا يعملون بمقتضاه على التعاون لتحقيق أهداف حقوقية أو

اجتماعية أو تنموية أو تربوية أو ثقافية أو أهداف أخرى مشروعة دون أن يكون ذلك لغاية توزيع الأرباح فيما بينهم (بنجي محمد، 2001، ص63)، إن هذه التعاريف وحسب العديد من الباحثين في العلوم القانونية يعتبرون أن المبادئ القانونية المنظمة للجمعيات في قانون 1958 والمعدل في 2002، أنها مأخوذة وشبيهة إلى حد ما بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 01 يوليو 1901، الذي يعد مرحلة مهمة في تنظيم المجتمع المدني الفرنسي.

من خلال ما سبق يظهر أن هناك تقاطعا وتكاملا ما بين التحديد السوسيولوجي والقانوني من حيث تحديد تعريف لها، وفي هذا الصدد، يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي للجمعية من خلال الأطر النظرية السابقة، بكونها تنظيم يشمل مجموعة من الأفراد بشكل رسمي وقانوني، لا يهدف أعضاؤه لتحقيق ربح من هذا العمل، وغير تابعة لمؤسسة الدولة ولكنها يمكن أن تستفيد من الدعم العمومي، بهدف تقديم الخدمة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع وتحسين ظروف حياة الفرد والجماعات في المجتمع، كما أنها يمكن أن تنشط في مجالات مختلفة.

3. في التمييز بين الجمعية والجماعة الاجتماعية

يمكن التمييز بين الجمعية (association) كتتنظيم عن الجماعة الاجتماعية، بكون الجماعة كما حددها فرديناند طوينز كونها التنظيم الاجتماعي الذي يقوم على العلاقات بين الأفراد سواء العاطفية، والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية (Yves Alpe et autre, 2005, p63)، فالجماعة حسب هذا التحديد تمتاز بكونها وحدة اجتماعية يرتبط أفرادها بالتفاعل فيما بينهم نتيجة لعلاقة الجوار أو الانتماء المشترك لمجال جغرافي محدد مما يجعلهم يندمجون ويكونون اتصال فيما بينهم، إذ لا يشترط جود تفاعل مسبق بينهم، وقد تكون الرغبة الاجتماعية في إنجاز عمل معين هي السبب في توحيدهم داخل هذا التنظيم الجماعي.

أما الجمعية فتخلف عن الجماعة الاجتماعية بكونها لها محددات ثابتة وقواعد معروفة تميزها عن الجماعة، أولها كإطار قانوني ملزم لأفرادها، ولها أهداف محددة تشتغل على تحقيقها وقانون يفصل بين أعضائها ومنخرطيه، وفيها تكون العلاقات الاجتماعية أكثر تنظيما بخلاف الجماعة الاجتماعية التي لا تفرض على أفرادها هذا القدر من الالتزام. ومن المحددات الانتماء للجماعة أن الفرد ينتمي إليها بشكل اعتباطي بمجرد ميلاده داخلها ودون هامش حرية اختيار مسبق لها، بخلاف الجمعية التي تعتمد على مجموعة من الشروط والمعايير المحددة في الانتماء لها سواء من حيث السلوك أو المستوى التعليمي والسن إلى غيرها، غير أنها في الوقت تمنح للأفراد حرية الانخراط فيها أو مغادرتها بمحض الإرادة. كما أن ما يميزها عن التنظيمات التقليدية هو أنها تتبنى أشكال تنظيمية حديثة من إدارة وتوثيق وميزانية وسجل للمنخرطين وتحكمها في العمل مبدئيا قيم احترام الاختلاف في المجال العام وأخلاق التعايش (رحمة بورقية، 2004، ص88)، بالإضافة إلى أن قبول انخراط الفرد في الجمعية يكسبه خصائص معينة جديدة تختلف عن الخصائص الأشخاص المكونين للجماعة، وتشكل إحساس جمعي فيما بين أعضائها يحمل همهم وغاياتهم المحددة مسبقا.

خاتمة

إن أهم ما يمكن استخلاصه من خلال كل ما سبق الإحاطة به، هو غنى الأطر النظرية المفسرة لسوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات، إلا أن الإحاطة بكل ما كتب في هذا الباب في مقال واحد

يبقى غاية في الصعوبة. مما يحتم فتح المجال أمام المزيد من الاهتمام العلمي والبحث النظري في هذا الموضوع كضرورة ملحة لتفكيك وفهم الإشكاليات المرتبطة بمختلف التنظيمات والبنىات التي تعرفها مجتمعاتنا.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. إعتقاد محمد علام(1994)، دراسات في علم الاجتماع التنظيمي، مكتبة الأنجلو المصرية.
2. أنتوني غدنز(2001)، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان. بيروت.
3. إهرنبرغ جون(2008)، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
4. بيار بونت وميشال أيزار(2006)، معجم الإتنولوجيا والأنترولوجيا، ترجمة مصباح الصمد. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت.
5. جون سكوت(2009)، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة عثمان محمد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
6. د. الحسيني السيد(1994)، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، مصر.
7. ر. بورون وف بوريكو(2007)، المجتمع النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الطبعة الثانية. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
8. رحمة بورقية(2004)، مواقف وقضايا المجتمع المغربي في محك التحول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. المغرب.
9. ريمو لوفو(2011)، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ ومراجعة عبد اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر. المغرب.
10. سهيل إدريس(2009)، المنهل قاموس فرنسي-عربي، ط 40، دار الادب للنشر والتوزيع. لبنان.
11. فوزي بوخرىص(2013)، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق. المغرب.
12. ماكس فيبر(2001)، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال مراجعة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة. مصر
13. محمد الشرايمي(2007)، سوسيولوجيا المنظمات غير الحكومية بالمغرب حالنا تنظمين جمعيين، طوب بريس. الرباط.

المراجع باللغة الأجنبية

14. arthur Goldhammer (winter 2009). TOCQUEVILLE. ASSOCIATIONS AND THE LAW OF 1834. Historical Réflexions Historiques, Vol.35, No 3(winter2009), www.jstor.org/stable/41403674 .
15. Christian Thuderoz (2005). Sociologie des Entreprise, édition La Découvert, Paris.
16. Dictionnaire le petit Robert (2011) Miro-Rober, dictionnaire Alphabétique et analogique de la langue française, paris.
17. Foudriat Michel (2007), Sociologie des Organisation, édition Pearson Education France, 2 éd, paris.

- 18.Helmut K. Anheier and Regina A. list (2005), A DICTIONNARY OF CIVIL SOCIETY, Philanthropy and the Non-Profit sector, édition Routledge. London.
- 19.Jean Louis laville (1997), L'association : Une Liberté Propre à la Démocratie, dans, « sociologie de l'association : de l'organisation à l'épreuve du changement social », édition Descellée Brouwer collection " sociologie économique" paris.
- 20.Jean Louis laville (2001), Association Démocratie et Société Civile, la découverte. Paris.
- 21.Jean -Louis Laville (2010 direction)." Les Raisons d'être Des Associations", dans, « associations, démocratie et société civile », éditions la Découverte et syros, paris.
- 22.Joseph Sumpf et Michel Hugues (1973), Association, in Dictionnaire de Sociologie, librairie Larousse, paris,
- 23.Lusin Bagla (2003). Sociologie des Organisations, édition la découverte, paris.
- 24.Max weber (1971), Economie et Société, éd. Librairie Plon, paris.
- 25.Max Weber (1995), économie et Société, les catégories de la sociologie, Pocket pour la présente édition. Plon.
- 26.Michel Crozier (1963). Le Phénomène Bureaucratiques. Édition du Seuil. Paris.
- 27.Michel Crozier (2000). A quoi Sert La Sociologie des Organisation ? Tome 1 : Théorie, Culture et Société. Edition Seli Arslan. Paris.
- 28.Michel Crozier et friedber Erhard (1977), L'acteur et Le Système, éditions seuil, paris.
- 29.Olivier Perru (1999), le Concept D'Association et L'unité Politique : étude critique chez saint-simon, fourrir et Marx, Revue philosophique, Printemps.
- 30.Olivier Perru (2000), Pour Une épistémologie du Concept de L'association Chez Emile Durkheim et Marx Weber. Revue 25/2.
- 31.Philippe Scieur (2005), Sociologie des Organisations, introduction à l'analyse de l'action collective organisée, Armand colin. Paris.
- 32.Renaud Sainsaulieu et Jean louis laville (2013), l'association. Sociologie et économie, Editions Fayrad, Pluriel, paris, France.
- 33.Salvador Juan (2008), La Sociologie des Associations Dimensions Institutionnelle et Organisationnelle, dans, « la gouvernance des associations, économie sociologie, gestion », sous la direction de Christina horau et jean-louis laville. Edition, èrès, Toulouse. Paris.
- 34.Talcott Parsons (2005), The Social System, this edition published in the taylor and francis e-library, Routledge.

35. Tocqueville (1981)، De la démocratie en Amérique، T 1، éd Garnier Flammarion-paris.
36. Yves Alpe et autre (2005)، Lexique de Sociologie، éditions Dalloz، paris.

الوضعية التنظيمية للمرأة في الحركة الإسلامية "حركة مجتمع السلم نموذجاً"

The Organizational Status of Women in the Islamic Movement "The Peace Society Movement for example"

أ. عقون مليكة، جامعة مصطفى أسطنبولي معسكر - الجزائر

أ. مشري واضحة، جامعة مصطفى أسطنبولي معسكر - الجزائر

ملخص: لعلّ فهم وضعية المرأة في الحاضر، والتكهن بها مستقبلاً لا يتأتى إلا من خلال استقراء حثيثات الواقع الاجتماعي لمجتمعاتنا التقليدية باعتبار أنّ المرأة في هذا الواقع تمثل عنصراً بنوياً ووظيفياً، سواء في الأسرة أو في غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى، ومما لاشكّ فيه أنّ مكانة المرأة في مجتمع ما، تعكس تطوره من جهة ما، من حيث درجة مشاركتها في نواحي الحياة المختلفة فيه، كذلك تعتبر هذه المكانة مدخلاً تحليلياً للكشف عن طبيعة المجتمع ونمط النظام فيه، ففي المجتمع الجزائري نجد أنّ مكانة المرأة تتحدّد تبعاً لمنظومة القيم السائدة فيه، والتي تعمل وفقاً لتصورات الأفراد عن الأدوار الاجتماعية، والتي يعاد إنتاجها على أساس المحدّد الجنسي.

ولأنّ الاختلاف بين الجنسين في النظام الأبوي هو اختلاف في المواقع، وتوزيع الثروة، وتقاسم الأدوار، إذ يعرف النظام الأبوي بكونه بنية اجتماعية ميزت المجتمعات العربية بما فيها المجتمع الجزائري، تقوم هذه البنية على علاقة تراتبية هرمية، موزعة على متغيّر السنّ والجنس، والهيمنة على العلاقات المختلفة السياسية الاجتماعية والاقتصادية، حسب وصف المفكر هشام شرابي له "بالأبوي العربي"، إذ وصفه بأنه أكثر أبوية، وأشدّ تقليدية، وأكثر محاصرة لشخصية الفرد وثقافته، وترسيخاً لقيمه وأعرافه الاجتماعية التقليدية، وتهميشاً للمرأة، واستلاباً لشخصيتها، فالهيمنة الذكورية في إطار النظام الأبوي مدعومة من قبل ثقافة المجتمع، ومعايير بنائه لأنّ السلطة تمارس في الغالب من خلال التسلط الموروث ثقافياً واجتماعياً وبالتالي فإنّ النظام الأبوي قد رسّخ الاعتقاد بدونية المرأة وعدم قدرتها على المشاركة في التحولات الاجتماعية المختلفة

Abstract: Understanding the status of women in the present and their future prospects can only be achieved by extrapolating the social realities of our traditional societies, knowing that women in this reality represent a structural and functional element, both in the family and in other institutions of society.

There is no doubt that the status of women in a society reflects its development, in terms of participation in various aspects of life in it, as well as this status is an analytical approach to reveal the nature of society and the pattern of the system.

In Algerian society, the status of women is determined according to the system of values prevailing in it, which works according to the perceptions of individuals about social roles, which are reproduced on the basis of sex.

Because the gender difference in the patriarchal system is a difference in position, distribution of wealth, and sharing of roles; the patriarchal system is defined as a social structure that characterized Arab societies, including Algerian society, So this structure is based on hierarchical relationships, As described by Hisham Sharabi as "patriarchal

Arabic", he described it as more patriarchal, more traditional; more besieged the personality of the individual and his culture, and the strengthening of its values and traditional social norms, marginalization of women, and the disappearance of her personality.

Male dominance in the framework of the patriarchal system is supported by the culture of society and the standards of its construction because the authority exercised - mostly - through the inherited cultural and social dominance and thus the patriarchal system has established the belief in the inferiority of women and their inability to participate in different social transformations.

مقدمة:

إن نظام القيم الذي يتبنّاه المجتمع هو المحدّد لذلك كما أنّه يختلف من مجتمع لآخر بناءً على الأهداف التي يرمي المجتمع لتحقيقها والآليات المتاحة لبلوغ تلك الأهداف، وبما أنّ أهداف المجتمعات الحديثة هي مواكبة التغيّرات التي تتعرّض لها مثل تطوّر التقنية المستمر، تغيّر مصادر السلطة، تغيّرات أخرى على المستوى الاقتصادي، وبالتالي تغيّر في الجماعات التي توجّه المجتمع وتؤثر على مسيرته، وبالنسبة لمجتمعاتنا العربية فإنّ الملفت للانتباه هو ذلك التغيّر البطيء على مستوى السلطة السياسية، والحالة الجزائرية خير مثال على هذا التأخّر بسبب عدم تجديد مصادرها، وتآكل الشرعية التاريخية التي اعتمدت عليها طويلاً... الأمر الذي جعلها بحاجة إلى المباشرة في إصلاحات سريعة لمنظومتها السياسية المتهترئة، حتّى تتجنّب هبة الربيع العربي من جهة، وفشلها في تأسيس نظام سياسي يحظى بقبول واسع ومشاركة قاعدة اجتماعية عريضة من جهة أخرى.

وبالنظر إلى السّياق العام المتعلق بهذه الإصلاحات يمكننا استنتاج بعض العناصر التي تشير إلى ترقية دور المرأة والرفع من حظوظها في تدبير الشأن السياسي:

- محاولة إلغاء التّزعة الأبوية من خلال فتح المجال أمام المشاركة السياسية للمرأة.
- الاعتراف بحقوق المرأة أكثر كامتداد لمسيرتها النّضالية في حرب التحرير.
- تنويع النخبة السياسية والقوى الاجتماعية الدّاعمة للنظام القائم.

لقد عرّجنا على هذا المدخل من خلال استعراض بعض سمات النّظام الأبوي التقليدي لتبرير راهنية *actualité* البحث هذه والمتمثلة في صعوبة إثبات وجود مشاركة إيجابية للمرأة في الحياة السياسية الجزائرية بصفة عامّة، رغم أنّ وجهة نظرنا هذه قد بنيت على معطيات ميدانية، فإنها تجد لها قبل ذلك دعماً في الدراسات الكلاسيكية المختصة بالبحث في وضعية المرأة، والتي بقيت حبيسة النّظرة الأبوية، إذ ترى في مجملها أنّ "صاحب السلطة في الدّولة والأسرة لا بدّ أن يكون ذكراً" (الحمداي مامون، 2000، ص5)، كما تشير الدّكتورة نوال السّعداوي إلى فكرة هامّة مفادها أنّ الباحثين التقليديين لم يهتموا بالبحث في عالم النساء بسبب أنّه لم يكن لهنّ قوّة سياسيّة (الحمداي مامون، 2000، ص5).

فافتقاد المرأة للسلطة السياسية جعلها في وضعية دونية كانت سببا كافيا للحيلولة دون تناولها بالدرس والتحليل على الأقل بالشكل الذي يبرّر وجودها ويجعلها طرفا في المجتمع، لذلك نحاول- نحن- في هذه الورقة تجاوز تلك النظرة التقليدية- المألوفة- للمرأة في الدراسات السابقة، وحتى لا يحيد بنا الاستطراد عن التقديم إلى التحليل: فإنّ موضوع المشاركة السياسية للمرأة، لابدّ من طرحه ضمن سياقه العام، ومن ثمّ ربطه بالثقافة السائدة، إذ لا يمكن فصل المشاركة السياسية للمرأة عن طبيعة التنظيم الاجتماعي، لذلك جاء هذا المدخل ضرورياً لهذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

إنّ إشكالية النشاط السياسي للمرأة الجزائرية تحيلنا إلى البحث في تناقضات وضعيتها الاجتماعية، وحضورها الباهت في عالم السياسة، إذ ظلّ المجال السياسي في الجزائر ذكوريا بامتياز، في مقابل تهميش المرأة وإقصاءها، وحتى أنّ نضالها في حرب التحرير ضدّ المستعمر لم يشفع لها للوصول إلى مراكز قيادية، غير أنّ التغيّرات المتلاحقة التي عرفها المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة، دفعت بوضعية المرأة إلى التحسن نسبياً، حيث سجّلت أعلى نسبة مقارنة بباقي الدول العربية، فعلى سبيل المثال نجد ارتفاع حصّة النساء في القوى العاملة الجزائرية، له مدلول اقتصادي وثقافي، يختلف عن باقي بلدان المجموعة النفطية، إذ تقدّر حصّة النساء من القوى العاملة 40.1 بالمائة، وهي نسبة مرتفعة ومقبولة إلى حدّ ما كون الجزائر أقلّ البلدان النفطيّة اعتماداً على العمالة الخارجية (بدوي، أ، م، 2013، ص 296-297).

أمّا على الصعيد السياسي، فإنّ المصادقة على دستور فبراير والذي أقرّ التعددية والانفتاح السياسي، قد تمخّضت عنه تحولات مختلفة، آخرها استحداث عدد من التّشريعات في الدساتير اللاحقة، تمثّلت في دستور 2008 المعدّل الذي نصّت منه المادة 31 مكرّر "على أن تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسيّة للمرأة، بتوسيع حضورها في المجالس المنتخبة"، وهو ما يعرف بنظام المحاصصة، أو الكوتا كآلية إستراتيجية ساعدت المرأة على دخول المجال السياسي مع إمكانية ارتفاعها إلى مراكز قيادية، ولم تكن ردّة فعل الأحزاب السياسية الجزائرية سلبية اتجاه هذا التشريع، إذ أقرّته ومنها الأحزاب الإسلاميّة التي اعتمدته في هياكلها التنظيمية ومن بينها حركة مجتمع السلم الإسلاميّة، وهو الأمر الذي أثار لدينا إشكالية البحث ومحاولة التنقيب عن موقع ووضعية المرأة داخل حركة مجتمع السلم كحزب إسلامي معارض بالدرجة الأولى.

فهل منحت حركة مجتمع السلم المرأة أدواراً جديدة تجاوزت دورها التقليدي؟ وهل فعلاً استجابت الحركة إلى نداء المحاصصة؟

ثمّ إلى أيّ مدى تمكنت حركة مجتمع السلم من تجاوز تلك الصورة النمطية للمرأة، عبر تجاوز التغيّي بموقف الإسلام منها؟

فرضيات الدراسة:

- وضعية المرأة التنظيمية في حركة مجتمع السلم لم ترقى إلى مراكز قيادية، وبقي دورها حبيس العمل الدّعوي.
- وضعية المرأة في حركة مجتمع السلم لم تتجاوز ثقافة المجتمع التقليدي إلى منحها أدوارا جديدة لم ترتبط بالمحدد الجنسي.

أهداف الدراسة:

ليس الهدف من هذه الدراسة هو إعطاء الأدلة التي تدعم موقف الدّين من المرأة والتغني بحريّتها بقدر ما هو هدف علمي بحث المقصود منه الاستفادة وتعميق الفهم من خلال الكشف عن وضعية المرأة التنظيمية في الحركة الإسلامية في الجزائر، وعبر تقصي مستوى التطور الذي حصّلته المرأة في إطار الممارسة السياسيّة.

تحديد المصطلحات:

الوضع: تدلّ هذه المفردة على "الموقع الذي يحتلّه الفرد ضمن مجموعة معينة، أو الموقع الذي تحتلّه المجموعة في مجتمع معيّن" (ريمون بودون، 2007، ص594)، وبالنسبة لموضوع بحثنا فإنّ وضع المرأة ووضعيتها هي موقعها أو مكانتها داخل نسق من العلاقات الاجتماعية والسياسيّة المتمثل في هذه الدراسة في حركة مجتمع السلم.

التنظيم: تعتبر كلمة تنظيم أو منظمة ترجمة للمصطلح الفرنسي: *organisation*، وهو عبارة عن أفراد أو أعضاء ينشدون هدف واحد ومشترك، ويرى البعض الآخر أنّ التنظيم هو العمليات الاجتماعية التي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد قصد توجيهه (ريمون بودون، 2007، ص199)، وفي دراستنا فإنّ المقصود بالوضعية التنظيمية للمرأة مجمل الظروف التي تطبع الحياة الحزبية بما فيها من أدوار ومهام، ونشاطات تقوم بها المرأة داخل الأحزاب، أو الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي.

الحركة الإسلامية: حسب ما ذهب إليه الباحث الفرنسي فرنسوا بورغا هي ذلك العمل الهادف إلى تجديد الفهم الإسلامي للتنظيمات المتعدّدة المنتسبة للإسلام، والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية (حيدر إبراهيم علي، 1993، ص47)، وفق المبادئ الإسلامية ومهما كان وصف هذه الحركات بالإسلام فهي بصفة عامّة، عبارة عن تنظيمات سياسية فكرية، ذات طابع ديني إسلامي، تسعى للوصول إلى الحكم عن طريق آليات ديمقراطية كالانتخاب مثلا، وفي دراستنا هذه، فإنّ حركة مجتمع السلم هي عبارة عن حركة سياسية إسلامية تعتمد الإسلام كمرجعية لنشاطها السياسي، ويتميز منهجها بالوسطية والاعتدال، تأسست سنة 1990 من طرف الشيخ محفوظ نحاح رحمه الله، وهي تسعى لأن تتحوّل إلى جبهة منظّمة لكلّ التيارات الإسلامية (جرادات مهدي، 2006، ص96).

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجالات الدراسة: لقد تحركت هذه الدراسة في ثلاث مجالات رئيسة كالآتي:

المجال الجغرافي: وهو الفضاء المكاني الذي جرى في نطاقه البحث إذ انحصرت دراستنا في ولاية معسكر التي يوجد بها مكتب حركة مجتمع السلم "حمس"، وتقع ولاية معسكر شمال غرب العاصمة على بعد 361 كلم² من العاصمة.

المجال البشري: يتكون من جملة من الأفراد تبعا لموضوع الدراسة، وهو بصفة عامة مجتمع البحث الذي جرت عليه الدراسة ويتكوّن من مجموع مناضلات حركة مجتمع السلم التي تضمّ أكثر من 250 مناضلة بالحركة على مستوى الولاية، ما بين عضو تنفيذي بالمكتب المكلف بالمرأة وشؤون الأسرة، وحصّة النساء بمجلس الشورى تقدّر باثني عشر-12- مقعد بينما حصّة الرجال سبعون-70- مقعدا.

المجال الزمني: تمثّل في الوقت الذي استغرقه إعداد البحث والذي امتدّ خلال السنة الجامعية 2013/2012 من شهر أكتوبر إلى غاية شهر مايو 2013، تمّ في هذه الفترة جمع المعطيات الخاصة بالدراسة عبر الاتصال بمناضلات الحركة اللواتي شكّلن عيّنة لدراستنا لإجراء المقابلات معهنّ، ثمّ تحليل المعطيات بغية الكشف من خلالها عن الموقع الحقيقي الذي تحتله المرأة والتأكد من درجة مشاركتها السياسية.

منهج الدراسة:

المقاربة النظرية للدراسة:

لعلّ العديد من الدراسات باختلاف حقولها المعرفية تغفل دور الأفراد في التحوّلات الاجتماعية المختلفة، سواء ثقافية أو اجتماعية، وسياسية، حيث يعتبر براد يغم الفر دانية المنهجية *individualisme méthodologique* الرافض للتصوّر الحتمي، الذي يتبنّاه الاتجاه الكلي *holisme*، ففي هذا السياق يعتبر كارل بوبر *karl.poper* أحد رواد الاتجاه الفر داني الذي يرى أنّ: "الفر دانية تشكّل أحسن وسيلة لتجنّب التاريخانية، التي تنظر إلى التاريخ الانساني أنّه خاضع لقوانين التطوّر الحتمي والكلي" (Alain Laurent-de individualisme, 1985, p75)، فحسب وجهة النظر هذه يجب تفسير التحوّلات الاجتماعية الحاصلة بالنظر إلى تطّعات الأفراد، وطموحاتهم، وأهدافهم، وبناء على ذلك يجب تفسير أنماط التنظيم والمؤسسات، من خلال التركيز على الدوافع والأسباب التي تحرك الأفراد كالآراء، والميول والمعتقدات أو المطامح، وبالنسبة لموضوع بحثنا فإنّ المقاربة المنهجية الفر دانية بهذا التفسير تتناسب مع التركيز على دور المرأة ونشاطها في المجال السياسي لتحقيق الريادة، كما أنّها بإمكانها -الفر دانية- أن تفسّر لنا المنهج الذي اتبعته حركة مجتمع السلم -كتنظيم- لتوسيع قاعدة عملها، وبصفة عامة تسليط

الضوء على مجموعة الشروط الذاتية التي تؤهل المرأة لاختيار وسائل معينة، تهيئ لها تحسين وضعيتها وتحقق للحركة-حمس- مشاريعها.

أما بالنسبة للمنهج فإن هذه الدراسة قد اعتمدت على المزج بين عدة مناهج أهمها المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي المقارن، وهي المناهج التي نعتقد بأنها كفيلة بدراسة هذه الظاهرة عبر وصف العوامل المؤثرة في تشكيل هذه الصورة، وبهدف تفسيرها في سياقها التاريخي، وتتبع تطور وضعية المرأة من المجتمع التقليدي الأبوي، إلى تموقعها في الحركة الإسلامية كتنظيم حديث، والتالي استخلاص النتائج المترتبة عن هذا التطور.

تقنيات الدراسة:

الملاحظة: لقد اعتمدنا على تقنية الملاحظة بالمشاركة من خلال التردد على مكتب الحركة، قصد الكشف عن سلوكات المرأة داخل الحركة وعلاقاتها المختلفة مع أفراد التنظيم لأنّ المعاينة المباشرة (Henri, 2004, p14)، قادرة على الانتباه للمواقف والحوادث المختلفة بغية تفسيرها.

المقابلة: مثلت تقنية المقابلة في هذه الدراسة أداة مسانلة للمبجوثين، هدفت إلى تحصيل المعطيات اللازمة، وقد انقسمت مقابلتنا إلى قسمين:

مقابلة مع نساء منخرطات في حركة مجتمع السلم تشكّلت من سبعة عشر 17 سؤالا، وطبّقت على أربعة عشر 14 مبحوثة.

مقابلة حرّة مع رجال أعضاء في حركة مجتمع السلم قصد تقصي بعض الحقائق حول النشاط السياسي العام المختلط بين مناضلي الحركة، نساء ورجالا، وقد أفادت هذه المقابلة الدراسة بشكل كبير.

مجتمع البحث:

لتفادي بعض الصعوبات المحتملة أثناء جمع المعطيات اللازمة، بواسطة الاستجواب تمّ الاعتماد على العينة العرضية والتي هي عبارة عن معاينة غير احتمالية، حيث يتم سحب عينة من مجتمع البحث حسب ما يليق بالباحث فالباحث يختار مبحوثة عن طريق الصدفة، وفي الحالة هذه، فإن اختيار العينة تمّ عن طريق التردد على مكتب الحركة، فكان الاستجواب مع النساء اللواتي التقينا بهنّ في مكتب الحركة دون سابق معرفة، ولقد وقع الاختيار على هذا النوع من العينات نظرا لوجود صعوبة في الاتصال بجميع أفراد مجتمع البحث، وقد بلغ أفراد هذه العينة أربعة عشر 14- مبحوثة من بينهم عضو أمانة على مستوى البلدية، مداومة على مستوى المكتب الولائي، مكافآت بالتنظيم، حالتان متعاطفتان لا تملكان بطاقة عضوية تمّ الالتقاء بهن في مقر حركة مجتمع السلم بمحافظة ولاية معسكر شهر نوفمبر إلى غاية شهر أبريل 2013.

ولعلّ ضائلة المعطيات المحصل عليها من خلال الاعتماد على التقنيات السابقة مردّه إلى عزوف بعض مناضلات الحركة عن التعاون، والتحایل على بعض الأسئلة بتقديم إجابات، لا تمتّ للواقع بصلة إضافة إلى صعوبة جمع المعلومات من الهيئات، المختصة، ورغم هذه المعوّقات فإننا قد تمكنا من الإلمام ببعض جوانب الموضوع نظرا لمعايشتنا لمسار الأحداث في مراحلها المختلفة.

قراءة في خطاب الحركة الإسلامية في علاقته بالمرأة: لم تعرف الحركة الإسلامية في الجزائر الصبغة التنظيمية الفعلية، إلا بعد تعديل الدّستور سنة 1989، الذي عرف نوعا من الانفتاح السياسي تمثّل في تعددية حزبية واسعة، وحرّية إعلامية محتشمة، في الوقت ذاته استثمرت الحركة الإسلامية في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وحتّى الثقافية- من خلال الصراع على الهوية، ملف التعريب، الذي اتخذ بعدا أيديولوجيا-مشكّلة بذلك قاعدة شعبية واسعة من المعرّبين المهمّشين، والشباب والنساء ومختلف شرائح المجتمع لتتحوّل الحركة الإسلامية في نهاية الثمانينات إلى فاعل مركزي في مختلف الأحداث التي عرفتھا الجزائر.

ولعل المراد من قولنا خطاب الحركة الإسلامية، هو مجموعة الأفكار، والأحكام التي تبنتھا الحركة الإسلامية، فعندما نقول الخطاب الاسلاموي، وليس الإسلامي فإننا نقصد مجموع الدلالات والقراءات والتأويلات المعطاة للنصوص الدّينية من طرف الحركة الإسلامية، فالنّص أو المرجعية التي تمثّل الخطاب الاسلاموي (حيدر ابراهيم، ع، 1993، ص164) بغضّ النّظر عن تفسيره يشكّل حجر الأساس الذي يرتكز عليه الخطاب (خليل ع، 1995، ص235)، والذي يمثّل رأسمالا رمزياً أصبحت توظّفه الحركات الإسلامية في عملها السياسي (حيدر ابراهيم، ع، 1993، ص159)، وبالنسبة لموضوع دراستنا فإنّ مسألة المرأة وجدلية دورھا في السياق الاجتماعي العامّ تعتبر من المسائل التي يشتدّ حولھا القلق في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، فإذا كان الإسلام قد سبق جميع الشرائع الوضعية في قضية حقوق المرأة، وأبرزھا مساواتھا بالرجل، وإذا أعلن الإسلام حريتها واستقلالها قبلًا (الغزالي م، 1990، ص31)، فإنّ التفسيرات التي أعطيت لوضعية المرأة من طرف التيارات الإسلامية المختلفة قد تباينت حسب قراءاتھا الخاصة للنّص الديني وسياق توظيفه، وفيما يلي عرض لأهم أطروحات بعض التيارات الإسلامية حول المرأة:

موقف الإخوان المسلمين: مع تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، أسسّ المرحوم حسن البنا تنظيم نسائي مواز لتنظيم الإخوان في مصر، سمي بتنظيم الأخوات المسلمات (عثمان محمد ف، 2007، ص94)، ويتألف هذا التنظيم من نساء الإخوان المسلمين وقريباتهنّ، وقد تأسس في أبريل سنة 1933، كما رشّحت الجماعة في مرّات عديدة نساء على قوائمھا الانتخابية، رغم تحفّظ الشيخ حسن البنا إزاء المشاركة السياسية للمرأة (شليبي ر، 2001، ص158)، إذ يؤمن الإخوان المسلمون بضرورة الفصل بين الجنسين بين ومحاربة الاختلاط فللّرجال عوالمهم الخاصة بهم، وكذلك للنساء، ويعدّ كتاب "المرأة المسلمة" من أبرز أدبيات الإخوان المسلمين.

موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ: لم تنشأ الجبهة الإسلامية عن موقف الحركة الإسلامية بصفة عامة، إذ تنبذ دائما الاختلاط، وتكرس لمبدأ الفصل بين العوالم حفاظا على شرف المرأة ودينها (الهرماسي ع، 1999، ص 307-)، رغم ذلك عرفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعاطف عدد كبير من النساء معها (فرنسوا ب، 2001، ص 120)؛ حيث قامت بتعيينهن للمشاركة في مختلف النشاطات الدعوية، والدعائية للجبهة، غير أن انتخابات 1991، لم تسفر عن وجود أي وجه نسائي في قوائم الجبهة الانتخابية.

موقف حركة مجتمع السلم: خلافا للمواقف المختلفة، فإن حركة مجتمع السلم قد عبرت عن موقف متفتح اتجاه المرأة خلال مسيرتها في العمل السياسي منذ 1991، وقبل تحديث التشريعات المتعلقة بالمشاركة السياسية النسوية سنة 2012 من قبل النظام السياسي الجزائري "قانون المحاصصة"، فإن حركة مجتمع السلم قد فسحت المجال لمشاركة المرأة في هياكل الحركة بخمسة عشر 15 مقعدا للنساء، في إطار حرص الحركة على جذب الإطارات النسوية، إلى صفوفه (الjasور ن، 2001، ص 31)، ومنذ عهد الشيخ محفوظ نحاح "رحمه الله" مؤسس الحركة، كانت مشاركة المرأة في الشأن العام، من ضمن المبادئ التي دافع عنها.

وبعد وفاة مؤسسها واصلت الحركة تبني نفس المبادئ الداعمة لموقف المرأة ومساهمتها في العمل السياسي بكل حرية، إذ أوجدت لجنة خاصة بالمرأة والأسرة في هياكل الحركة، وقد مثلت المرأة نسبة 20 بالمائة في مجلس الشورى، كأعلى هيئة تنفيذية مؤكدة بذلك تبنيها المفاهيم والخيارات العالمية، كالديمقراطية والتشاركية، رغم أن حركة مجتمع السلم لم تكن فاعلا أساسيا في الخريطة السياسية المعارضة لجزائر التسعينات، إلا أن الأحداث السياسية المتلاحقة التي عجلت برحيل الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المشهد السياسي - لأسباب كثيرة يطول عرضها - جعلت من حركة مجتمع السلم البديل بالنسبة للسلطة لملى الفراغ الذي تركته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد ما تم حظر نشاطها السياسي، ولقد شكلت حركة مجتمع السلم البديل الفعلي بانخراطها في المعارضة السياسية السلمية، وبانتهاجها لسياسة المهادنة المرحلية، وتقبل الآخر، وتبني مفاهيم الديمقراطية والحوار، والشورى، والدعوة إلى المشاركة الجماعية في تدبير الشأن العام دون إقصاء جنسي أو عرقي فضلا عن تبني قيم الوسطية والاعتدال.

الدور السياسي للمرأة في حركة مجتمع السلم: لعل مفهوم الدور يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع، وهو " يتراكم باستمرار مع نموذج سلوك نمطي له التزاماته (Jean F, 2007, p741)، وبالنسبة لدور المرأة في حركة مجتمع السلم، فإنه متعدد ما بين سياسي واجتماعي، وآخر ثقافي.

فمجموع الأنشطة والمهام المناطة بالمرأة في الحركة هي عبارة عن الدور السياسي الذي تقوم به مناضلات الحركة، والذي يمكن ملاحظته مع كل حملة انتخابية، إذ يتمثل دورهن السياسي في تعبئة الرأي العام عبر الخرجات الميدانية، بتوزيع المطويات، قصد التعريف بالبرنامج السياسي للحزب إضافة إلى منح أصواتهن لصالح الحركة.

لقد كشفت مقابلات هذه الدراسة بصورة غير مباشرة على أنّ هذا الدور السياسي المنوط بمناضلات الحركة يتميّز بسمة أساسية هو كونه "مناسباتي"، يظهر مع كلّ حملة انتخابية فضلا عن كونه قاصر ماعدا ذلك فإنّ مآله الضمور والسكون، تحيلنا هذه الملاحظة إلى أنّ عدم قناعة المرأة، بالوصول إلى مواقع قيادية، يغذيه الموروث الثقافي، والاجتماعي فنزوع النساء المناضلات إلى ممارسة هذه الأدوار التي تدعم قيادات الحزب والذي يسيطر عليه الرجال (بالنغتون ج، 2011، ص15)، ، فالإكتفاء بهذه الأدوار هو رهين مجموعة عوامل ثقافية واجتماعية، كرسنها القيم الأبويّة للمجتمع القائم، والتي اختزلت دور المرأة في الدعوة والتعبئة الدّعائية للحزب مقابل تهميش حضورها على مستوى القيادة.

عرض نتائج الدراسة:

الملاحظة الأولى:

لعلّ التصوّر السائد في الحركة الإسلامية والمعمول به واقعيًا، والذي لا يمكن التصريح به هو أنّ الحركة الإسلامية في الدّرجة الأولى هي للرجال (الميلاد ز، ص90)، فهناك سيطرة ذكوريّة لأنّ الرجل هو من يحدّد المهام والأدوار، ويرسم السياسات العامّة، مقارنة بالعنصر النسوي، وهذه النظرة هي امتداد واضح لسيطرة البنية الأبويّة التقليديّة، وهذه النظرة مردّها عدم قدرة المرأة على ممارسة العمل السياسي حسب ما أكّدته إحدى المبحوثات، وبدلالة طبيعة الأنشطة والأدوار، والمهام الموكلة للمرأة، إذ تمّ حصر اهتمامات المرأة في قضايا الأسرة، وبالنظر إلى الملاحظة التي أشرنا إليها سابقا، والمتمثلة في كون الحركة الإسلامية بصفة عامّة، مؤسسة على مبدأ نبذ الاختلاط والفصل بين العوالم: رجال/نساء، وفي حركة مجتمع السلم يتمّ عزل المرأة عن عالم الرجال، وهو الأمر الذي ساهم في ضعف تأهيلها، وقد تأكّد لنا من خلال المقابلات رضا المبحوثات عن نشاطهم في المجال الاجتماعي، الخيري والدعوي، إذ يشنّد معيار الصرامة في الفصل بين النساء والرجال من خلال الفصل بين المكاتب تبعا للفصل بين المهام، إذ تشرف المناضلات على شؤون المرأة والأسرة، بينما يستأثر الرجال بباقي المجالات: صنع القرار – وضع السياسات- العلاقات الخارجية.

الملاحظة الثانية:

لقد مثّل عام 2012 حدثا هامّا بالنسبة لحضور المرأة في الحياة السياسية فصدور القانون العضوي 02-2012 الذي يعرف بـ "الكوتا"، التي تحدّد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وهو القانون المعبر عنه بالمحاصصة أو نظام الحصص يعني تخصيص نسبة معينة للنساء في القوائم الانتخابية قصد التمثيل السياسي في البرلمان والأحزاب، وقد قدّرت هذه النسبة بـ 30 بالمائة، كما يعتبر القانون آلية إيجابية من شأنها:

- زيادة حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة.

- توسيع دائرة مشاركتها في مراكز صنع القرار.

- تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في المجالس المنتخبة.

- تسهيل عملية اندماج المرأة في المجتمع السياسي.

رغم أنّ هذه التجربة تعتبر رائدة في بلد مثل الجزائر، إلاّ أنّها، لا تزال تجربة جنينية بالنظر إلى سنة اعتمادها، ومن جهة أخرى يمكننا أن نستدرك ذلك بالقول أنّها ايجابية إلى حدّ ما كونها نقلت الجزائر إلى الريادة إقليمياً وعربياً.

- وبالنسبة للتّمثيل النّسوي في حركة مجتمع السّلم بعد اعتماد نظام المحاصصة، نجد 103 مقعد للنساء مقابل 628 مقعد للرجال، أيّ ما يقدّر بنسبة 14.1٪ للنساء مقابل 85.90٪ للرجال، أمّا على مستوى المجلس الولائي فنجد ثلاثة عشر 13 امرأة فقط من حركة مجتمع السلم من أصل ثلاثة وأربعون 43 منتخبا، حيث تشكّل المرأة ما نسبته 30٪ وهي نسبة مقبولة إلى حدّ ما، إذ بإمكانها تشكيل قوّة ضغط حقيقية ومعتبرة داخل حركة "حمس"، ومن بين المناصب القيادية النّسوية في الحركة نجد: أمينة بلدية، أمينة ولائية، وعضو على مستوى مجلس الشورى الذي يعتبر أعلى هيئة تنفيذية في الحركة، وحسب تصريح إحدى المبحوثات عن وظائف المرأة في هياكل صنع القرار، فإنّها تتمثّل بصفة عامّة في حضور الجمعيات العامّة للحركة، والمشاركة في اجتماعات مجلس الشورى الوطني، إضافة إلى إقامة رحلات تربوية لنساء البلدية والولاية، ولعلّ الوضعية التنظيمية للمرأة في هياكل الحركة، قد قطعت أشواطاً كبيرة حسب دراستنا هذه خاصة بعد اعتماد قانون المحاصصة، وبدلالة المقارنة بين حضورها سابقا في الحركة الإسلامية بصفة عامّة، والذي كان يوصف بأنّه حضور باهت وهامشي في أغلب الأحيان غير أنّ الظروف الرّاهنة، قد غيرت نسبياً تلك النظرة النّمطية للمرأة ولو أنّها في هذه الدّراسة مشاركة في تنفيذ القرار فقط، لا صناعة له، ولا مشاركة في صنعه.

مناقشة النتائج:

إنّ ما يمكن استنتاجه بصفة عامّة: أنّ هذه الدّراسة قد حاولت الكشف عن جملة من التكهّنات، والإشكالات التي شكّلت محور الانشغال لدينا، حول درجة المشاركة السياسيّة للمرأة، ومستوى وضعيتها التنظيميّة في هياكل الحركة التنظيمية في هياكل الحركة "حمس" بولاية معسكر، وقد تمكّنّا عبر هذه الدّراسة من إثبات ما يلي:

- رغم هامش الحرية المتاح للمرأة في هياكل الحركة، فانه قد بقي محصورا في قضايا شؤون المرأة والأسرة ولم يتعداه بشكل فعلي إلى المجال السياسي.

- إنّ طبيعة المهام والوظائف الموكلة للمرأة المناضلة لا تتجاوز الهياكل القاعدية للحركة.

- لعلّ المهام ذات الصيغة الاجتماعية الخيرية والثقافية، الدينية، والعمل الدّعوي، هي امتداد لوظائف المرأة التقليدية وليست نشاطات عصرية .

- انحصار الدور السياسي للمرأة في الدعاية والتصويت فقط.

- رغم أنّ أدوار المرأة في الحركة هي أدوار داعمة لها، وفي الوقت ذاته نجد أنّ هذه المرأة المناضلة لم تلق الدعم الكافي من طرف الحركة لتولّي مراكز قيادية، لاعتبارات عديدة سبق ذكرها.

وبالتالي فإنّ الفرضية التي تحققت من خلال هذه الدراسة الميدانية هي الفرضية الأولى، التي تؤكّد: "أنّ وضعية المرأة التنظيمية في عالم السياسة لم ترق إلى مراكز قيادية، وبقي دورها حبيس العمل الدّعوي"، بينما انتقلت الفرضية الثانية، تلك التي افترضت أنّ الأدوار الممنوحة للمرأة تجاوزت المحدّد الجنسي، والنظرة التقليدية إلى أدوار جديدة، غير أنّ هذه النتائج لها ما يبررها إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض الجوانب النقدية في قضية المشاركة السياسية للمرأة في حركة مجتمع السلم "حمس" كالتالي:

- بالنسبة لغياب المرأة عن مركز القرار والمشاركة في صنعه لا يمكن تبريره فقط بالسيطرة الذكورية على المجال السياسي داخل الحركة، ووجود مواقف مسبقة اتجاه المرأة، إنّما قد يعود إلى عوامل أخرى ذاتية تتعلق بمؤهلات المرأة نفسها، وقدراتها السياسية، ودرجة تأهيلها، وبالتالي، فإنّ هذه الهيمنة الذكورية هي نتيجة لهذا الغياب النسوي على مستوى الزعامة، والذي وسم حركة "حمس" بالعجز والقصور في طرح قضية المرأة طرحاً إسلامياً مستقلاً عن ضغط التقاليد الاجتماعية.

- فضلاً عن هذه الانتقادات الموجهة للحركة "حمس"، هناك انتقادات موجهة للمرأة المناضلة في صفوف الحركة، إذ يؤخذ عليها اندماجها كلية في بنية الثقافة الاجتماعية السائدة، مستبطنه، وحارسة لقيم النظام الأبوي (Todd.E, 1983, P161) بدلالة انحصار نشاطها في العمل الدّعوي الخيري، والدعاية الانتخابية للحركة، ودعمها بدل الارتقاء إلى رسم السياسات العامة والمشاركة في صنع القرار.

- إضافة إلى ما سبق فإن رصد الملاحظات وتقييم درجة المشاركة السياسية للمرأة في الحركة الإسلامية قد تمّ في الغالب من خلال آراء الدارسين والباحثين الرجال، بدل النساء، وهي ملاحظة أخرى تؤكّد ضعف التأهيل العلمي والأدبي للمرأة المناضلة في الحركة الإسلامية، فخلال مسيرة بحثنا في هذا الشأن لم نصادف أيّ كتابات نسوية، عدا بعض الأسماء مثل الدكتورة "منى يكن" وهي رئيسة جامعة الجنان بطرابلس لبنان، والباحثة "بثينة إبراهيم مكي" وهي ناشطة في الحقل الإسلامي بالكويت، والسيدة "زينب الغزالي" في مصر (الميلاد، ز، 2001، 86)، أمّا بالنسبة لتجربة الحركة الإسلامية في الجزائر، فإننا لا نكاد نعثّر على أيّ أثر لدراسات نسوية، أو زعامات إسلامية نسوية، لعدّة أسباب، لعلّ أبرزها: أنّ التجربة الإسلامية في حدّ ذاتها في

الجزائر لا تزال قصيرة زمنياً مقارنة بتجارب أخرى رائدة، مثل التجربة الإيرانية، أو السودانية، أو المصرية.

- رغم ذلك فإننا نستطيع القول أنّ الخطاب الإسلامي بالنسبة لمسألة المرأة في الجزائر قد بدأ يعرف نوعاً من التحوّل الملحوظ، في ما يخصّ تدبير الشأن السياسي، وهو التحوّل الذي يعتبر - في نظرنا - استجابة للقوانين الداخلية للدولة الجزائرية، مثل قانون المحاصصة، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الخارجية المتسارعة، إضافة إلى التّجاوب مع مطالب الهيئات والمنظمات العالمية الراعية لحقوق الإنسان.

قائمة المراجع

1. أحمد موسى بدوي (2013)، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
2. بالنغتون جولي (2011)، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، ترجمة: أيمن حدّاد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، واشنطن-وم.أ.
3. الجاسور ناظم عبد الواحد (2001)، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار المسيرة، عمّان الأردن.
4. جرادات مهدي (2006)، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، ط1، دار أسامة للنشر، عمّان، الأردن.
5. الحمداوي مامون (200)، المرأة، الأسرة والعنف، إنسانيّات، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ع10.
6. حيدر إبراهيم علي (1993)، أزمة الإسلام السياسي في السودان، الجبهة الإسلامية القومية، نموذجاً - موقف للنشر، الجزائر.
7. خليل عبد الكريم (1995)، الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، ط1، ابن سينا للنشر، القاهرة، مصر.
8. ريمون بودون (2007)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حدّاد، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان.
9. شرابي هشام (1990)، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
10. شلبي رؤوف (2001)، الشيخ حسن البنا ومدرسة الإخوان المسلمين، دار الأنصار، القاهرة، مصر.
11. عثمان محمد فتحي (2007)، قراءات في الإسلام والديمقراطية، مركز دراسات الإسلام والديمقراطية، واشنطن، وم أ.
12. الغزالي محمد (1990)، قضايا المرأة بين التقاليد الرّائدة والوافة، ط1، دار الشروق، الجزائر.
13. فرنسو بورغا (2001)، الإسلام السياسي صوت الجنوب، تر، لورين زكريا، دار العالم الثالث، القاهرة، مصر.
14. الميلاذ زكي (2001)، تجديد التفكير الديني في المرأة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
15. الهرماسي عبد اللطيف وآخرو (1999)، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

-
16. Boutefnouchet.m(2004), la société algérienne ,transition office des publication universitaire. Alger.
 17. Henri pertz(2004), les méthodes en sciences sociologie, l'observation-édition la découverte, paris
 18. jean François dorties(2007), le dictionnaire des sciences humaines delta Beyrouth, Lebon.
 19. Todd. Emmanuel(1983), la troisième planète, structure familiales est système idéologique, pars, Edition du seuil.

العلاقات الثقافية بين منطقة توات وتلمسان خلال القرن 10هـ/16م من خلال نازلة اليهود نموذجاً.

The cultural relations between Tuat and Tlemcen during the 10th of theHegira century and the 16th century through the decline of the Jews model

د. عز الدين جعفري، جامعة تلمسان -الجزائر

ملخص: كان لمنطقة توات علاقات حضارية مع حواضر شمال إفريقيا، وجنوبها، خاصة مع تلمسان خلال الفترة الوسيطة بفعل القرب والتشابه الكبير بين المنطقتين في التشكيلة الاجتماعية والثقافية، وبرزت هذه العلاقة بشكل واضح خلال فترة صراع الإمام المغيلي مع اليهود بالمنطقة، حيث كان لعلماء تلمسان موقف في هذه النازلة، مثل السنوسي وغيره.

الكلمات المفتاحية: تلمسان، النازلة، اليهود، المغيلي، الحاضرة.

Abstract : The cultural relationship between the area of Tuat and Tlemcen through the fall of the Jews.

The region of Toat had big relations cultural with the cities of North and South Africa, especially with Tlemcen during the intermediate period due to the proximity and the similarities between the two regions in the social and cultural composition. This relationship emerged clearly during the period of the Imam Mughili conflict with the Jews in the region, such as the Senusi and others.

Tlemcen, El Nazila(the calamity , Jewish , the Imam Mughili, .

The child in popular expressions in the area of Toat through the puzzles and the tale.

مقدمة:

كانت تلمسان ولأزمنة طويلة مركزا حضاريا وثقافيا جعلها قبلة للعديد من العلماء فاستقروا بها، واشتغلوا في مدارسها التي كان لها دور في بعض النهضة الفكرية في هذه الحاضرة، كالمدرسة التأشيفية وغيرها، إضافة إلى النبوغ الفكري الذي تميزت به المنطقة خاصة ما لها موقع جغرافي هام، جذب إليها السياح، والعباد، والفقهاء، فكان لزاما على المار من المغرب الأدنى إلى المغرب الأقصى المرور عليها، أو العكس، ولهذا كانت نقطة اتصال مهم في تاريخ بلاد المغرب العربي، وكل هذه الامتيازات أهدتها إلى أن تكون حاضرة إسلامية شبيهة بقرطبة وأشبيلية بالأندلس، وبغداد ودمشق والقاهرة بالمشرق الإسلامي.

وعن علاقة توات بمنطقة تلمسان ثقافيا تبدا جلية وواضحة عند حديثنا عن النوازل الفقهية التي عرفتها المنطقة، فاستفتى علماء توات علماء تلمسان، وتبادلوا معهم الآراء والأحكام، ولم يكن ذلك إلا للصلة الثقافية الحسنة بين المنطقتين، وظهر هذا الأمر بشكل جلي عندما عرفت المنطقة نازلة اليهود في القرن 10 هـ/16م، خلال وصول أحد علماء تلمسان للمنطقة ووقوفه في وجه اليهود وهو الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي.

سنحاول في هذه الدراسة الوقوف الدور الذي قام به علماء تلمسان في هذه النازلة وأرائهم فيها، والإشكالية التي تطرح نفسها في هذه الدراسة هي:

فيما نتجلى القيمة الحضارية لمنطقة توات وتلمسان، وكيف أثرت نازلة اليهود على العلاقة بينهما؟

1. التعريف بمنطقة توات:

منطقة توات هي إحدى مناطق الإقليم التواتي الثلاث (قورارة، توات، تيدكلت)، والذي يقع ضمن الحدود السياسية لدولة الجزائر، وأصبح يسمى اليوم ولاية أدرار في التقسيم الإداري الجديد للدولة بعد الاستقلال، ونظرا للمكانة الكبيرة التي كانت تحظى بها المنطقة مقارنة بجيرانها، أطلق اسم الإقليم عليها، وهي تقع ما بين نهايات الهضبة العليا للقرارة التي تشكل الحافة الشرقية لوادي مسعود، والحافة المقابلة له المسماة العرق الغربي، فتوات العليا تبدأ من أعالي مقاطعة بودة في النقطة التي ينحرف فيها واد مسعود باتجاه الغرب فيأخذ اتجاهه الأول من الشمال إلى الجنوب ليصل إلى رقان، موقعه بين هضبة تادميت شرقا، وعرق الرمل غربا، ومن الشمال منطقة قورارة، ومن الجنوب منطقة تيدكلت.

ولأهمية هذه المنطقة التاريخية ورد ذكرها في كتب المؤرخين والرحالة المتقدمين مثل ابن خلدون وابن بطوطة والعياشي وغيرهم... ومن ذلك:

ابن بطوطة في كتابه تحفة النظار فيقول: "...ورفعت زاد سبعين ليلة إذ لا يوجد الطعام بين تكدي وتوات... ثم وصلنا إلى بودة وأرضها رمل وسباخ وتمرها كثير لكنه ليس بطيب لكن أهلها يفضلونه على تمر سجلماصة، ولا زرع بها ولا سمن ولا زيت ... وأقمنا في بودة أياماً" (محمد بن عبد الله ابن بطوطة، 2001، ص406).

إشارة ابن بطوطة هذه هي أقدم ذكر صريح لأرض توات باسمها في كتب المؤرخين، وهذا خلال رحلته التي زار فيها الإقليم بتاريخ 754هـ/1353م، ولم يذكرها قبله أحد من الرحالة والجغرافيين باسمها الذي هي عليه اليوم حسب رأي بعض من الباحثين (عبد الله حمادي الإدريسي، 2011، ص266).

أبو سالم العياشي في كتابه ماء الموائد يشير إليها بقوله: "... ودخلنا أول عمالة توات وهي قرى تسابيت وزرنا بأول قرية منها قرية الولي الصالح سيدي محمد بن الصالح المعروف بعريان الرأس" (أبو سالم العياشي، 2006، ص79)، وكان ذلك خلال عبوره بالمنطقة في رحلته إلى الحجاز سنة 1669م. وللخدمات الكبيرة التي كان يجدها المسافرين في أرض توات كانخفاض الأثمان، وحسن الضيافة، وتوفر العلف للرواحل والدواب، ووفرة الإبل التي كانت تعرض في أسواق المنطقة جعلته يمكث بالمنطقة أيام قبل المغادرة، ورحالتنا العياشي مكث ستة أيام بالمنطقة، مما رسخ في ذاكرته تلك الأحداث التي صادفته حين وجوده بها.

ابن خلدون في " كتابه العبر " فيقول: "...وفاكه بلاد السودان تأتي من توات وتيكورارين..." (عبد الرحمن بن خلدون، 2000، ص730).

وكلام ابن خلدون هذا يؤكد مركز توات التجاري، فهي نقطة استقبال وتصدير للمنتجات باتجاه الشمال والجنوب، فاستقبلت فواكه ومنتجات الشمال إضافة إلى منتجاتها المحلية، وعملت على نقلها إلى بلاد السودان التي كانت في ذلك الوقت من أغنى بلدان الدنيا بمنتجاتها النفيسة والتي يأتي الذهب على رأسها، وبهذا كانت المنطقة عبارة عن ميناء صحراوي لتنشيط الحركة التجارية بين بلدان إفريقيا، وربما لولا تلك الأهمية لما كان للمنطقة أن تجد مكان لها في تاريخ ابن خلدون.

2. التعريف بتلمسان:

هي إحدى المدن الجزائرية العريقة كانت ملتقى للحضارات، وهي تقع في أقصى الغرب الجزائري، وتبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 700 كم، وعلى مقربة من الحدود المغربية، تقع بين خطي طول 1 و2 وبين خطي عرض 35° و 33° شمالاً، وتمتاز التضاريس بثرأ كبير وتنوع في سطح الأرض من جبال، وتلال وسهول وأودية، ومناخ جميل ومعتدل، حيث أنشئت على سفح جبل يقبها من ريح السموم الآتية من الجنوب.

ولقد أبدع المؤرخين في وصفها فأجادوا وأفادوا، ومنهم ابن خلدون فيقول: "أصبحت تلمسان من أعز وأعظم معاقل المغرب، وأحضر أمصاره...، ولم يزل عمرانها يتزايد، وخطت تتسع،

والصروح بها تتعالى وتشاد إلى أن نزلها آل زيان، واتخذوها داراً لملكهم وكرسيا لسلطانهم، فاختطوا بها القصور الموثقة، والمنازل الحافلة، واغترسوا الرياض، والبساتين، وأجروا خلالها المياه، فأصبحت أعظم أمصار المغرب، ورحل الناس إليها من القاصية، ونفقت بها أسواق العلوم، والصنائع، فنشأ بها العلماء واشتهر فيها العلم، وضاهت أمصار الدول الإسلامية، والقواعد الخلافية (عبد الرحمن بن خلدون، 2000، ص78).

تعد تلمسان مدينة عريقة الأصل والتاريخ والحضارة، تعاقب عليها عدة دول وإمبراطوريات من بينها الإمبراطورية الرومانية والوندالية والبيزنطية، وأطلق عليها الرومان اسم بوماريا (محمد بن رمضان، 1995، ص57).

3. تعريف النازلة:

النوازل لغة: جمع نازلة، والنازلة: اسم فاعل من: نزل ينزل إذا حلَّ، ومجازا تطلق على المكروه والشدة من شدائد الدهر، ومن ذلك: القنوت في النوازل، يعني: الشدائد التي تحل بالمسلمين.

النوازل اصطلاحاً لها مفاهيم عديدة، فالأول يوافق المعنى اللغوي، والمعنى الثاني فهي الوقائع والمسائل المستجدة والحادثة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد: (محمد حاجي، 1999، ص11). وأما المعنى الثالث فهي تعني الحادثة التي تحتاج إلى حكم شرعي: (البركتي، 1986، ص224).

فالنوازل: هي المسائل أو المستجدات الطارئة على المجتمع، بسبب توسع الأعمال، وتعقد المعاملات، والتي لا يوجد نص تشريعي مباشر أو اجتهاد فقهي ينطبق عليها (وهبة الزحيلي، 2001، ص09).

وأما فقه النوازل كما عرفه الشيخ فريد الأنصاري في تفريظه لكتاب فقه النوازل على المذهب المالكي: هو الكفيل بتلقين المجتهد وتمكينه من قواعد الفهم والاستنباط على مستوى الاجتهاد التطبيقي، وهو ما يسمى عند الأصوليين بـ"فقه تحقيق المناط"، أي تنزيل الأحكام على منازلها الواقعية، المرتبطة بالزمان والمكان وما يعتريهما من نسبية ومتغيرات (أبو عمران الفاسي، 2010، ص07).

النوازل لها أهمية كبيرة في نظر الإسلام والمسلمين، فعليها تتوقف مصالح الناس وبها يهتدون في شؤون دينهم ودنياهم من عبادات، ومعاملات، وسلوك، وأخلاق، وبها ينتظم أمورهم، وتصلح حقوقهم، وترعى مصالحهم، فإلى المفتي يفزع الناس حالما تحل بهم الملمات، وتحز بهم الأمور، وتداهمهم المضلات، وتكثر بينهم النزاعات، وتحدث لهم الخصومات، وتختلط الحقوق، ولعظم قدر الفتوى تولى الله أمرها بنفسه في محكم كتابه، وتولاها رسوله صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده، والتابعون من بعدهم، ومن خلف من بعدهم من أهل العلم.

4. اليهود بمنطقة توات:

استوطن اليهود في مختلف المناطق الخاضعة للمسلمين نظرا للمعاملة الخاصة التي لقيها اليهود من المسلمين، فأمنهم المسلمون على أرواحهم وممتلكاتهم مقابل جزية يدفعونها للدولة الإسلامية، فامتزجوا بالعرب في بلاد الحجاز، حيث تخلقوا بأخلاقهم وتأثروا بعاداتهم ومن ثم اتبعوا سبيلهم في العادات والتقاليد الاجتماعية، وجاءت الدعوة الإسلامية واتسعت حركة الفتوح فامتزجت حضارات البلدان المفتوحة مع الحضارة العربية، وافرز هذا الخليط الحضارة العربية الإسلامية التي أثرت بدورها على السكان اليهود بالشمال الإفريقي طبيعته الحال وتشير المصادر إلى قيام مجتمعات يهودية ببعض حواضر المغرب الإسلامي مثل: "القيروان -المهدية -أشير - تلمسان -فاس -وسجلماسة..." عاشت بين أهل المغرب الإسلامي من العرب والبربر المسلمين وتأثروا بهم واثروا فيهم، خاصة أنه لم يفرض على اليهود مكان للسكن وإنما وفرت لهم السلطات الإسلامية حرية السكن والتنقل، ورغم طبيعة اليهود القائمة على المكر والخداع لم يتعرضوا في بلاد المغرب إلى الاضطهاد إلا نادرا حتى اعتبر بعض المستشرقين ما حدث لهم من اضطهاد حدثا عابرا (عبد الرحمن بشير، 2001، ص111). ودخل اليهود بلاد المغرب بعدما أجبرتهم اسبانيا والبرتغال على الرحيل من الأندلس فقصده نحو 100 ألف منهم بلاد المغرب الأقصى و50 ألف في بقية بلاد المغرب العربي (عبد الملك خلف التميمي، 2011، ص69).

وفد على الإقليم التواتي هجرات يهودية مبكرة إلى كل من تاخيفت وتمنيط، ويذكر يعقوب وليل (Jacob olier) في كتابه يهود توات أن المنطقة شهدت ثلاثة هجرات يهودية، أولها كانت في القرن 02م، وانطلقت من السرائيك ومرت بجبال نفوسة ومزاب إلى أن دخلت توات. أما الهجرة الثانية فقد انطلقت من الموصل في القرن 6م، والتقت مع جاليتين أخيرتين في الصحراء الليبية أولا أتت من الحجاز في القرن 7م، والثانية جاءت من خيبر واتجهوا نحو توات.

أما الهجرة الثالثة فكانت من الجهة الشمالية الغربية وانطلقت من الأندلس في القرن 10م، واستطاعوا أن ينشئوا مجتمعا يهوديا قائما بذاته واستغلوا مهاراتهم في تدبير المال (علي بومدين، 2010/2009، ص17).

عرف الإقليم هجرات اليهود قبل الفتح الإسلامي فاستقروا بعد نزولهم بمناطق مختلفة من الإقليم مثل: "تمنيط، تيطاف، تاخيف، تاسفاوت، تماسخت، ويعود تاريخ دخولهم إلى قصر تاخيفت مثلا إلى أوائل القرن 11 هجري وأواخر القرن 16م، وبالضبط 1003/1594م، واستطاعت هذه الجالية أن تشكل علاقة وطيدة بينها وبين اليهود المستوطنين بقصر تماسخت وحسب تاريخ استقرارهم يرجح أنهم من نازحي الأندلس بعد سقوطها (A.G.P. Martin, 1908, p37).

غير أن شوكتهم علت بتمنيط فزكت أموالهم بها وسيطروا على التجارة والأسواق فيذكر عبد الحميد بكري نقلا عن محمد بن الطيب: " ..انه كان بتمنيط وحدها ما يفوق 363 سائغا يهوديا يبيعون ويشترون في الذهب والفضة"(عبد الحميد بكري، 2010، ص14).

5. التعريف بالشيخ محمد المغيلي:

هو محمد بن عبد الكريم بن محمد بن عمر بن مخلوف ينتهي نسبه إلى الحسن المثنى السبط بن علي بن أبي طالب زوج السيدة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولد بمغيلة، فلقب بالمغيلي نسبة لها للكان وليس للقبيلة، ولد عام 820هـ/1417م، وهو رأي القاضي المكناسي فعندما ذكر وفاة أحمد بن محمد المغراوي المصمودي في تلك السنة، ويرجح الأستاذ عبد الحميد بكري في كتابه النبذة ما ذكره العلامة ابن القاضي في تاريخ الوفايات وهو (820هـ/1417م) واتفق على وفاته سنة (909هـ/1503م).

نشأ في أحضان عائلته المشهورة بالعلم والتقوى، حيث ظهر بها العديد من العلماء من أمثال الشيخ موسى بن يحيى بن عيسى الشهير بالجلاب، فحفظ عليه القرآن الكريم، وأخذ عنه مبادئ الفقه وأمّهات الكتب الفقهية للمذهب المالكي كالرسالة، ومختصر خليل، وابن الحاجب وابن يونس، عكف على دراسة العلوم العربية والإسلامية اللغوية، والدينية، والعقلية، والنقلية، في إحدى المراكز الثقافية ببلادنا فغادر إلى بجاية إذ كانت مركزا إشعاعيا ينفذ إليها الطلاب والعلماء، فأخذ الحديث (موطأ الإمام مالك) عن الإمام سعيد المقرئ، وعلوم العربية من الإمام (يحيى بن يدير)، ومنها انتقل إلى الجزائر بني مزغنة إلى التعلم على يد عبد الرحمان الثعالبي، فنزل عنده للتعلم، ومكث معه مدة من الزمن يتعلم منه الحديث، والتفسير، والقرآن، وعلم التصوف، ومنه أخذ الطريقة الصوفية القادرية، ومن وصاياه: "أن لا يعاشر أهل سفاهة، وأن لا يستوطن مكان إهانة"(مقدم مبروك، 2002م، ص42).

وبعد نبوغه اشتغل في التدريس بتلمسان، وهناك لاحظ التعفن السياسي الذي يسود عرش بني زيان، والتفسخ والانحلال اللذان يعلمان أغلب المجتمع الزياتي، وتكالب القوى الأوروبية ضد البلاد ومدنها الساحلية، كما لاحظ خروج الأمراء عن الجادة الإسلامية، وانغماسهم في الملذات، واستسلامهم لأهواء الأجانب من اليهود والأسبان، فأنف العيش هناك وتاقت نفسه للهجرة أين يكون في مقدوره القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وصفه العلماء بالعديد من الأوصاف التي شهدت بمكانته وفضله العلمي، وصفه أحمد بابا في الابتهاج بأنه خاتمة المحققين الإمام العلامة الفهامة القدوة الصالح السني أحد الأذكياء ممن له بسطة في الفهم والتقدم متمكن المحبة في السنة وبغض أعداء الدين.

ونعته الشيخ السنوسي قائلا: "الأخ الحبيب القائم بما أندرس في فاسد الزمان من فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي قام بها سيما في هذا الوقت علم على الاتسام بالذكورة العلمية، والغيرة الإسلامية وعمارة القلب بالإيمان (أحمد بابا التمبكتي، 2004، ص264).

6. نازلة يهود توات وموقف علماء تلمسان منها:

بعد استقرار اليهود بمنطقة توات وطول مكثهم فيها سيطروا على مكان القرار في البلاد، فأصبحت الأسواق تحت أيديهم، والتجارة خاضعة لتدبيرهم، فانتسح نفوذهم وأصبحت البلاد تحت سيطرتهم، وفوق هذا كله ظلموا أهل البلاد الأصليين واستعبدوهم، كما كانت لهم علاقة مع البعض من سكان البلاد حتى كان الواحد منهم يقربهم من نفسه، وعياله، أو يستعملهم في أعماله بيدهم ما شاء من ماله مع أنه لا دين لهم ولا مروءة، واستغلوا سيطرتهم على المنطقة ودواليب الحكم في البلاد، فوظفوا ذلك لإقامة شرائعهم الدينية، وبناء أماكن لإقامة ذلك فبنوا الكنائس والبيع، واستعلوا بذلك على الإسلام والمسلمين، وهذا ما استنكره بعض العلماء في المنطقة، ومن أبرز أولئك العلماء محمد بن عبد الكريم المغيلي الذي كرس دعوته بالمنطقة وقضيته في الصحراء إلى تخلص البلاد والعباد من هذا الفيروس الذي نخر في كاهلهم حتى كاد يقضي عليهم، ويستعبدهم في بلادهم، فجرد نفسه لذلك وجمع الأدلة لإدانتهم ومن تلك الأدلة:

أ. الآيات التي تدل على تجنب رفقاء سوء: افتتح بها المغيلي أدلته وحذر من الجلوس مع رفقاء سوء، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ (سورة المائدة، الآية 51).

ب. الآيات التي تنفي صفة الإيمان على من يوالي الكفار: دلل المغيلي بهذه الآيات حتى يظهر خطر الأمر، وفي أن الموالاة للكفار مسألة خطيرة، وليس كما يدعي البعض بأنه تسامح وتعايش، ومنها قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ (سورة المجادلة، الآية 22).

ج. أهل الكتاب يحبون أن تكفر بالله ونواлийهم ونتبعهم: ومن ذلك استشهد بقول الله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (سورة البقرة، الآية 105).

د. الدعوة إلى معاداة الكفار وعدم موالاتهم: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (سورة المائدة، الآية 51).

ه. رفع راية الإسلام وإظهاره على جميع الأديان: ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ (سورة الفتح، الآية 28).

و. قَتَلَ أَهْلَ الْكِتَابِ الْمُنَافِقِينَ عَلَى أَحْكَامِ الشَّرْعِ: وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (سورة التوبة، ص29).

د. الدعوة إلى تغيير المنكر وعدم السكوت عليه: وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل عمران، الآية104).

هذا بالنسبة للآيات القرآنية التي استدلت بها المغيلي في رسالته القيمة، والملاحظ لها يجدها تدخل تحت الموضوع وتشير إليه وتفصل خباياه، وتعطي الصورة الواضحة والواصفة لأعداء الله وكيف يتلونون ويتغيرون.

كما استدلت بعدد من الأحاديث التي تدعو إلى محبة الرسول(ص)، وتتكلم عن أهل الكتاب وبيعهم وصوامعهم، واستدل ببعض القصص التي تشير لمكر اليهود وخديعتهم، وكل ذلك لتدعم رأيه الداعي إلى طرد اليهود من منطقة توات وهدم بيعهم وصوامعهم، وخصصوا أنه لقي معارضة شديدة من بعض علماء المنطقة خاصة قاضي المنطقة عبد الله العصنوني، وهذا بدعوة التعايش والتسامح الديني مع أهل الكتاب.

لتدعيم موقفه اتصل الإمام المغيلي بعدد من العلماء من داخل الجزائر وخارجها مثل: فاس، وتونس، وتلمسان، وكانت أبرز منطقة قصدها هي تلمسان كونه ينتمي إليها، وعلمائها قد ذاع صيتهم، وفوق كل هذا الصلة الثقافية بين تلمسان ومنطقة توات، ومن أبرز أولئك العلماء نجد: الشيخ السنوسي، ومحمد بن عبد الجليل التنسي، من تلمسان، والرصاص مفتي تونس، وأبو المهدي الماواسي مفتي فاس، وابن زكري مفتي تلمسان والقاضي أبو زكريا يحيى بن أبي البركات الغماري، وعبد الرحمن بن سبع، ومما رد به السنوسي مثلاً قوله:

من عبيد الله محمد بن يوسف السنوسي إلى الأخ الحبيب القاسم من علم على الاتسام بالذكورة العلمية والغيرة الإسلامية وعمارة القلب بالإيمان السيد أبي عبد الله بن عبد الكريم المغيلي حفظ الله حياته وبارك في دينه ودنياه وختم لنا وله ولسائر المسلمين بالسعادة والمغفرة بلا محنة يوم نلقاه، بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فقد بلغني أيها السيد ما حملتكم عليه الغيرة الإيمانية والشجاعة العلمية من تغيير أحداث اليهود أذلهم الله كنيسة في بلاد الإسلام وحرصكم على هدمها، وتوقف أهل تمنطيط فيه من جهة من عارضكم فيه من أهل الأهواء فبعثتم إلينا مستنهضين هم العلماء فيه فلم أرى من وفق لإجابة المقصد وبذل وسعة في تحقيق الحق وشفاء الغلة ولم يلتفت لقوة إيمانه ونصوح إيقانه لما يشير إليه الوهم الشيطاني من مdahنة من نتقي شوكته سوى الشيخ الإمام القدوة الحافظ المحقق علم الأعلام أبي عبد الله محمد بن عبد الجليل التنسي أمتع الله به إلى آخر كلامه المتقدم بعضه(أحمد بابا التمبكتي، 2004، ص577).

ولقد وافق المغيلي عدد من العلماء إلى جانب السنوسي ومنهم الرصاص مفتي تونس وأبو مهدي الماواسي مفتي فاس وابن زكري مفتي تلمسان، والقاضي أبو زكرياء يحي ابن أبي البركات الغماري وعبد الرحمن بن سبع التلمسانيان.

وبعد وصول جواب التنسي ومعه كلام السنوسي لتوات أمر الإمام المغيلي جماعته فلبسوا آلات الحرب وقصدوا كنائسهم وأمرهم بقتل من عارضهم دونها فهدموها، وألزم اليهود بالذل والهوان ولقد قال المغيلي لمناصريه من قتل يهوديا فله على سبع مثاقيل وجرت يومئذ في ذلك أمور، وطهر توات وتمنيط نهائيا من اليهود، ولما ظهرت بعض جيوبه المقاومة في أوساطهم طاردهم ولاحقهم حتى تومبكتو حيث حرض عليهم حاكمها وقد كلفته هذه العملية حياة ابنه عبد الجبار المغيلي الذي قتله اليهود أثناء غيابه في مهمته الدعوية ببلاد السودان الغربي، وعندما بلغه خبر مقتل ابنه اشتد غضبه، ولم يتحكم في نفسه فطلب من سلطان التكرور إلقاء القبض على جماعة التاواتين بكاغو فقبض عليهم السلطان وأنكر عليه الفقيه أبو المحاسن محمود بن عمر إساءته إلى هؤلاء الأبرياء إذ لم يفعلوا شيئا فرجع عن ذلك وأمر بإطلاقهم (نور الدين حاج أحمد، 2010، ص50).

7. دور الإمام المغيلي الجهادي في توات:

لعل من أبرز علماء تلمسان الذين كان لهم دور بارز في مختلف المجالات هو الإمام المغيلي، وهذا يعود لعدة أسباب منها:

-استقراره بالمنطقة، واختلاطه مع أهلها.

-هدفه الذي جاء لأجله، والمتمثل في محاربة اليهود الذين عاثوا في بلاد فساداً، واحتقروا المسلمين واستولوا على أملاكهم.

-هدفه الدعوي الذي جعله يجوب الصحراء حتى بلغ بلاد السودان الغربي.

كما كان للإمام دور جهادي في توات كان له دور ديني إصلاح، والمتمثل في نشره للطريقة القادرية عملاً بوصية شيخه سيدي عبد الرحمن الثعالبي، وساعده للقيام بهذا الدور الزوايا كانت تشتهر بها المنطقة.

8. الأسباب التي دعت الإمام المغيلي لمحاربة اليهود بالمنطقة:

- تجاوز اليهود للحدود الشرعية واستعلائهم على المسلمين، وتمردهم على الأحكام، والتحكم في أصحاب الشوكة والسلطان، وذلك بأنهم سيطروا على الوضع ووضعوا الحكام إلى جانبهم واشتروا ذممهم حتى أصبحوا يأترون بأوامرهم وينتهون بنهيهم، فأدى بهم ذلك إلى تجاوز الحدود الشرعية.

- تساهل المسلمين مع هؤلاء اليهود حتى أصبح المسلم يقرب اليهودي من نفسه، وعياله ويستعمله في أعماله، ويجعل بيده ما شاء من ماله مع أنه لا دين له وعهد، ووصل الأمر ببعض المسلمين بإعانة اليهود في بناء بيعهم، وكان هذا من باب التعاون على الإثم والعدوان، ومعصية كبيرة، وإهانة لمكانة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا كان لا يجوز لمسلم أن يعين على بناء كنيسة بأرضه، فأحرى به أن لا يساعده على بنائها بيده لأن ذلك من الإعانة على الضلال ومباشرته.

- ثراء الجالية اليهودية بالمنطقة، حيث استغلوا هذه الثروة للسيطرة والنفوذ الاقتصادي مما سهل العيش عليهم، ومكنهم من بناء بيع كبيرة لهم، وتمكنهم من تشكيل تجارة كبيرة عادة عليهم بالأرباح، وخلقت لهم سلطة خاصة وأنهم استغلوا في تجارة الحلي والمجوهرات، فأصبحوا من الأثرياء يشار إليهم بالبنان.

- إحداث اليهود كنائس في ديار الإسلام وتناولهم على المسلمين، وأصبحت لهم حرية دينية جعلتهم يقيمون شعائرهم، وطقوسهم بأمان داخل البلاد، ويتصلون بأبناء ملتهم (أبو بكر اسماعيل ميقا، دس، ص 107).

9. زاوية الإمام المغيلي ببوعلي ودورها:

بعد رجوع الإمام المغيلي من فاس وفشله في إقناع علمائها والسلطان الوطاسي، ولكونه لم يتمكن من السيطرة على تنظيم لوجود من يعاديه بها، ولاستقرار أنصار المغيلي من قبيلة أولاد يعقوب أكبر القبائل التواتية في الشطر الشرقي من الإقليم، وكذلك البرامكة وغيرهم من القبائل الأخرى المحاذية لقصر بوعلي.

من هنا أسس الإمام المغيلي إمارته، وزاويته بقصر بوعلي على أثر الخلاف الذي وقع بينه وبين شيخ زاوية أبي يحيى المنباري عبدالله العصنوني وهذا سنة (885هـ - 1480م) وبدأ نشاطه التعليمي بها، وسرعان ما جمعت هذه الزاوية بين المهمة التعليمية و الحربية، حيث كانت قاعدة لانطلاق جيشه لضرب اليهود بتازولت وتاخفيقت، وتاسفاوت، وتنميط، وأغرملال، وغيرها من أماكن تواجد اليهود بتوات، ولهذا كان للزاوية دوراً كبيراً يتمثل فيما يلي:

- كانت مركزاً للعبادة والتعليم والتربية، حيث قصدها الكثير من الطلاب والمريدين، واستطاعت في ظرف وجيز من أن تنافس الزوايا بتوات آنذاك خاصة بتنميط.

- كانت مقراً للقضاء بالمنطقة بعد مركز تمنميط، وقد كانت تختص في الفصل في القضايا والخصومات، والنوازل التي كانت تشغل بال الأفراد والعشائر المنتمية إلى الجهة الشرقية من المجتمع التواتي.

- اهتمام الزاوية بالجانب الاجتماعي على عادة جميع زوايا المنطقة، حيث كانت مركزاً لنزول المسافرين، وإيواء الفقراء، وابن السبيل.

- توفير الأمن والاستقرار للقوافل التجارية المارة بها خاصة تلك الآتية من أسواق الجنوب (السودان الغربي)، حيث كانوا ينزلون في مختلف مناطق الإقليم لأخذ نصيب من الراحة، والتزود بالماء والغذاء، واستبدال ما ضعف من رواحهم.

- كانت مركزا عسكرياً لتجيش الجيوش واستنهاض الهمم حيث كانت مركزاً للحرب الأولى والثانية على اليهود، ينطلق منها المحاربين ثم يعودون إليها.

10. رأي الشيخ محمد باي بلعالم في قضية اليهود، وموقف الأمام المغيلي:

يصف الشيخ باي الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي بأنه عالم من أعلام الإسلام الذين كان لهم موقف واضح من اليهود بمنطقة توات، حيث جرت بينه وبين الشيخ عبد الله العصنوني في هدم الكنائس، وبالضبط في تمهيد محاورات ومناظرات دعم فيها كل واحد موقفه برأي العلماء من الشمال، وهذا ما يؤكد الصلة الثقافية بين الشمال والجنوب - مثل علماء تلمسان، وتونس، وفاس، وأما الشيخ العصنوني فيقول بأنهم أهل ذمة علينا أن نراعي حقوقهم، وألا نهزم كنائسهم، وألا نقاتلهم، فبعث كل منهم إلى بعض العلماء، فكان منهم من أيد موقف الشيخ المغيلي، ومنهم من أيد موقف الشيخ العصنوني، وبمجرد ما بلغت فتوى العلماء الذين أيدوه بادر الإمام المغيلي إلى هدم كنائس اليهود وإلى تطهيرهم من هذه الأرض الطاهرة، فطردهم وأبقاها طاهرة، يعقب الشيخ باي على هذه الحادثة ويقول:

لو طوينا كتب التاريخ وطرحنا الماضي جانباً ورجعنا إلى الحاضر، فإننا نلاحظ التشابه المطلق في المعطيات والقواعد التي يسير عليها النظام العالمي، ويتجلى ذلك في استمرار سيطرة الطائفة اليهودية على مراكز القرار بواسطة مسكها لعصب الحياة، من أموال تحرك التجارة وتؤثر على القرارات السياسية حتى للدول التي تدعي الصدارة، واليهود منذ القديم يحسنون اقتناص الفرص، ولا يدخلون مكاناً إلا إذا خططوا ودققوا في المعطيات من أجل تحقيق النتائج، ما أصدق التشابه في القول والمصير للإمامين الشيخ الإمام ابن باديس رائد النهضة الإصلاحية للأمة الجزائرية في العصر الحديث والشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي في العصور الوسطى، فرغم الفارق الزمني والمكاني بينهما إلا أن نشاطهما كان يصب في مجرى واحد. فكان ابن باديس يسعى من وراء تأسيس جمعية العلماء المسلمين إلى إصلاح الفساد والوقوف أمام محاولات طمس الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري بالحكمة في ضرورة المحبة والوئام، فإن الإمام المغيلي سلك نفس السبيل فكان من وراء المذهب الإصلاحي يهدف إلى سد الشرخ الذي أحدثته الأوضاع السياسية والاجتماعية للمجتمع التواتي، وكذلك عبر إصلاح أمور الناس والعدل بينهم

الخاتمة:

نصل في ختام هذه الدراسة التي خصصناها للحديث عن العلاقات الثقافية بين منطقة توات وتلمسان من خلال نازلة تعد من أشهر الحوادث الاجتماعية في المنطقة إذا بلغ صدها إلى خارج

بلاد المغرب الأوسط، حتى قدم فيها علماء بلاد المغرب الأدنى، والأقصى رأيهما، وما هذا إلا لأهميتها وشدة خطورتها، وتعلقت تلك الحادثة باليهود الذين استقروا في المنطقة واستعبدوا أهلها واستلوا على أرزاقهم، وتحكموا في القرار واستمالوا أهله وأصحابه، ومن أبرز العلماء الذين كان لهم الدور فيها هو العالم الإمام عبد الكريم المغيلي الذي نزح للمنطقة من حاضرة تلمسان التي كانت من أبرز حواضر بلاد المغرب الأوسط إلى جانب تيهرت وبجاية...، حيث كان له الفضل في تطهير المنطقة من هذا الدنس الذي عبث بالبلاد والعباد، ولولا ذلك لكانت المنطقة كما هو عليه حال إخواننا في فلسطين، نرجو من الله أن يفرج عنهم كربهم، فجمع لتدعيم رأيه الكثير من حجج علماء بلاد المغرب وتونس، خاصة علماء تلمسان وعلى رأسهم الإمام السنوسي، فكانت هذه الحادث نموذجا عن تلك الصلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين المنطقتين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1. القرآن الكريم : رواية ورش.
2. احمد أمين و مصطفى عفت وآخرون(2001)، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، دار الجيل بيروت، القاهرة، تونس ج2.
3. ابن بطوطة محمد بن عبد الله(2001)، تحفة النظار في غرائب الأمصار، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.
4. ابن خلدون عبد الرحمن(2000)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأعظم، تح سهيل زكار و خليل شحادة، دار الفك، بيروت، لبنان.
5. ابن منظور(1990)، لسان العرب، ط1، ج4، دار صادر، بيروت، لبنان.
6. الإدريسي عبد الله حمادي(2011)، الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي وتصديه للخطر اليهودي بصحراء توات والصقع السوداني، ط1، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر.
7. جشير عبد الرحمن(2001)، اليهود في المغرب العربي 642-1071م، ط1، عين للدراسات والبحوث الإسلامية، مصر.
8. بن رمضان محمد(1995)، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بن زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
9. التمكنّي بابا أحمد(2004)، نيل الابتهاج بتطريز الدباج، تح علي عمر، القاهرة، مصر، ج2..
10. التميمي عبد الملك خلف(2011)، أضواء على المغرب العربي، دار البصائر، الجزائر.
11. حاج أحمد نور الدين(2010/2011)، المنهج الدعوي للإمام المغيلي، مذكرة ماجستير، تخصص دعوة وإعلام، قسم أصول الدين، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر.
12. حجي محمد(1999)، نظرات في النوازل الفقهية، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب.
13. الزحيلي وهبة(2001)، سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، دار المكتبي، دمشق.
14. العياشي سالم (2006)، الرحلة العياشية، ط1، تح سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي، أبو ظبي، الإمارات.
15. الفاسي عمران(2010)، فقه النوازل على المذهب المالكي: فتاوى أبي عمران الفاسي، جمع وتحقيق محمد البركة. المغرب.

16. فرشوخ محمد أمين (1989)، موسوعة عباقره الإسلام، دار الفكر، بيروت، لبنان.
17. مقدم مبروك (2002)، الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي من خلال المصادر والوثائق التاريخية، مؤسسة الجزائر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
18. الونشريسي أحمد بن يحيى (2011)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقيا والمغرب، تح محمد عثمان. عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.
19. وهبية عبدلي (2006-2007)، الشعر الشعبي بمنطقة تلمسان، مذكرة ماجستير، الأدب الشعبي، قسم الثقافة الشعبية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر.
20. يحيى بو عزيز (دس)، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية -16-20م، دار هومة، الجزائر.
21. A.G.P. Martin (1908) , Les Oasis Sahariennes (Gourara - Touat - Tidikelt) Edition de l'imprimerie .Algérienn

خصائص المدن الجزائرية – مدينة قسنطينة نموذجا-

Characteristics of the Algerian cities

- the city of Constantine model –

د. سعيدة رحامنية، جامعة خنشلة-الجزائر

ملخص: يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على خصائص المدن التي تعرضت لتغييرات وتحولات جذرية عن طريق الاعتماد على التصنيع الذي ساعد بدوره على زحف التحضر وزيادة حاجيات السكان إلى المرافق والخدمات المختلفة خاصة الخدمات الاجتماعية. حيث أنه وبالرغم من وجود الإطار القانوني والتقني والمؤهلات البشرية للتعمير، إلا أن البناء المخالف (غير المخطط وغير الشرعي) وتشويه النسيج العمراني يتفاقم يوما بعد يوم على حساب النواحي الفنية والجمالية للمدينة ومقوماتها، أخطاء قد سببت خلا كبيرا في حسن تنمية وترقية مدننا في الجزائر، ومدينة قسنطينة من بين المدن الجزائرية التي تعاني من هاته الإشكالية.

الكلمات المفتاحية: المدن – المدينة – المناطق الحضرية المخططة-المناطق الحضرية غير المخططة.

Abstract: Cities has exposed to changes and complete makeovers which are relied to manufacturing which helped for the crowding and the raising of people's need for public spaces and different services especially the social.

Although, there are lams, technical, and human resources for construction, illegal building and the destruction of the urban zone keeps growing day after day instead of the artistic and beautiful views of our city, mistakes that have made a big unbalance in the developing and evolution in our Algerian cities. The city of Constantine is one of these cities, which suffer from this problem.

Keywords: cities - city - planned urban areas - unplanned urban areas.

مقدمة:

لقد تميز تنظيم الإنسان لحياته باتجاه معين، فقد درج على الانضمام إلى تجمعات أكبر وأكبر مع غيره من الناس فيما نسميه اليوم مدنا، ويشهد التاريخ كيف أن المدن قد وسعت من قاعدتها بالغزو والقهر ثم بالآلية والاكتشاف العلمي، وكانت النتيجة بالطبع مدنا أكبر وأوسع. وتعتبر المدينة من وجهة نظر علماء الأيكولوجيا البشرية بيئة طبيعية تظهر تنميتها في المنافسة الاقتصادية والبيولوجية وغيرها، وكذلك نتيجة الصراع من أجل البقاء فأدى بالسكان إلى التجمع في مجتمعات محلية ذات أحجام وخصائص متباينة ومختلفة لتصبح فيما بعد ذلك أكثر تعقيداً حتى تصل إلى شكل المدينة، هذه الأخيرة التي أصبح نموها وتوسعها السريع على حساب الضواحي يخلق عدة مشاكل حضرية تشهدها جل مدن العالم.

وما يمكن قوله هو أن المدينة تبرز من خلال الأشكال المادية وما توحى به من تصورات فكرية. ولقد نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد، ولتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاهد الحصول عليه، فمن الريف والصحراء والغابات، بدأ ينتقل تدريجياً للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش، يضمن استقراره، ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية.

وتؤكد الدراسات الحضرية، تزايد الاهتمام بالمشكلات الحضرية، دون محاولة فهم هذه المشكلات، وفي هذا الإطار يميل بعض علماء الاجتماع إلى وصف مشكلات المدينة المعاصرة "بالأزمة الحضرية"، في حين يركز البعض الآخر على تراكم وتشابك وتعدد المشكلات التي تواجه حياة المدن، ومما لا شك فيه أن هذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والتنظيمية والإنسانية، قد أخذت أبعاداً خطيرة، تنبئ بمزيد من التدهور لحياة المدينة، من هذه المشكلات:

- القصور الواضح في المرافق والخدمات الاجتماعية(التعليم، الصحة، التسلية، النظافة...الخ).
- انهيار البيئة الفيزيائية (تراكم الأوساخ والنفايات والتلوث بكل أنواعه).
- مشكلات الواقع الحضري، مثل: الإسكان، النقل، الفقر، التسول، البطالة، التلوث، السرقة، الجريمة، الاحتلال، المخدرات، الصرف الصحي، الكهرباء، النظافة وارتفاع تكاليف المعيشة، الضوضاء، الانحراف والتفكك الأسري والاجتماعي.
- مشكلات عدم فعالية القرارات السياسية، وفشل الجهاز الحكومي والإداري وغيرها من المشاكل الحضرية التي أصبحت تشكل أزمة في المدينة في وقتنا الحالي.

1. الخصائص العمرانية والاجتماعية للمدن الجزائرية:

تعتبر المدينة بصفقتها نموذج لمجتمع حضاري ظاهرة قديمة، وهي تعتبر كذلك انعكاساً لتزايد التعقيد الاجتماعي واستجابة لظروف اجتماعية وثقافية وجغرافية، وتنعكس هذه الظروف على طبيعة وخصائص تنظيم المدينة والأنشطة والخدمات، يتحدد فيه الموقع المكاني لكل وحدة، وعلاقتها مع غيرها من الوحدات الأخرى. خاصة وأن النتيجة النهائية لترابط هذه الوحدات تتمثل في نوع من التنظيم والبناء له خصائص مميزة (حسن عبد الحميد أحمد رشوان، 1989، ص 61-69)، وتختلف المدن عن بعضها البعض من نواح عدة، ولكل مدينة شخصيتها المستقلة نتيجة لأصلها التاريخي وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.

فالمدينة العربية تختلف عن المدينة الغربية، والمدينة في دول العالم الثالث تختلف عن مثيلاتها في دول العالم المتقدم وهذا ما أكده علماء الاجتماع الماركسيين في كون "المدينة في فترة ما قبل الصناعة تتعارض مع المدينة في فترة ما بعد الصناعة سواء من حيث الحجم، والامتداد، أو من حيث الفكرة (عبد المنعم شوقي، 1981، ص29)، والجزائر كواحدة من دول العالم لها خصائصها العمرانية والاجتماعية التي تميزها عن باقي دول العالم، فالقطر الجزائري يضم أربعة مدى كبرى إحداهما هي المدينة الأم أي العاصمة متميزة بالحجم والدور الوطني والإقليمي والهيمنة الاقتصادية والثقافية والإدارية على منطقة واسعة أو على مجموع البلاد (مصطفى بوتغنوش، 1984، ص88)، وهي الولايات الكبرى في الجزائر في أقصى شرق القطر كعناية تبعد عن العاصمة بـ: 600 كلم² وهي أقرب إلى قسنطينة جغرافيا وهي ثاني مدينة كبرى في الشرق الداخلي، أما في وهران فهي تقع على بعد 400 كلم² غرب العاصمة على الشريط الساحلي مقابل لمدينة "Alicante" الإسبانية (وكالة الأنباء الجزائرية، 1989، ص130).

وحسب إحصائيات 1966 فإن هذه المدن كانت تضم 1.618.000 من مجموع السكان الجزائري من الإجمالي: 11.664.000 نسمة، هذا ما هو إلا دليل رقمي على أن هذه المدن الكبرى تمثل في مجمل سكانها حوالي نصف سكان الجزائر بأكمله (وكالة الأنباء الجزائرية، 1989، ص130)، وعندما نقرأ خريطة الجزائر السكانية للتعرف على الكثافة السكانية نلاحظ تبين منطقة شاسعة وواسعة غير مكتظة بالسكان وأن 34 مليون نسمة تعيش فوق مساحة تقدر بـ: 2.283.000 كلم بكثافة عشرة أفراد للكلم الواحد، لكن لما ندرس الخريطة الجيولوجية لأرض الجزائر نجد أن معظمها صحراء، وتتكون من الجبال والرمال، وهي تحتوي على مساحة تقدر بـ: 2174.508 كلم، إذ تعتبر من أكبر الصحاري في العالم ولهذا ما بقي كمساحة قابلة للحياة إلا 207493 كلم يسكن فوق هذه المساحة الصغيرة 80٪ من السكان.

ونسبة سكان المدن تشهد تزايد مستمرا خاصة في المدن الكبرى بالإضافة إلى انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي أصبحت تورق وتقلق الباحثين والسياسيين على حد سواء، وثمة أدلة وافية توحى بتزايدها وتراكمها وتعمدها لترسم في النهاية ملامح أزمة حضرية متصاعدة وصورة مدينة الإسمنت البائسة.

لذلك لم يكن من المستغرب أن يؤدي هذا الوضع الحضري المتأزم إلى مزيد من التردّي والنمو الحضري العشوائي الغير مخطط، في ظل التعايش والتداخل بين الأنساق: أنساق القيمة الريفية وأنساق القيمة الحضرية.

والمدينة الجزائرية اليوم تواجه بصفة عامة العديد من المشاكل كأى مدينة تنشأ بعيدا من التخطيط السليم الذي به وحده يمكن أن تتحدد وظيفة وحجم الإنشاءات والمواقع الملائمة، وتوجيه وضبط النمو العمراني وعلاج المشاكل، وكان نمو المراكز الحضرية في الجزائر قد تم أغلبه على يد الاستعمار الفرنسي الذي وضع المعالم الرئيسية لنمو هذه الحواضر ولم تكن هذه المعالم ملائمة لجعل النمو العمراني فيما بعد ينمو بدون مشاكل، إضافة إلى خضوع جانب من هذا النمو إلى الأهواء والرغبات من سوء استخدام الأراضي ونوعية الاستخدام وهذا ما جعل إعادة لتخطيط المدينة الجزائرية يلاقي العديد من الصعوبات وخاصة في مدن الشمال التي تشهد تركزا سكانيا كبيرا مع زيادة مظاهر الهجرة والنمو الفوضوي وغير المخطط (إسماعيل قيرة، دس، ص170).

وإذا كانت زيادة السكان في المدن تشهد نموا مستمرا فإن نمو السكن لم يسر على نفس لوتيرة التي ينمو بها السكان وخصوصا في المدن الكبرى التي تعيش أزمة حقيقة في السكن وقد تولدت عن أزمة السكن هذه أوضاعا اجتماعية خطيرة (بن السعدي إسماعيل، 1983-1984، ص30)، وربما كان هذا المشكل سببا في ظهور العديد من الاختبارات للذين يعانون من مشكل السكن، أدى بهم الأمر إلى إنشاء مساكن بأي صفة كانت وفي أي مكان كان من المدينة، وهذه الوضعية ساعدت من جهتها في التأثير على المساحة الحضرية خاصة إذا ساد ذلك النوع من التنافس على الرقعة الأرضية التي تصبح أسعارها عالية بسبب دخول المالكين وتجار الأراضي هذه العملية هي نتيجة تدهور البيئة الحضرية (بن السعدي إسماعيل، 1983-1984، ص30)، ووجود مناطق عديدة تعاني من الحرمان ومظاهر التخلف ونقص الخدمات الاجتماعية إن لم نقل انعدامها. وهذا ما أدى بالبعض إلى الاعتقاد بأن إعادة التخطيط في مثل هذه الحالات يعد من المستحيلات بالنسبة للدول النامية بسبب النمو المزايد في البناء بنوعية المخطط وغير المخطط الذي يتطلب إجبار المالكين على بيع أراضيهم للحكومة لأجل تنظيم استعمال الأرض وحتى تتضح الصورة أكثر سوف نتطرق بأكثر تفصيل للأحياء غير المخططة ووضعها العمراني والاجتماعي ثم للمناطق الجديدة والمخططة ووضعيتها الاجتماعية (تشالز ابرمز، دس، ص70).

2. خصائص المناطق الحضرية المخططة بمدينة قسنطينة.

بدأت الجزائر تتبنى سياسة بناء مناطق حرة جديدة بعد سنة 1970، وكان الهدف منها إدخال نمط عمراني جديد وحل أزمة السكن التي عانت منها المدن الجزائرية إلا أن هذا النمط لم يراع فيه تقاليد وعادات السكان، إلا أنها عرفت عدة تغيرات داخلية وخارجية، وخير مثال على ذلك في مدينة قسنطينة مثلا: حي الدقيسي، حي 20 أوت، حي 5 جويلية وحي بوالصوف والزبانية، وهذه الأحياء عبارة عن مجموعات إسمنتية متوسطة الارتفاع من 5-10 طوابق، لها شكل هندسي يكاد يكون واحد. مع عدم وجود حدائق وأسواق وأماكن التسلية والترفيه، إلا أنها تتوفر على جميع الشبكات الحيوية "ماء، كهرباء، قنوات صرف، غاز، هاتف" مع تمتعها بدرجة شمس جيدة كما أن لها شوارع واسعة وبها مرافق للسيارات، وقد بلغ مساكن هذا النمط بمدينة قسنطينة حسب تقديرات عام 1976 حوالي 4225 مسكن (بوترس أحمد، 1990، ص06).

إن تقاوم أزمة السكن والإسكان بعد الاستقلال في المدن أدنى بالمسؤولين عن قطاع الإسكان إلى زرع هذا النمط من العمليات في جميع أنحاء المدينة، بطريقة عشوائية وبدون دراسة مسبقة لحاجات الأسرة الجزائرية، من الناحية الثقافية والاجتماعية والديمغرافية، ولا من حيث المواصلات ووجود الماء بالأمكان المختارة. الحاجة الماسة إلى ملجأ يأوي الإنسان تدفعه عندما يتحصل على مسكن أن يقبل أي نمط من السكن وبدون شروط.

المسكن بنية اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى قبل أن يكون مجموعة جدران وأرضيات وأسقف ونوافذ وأبواب ولهذا السبب معظم السكنات الحالية التي أنجزت بالمدن لا تستجيب إلى المكونات الثقافية للأسرة والعائلة الجزائرية. هذه الصناديق الصماء المستوردة تنجز في الدول الأوروبية للأسر النووية والعزاب، لأن فكرة العائلة الممتدة نتجه نحو الانقراض وهي على العموم مساكن عادية تستجيب لمتطلباتهم الشخصية للانفراد والنوم وللراحة وللحلاج الجسدي، للدراسة الفردية

ولاستقبال الأصدقاء. بينما في الجزائر فلا زالت العائلات من الصنف الممتد ويصل عدد أفراد بعض العائلات إلى عشرين.

وترجع صغر وضيق البناءات الجديدة بالدرجة الأولى إلى خزينة الدولة، باتت غير قادرة على تمويل المشاريع الضخمة التي تحتوي على العمارات العالية والفاخرة وذات غرف واسعة فالقواعد المستعملة في معظم برامج البناء في مدن قائمة على التوزيع التالي: خصصت من 55% إلى 65% من المشاريع إلى العمارات ذات مساكن تتضمن خمس غرف والباقي وزع بالتساوي ما بين اثنين وأربع غرف وقد حدد مؤتمر فنكور – كندا سنة 1996 المعايير العالمية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد وذلك كما يلي (عبد الحميد دليمي، دس، ص128):

الجدول رقم (01): يوضح المعايير العالمية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد.

نسبة الأفراد، في استعمال الغرفة الواحدة	المعايير
من 0.1 إلى 0.7	كثافة السكن ضعيفة
من 0.7 إلى 1.1	عادية
من 1.1 إلى 1.9	اكتظاظ مقبول
من 1.9 إلى 2.3	اكتظاظ
من 2.3 إلى 3.4	اكتظاظ غير مقبول

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان كندا 1992.

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة شغل الغرفة الواحدة في المدن تجاوز معيار ثلاث أفراد ويترجم حالة الاختناق والمساكن التي تعيشها العائلات بالأحياء الجديدة. وقياسا على ما سبق 90% من 135 ألف مسكن جماعي في المدن يعرف الاكتظاظ نتيجة أزمة السكن الحادة بحيث يبقى صاحب المسكن في البحث عن مساكن تستجيب إلى جميع متطلباته ويعتبر ما تحصل عليه من مسكن اجتماعي هو مرحلة مؤقتة ملزمة بالضرورة اللجوء، تعرف هذه المساكن رطوبة كبيرة في فصل الشتاء من جراء تكديس 06 إلى 10 أفراد في غرفة واحدة، هذا التجمع له آثار خطيرة على الأسر من الناحية الصحية والأخلاقية والاجتماعية.

رغم هذا نجد أن المساحات التي تمنح لمساكن العمارات في المدن بعيدة كل البعد عن المقاييس العالمية، حيث وزعت دون الأخذ بعين الاعتبار العامل الديمغرافي وحاجة الفرد الدائمة في البحث عن كمية أكبر من الأمتار المربعة أو المكعبة الخاصة بالحجم. ومهما كان النموذج المساحي بالنسبة للعمارات الجديدة، فإن المشكلة الكبرى التي تعاني منها الأسرة والعائلة الجزائرية اليوم تكمن في الصعوبات التي تواجهها عند الحصول على سكن لأن مساحات المساكن الحالية لا تستجيب مع الحجم. النماذج (عبد الحميد دليمي، بدون سنة، ص126)، وعلى أساس أن لكل فرد الحق أن تلبي جميع حاجاته والتي تحددت من قبل علم الحياة البيولوجية تحديدا دقيقا لا تترك مجالا للنقاش وحدد مؤتمر كولون " بألمانيا " الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف:

الجدول رقم (02): يبين الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف.

الغرف	عدد الأفراد	المساحة
3	3	56 م ²
3	4	62 م ²
4	4	65 م ²
4	5	75 م ²
4	6	82 م ²
5	6	87 م ²
5	7	94 م ²
5	8	110 م ²
6	8	114 م ²

المصدر: (عبد الحميد دليمي، دس، ص126).

يعود استيراد البناءات الجاهزة الخفيفة من الخارج بالدرجة الأولى إلى اتساع الهوة بين العرض والطلب الخاص بالسكنات، وإلى عجز الشركات الجزائرية في توفير السكنات اللازمة للسكان وإلى أن أزمة السكن والإسكان وصلت إلى ذروتها في معظم المدن الجزائرية. ولقد اعتبرت هذه البناءات الجاهزة بنايات مؤقتة، فأنجزن خصيصا لإسكان المنكوبين وقد وزعت هذه البناءات في مناطق كثيرة من المدن. تتكون هذه المساكن من غرفتين أو ثلاث وحوش وتقدر المساحة الإجمالية ب 65 م² تتضمن مساحة الغرفتين 50 م². أما مساحة المساكن ذو ثلاث غرف فتقدر ب 55 م² هذه المساحات صغيرة جدا قرنت بحجم الأسر الجزائرية. قد لاحظنا بحي القماص " كنموذج " أن البناءات الجاهزة الخفيفة التي أقيمت لا تستطيع أن تقاوم الحرارة والأمطار، حيث تعرض معظمها لتسرب المياه في فصل الشتاء وأن موضع المنطقة غير مدروس من الناحية المناخية، معظم الأسر التي سكنت حي القماص من أصل ريفي تحمل معها عادات وتقاليد وأعراف تختلف عما هو موجود بالمدينة. هذا الشكل الهندسي المفروض لا يساعد السكان بتاتا (عبد الحميد دليمي، بدون سنة، ص130). أفرز هذا النمط من الإسكان المستورد عدة مشاكل ويتطلب ما يلي (عبد الحميد دليمي، دس، ص130):

- مساحات واسعة من الأراضي لإقامة البناء الأفقي بالإضافة إلى تكاليف تجهيزها وتحفيزها.
- الالتزام المالي الذي يترتب على الحكومة لأن معظم هذا النوع يستورد بالعملة الصعبة.
- لا يترك المجال لتطوير صناعة أنماط بنائية محلية.
- المواد المستعملة في هذا النوع من البناء غير مرضية من ناحية الديمومة ولا من ناحية الاقتصادية أو الوفرة ولا على مستوى الرفاهية.
- علاج سريع لأزمة الإسكان.

-يقتضي ضرورة قيام مؤسسات الأشغال العمومية لإقامة طرق، ونحن نعلم أن الإمكانيات المتوفرة في هذا الميدان في مدينة قسنطينة ضعيفة. إذا كان هذا النمط من الإسكان مقبولا في هذه الحقبة من الزمن نظرا للأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعرفها البلاد، ونظرا لحاجة السكان إلى الالتجاء إلى مكان ما يسكنون فيه دون شرط، بحيث يضمن لعائلته أدنى شروط الحياة. ولما تتغير الظروف وتحسن حالة الاقتصاد الوطني من المعلوم يصبح هذا النمط من الإسكان غير مقبول.

فزيادة نشاط عملية البناء والتعمير في مدينة قسنطينة وزيادة التوسع العمراني أدى إلى: ظهور كتل ومجمعات سكنية حضرية كبيرة منها: الزيادة، الدقي، ساقية سيدي يوسف القماص شرقا وغربا، حي 20 أوت 1955 و5 جويلية 1962.

-ظهور المناطق السكنية الحضرية على أطراف المدينة مثل بوالصوف، بكيرة، جبل الوحش. -باعتبار المدينة عاصمة الشرق الجزائري انتشرت فيها التجهيزات الكبرى كإنشاء جامعة عين الباي، المناطق الصناعية بومرزوق، الرمال.

ونتيجة للنمو الحضري السريع بدأت أزمة السكن تتفاقم بشكل أقل المخططين والمسؤولين المحليين خاصة بعد انتشار الأكواخ الفوضوية في معظم أحياء المدينة فاحتلت 42 موقعا عام 1977.

-ظهور مراكز العبور عبر مختلف أحياء مدينة قسنطينة الخاصة بإيواء المنكوبين كمركز العبور حي البير، مركز العبور بحي الإخوة عباس، ومركز العبور الكلم 7 وخلال الفترة الممتدة بين 1983-2000 استمر توسع المدينة من خلال إنجاز سكنات البناء الفردي الجاهز في كل من حي القماص وسيساوي بالجهة الجنوبية الشرقية وكذلك بين حي بوزراع صالح وبوالصوف في الغرب.

ونلاحظ مؤخرا أن مدينة قسنطينة عرفت شكلا آخر للتوسع العمراني تمثل في التخصيصات في أماكن مختلفة من المدينة نذكر منها: تخصيصات بو الصوف وتخصيص سيدي مسيد، جبل الوحش، المنية، في حين نجد أن هضبة عين الباي تملك الحصة الكبرى من هذه التخصيصات (محمد الهادي لعروق، 1987، ص15).

ويمكننا الآن عرض بعض مظاهر السياسة السكنية المنتهجة باعتماد السكن الاجتماعي لمواجهة الوضعية السكنية في مدينة قسنطينة باعتبارها إحدى البدائل الأكبر فعالية ونشاط في مجال الإسكان ونجد أنه قبل عام 1999 كان معدل شغل المسكن 7 أفراد في حين تقلص هذا المعدل إلى 5 أفراد بعد 1999 وحتى 2003، فوصلت مساحة المسكن من 52 م² إلى 75 م² ففي الفترة الممتدة بين 1999-2003 بلغ حجم إنجاز المسكن الاجتماعي الإجمالي 607.504 وحدة سكنية موزعة كما يلي:

- 228.426 وحدة خاصة بالسكن الاجتماعي.

- 27.688 وحدة خاصة بالسكن التساهمي.

- 132.248 وحدة خاصة بالسكنات الريفية (الترقوية، التطورية).

في حين نجد أن هناك 255.997 وحدة سكن اجتماعي في طور الانجاز.

ومن خلال هذا يمكننا القول بأن السياسة السكنية في مدينة قسنطينة برزت من خلال ثلاثة توجهات كبديل للسياسات القديمة وهي:

1-التوجه نحو خيار السكن الاجتماعي.

2-التوجه نحو خيار السكن الترقوي.

3-التوجه نحو خيار التحصيلات.

وبالتالي نقول إن الفجوة السكنية بدأت بالتقلص بعدما تدخلت القطاعات الخاصة في العملية الإنتاجية وتعدد مصادر ووسائل التمويل للتخفيف من حدة أزمة السكن.

ومن بين أهم نماذج السكن الاجتماعي نجد (عبد العزيز بوذن، إحصاء 2004 – 2005):
-اجتماعي تطوري: يكون نمط بناءه فردي ويشرف على انجازه كل من الدولة والخواص والمواطن وحتى البنوك، ويتم توزيعه من خلال لجنة مشتركة مكونة من البلدية الوكالة العقارية للبلدية، الدائرة.

-اجتماعي ترقوي: يسود فيه نمط البناء الجماعي والنصف الجماعي والفردي يشرف على إنجازه كل من الخواص والدولة، ويتم توزيعه عن طريق القطاع الخاص المتعامل مع المواطن وكذلك صندوق التوفير الذي يتعامل هو أيضا مع المواطن.

ونقول إن الهدف من انتهاز سياسة السكن الاجتماعي في مدينة قسنطينة يتمثل في:
- ترقية الإنسان داخل مجال سكني لائق يتوفر على الشروط الضرورية التي تضمن مستوى معيشي أحسن وأفضل للفرد.

- توجيه السكن الاجتماعي للفئات الضعيفة أو المحدودة الدخل أو عديمة الدخل.

- مواجهة ظاهرة الأحياء الفوضوية (العشوائية).

من خلال كل ما سبق يمكننا القول إنه بالرغم من المشروعات التي قامت وتقوم بها مدينة قسنطينة إلا أن مشكلة الإنسان تتفاقم وتزداد تعقيدا كل سنة، نتيجة لضعف الجهاز الإداري والتخطيط لمواجهة متطلبات التوسع العمراني، فالتخطيط السكني لا يحتوي فقط على الجانب الفيزيقي والعمراني بقدر ما يحتويه من جوانب اجتماعية، ثقافية وصحية... الخ.

إن النمو الحضري السريع وغير مخطط في مدينة قسنطينة خلق الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفيزيكية، فشهدت المدينة تغيرات في بنيتها ووظيفتها وعلاقتها بالمناطق المجاورة لها، إذ نلاحظ على نمو السكان بمدينة قسنطينة وتوزيعهم أن هناك زيادة كبيرة في عدد السكان نتيجة لارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، إضافة إلى ارتفاع معدل صافي الهجرة بسبب دخول المهاجرين، وهذا يعني أن الهجرة كانت عاملا في نمو حجم السكان، بسبب عوامل الجذب المختلفة، كانتشار المراكز الصناعية الكبرى في مركز المدينة والمؤسسات الخدماتية تعتبر التوسعات الحضرية الجديدة بمثابة النمط العمراني الذي استطاع أن يستجيب لحاجات المجتمع ولو بنقائص، حيث حددت لها السياسة العمرانية في الجزائر أهدافا سامية منها الإدماج الحضري وتحسين البيئة السكنية صحيا، بالإضافة إلى أهداف اجتماعية واقتصادية تمكن الفرد من الاستقرار وتحقيق الذات (فعاليات الملتقى الوطني، حول أزمة المدينة الجزائرية 2003/ 2004 ص106).

3. خصائص المناطق العمرانية غير المخططة بمدينة قسنطينة:

تعتبر زيادة نسبة الديمغرافي الحضري، والنزوح الريفي المستمر والأمل في الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في المؤسسات الصناعية، من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء القصديرية بالمدن، إنها ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم، رغم أن انتشارها يختلف من مدينة إلى أخرى من حيث أسباب وجودها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة بها، فالتى توجد في الدول المتقدمة هي أفضل بكثير من الأحياء التي نعرفها عموما في البلاد النامية من حيث مبانيها وانخفاض كثافتها وقربها من المرافق العامة.

أما تكوين المناطق العشوائية والأحياء السكنية المتدهورة هو نتيجة حتمية للنمو العمراني وهي من أهم مشاكل الأراضي الحضرية في البلاد النامية وعملية إزالتها لا تكون مبررة إلا عندما تكون الدولة قادرة على إعادة تسكين العائلات التي تم ترحيلها، بحيث تكون عملية الترحيل هي المرحلة الثانية من البرنامج السكني بينما تكون المرحلة الأولى هي توفير السكن البديل، وفي الجزائر ليست الأحياء القصديرية وليدة التصنيع، لأنها أول ما ظهرت في عهد الاستعمار وتحت ضغطه وبالتحديد في سنة 1929، وهي السنة التي عرفت فيها فرنسا أزمة اقتصادية.

أمام هذا الوضع السياسي اهتم المخطط بهذه الأحياء في عملية التنمية والاقتصاد وباتت من الأمور الضرورية. يشغل سكان الأحياء القصديرية مكانة خاصة في نظام الإنتاج وإعادة إنتاجهم بأقل كلفة بطريقة غير رسمية غير قانونية وذات صبغة إيديولوجية فإن هذه الأحياء لا تعطي صورة جميلة للمدينة – بل تقدم الهامشية الاجتماعية بطريقة واضحة ومباشرة.

وفي سنة 1965 وضعت السلطة المركزية الجزائرية مشروعا للتغلب على ظاهرة أزمة السكن وذلك بإدخال ترميمات وتحسين مساكن الأحياء القصديرية وبناء التجهيزات الجماعية الضرورية وكانت البداية في جانفي 1963 بالعاصمة في حي قصديري يقع بوادي أوشايح وكان عدد سكانه 900 ساكن يقطنون 20 كوخا، وبعد سنتين من البناء جددت معظم المساكن وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري. هذه التجربة ليست فاشلة واستطاع السكان أن يوفروا بأنفسهم المرافق الضرورية وحسب إحصاء البلدية لسنة 1999 أن مدينة قسنطينة محاطة بـ 6500 كوخا، منها ما بني منذ أكثر من 30 سنة ومنها ما بني بعد الاستقلال.

وانتشر العمران الفوضوي في وسط المدينة وعلى أطرافها والوضع الحضري الحالي هو نتيجة خلفيات تاريخية لها علاقة مباشرة مع إنشاء الأحياء القصديرية التالية: حي المنصورة، الكلم الرابع، سيدي المسيد، محجرة لانتيني، طنوجي، أمزيان، الأقواس، وادي الكحلة، رمانية السفلى، باردو، جانيس، ساقية سيدي يوسف، مما لاشك فيه أنه يوجد اختلاف في درجة الفقر بين هذه الأحياء، ويتجلى ذلك حسب اندماج السكان في الحياة الحضرية (عبد الحميد دليمي، بدون سنة، ص 144).

وقد لاحظنا في العشرية الأخيرة أن سكان الأحياء القصديرية ينجزون مساكنهم في أماكن تشير الانتباه " انتباه السلطات المحلية والولاية وحتى الوزارة " حتى يكون انتقالهم سريع وسهل. ويرجع هذا الأمل إلى اعتقاد السكان أن السلطات المركزية همها الوحيد أن تحترم سياسة البلاد أمام الآخرين. وهذا لا يكون إلا بتنحية الأكواخ التي أنجزت بجانب الطرق التي يمر عليها الوفود السياسية الوافدة من خارج الجزائر. ونظرا لإقامة الأكواخ فوق أرض الدولة والقطاع الخاص

فهي ممنوعة قانونياً. ينجز السكان الأكواخ في يوم الخميس والجمعة حتى لا تستطيع الشرطة طردهم وإن فعلت لا يكون إلا بقرار من العدالة ونظراً لأزمة الإسكان الخانقة وعدم قدرة السلطات والمؤسسات الحكومية على توفير هذه الحاجة الضرورية للسكان تتغاضى عن هذه الإمدادات العمرانية المشروعة.

هذه الوضعية والحالة التي تعيشها المدينة بفعل النمو الحضري المرتفع وزيادة الأكواخ القصديرية تؤثر بدون شك على النمو العمراني السليم للمدينة في شتى النواحي وتفرز مشاكل عديدة يرجع ثمن علاجها غال على ميزانية البلدية والولاية (عبد الحميد دليمي، دس، ص119-120).

كما نجد أن الأحياء غير المخططة أو العمران غير المخطط يشمل البناءات الفوضوية والبناءات القصديرية ومن خلال الخريطة المقدمة من طرف مديرية التعمير لبلدية قسنطينة يمكن أن نميز بين الأحياء الفوضوية والأحياء القصديرية ومكان انتشارها في مدينة قسنطينة كما يلي: رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة لتوفير السكن والمرافق الضرورية والتجهيزات الكافية إلا أنها لازالت ضعيفة. هدف صعب تحقيقه على المدى القصير وخاصة في الظرفية الحالية التي تعرف فيها البلاد جموداً لبعض المشاريع الهامة والتي تحتاج إلى عملة صعبة، خاصة بعد انزلاق تربة حي صباطي وتوسع البناءات الفوضوية بطريقة سريعة لم يحدث مثلاً في تاريخ الجزائر، نظراً للوضع الخطير الذي تعرفه المدينة ونظراً لتوقعات الزلزال ستتحطم المنطقة وتنتج خسائر بشرية كبيرة.

ووضعت المصالح المختصة مشروعاً لبناء حي جديد يوزع على المنكوبين لكن ما تم إنجازه لا يفي بالغرض ويبقى دائماً هناك قصور ونقائص في مجال السكن. لا ترجع بالدرجة الأولى مسؤولية إقامة المساكن غير الرسمية إلى سكان الإحياء القصديرية، بل تعود إلى القوانين التي صدرت من المجلس البلدي بحيث عمل على اغتراب وحث السكان نحو العمل المخالف للقانون والبناء غير الشرعي وأهمل علاقة الأحياء الفوضوية والإستراتيجية العامة للتخطيط في النظام الحضري.

لقد اقترحت بلدية قسنطينة على الداخلية تسوية أحياء غير قانونية بالمدينة، حيث ذكر رئيس لجنة التعمير لدى المجلس الشعبي لبلدية قسنطينة بتاريخ 17 ديسمبر 2005 رداً على السؤال "الجريدة النصر" خلال ندوة صحفية أن بلدية قسنطينة اقترحت على الوزارة الداخلية تسوية الوضعية القانونية لسكنات والبنائات عدة أحياء بقسنطينة أقيمت بطريقة غير قانونية وذكر المتحدث أن أحياء سيساوي بن شرقي البير وفيلات "لوناما" على الطريق المؤدي إلى الخروب من ضمن ما اقترحت البلدية تسويته وأبرز الرئيس لجنة التعمير أهمية العملية وما سترده على خزينة البلدية من إيرادات مالية وقال أنه من غير المعقول التفكير في هدم تلك البنائات بعد سنين من انجازها بصورة مخالفة للقوانين خلال السنوات السابقة.

لقد هدمت البلدية عدة بنايات فوضوية بعدة أحياء ومنها حي سيدي مبروك واستغرقت أربعة أيام وتم خلالها حجز 50 متر مكعب من الرمل والحصى، إضافة إلى 200 وحدة من الطوب الإسمنتي (جريدة النصر، 18 ديسمبر 2005، ص07).

وأبدى المصدر ذاته عزم المجلس البلدي على انتهاء حالة الفوضى ولو إنهم كمنتخبين يدافعون على المواطنين لكنهم لا يسمحون لهم بتجاوز القوانين ووصف رئيس لجنة التعمير العلاقة بشرطة العمران بأنها متناسقة وحسنة خاصة بعد صدور القوانين المنظمة لعمل كل جهة وكل طرف صار يعرف صلاحياته وكل تصرف ينبع من نص القانون 11/90 لسنة 2004.

وقال إن مفتشي مديرية التعمير عبر الطاعات البلدية يقومون بمهامهم ويبلغون عن مختلف المخالفات، وأن هذه العملية ليست ظرفية ولا حملة عابرة وأن كل الذين تعثر عليهم البلدية يقومون بأشغال بناء دون رخصة أو بطريقة مخالفة للرخصة الممنوحة ستهدم بناياتهم وتحيل قضاياهم على العدالة، واعترف رئيس لجنة التعمير أن العملية جرت في ظروف صعبة أحيانا وغالبا ما يتعرض أعوان البلدية إلى الرشق بالحجارة لكنه أوضح أنها تمت بطريقة قانونية وبعد إنذارات للمخالفين.

وعمليات الهدم كانت بكل من حي بوذراع صالح، والقماص، المنظر الجميل، 5 جويلية، وحي التوت والزياضية والقطرة وغيرها (جريدة النصر، 18 ديسمبر 2005، ص07).

إن الأحياء غير المخططة أو العمران غير المخطط يشمل البناءات الفوضوية والبناءات القصديرية ومن خلال الخريطة المقدمة من طرف مديرية التعمير لبلدية قسنطينة يمكن أن نميز بين الأحياء الفوضوية والأحياء القصديرية ومكان انتشارهما في مدينة قسنطينة كما يلي(حمزة بشير، 2003، ص200-201):

أ.المباني الفوضوية: تنتشر في المناطق التالية:

الزياضية – القطرة – سيدي راشد – بوذراع صالح – التوت – المنظر الجميل.

ب.المباني القصديرية: نجدها في المناطق التالية:

الزياضية – سيدي مبروك – القطرة – القماص – التوت – بوذراع صالح – سيدي راشد. (أنظر الخريطة).

خاتمة:

تمثل كل مدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر، وبالتالي فمن الصعوبة تحديد سمات للمدن، إذ تفسر كل مدينة في ضوء ظروفها التاريخية وعوامل نموها، وقد حدد لويس خصائص التحضر في مقالته الشهيرة: "التحضر كأسلوب للحياة" الحجم، الكثافة واللاتجانس، فترتبط هذه العناصر فيما بينها ارتباطا وثيقا مما يؤدي لوجود تجمع من الناس يتسم بكبر الحجم وشدة الكثافة واللاتجانس، وربما كانت خاصية التمايز واللاتجانس أبرز ما يميز الطابع الحضري نظرا لما تتصف به المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية، يجعلنا نقول أن المدينة هي مكان يعمل سكانه في أغلب المهن ما عدا الزراعة وهي بيئة صناعية يتزايد تحكم الإنسان فيها بحياته ووقته وإنتاجه.

وتعيش العديد من المدن الجزائرية اليوم ضغطاً كبيراً، جرّاء النزوح الكبير من الأرياف نحو المدن الداخلية في بداية تسعينيات من القرن الماضي، خصوصاً في العشرية الأخيرة، وفي العاصمة تحولت مساكن إلى "أقفاص" مسيجة بقضبان حديدية، في مشهد اندثرت معه كل الحقوق في سكن يضمن الأمان والاستقرار.

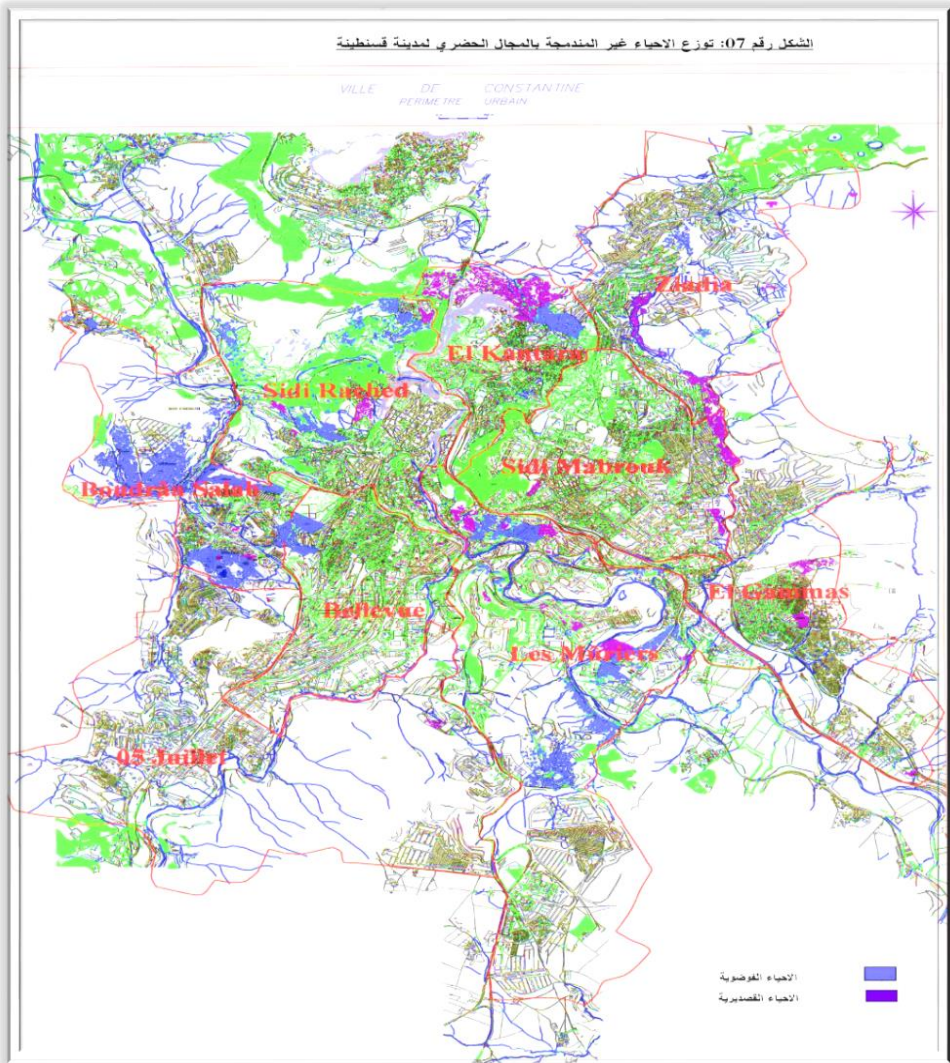
وظاهرة تريف المدن واكبت عملية التطور السريع للمدن الكبرى في الدول النامية بالذات، وقد تركت آثارها السلبية على المجتمع الحضري، وإذا كان هذا الأخير يتجه في تطوره الطبيعي نحو التمدن باعتباره الهدف، بعيداً عن مفهوم التحضر في الانتقال من الريف إلى المدينة وما يترتب على ذلك من تغير في خصائص السكان الريفيين، حيث ينطوي مفهوم التحضر على أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية توافق وعملية الانتقال أو تتبعها، وإذا كانت عملية التحضر هي نقىض لعملية التريف فإنها حولت صورة المدن ومكوناتها إلى مجتمعات ريفية قروية بكل صورها وتقاليدها وعاداتها وسلوكياتها.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل قيرة(دس)، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ - مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
2. بن السعدي إسماعيل(1984-1983)، المعوقات الاجتماعية للتنمية العمرانية، مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الريفي والحضري، قسنطينة، الجزائر.
3. بوطرس أحمد(1990)، المنطقة السكانية الحضرية الجديدة بالصوف ودورها في تنظيم المجال الحضري بمدينة قسنطينة، مذكرة تخرج مهندس، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، الجزائر.
4. جريدة النصر(18 ديسمبر 2005)، (على لسان توفيق بلجاوي رئيس لجنة التعمير لدى المجلس الشعبي لبلدية قسنطينة)، قسنطينة، الجزائر.
5. تشارلز أبرمز(دس)، المدينة ومشاكل الإسكان، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- محمد الهادي لعروق(1987)، مدينة قسنطينة -دراسة جغرافية العمران-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. حسن عبد الحميد أحمد رشوان(1989)، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط5، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
7. حمزة بشير(2003)، الأحياء غير المندمجة في الجزائر الوضعية والمعالجة، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، قسنطينة، الجزائر.
8. عبد العزيز بوذن(إحصاء2004/2005)، دراسات ميدانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
9. عبد المنعم شوقي(1981)، مجتمع المدينة، ط7، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
10. فعاليات الملتقى الوطني(2003-2004)، حول أزمة المدينة الجزائرية، الجزائر.
11. مصطفى بوتغنوش(1984)، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. وكالة الأنباء الجزائرية(1989)، ولايات في تطور، مؤسسة الجزائر للطباعة، الجزائر.

الملاحق:

الشكل رقم (01): توزيع الأحياء غير المندمجة بالمجال الحضري لمدينة قسنطينة.



المصدر: بلدية قسنطينة، 2007.

الضغوط النفسية في البيئة المدرسية-مصادرها ومظاهرها- وتأثيراتها على التحصيل الدراسي للتلاميذ

Psychological pressures in the school environment - their sources and features- and their effects on students' academic achievement

د.بوعطيط سفيان، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة -الجزائر

د.هادف رانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة -الجزائر

ملخص: تعتبر كافة الضغوط النفسية من الظواهر الإنسانية المعقدة، التي تتجلى في كافة المجالات البيولوجية والنفسية الاجتماعية والاقتصادية والمهنية حيث أنها تكون متجسدة في الوسط الذي يعيشون فيه .

يتناول هذا البحث جانب نظري في إحدى هذه الأوساط. مشكلة الضغوط النفسية التي يتعرض لها التلاميذ عبر مختلف مراحل النمو وما يترتب على هذه الضغوط من آثار متعددة تؤثر على شخصيتهم وعلى توافقهم الشخصي والتربوي والتي كثيراً ما تعتبر كعوامل هامة في التأثير على مستوى تحصيلهم الدراسي، من خلال مقالنا هذا سنحاول تسليط الضوء على أهم المواقف الضاغطة المتسببة في تدني المستوى الدراسي لدى التلميذ، محاولين في الأخير اقتراح بعض الاستراتيجيات العلاجية للتخفيف من هذه الضغوط و تحقيق التوافق بينه وبينته التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الضغط، الضغط النفسي

Abstract : This paper deals with a theoretical aspect of a problem of social problems experienced by the Arab countries in general and Algeria in particular, because of its importance in the field of education, which is the problem of psychological pressure on students through different stages of growth, because of these pressures have multiple effects affecting the personality of the learner and his compatibility Which is often considered as an important factor in the low and low level of academic achievement, and through this article we will try to highlight the most pressing positions that cause the decline in the academic level, trying to propose some strategies to achieve compatibility between students and their learning environment Yummy

key words : Psychological pressure - Delays - Stress reduction strategies.

مقدمة:

أشار توفلر "Toffler" في كتابه (صدمة المستقبل) إلى أننا نعيش في عصر الضغوط النفسية، حيث التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية، بل والتغيرات في القيم أصبحت سريعة ومتلاحقة، مما يضاعف من حدة وقوع أزمات النمو ويجعل الفرد يشعر بالاغتراب، وتشير الإحصائيات الحديثة إلى أن (80%) من أمراض العصر مثل النوبات القلبية والفرد وضغط الدم وغيرها بدايتها الضغوط النفسية (ناجي داود إسحاق، 2011)، ويمثل الضغط النفسي للطلاب إحدى ظواهر الحياة التي يتعرض لها في مواقف وأوقات مختلفة تترتب عنها العديد من الآثار وخاصة تلك التي تبذل طاقاته وتجعله أقل قدرة على مواصلة الانتباه وبذل الجهد اللازم لمتابعة الشرح، وكذلك الاستذكار الجيد، مما قد ينعكس على مستوى التحصيل الدراسي، كما تؤدي إلى اضطراب علاقة التلميذ مع زملائه ومعلميه، وبعد بذلك الضغط النفسي من أبرز العوامل التي يمكن أن تترك آثار خطيرة على الإنسان سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، وتتضح هذه الآثار لدى الطلاب في الشعور باليأس من المستقبل، وصعوبة التركيز، والشعور بالتوتر والصداع، والشعور بأن الآخرين لا يفهمهم أو لا يتعاطفون معهم وكتحصيل حاصل لذلك سيضطرم ذلك الطفل بواقع مر لا يرحم ولا يُرحم، كما يؤدي ارتفاع مستوى الضغط النفسي إلى سوء توافق التلميذ في جميع جوانبه المنزلية والصحية والاجتماعية والانفعالية، أي أن هذا الضغط يدفع الطالب إلى حالة من انعدام الانسجام في جميع جوانب حياته، مما يجعله شخص غير قادر على الاستمرار في دراسته، كما له تأثير سلبي على أدائه وتحصيله الدراسي.

وعليه ومن خلال هذا البحث سنحاول معرفة أهم الأسباب الضاغطة التي تعمل على تدني التحصيل الدراسي، والوقوف على أهم الاستراتيجيات لإدارة الضغوط والتخفيف من حدتها من أجل المحافظة على سلامة الطالب وتحقيق له نوع من التكيف والتوافق مع بيئته التربوية والرفع من مستواه الدراسي.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية طرح موضوع الضغوط النفسية كعامل مؤثر على التحصيل الدراسي للتلاميذ في عدة أسباب:

- محاولة الاهتمام بالحالة النفسية للطفل في الوسط التربوي كونه رجل المستقبل وأساس التنمية المجتمعية.
- التوصل إلى رؤية جديدة وتبصر أعمق في حياة الطالب من خلال تشخيص المواقف الضاغطة ومحاولة وضع استراتيجيات علاجية لها.
- السعي إلى تطوير بعض القدرات الطبيعية والعقلية والروحية عند الطفل، حسب شروطه الخاصة التي تتلاءم مع قدراته وما يريد لنفسه، وشروط المجتمع والمحيطة الذي يعيش فيه وذلك من خلال تهيئة أرضية تعليمية تتماشى مع شخصية المتعلمين وخاصة من حيث المناهج التربوية والتعليمية، ومعالجة المواقف الضاغطة من أجل رفع مستوى التحصيل الدراسي.
- المساهمة في تعميق الصلة بين المدرسة والتلميذ، علاوة على أن ذلك يساعد في وضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق لطلبتنا في المستقبل.

أولاً. الضغط النفسي:**- تعريف الضغط النفسي:**

من الدراسات الأولى التي عرفت الضغط النفسي (stress) دراسة هانز سيلي (Selye, 1976) التي عرفت أنه رد فعل فسيولوجي لأحداث خارجية مهددة. والمقصود برد الفعل الفسيولوجي أي عرض جسمي كالتيقؤ وفقدان الشهية والإسهال والأرق وغير ذلك من الأعراض الجسمية التي تعقب التعرض لتغير كبير في الحياة الشخصية بشكل سلبي كالطلاق والتهجير والنفي والسجن، وقد تكون الضغوط أقوى من ذلك كالتعرض لحادث مروع سواء كان طبيعياً كالكوارث الطبيعية أم ناجماً عن فعل إنساني كالحروب والعنف السياسي. وعرف لازاروس وفولكمان (Lazarus & Folkman, 1984) العامل الضاغط (stressor) بأنه أي منه خارجي يقومه شخص ما بأنه فوق طاقته ويتعدى قدراته وموارده ويضر بوجوده (Selye, H, 1976)، وقد ميز لازاروس بين الضغوط الفيزيائية (الظروف البيئية)، مثل الحرارة أو البرودة الشديدة الإصابات الجسمية، والضغوط النفسية الاجتماعية كذلك التي تضر بالذات. ومنه فالضغط مصدره يكون خارجي مرتبط بأحداث الحياة الضاغطة بحيث يصعب على الفرد التوافق معها كاستجابة حتمية لسوء التوافق الناتج عن ذلك نجد مجموعة متنوعة من الاستجابات النفسية، الفيزيولوجية، الاجتماعية والعقلية.

أما بتروفسكي ياروشفسكي فيرى أن الضغط مفهوم يستخدم للدلالة على نطاق واسع من حالات الإنسان الناشئة كرد فعل لتأثيرات مختلفة بالغة القوة ككثرة المعلومات التي تؤدي إلى إجهاد انفعالي خاصة إذا تم إدراك كل من التهديد والخطر، وبالتالي تؤدي إلى تغيرات في طبيعة العمليات العقلية، والتفاعل بين ما هو انفعالي وعقلي غالباً ما يؤدي إلى سلوكي لفظي وحركي قاصر (السيد عثمان فاروق، 2001)، أي أن الضغط ينشأ بفعل عوامل ومنبهات خارجية تؤدي إلى انفعالات شديدة قد تكون لفظية أو حركية تتميز بعدم تلاؤمها مع حجم تلك المنبهات.

ويشير (علي عبد السلام) إلى أن الضغوط النفسية عبارة "عن سلسلة من الأحداث الخارجية التي يواجهها الفرد نتيجة للتعامل مع البيئة ومع متطلبات البيئة المحيطة به وتقرض عليه سرعة التوافق في مواجهة لهذه الأحداث لتجنب الآثار النفسية والاجتماعية السلبية والوصول إلى تحقيق التوافق مع الحياة" (وليد السيد أحمد خليفة، مراد عيسى سعد، 2008).

بناء على التعاريف السابقة يمكننا اعتبار الضغط على أنه ظاهرة إدراكية تحدث نتيجة لإدراك الفرد بعدم وجود توازن بين مهامه أو متطلباته وما تقتضيه المواقف المختلفة، ويستخدم مفهوم الضغط للدلالة على حالتين مختلفتين تشير الحالة الأولى إلى الظروف التي تحيط بالفرد في بيئة عمله فتسبب له الضيق والتوتر، أما الحالة الثانية فإنها تشير إلى ردود الفعل الداخلية التي تحدث بسبب هذه المصادر والمتمثلة في الشعور الغير سار الذي ينتاب الفرد.

ويحدّد بعض الكتاب خصائص رئيسية للضغط النفسي تشمل ما يلي:

- الضغط قد يكون إيجابياً أو سلبياً.
- الضغط محصلة للتفاعل بين الفرد وبيئته.
- الضغط نتيجة لظروف مادية واجتماعية ونفسية وسلوكية.

- أن الضغط ذو طبيعة تراكمية حيث تؤثر القوى الضاغطة بشكل وحدات إضافية لمستوى الإجهاد الفردي.

وتلك الخصائص تعني أن للضغط آثار قد تكون إيجابية، كما قد تكون سلبية وبالتالي فإن وجود مستوى معين من الضغط لا يشكل ظاهرة مقلقة، لكن ارتفاع مستوى الضغط قد يرافقه بعض الآثار السلبية على صحة الفرد والتنظيم حيث يمكنه أن يصبح محركاً فاعلاً أو فاعلاً في التنظيم إذا عولج بطريقة بناءة، فهو حالة أساسية في حياتنا كما أكدته العديد من النظريات.

مصادر الضغوط النفسية في البيئة المدرسية:

عموماً يمكن تلخيص مصادر الضغط النفسي لدى التلاميذ في ثلاثة عناصر وهي:

العناصر المتعلقة بالبيئة الداخلية للمنظمة والتي تتمثل في:

- مشكلة علاقة التلميذ مع الآخرين.
- ظروف الدراسة الطبيعية (الظروف الفيزيائية)، كالحرارة ، والرطوبة، والإضاءة ، والضوضاء.

- كثرة التغيرات التنظيمية.

- المناخ التنظيمي (عدم تهيئة بيئة تعلم محفزة تزيد من حدة الضغط).

العناصر المتعلقة بالوظيفة: وهي ضغوط تسببها عوامل مرتبطة بالعمل نفسه وليس بالفرد الذي يشغل الوظيفة وأهمها هذه المصادر ما يلي:

تعارض الدور: ويحدث نتيجة تعارض الدور المتوقع من الفرد في عمله والدور المتوقع منه في أسرته، أو نتيجة تعارض ما هو مطلوب منه في عمله.

غموض الدور: ويحدث عندما يكون الفرد غير متأكد من المهام المطلوبة منه وكيفية أدائه لها.

كثرة المهام المرتبطة في العمل: وتحدث عندما تكون المهام أكثر مما يسمح به الوقت.

قلة المهام المطلوبة من الفرد.

صعوبة المهام: المهام المطلوبة من الفرد تفوق قدراته وخبراته.

ضعف السيطرة على العمل: أي أن الموظف ليس لديه الحرية والاستقلالية الكافيتين لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن عمله (الهاشمي لوكيا، 2002).

مصادر الضغوط المتعلقة بالفرد: وهي ضغوط تسببها عوامل مرتبطة بالفرد الذي يشغل الوظيفة وليس بالعمل ذاته، وتتمثل فيما يلي:

الحياة الاجتماعية للفرد: فالضغوط التي يواجهها الفرد في منزله أو مدرسته سوف تنسحب معه إلى عمله وستنعكس على نفسيته وأدائه.

نمط الشخصية: تشير الدراسات والبحوث إلى أن الأفراد الذين يتسمون بنمط الشخصية "أ" أكثر عرضة للإصابة بالأمراض السيكوماتية وخاصة أمراض القلب أكثر من شخصية النمط "ب".

الخبرة بالعمل: فالفترة الأولى من عمل الفرد تتسم عادة بعدم الوضوح، وضعف الثقة بالنفس، كون الموقف جديد بالنسبة للفرد ويحتاج إلى إثبات ذاته وكسب ثقته، وكسب ثقة مشرفيه وفريق عمله، لذلك فكلما طالت مدة خدمة الفرد في وظيفته كلما اكتسب خبرة ومعلومات تساعده في كيفية التعامل مع المواقف الضاغطة من خلال الاستراتيجيات المناسبة لشخصيته.

مظاهر الضغوط النفسية المدرسية (عبدالرحمن بن عبدالله الصبيحي، 2007):

من أهم مظاهر الضغوط النفسية التي يتعرض لها الطالب في المدرسة: القلق: وهو حالة توتر شامل ومستمر نتيجة تهديد خطر فعلي أو متخيل الحدوث، ويصاحبها خوف غامض وأعراض نفسية بدنية. (ديابنة، محفوظ، 1984). إن حالة القلق النفسي ظاهرة شائعة عند الطلبة وتتضمن أعراضاً مختلفة منها: التهيج، والبكاء، والصراخ، وسرعة الحركة، والتفكير الوسواسي، والأرق، والأحلام المرعبة، وفقدان الشهية، والتعرق، والغثيان، وصعوبات التنفس، والتقلصات الإرادية. (شيفر، ميلمان، 1996). ولعل أبرز مثال يوضح ما يعانيه الطفل من قلق، هو ما ينتاب بعض الأطفال من مشاعر قبل الامتحانات أو عند الذهاب في رحلة مدرسية بعيداً عن الوالدين أو عند مرض الأم أو ولادتها، إذ ينتابهم الخوف الشديد من خطر محقق لا مبرر له، ولا يتلاءم مع حجم أو مستوى الحدث. وغالباً ما يرافق حالة القلق النفسي هذه أعراض بدنية واضطراب في الوظائف الحيوية (العظموي، 1988).

أحلام اليقظة: ويمكن تعريف أحلام اليقظة على أنها: انغماس الشخص بالأحلام في وقت غير مناسب على نحو يتضمن عدم القدرة على التركيز (شيفر، ميلمان، 1996). إن أحلام اليقظة تمكن الطالب التخفف من معاناة الانفعالات السلبية والتطرق إلى الاهتمامات التي قد يعجز عن مجرد الإشارة إليها في حياته الواقعية، فتظهر في تخيلاته نزوات عدوانية كانت عرضة لكبت مطلق يمنعها من الانطلاق.

فقد يحس الفرد مثلاً بتعنت معلمه فيكرهه ويتمنى موته بيده، إلا أن أعراف المجتمع وقيمه تعترض النزوات المدمرة، وتكبت فكرة الانتقام التي لا تموت بل تبقى تتأجج في الداخل بحثاً عن مخرج، ويأتي المخرج بأحلام اليقظة فقد يتصور الطالب المعلم مهشماً في حادث سيارة أو مطروداً من عمله في المدرسة.

الهروب من المدرسة: من المشكلات الأخرى التي تلاحظ عند الطلبة نتيجة الضغوط النفسية هي ميل البعض منهم إلى الهرب من المدرسة فلماذا يهرب الطالب من المدرسة وكيف يمكن الحد من ذلك؟

يعرف الهرب من المدرسة بأنه الحالة التي يعتمد فيها الفرد الذي يتراوح عمره بين 6 و 17 سنة التغيب عن المدرسة دون عذر قانوني ودون موافقة الأبوين أو المسؤولين في المدرسة. وعادة ما تقترن كثرة التغيب عن المدرسة بانخفاض الدرجات المدرسية وزيادة احتمال الجنوح (شيفر، ميلمان، 1996، ص492).

الغش: الغش سلوك شائع منذ الصغر مثل الكذب والسرقة، وهو نزوع لدى بعض الطلبة نحو التزوير لواقع الحال بحيث يؤدي ذلك إلى اضطراب سلوكي يهدف إلى إظهار حقائق الأمور بشكل غير حقيقي وكاذب ومزور لغرض الوصول إلى غاية معينة أو تغطية العجز أو التقصير أو الإهمال.

وغالباً ما يحقق التلميذ بهذا الأسلوب مكاسب مؤقتة، مادية أو غير مادية (العظموي، 1988). ويمارس بعض الطلبة الغش في البيت والمدرسة، ولكن أوضح حالات الغش هي ما تجري في المدارس. وغالباً ما تكون أفعال الغش، عابرة وغير متكررة، وتنتهي بانتهاء الحاجة إليها، ولا

تزرع في نفس الطالب الرغبة في استخدامها واللجوء إليها مرة أخرى، لأنها عادة ما تخلف في نفسه شعوراً بالإنثم والخجل من الذات (حمدان، 1982، العظموي، 1988).

النظريات المرتبطة بالضغوط النفسية المدرسية (جبريل موسى حمدي، 1992):

من النظريات التي تفسر الضغط النفسي نظرية العجز المتعلم (Learned Helplessness Theory) التي طورها سيليجمان (Sligman) والتي ترى أن الضغط النفسي نتاج للشعور بالعجز المتعلم ويرى هذا النموذج أن هناك ثلاثة أبعاد للتفسير المعرفي الذي يساعد في فهم درجة عمق وتناقض وطول مدة الشعور بالعجز مما يساعد في التنبؤ بإمكانية حدوثه وفي فهمه:

البعد الأول: عزو الفشل لأسباب داخلية (العزو الداخلي) أو لأسباب خارجية (العزو الخارجي) (Internality- Externality).

والبعد الثاني: اتصاف العزو لدى الفرد بالثبات (stability) حيث يفترض أن مسببات الأمور سوف تبقى هي في كل الأحوال

والبعد الثالث: مدى انطباق التفسير على مجال واحد من الحياة أو شموليته لمجالات عدة.

وقد بينت البحوث التي قام بها سيليجمان وآخرون (sligman et al) أن التفسيرات الداخلية، والثابتة والشمولية هي التي تقود إلى تراجع في الدافعية، والمعرفة، والتكيف الانفعالي، وتكون النتيجة أنذاك شعور بالاكتئاب أكثر تكراراً وأشد عمقاً وأطول مدة.

إن الفرد إذا عزا النقص في قدراته إلى عوامل ثابتة، يصعب تغييرها، فإنه سوف يعتقد أن جهده الشخصي لن يعدل في الموقف، ولذا فإن مصادرة الذاتية ستكون غير كافية لمجابهة الضغط النفسي، مما يولد لديه مزيداً من الشعور الذاتي بالضغط النفسي.

وهناك أيضاً نظرية العوامل الاجتماعية في تفسير الضغط النفسي (Social factors and Stress) حيث ترى بعض النظريات الاجتماعية أن علاقة الفرد مع بيئته الاجتماعية قد تشعره بالاغتراب وهذا يؤدي بدوره إلى شعوره بالخسارة وعدم الوضوح والعزلة وهذه الأمور كلها تشكل جوانب من الضغط النفسي.

إن مشكلات الفرد في أغلبها تنبع من عوامل بيئية اجتماعية، وهكذا فإن البيئة الاجتماعية تؤثر مباشرة في الخبرة الشخصية وينتج عن هذا التفاعل بين الفرد والبيئة مشكلات تكون سبباً في الضغط النفسي (زياد بن علي الجرجاوي، 2002).

ثانياً- التأخر الدراسي:

شرح بعض المفاهيم المرتبطة بالتأخر الدراسي:

التأخر الدراسي: يقصد به ضعف تحصيل التلاميذ أو فشلهم في دراستهم (الفاقي، 1974، ص 10).

التخلف الدراسي: يطلق البعض التخلف الدراسي أو التأخر الدراسي، ويراد به الفشل الدراسي وتدني المستوى، ويعرف (محمد حسين بغدادي 1985) التخلف الدراسي بأنه "حالة تأخر أو نقص في التحصيل وقد يكون لذلك أسباب عقلية، أو جسمية، أو اجتماعية، أو انفعالية تخفض نسبة دون المستوى العادي المتوسط ويجب على المدرس التعرف على أسباب هذا التخلف لمواجهته"، ويعرفه (برادة 1974، وزهران 1978) بأنها "حالة التأخر أو نقص في التحصيل لأسباب جسمية، أو اجتماعية، أو انفعالية بحيث تتخفض نسبة التحصيل لأسبابها دون المستوى

العادي المتوسط بأكثر من انحرافين معيارين سالبين"، ويعرفه (الأعظمي، 1989) بأنه " حالة تأخر أو تخلف أو نقص أو عدم اكتمال النمو التحصيلي نتيجة عوامل عقلية أو جسمية أو اجتماعية أو انفعالية بحيث تنخفض نسبة التحصيل دون المستوى العادي المتوسط، وتقاس نسبة التحصيل بالمعادلة التالية: نسبة التحصيل = العمر التحصيلي / العمر الزمني × 100 ص 11 كتاب، ويمكن أن نعرفه اجرائياً : بأنه " انحراف طالب في تحصيله الدراسي عن متوسط زملائه في مادة دراسية واحدة أو عدة مواد دراسية في مجموع الدرجات (النقاط) التي يحصلون عليها في اختبار ما".

أسباب وعوامل تدني التحصيل الدراسي:

تتعدد أسباب وعوامل تدني التحصيل الدراسي منها أسباب دراسية، أو عقلية، أو نفسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، وفيما يلي عرض لأهم تلك العوامل:
علماء وأن بعض هذه العوامل وقَّتِي وعارضٌ، وبعضها دائم، ويمكن تصنيف تلك العوامل إلى:

عوامل عقلية:

- انخفاض نسبة الذكاء.
- عدم القدرة على التركيز.
- الشرود والسرَّحان.
- بُطء القراءة.
- صعوبة التعامل مع الأرقام.
- العجز عن التذكُّر والربط بين الأشياء.

عوامل جسميَّة:

- ضَعف البنية.
- الإصابة بأحد الأمراض.
- ضعف السمع.
- ضعف البصر.
- تضخُّم اللوزتين.
- زوائد أنفية.
- صُعوبة في النُّطق.

عوامل البيئة الاجتماعية

- انخفاض مستوى دخل الأسرة.
- ضَعف إمكانيات الأسرة.
- عدم توقُّر الجو المناسب للمذاكرة.
- انشغال الطالب بالعمل.
- انخفاض المستوى الثقافي للأسرة.
- فقدان التشجيع.
- تواضع آمال وطموحات الأسرة.
- خلافات أسرية.

- حرمان أحد الوالدين.
- سلبية المعاملة، واضطراب العلاقة مع الوالدين.
- الصحبة السيئة للرفاق

عوامل نفسية:

- اضطراب الانفعالات.
- القلق، الخوف، الخجل.
- ضعف الثقة بالنفس.
- كراهية تجاه المادة.
- كراهية تجاه المدرس أو المدرسة.
- الشعور باليأس والقنوط.
- وساوس.
- تخيلات.

عوامل شخصية:

- سوء استخدام الوقت وتنظيمه.
- انخفاض الدافعية للتعليم.
- الجهل بطرق الاستذكار.
- غياب متكرر.
- عدم اهتمام بالواجب.
- تأجيل الدراسة أو الاستذكار لنهاية العام.

عوامل مدرسية:

- أسلوب معاملة المدرسين.
- موقف إدارة المدرسة السلبي.
- عدم توفر الكتاب.
- عدم كفاية المدرسين.
- عدم اهتمام المدرس بمشاكل الطلاب.
- عدم القدرة على التكيف مع المدرسة.
- صعوبة وكثرة الواجبات.
- طبيعة الاختبارات.
- عدم اهتمام المدرس بالطالب.
- عدم اهتمام المدرس بالمادة.

الضغوط النفسية وتأثيراتها على التحصيل الدراسي:

مع حتمية التعرض للضغوط النفسية وخاصة في عصرنا الحالي، وتعدد مصادرها البيئية، والذاتية بالإضافة لتأثيرها في السلوك الإنساني فقد اهتم الباحثون بدراسة هذه الضغوط وتأثيراتها المختلفة، وفي هذا الصدد أشار (كوهين، 1980) إلى تأثير الضغوط النفسية على التحصيل الدراسي حيث أوضح أن الضغوط النفسية تخلق حالات من المعلومات الزائدة، والتي

كثيراً ما تدفع الأفراد بقوة ليلبدلوا انتباهها غير عادياً، وهذه النواحي المتصلة باستنزاف الطاقة، والاجتهاد المعرفي ضروري للأداء التحصيلي، ويوضح (فؤاد أبو حطب وآخرون، 1980) أن الضغوط النفسية تؤدي إلى العديد من الانفعالات التي تجعل نظرة الإنسان للحياة تشاؤمية، هذا أفضل عما يشعر به الفرد من قلق، وتوتر، ورفض لنظم، وقواعد البيئة التي يعيش فيها، وانخفاض مستوى تحصيله الدراسي، وقد تؤدي الضغوط النفسية إلى التفوق في التحصيل كما في حالة الأبوين كثيري المطالب من أبنائهم، ويضيف (كابالن) أن التعرض للضغوط النفسية يؤثر على العمليات العقلية المعرفية مثل الإدراك، والذاكرة، وينعكس على التحصيل الدراسي كما يؤثر أيضاً على مفهوم الفرد لذاته وتقييمه لها، ويوضح (عبد السلام عبد الغفار) الآثار المترتبة على الضغوط النفسية بأنها تبذل طاقات التلاميذ، وتجعلهم أقل قدرة على مواصلة الانتباه، والتركيز، وبذل الجهد اللازم لمتابعة الشرح، وكذلك الاستذكار الجيد الفعال مما قد ينعكس على مستوى التحصيل الدراسي كما تؤدي إلى اضطراب علاقة التلميذ مع زملائه، ومعلميه .

هذا ويتوقف تأثير الضغوط على التلاميذ على عدة متغيرات، وهي شدة الحدث الضاغط، والمدة التي يستغرقها، والنوع، والعمر لدى التلاميذ، وعلى الفروق بينهم في الجوانب المعرفية، ويظهر ذلك في عملية التقييم المعرفي للحدث الضاغط، وكذلك على الاختلافات التي توجد بين التلاميذ في أساليب المواجهة التي يختارونها للتعامل مع المواقف، والأحداث الضاغطة التي يتعرضون لها في معترك الحياة.

استراتيجيات إدارة الضغوط النفسية في البيئة التعليمية:

التدريب على الاسترخاء Relaxation: وهو يستند إلى مسلمة مؤداها التفاعل المتبادل بين الجسم والنفس، وأن التوتر يؤدي إلى توترات عضلية وإجهاد في عدد من أجهزة الجسم، كما أن آلام الجسم تؤدي إلى تغيرات انفعالية واضحة، ومن ثم فإن تحقيق درجة الاسترخاء يؤدي إلى تحسن الحالة النفسية، ولما كان التوتر العضلي عرضاً شائعاً في حالات التعرض للضغوط النفسية فإن استخدام التدريب على الاسترخاء يعد أحد الأساليب العلاجية السلوكية التي تستخدم مع حالات القلق والمخاوف وغيرها(ويمكن الرجوع في هذا إلى المراجع المتخصصة للاستفادة أكثر).

التدريب على المهارات والمساندة الاجتماعية: إن بناء الفرد علاقات إيجابية مع زملائه ومعلميه في المدرسة ستعكس إيجاباً على نفسيته، حيث سيكونون سنداً له عند حاجته إليهم، إما بمساعدته في حمل جزء من عمله إذا اقتضت الضرورة، أو إرشاده في كيفية أداء عمله، أو تقديم الدعم المعنوي والتشجيع اللازم(عبد الرحمن بن عبد الله الصبيحي، 2007).

تعلم العادات الصحية الجيدة (الرياضة): العقل السليم في الجسم السليم، وهي مقولة صحيحة صادقة، لكن نجد الكثيرون يعانون من مشكلات صحية نتيجة لعاداتهم غير الصحية في الغذاء والنوم والرياضة هاته الأخيرة التي تعتبر مفيدة للتخلص من الدهون والكوليسترول الزائد في الجسم، إلا أن لها دوراً بارزاً أيضاً في التخفيف من حدة التوتر النفسي الذي يشعر به الفرد، فالرياضة تعمل كنفرغ لشحنة التوتر النفسي، علماً وأن نوع الرياضة يجب أن يكون مناسباً لسن وقدرات الفرد.

الحمية الغذائية: ويهدف البرنامج الغذائي إلى إبعاد الفرد عن تلك الوجبات الدسمة التي تشعره بالخمول والكل، أو ذات السكريات العالية المشتتة للتركيز الذهني (عثمان حمود الخضر، 2012) تنمية الكفاءة الذاتية: ويتضمن ذلك قيام الفرد بتكريس الجهد للعمل والإنجاز لمشروعات وخطط جديدة ترضي طموحاته، وتطرد الأفكار السلبية المرتبطة بالموقف الضاغط، مما يشعر بالكفاءة والرضا عن الذات (وليد السيد أحمد خليفة، 2008).

وهناك بعض الأساليب والاستراتيجيات التي تبادر بها المنظمة من أجل السيطرة على المعدلات الضارة من الضغوط التي يشعر بها أفرادها، وضبط مستوياتها من أن تصل إلى حد ينعكس سلباً عليها وعلى أفرادها نذكر منها:

التدريب: والهدف منه هنا إكساب المتعلم من خلال الدورات التدريبية أساليب إدارة الضغوط، ومن ذلك إدارة الوقت وتحديد الأولويات، ناهيك على أن بعضها يكون موجّه لإكساب الفرد مهارات لازمة لعمله، بدونها لن يستطيع الفرد انجاز عمله بشكل فعال.

المواءمة التعليمية: ويتوقف نجاح ذلك من خلال عملية الاختيار الذي يكون مبني على أسس موضوعية وعلمية بهدف التوفيق بين خصائص الفرد وقدراته ومتطلبات الوظيفة، فإن تعيين شخص في وظيفة لا تتناسب مع ميوله وقدراته وخبراته سوف يؤدي إلى مشكلات تنعكس على مستوى الضغط النفسي الذي يشعر به، لذا من الضروري أن تسعى المنظمة إلى تحسين المواءمة بين شاغل الوظيفة والوظيفة من خلال وضع إستراتيجية جيدة للانتقاء والتعيين.

رفع مستوى الأمن والسلامة: من المهم أن يشعر الطالب داخل المدرسة بالاهتمام بصحته وسلامته، لذا من الضروري أن تكون بيئة التعلم ذات مستويات مقبولة من الحرارة والرطوبة والضوضاء والإنارة.

صيانة نظم التقييم: أن عملية تقييم الأداء عملية ضاغطة على الفرد إلى حد كبير، لذا لا بد أن يشعر الطالب داخل القسم أن نظام تقييم الأداء نظام عادل ويحقق مبدأ العدالة والمساواة، كما يجب إعطائه الحق في معرفة تقييم معلمه له (عثمان حمود الخضر، 2012).

وضع أهداف معقولة من الصعوبة: حيث أن الطالب يجب أن يشعر بأن الهدف العام للعملية التربوية واضح والذي يتمثل في وضع محتوى المنهاج بما يتناسب وقدرات الطالب، وإلا عاش الفرد في غموض وذلك سيؤثر عليه سلباً على نفسيته ويرفع من مستوى الضغط لديه وبالتالي يسهم سلباً في نتائج أدائه.

خاتمة

خلاصة القول أن الضغط أصبح اليوم الاضطراب المنتشر بين الطلاب في سن مبكر من حياتهم وفي مختلف مراحلهم التعليمية، بعد أن كان مقتصرأ على من هم يواجهون الصعوبات والمشكلات وممن يعانون من صعوبات في التكيف مع أحداث الحياة بشكل فعال من كبار السن، وأصحاب الالتزامات والمسؤوليات، وبذلك فإن تعرض التلميذ للضغوط المختلفة في سن مبكر مؤشراً هاماً على سوء توافقه الدراسي والاجتماعي والنفسي بغض النظر عن مستواه لذلك يجب على الهيئات المعنية (الوالدين، المعلمين)، أخذ ذلك بعين الاعتبار كون تلميذ اليوم هو عماد المجتمع وتطوره مستقبلاً وذلك من خلال مجموعة المقترحات الآتية :

تهيئة الأرضية للطفل وذلك من خلال توفير مناخ تربوي مشجع للدراسة،

- يجب مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ أثناء العملية التعليمية.
- التشخيص الدقيق لنقاط الضعف لدى الطالب، والبحث عن الأسباب، ومن ثم وضع العلاج المناسب.
- الإرشاد النفسي: وفيه يقوم المعالج (المرشد الطلابي) بمساعدة الطالب المتأخر دراسياً في التعرف على نفسه، وتحديد مشكلاته، وكيفية استغلال قدراته واستعداداته، والاستفادة من إمكانيات المدرسة والمجتمع، بما يحقق له التوافق النفسي والأسري والاجتماعي.
- عقد جلسات إرشادية مع الطالب المتأخر دراسياً؛ بهدف إعادة توافق الطالب مع إعاقته الجسمية، والتخلص من مشاعر الخجل والضجر، ومحاولة الوصول به إلى درجة مناسبة من الثقة في النفس وتقبل الذات.
- التعامل مع الطالب الذي لديه تأخر دراسي بسبب نقص جسمي، أو إعاقة جسمية بشكل عادي، دون السخرية منه، أو التشديد عليه.
- تغيير أو تعديل اتجاهات الطالب المتأخر دراسياً السلبية في شخصيته نحو التعليم والمدرسة والمجتمع، وجعلها أكثر إيجابية.
- مساعدة الطالب المتأخر دراسياً على فهم ذاته ومشكلته، وتبصيره بها، وتعريفه بنواحي ضعفه،

والأفكار الخاطئة، وما يعانیه من اضطرابات انفعالية.

قائمة المراجع:

1. جبريل موسى حمدي، نزيه داود نسيمه، أبو طالب، صابر (1992)، التكيف ورعاية الصحة النفسية ، جامعة القدس المفتوحة.
2. زياد بن علي الجرجاوي (2002)، التأخر الدراسي ودور التربية في تشخيصه وعلاجه، ط2، 2002.
3. السيد عثمان فاروق (2001)، القلق وإدارة الضغوط النفسية، دار الفكر العربي.
4. الطشاني عبد الرزاق (1998)، طرق التدريس العامة، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا.
5. عبد الرحمن بن عبد الله الصبيحي (2007)، ضغوط الحياة وأثرها على صحة الطفل، ندوة مقدمة بمستشفى الملك فيصل الموافق ل 31 مارس 2007، الرياض.
6. عبد المنعم الحنفي (1995)، موسوعة الطب النفسي، مكتبة مدبولي، القاهرة 1995.
7. عبدالرحمن بن عبد الله الصبيحي (2007)، الضغوط النفسية المدرسية، ورقة مقدمة إلى ندوة "ضغوط الحياة وأثرها على صحة الطفل"، السبت 12 ربيع الأول الموافق 31 مارس 2007 بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، بمناسبة الاحتفال العالمي بشهر الخدمة الاجتماعية
8. عثمان محمود الخضر (2012)، علم النفس التنظيمي، رؤية معاصرة، آفاق للنشر والتوزيع، ط1، الكويت.
9. مصطفى عشوي (2005)، تأثير ضغوط الحرب في مذاكرة الطلاب الجامعيين، مجلة الثقافة النفسية المتخصصة، المجلد 16، رقم 63، جامعة الملك فهد.
10. ناجي داود إسحاق (2011)، الضغوط النفسية كعامل هام من العوامل التي تؤدي إلى تدني المستوى الدراسي، مصر، دكتوراه منشورة في 30-09-2011، بواسطة Nagydaoud.

11. نصر الله عمر(2004)، تدني مستوى التحصيل والإنجاز المدرسي-أسبابه، وعلاجه- دار وائل للنشر، الأردن.
12. الهاشمي لوكيا(2002)، الضغط النفسي في العمل، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، مخبر تطبيقات نفسية وتربوية، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة، أم البواقي، الجزائر.
13. وليد السيد أحمد خليفة(2008)، مراد عيسى سعد، الضغوط النفسية والتخلف العقلي في ضوء علم النفس المعرفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية.
14. Selye,H(1976),the stress of life, Mc Graw-Hill Company, New-York-Springer 1976,

الجغرافيا إزاء تعدد استخدامات الخرائط في ظل العصر الرقمي المغرب مثالا

Geography Faced with Multiple Uses of Cards in the Digital Age Morocco as an example

أ. عبد المجيد هلال، جامعة القاضي عياض، مراكش- المغرب

ملخص: لقد أثرت تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والثورة المعلوماتية، التي حدثت في نهاية القرن الماضي، في شتى الميادين في العصر الحديث، فأحدثت طفرة أفادت الفرد والمجتمع؛ وذلك من خلال تحسين مستوى إطار العيش باستخدام التكنولوجيا في الحياة العامة، كما أحدثت طفرة في مختلف العلوم، حيث ساعدت على تطوير مناهج وأدوات البحث العلمي، ولا تخرج العلوم التي تعتمد المعطيات ذات البعد الجغرافي عن هذه القاعدة، حيث تأثرت الجغرافيا والخرائطية والجيولوجيا وغيرها بالتقدم الرقمي والتكنولوجي، وذلك من خلال تجديد وتطور وسائل جمع وإنتاج وتحليل ونشر المعلومات وعلى رأسها استعمال نظم المعلومات الجغرافية، ثم عبر توظيف أدوات أخرى كجهاز التوقيع، وآلة التصوير الرقمية، والكاميرا الرقمية، وأيضا الهواتف النقالة، بل إن هذه الأدوات التقنية لم تعد حكرًا على الخبراء فقط، بل باتت منتشرة وشائعة بين عامة الناس، ويتم استعمالها ضمن ما أصبح يعرف بالجغرافيا الهاوية ذائعة الانتشار بين مستعملي الشبكة العنكبوتية، والمنبثقة من الحس الإنساني القائم على الميل التلقائي لتمثل محيطه والرغبة في التعبير عنه بعيدا عن رؤية الجغرافيا المتخصصة، وبشكل أكثر تحديدا، فقد أدى تطور شبكة الأنترنت وانتشارها على نطاق واسع إلى ظهور شكل جديد من الخرائط يمكن قراءته والكتابة عليه من طرف العموم، وذلك منذ ظهور برنامج Google Earth سنة 2004 الذي أتاح إمكانيات البحث في الخرائط عن عناوين أو مدن أو شوارع، وهذا ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع الذي يحاول تسليط الضوء على مكانة الخرائط الجغرافية في ظل الثورة المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية: الخرائط الرقمية، الاستخدامات الخرائطية، النظم الحديثة.

Abstract: There is no doubt that modern information, communications and information revolution technology, which occurred in the world at the end of the last century, have affected various areas of the modern era. They have affected both the individual and the community through improving the lives of individuals by using technology in public life. They also made a boom in various fields of science, where they helped develop methodologies and tools of scientific research.

Science and specialties that depend on data with a geographical dimension follow this rule, influenced by geography, cartographic

geology and other digital and technological progress through the renovation and development of the means of collection, production, analysis and dissemination of information, especially the use of Geographical Information Systems SIG, and by employing other tools such as: device positioning GPS, digital photocopiers, digital camera, as well as mobile phones. However, these technical tools are no longer the preserve of the experts only, but they have become widespread and common among the general public. Furthermore, they are used in what has become known as the amateur geography which is well-known among web users, emanating from the human sense-based automatic tendency to represent its surroundings and a desire to express it away from the vision of specialized geography. More specifically, the Internet development on a large scale has led to the emergence of a new form of maps that can be used by the common public, and that since the appearance of Google Earth in 2004, which allowed the search capabilities in the maps for addresses, cities and streets... This led us to choose this theme, which attempts to highlight the status of maps in the light of the information revolution.

Keywords: Digital maps, cartographic uses, modern systems.

مقدمة:

مع التطورات الحديثة والسريعة في ميدان تقنيات المعلومات والحاسوب، أصبح العالم يعيش عصر جديد يطلق عليه عصر المعلوماتية، وفي ظل وجود شبكة الأنترنت كوسيلة تواصل سريعة وفعالة، وفي إطار شيوعها وإزدياد مستخدميها، تحققت سرعة الاتصال والحصول على المعلومات في تنوعها وغزارتها، ثم تبادلهما، الأمر الذي أدى إلى عولمة المعلومات والأخبار والنظريات والأفكار والمشاريع والاختراعات المعروضة على الشبكة العنكبوتية.

ومن بين الميادين التي بدأت تنمو في العالم الافتراضي ميدان استعمال الخرائطية عبر شبكة الإنترنت، فبعد أن كان هذا الميدان حكرا على المتخصصين (مثل الجغرافيين) والحلقات والمؤتمرات العلمية ذات الصلة بشكل مباشر، شاع استعمال الخرائط بين عامة الناس خلال العقد الأخير، وقد لعبت، في هذا الإطار، مواقع شبكات التواصل الاجتماعي والمونيات دورا هاما ومؤثرا.

وهكذا، تأثرت الجغرافيا، في الوقت الحالي، بتقنيات الخرائطية الرقمية، ذلك أن الفضاءات الافتراضية، والخرائط المتداولة على شبكة الإنترنت، وأجهزة الترموقع (GPS) المدمجة في الهواتف الذكية، جعلت كل التقنيات التي يتم تجميعها عادة تحت إسم الجغرافيا الرقمية واسعة الاستعمال بين عامة الناس، لهذا وبعيدا عن سحر التكنولوجيا، تثار تساؤلات حول طبيعة الرسالة

أو الرسائل الخرائطية¹ التي تنتجها هذه الأدوات والآليات الجديدة، ثم حول تحديات رهانات المستقبل التي على الجغرافي أن يكسبها إن أراد مواكبة المستجدات التقنية الجديدة والمناهج الحديثة ومسايرة التغيرات المستمرة للأحياز الجغرافية. وهذا ما جعلنا نختار هذا الموضوع الهام، الذي يحاول تسليط الضوء على مكانة الخرائط الجغرافية في ظل الثورة المعلوماتية.

الإشكالية:

توجد الجغرافيا في قلب الحركة العلمية المعاصرة، ذلك أن اهتمامها ينصب على المجال الجغرافي، الذي يتعرض لتحولات عميقة ومتسارعة على جميع الأصعدة، مخلفة إشكاليات متشابهة ومعقدة أحيانا، الأمر الذي يستدعي تطوير أدوات وأساليب العمل النظرية والميدانية لمواجهةها واقتراح حلول مناسبة لها بالسرعة والدقة المطلوبين قبل استفحالها، وبالطبع فإن "الجغرافي" الذي يوجد في جوهر هذه الدينامية العلمية والتقنية السريعة، وجد نفسه أمام تحد كبير ورهان أكبر، إذ بات مضطرا للمواكبة، ليخوض غمار هذا التحدي قصد ربح رهانه، وذلك بتجديد قدراته ومهاراته وعتاده وأدواته، حتى يتمكن من الحفاظ على مكانته ودوره في التدريس والبحث العلمي ودراسات التهيئة وإعداد المجال، ولا سيما الأداة الخرائطية التي يكتسب من خلالها الجغرافي والجغرافيا تميزهم عن باقي العلوم الإنسانية.

فما سبيل الجغرافي لرفع هذا التحدي ليتحول من "جغرافي تقليدي" ما زال يستند إلى وسائل تقليدية منها الخريطة الورقية، إلى "جغرافي جديد" يتلاءم مع متطلبات عصره، منها نظم المعلومات الجغرافية على الخصوص؟ وما الوسائل المتاحة أمامه لربح هذا الرهان؟

كما أن الانتقال من الاطلاع على الخرائط إلى التفاعل مع محتواها أدخل مفهوم المعلومات الجغرافية التطوعية التي يوطنها وينتجها الهواة، وبالتالي لم يعد إنتاج المعلومات والخرائط الجغرافية حكرا على المهنيين فقط، بل باتت الخريطة أداة متاحة على الفضاء الافتراضي للتعبير والمشاركة على نطاق واسع، كما يمكن إرفاقها بعناصر صوتية وصور.

وتثير هذه الظاهرة العديد من التساؤلات حول تملك هذه التقنيات الجديدة سواء من قبل الفاعلين الرسميين في القطاعين العام والخاص أو المواطنين، كيف يمكن تعبئة فرص توطين المعلومات الجغرافية على الويب (WEB) لتقريب المعلومات للمواطنين وتنويرهم في إطار حق الحصول على المعلومة؟ كيف يمكن أن يكون لهذا التجديد التكنولوجي قيمة مضافة في عملية التشاور بشأن قضايا التنمية المحلية والجهوية؟ ما هي الآفاق التي يتيحها من أجل إثراء قواعد معطيات جغرافية يساهم في إنتاجها المواطنين؟ ما هي الاستعمالات التي يتيح للمواطنين القيام بها (الاطلاع على معلومات، إضافة أو تغيير أو حذف بيانات مباشرة عبر الأنترنت، الاطلاع على مشاريع وإبداء الرأي)؟ وما هي أهم التحديات التي يطرحها على الجغرافي والجغرافيا؟

¹ - تعني الرسالة الخرائطية آلية من آليات التعبير البياني لإبلاغ معلومة ما لمستقبلها (قارئ ومستعمل الخريطة)، وذلك في أقل وقت وبأقل جهد ممكن؛ أي أنها تستعمل لتبليغ خطاب ما، وبالتالي لها وظيفة تواصلية ذات جدوى كبيرة في سياق العمل والفعل التشاركي (Federica Burini, 2012, p 488).

المنهجية:

تتبع هذه الدراسة المنهج التاريخي لإقتفاء أثر تبدل عُدد وأدوات علم الخرائط ومظاهر تجديدها ومرورها من الورق إلى الرقمنة بعد استعمال برامج نظم المعلومات الجغرافية، كما تتبع المنهج الوثائقي بالرجوع إلى السجلات والوثائق المتفرقة المتعلقة بالموضوع للتعريف بخلفيته النظرية والإجابة على إشكاليته، ثم المنهج التحليلي الوصفي في الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال الملاحظة والمعاينة الميدانية وزيارة المواقع الإلكترونية لمؤسسات عمومية وأخرى خاصة لتتبع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال أمثلة ونماذج محددة، فضلا عن استقراء آراء الفاعلين والمسؤولين واستحضار تجربتنا الميدانية السابقة ضمن مؤسسات التهيئة والتعمير، مع تدعيم تحليلنا باقتراحات وتوصيات تخدم العلاقة بين المعلومات الجغرافية الإلكترونية ومشاركة العموم في التنمية المحلية.

1. نزوع نحو هيمنة الخريطة الرقمية وزعزعة أركان الخريطة الورقية

قبل انتشار الخرائط المطبوعة على الورق لم يكن لدى الإنسان في القديم سوى فكرة محدودة عن حقيقة المناطق المحيطة به، تعتمد على الذاكرة والوصف الشفهي، وذلك عبر إستعمال علامات ورموز لتمييز المجال المعيش (Daniel Iosif, 2017, p 144)، وبعد أن لعبت الخريطة الورقية دورا مهما كأداة أساسية في تخصص الجغرافيا وتخصصات أخرى تهتم بالمجال، باتت في حكم الانقراض التدريجي في ظل الثورة التكنولوجية وتطور البرامج المعلوماتية وظهور عدة برمجيات لرسم التصاميم والخرائط بسرعة ودقة وفعالية.

1.1 ظلت الخريطة الطبوغرافية الورقية أداة الجغرافي بامتياز

انطلقت الخرائط في فجر التاريخ بخطاطة بسيطة تعد معلمة للمسافر والتاجر والرحالة، لكن سرعان من انتقلت إلى مستوى متطور، خلال القرن الثامن عشر مستفيدة من التراكم العلمي المحصل، فتحوّلت إلى ممارسة علمية قائمة بذاتها، تسمى الخرائطية، ففرنسا مثلا طورت هذا العلم (Jean Steinberg, 2002, p 10-12)، وأنتجت أول خريطة طبوغرافية مفصلة للمجال الترابي الفرنسي في القرن الثامن عشر على يد الكرتوغرافي الإيطالي "كاسيني" (Cassini) وأفراد عائلته من بعده (Monique Pelletier, 2007, p7).

وبذلك بزغ عصر الخريطة الطبوغرافية، التي تعد تمثيلا هندسيا مصغرا فوق سند منبسط، يتضمن معطيات وظواهر مجالية متنوعة، مُمَوَّعة فوق المجال الجغرافي، مُعبر عنها برموز خاصة، وُضع مفتاح من أجل التعرف عليها وقراءتها؛ وتضم الخريطة أيضا مقياسا يضبط الأبعاد والمساحات الواقعية للمجال الجغرافي مع نظيره المُثَمَّل، ويشير عنوانها أخيرا إلى طبيعة محتواها.

وقد تحولت الخريطة الطبوغرافية إلى أداة أساسية للجغرافي وغيره، حيث أخذت منحى كبيرا من حيث الصناعة والانتشار، وكذا الاستعمال الذي طال أمده، إلى وقتنا الحاضر، وتعد من إحدى أهم مصادر المعلومات الوثائقية التي يعتمد عليها الجغرافي، حيث شكلت أداة لتناول الروابط والعلاقات بين الوسطين الطبيعي والبشري، ومن السمات المميزة للوثيقة الكرتوغرافية، التي تهتم الجغرافي بامتياز، أنها:

- مورد معرفي يحتوي على معلومات علمية مشخصة وبارزة، تتجسد في الظواهر المجالية الطبيعية والبشرية، أو معلومات مجردة ضمنية تُستقى من معانٍ ودلالات هذه الظواهر، من حيث كينونتها وحجمها وعلاقاتها، والقواعد المتحكمة في كيفية تموضعها المجالي، وملح انتشارها، وكذا مختلف الأبعاد والقياسات الفيزيائية المرتبطة بها من قبيل المسافات، والمساحات، ومستويات الارتفاع.

- أداة للتدبير المجالي في أبعاده المختلفة العسكرية، وكذا المدنية التي تخص البحث العلمي النظري والتطبيقي (Jean-Luc Pinol, 2009, p141)، فالخريطة ليست فقط لوحة فنية لمجال جغرافي ممثل بالأيقونات والألوان والرموز، بل تعد سندا علميا يخترن أفكارا ومعارف، تتمفصل حول ثلاثة عناصر: المجال وهو سندها المادي، والموضوع أي مضمونها، أما الزمن فهو الذي يُوْطرها ويحدد سياقها، ويتضافر كل ذلك ليشكل مُنتجا نهائيا يقاربه الباحث على أساس إشكاليات وفرضيات بأدواته المتاحة.

إلا أنه بعد زمن طويل احتلت فيها الخريطة الطبوغرافية دور بارزا ضمن أدوات الجغرافيا المستعملة في التدريس الجامعي في كثير من الدول (Emmanuel Jaurand, 2001, p44)، بدأت مكانتها تتراجع بفعل منافسة التقنيات الجديدة وتأثير العصر الرقمي، ذلك أنها أضحت، مقارنة مع الخريطة الافتراضية، والخريطة التفاعلية ونظم المعلومات الجغرافية:

- جامدة Statique: تُعمر لفترة طويلة لأن تحيينها يتطلب إمكانيات مادية وتقنية، ليست متاحة في غالب الأحيان، ما زالت مثلا الخرائط الطبوغرافية التي أنجزت في الخمسينيات من القرن الماضي تستعمل في المغرب رغم تقادمها، وعدم تناسبها مع وقائع الميدان المتغيرة باستمرار.

- قليلة الفعالية: كلما تقادمت الخرائط، كما سبق ذكره، فإنها تصبح متجاوزة وغير فعالة في التدخلات الميدانية، وأن دورها الأساس يكمن في تحديد المواقع فقط، لأن معطيات الواقع الميداني تتغير باستمرار وبشكل جذري في أحيان كثيرة.

- بطء التداول: بالقياس للخريطة الرقمية/التفاعلية التي تتسم بالفورية في التداول والتحيين والاستعمال على الشاشة، اعتمادا على الأدوات الإلكترونية، فإن الخريطة الطبوغرافية ضعيفة الاستجابة لمتطلبات السرعة والفاعلية في تساق مع حاجيات المحيط المتزايدة والمتسارعة.

2.1 أثر التكنولوجيا الإيجابي على الخريطة

عكس الخريطة الورقية الثابتة، تركز الخريطة التفاعلية على سند معلوماتي افتراضي، مرتبط ببنك للمعطيات الرقمية، بحيث تكون معلوماتها متجددة وتفاعلية ومتحركة ودينامية، يتم التحكم في عرض عناصرها ورموزها تدريجيا أو في آن واحد، كما يمكن إرفاقها بعناصر صوتية وصور، ومن مميزاتها أنها مرنة دقيقة وسريعة الإنجاز ومتعددة المناولات، تتيح استعمالا واسعة وفق متطلبات المستعمل الكثيرة التي تختلف حسب الوضعيات.

إن هذا الجيل الجديد من الخرائط يعد وليد الذكاء الاصطناعي (Vincent Rialle, 1996, p8-12)، الذي انبثق من تفاعل كثير من علوم الفضاء، والمعلومات، والتواصل، والتسويق،

والوسائط السمعية البصرية، مما يقود إلى علم "التليماتيك"²، الذي لف علم الجغرافيا وأثر في سيرها، ودفع بها إلى العالم الافتراضي، بل يمكن الحديث عن مجال لامرئي، فتوطين المعلومات على الأسناد الرقمية، يتم اليوم عبر وسائل مختلفة (Adresse IP, Bornes Wi-Fi, GSM) وليس فقط من خلال الخرائط والصور الجوية، بل وأن مواقع صناعة الخرائط لم تعد تقتصر على الأماكن المخصصة والمختبرات، بل أصبحت مشاعة للعموم ومنتشرة على الشبكة العنكبوتية، ضمن ما أصبح يعرف وينعت بالجغرافيا الفطرية (Géographie naïve) أو الهاوية (Néogéographie) ذاتة الانتشار بين مستعملي الشبكة العنكبوتية، والمنبثقة من الحس الإنساني القائم على الميل التلقائي لتمثل محيطه والرغبة في التعبير عنه بعيدا عن رؤية الجغرافي المتخصص (Henry Bakis & Jeremie Valentin, 2010, p109-132).

عموما، تستند الكرتوغرافيا المعاصرة إلى التطورات التقنية المرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية، والوسائط السمعية البصرية ونظريات التحليلات التوقعية والمعاينة البصرية العلمية. إنها أدوات جديدة يمكن أن تشكل "كارتوغرافيا تبصرية" (Réflexive)، أدوات جديدة تغطي جزءا من النقص المسجلة على مستوى الكرتوغرافيا التقليدية، وتجعل إدراك المعطيات بكيفية متقاطعة ومندمجة حسب الطلب على شفافية (Calques) مرنة في التداول والتركيب، وبصفة عامة، تساعد هذه الإمكانيات التقنية على حسن شرح ما نعرفه، وإدراك ما لا نفهمه (Jean-Philippe Antoni & autres, 2004, en ligne).

ترتكز الخريطة الرقمية/الافتراضية على سند معلوماتي، تعرض على الشاشة، وهي أيضا متعددة الوسائط، مما يسمح لها بأن تكون دينامية وتحريكية (Animée)، وثلاثية الأبعاد، وصوتية، معبرة عن ظواهر المجال، عاكسة حقيقة الميدان بكيفية افتراضية (Jean-Philippe Antoni & autres, 2004, en ligne).

من حسناتها أيضا، أنها تسمح بالانتشار السريع والواسع للمعلومة وبالتالي تبادلها بين مختلف الفاعلين، ويمكن كذلك للإدارات الرسمية أن تتقاسم من خلالها المعلومة فيما بينها ومع المواطنين تماشيا مع مقتضيات الدستور المغربي لسنة 2011، حيث تنص الفقرة الأولى من الفصل 27 على ما يلي "المواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام"، بل يمكن إشراك المواطنين وجمع تطلعاتهم عبر خرائط حول مشاريع معينة، إذا توفرت فعلا إرادة نشر خرائط تفاعلية تركيبية لمشاريع التدخلات المجالية في أفق إشراك الساكنة المحلية المستهدفة في اتخاذ القرار وفقا لانتظاراتها وأولوياتها وخصوصيات الوسط المعني، إنها وسيلة فعالة في خدمة الجغرافيا الجديدة والخرائط التشاركية، ذلك أنه في إطار المشروع التشاوري والتشاركي لتهيئة المجال وتديبره، تمثل الخريطة وسيلة ناجحة وفعالة تؤدي وظيفتين متكاملتين:

² التليماتيك (Télématique): يعني مجموع التقنيات والخدمات التي تجمع بين الموارد المعلوماتية (les ressources de l'informatique) ونظم الاتصال المتعددة (télécommunications).

- من جهة أولى، تسمح الخريطة بجمع وبناء التأويلات التي يتمثلها الأفراد على بعض المشاريع المحددة فوق المجال، كما أن الأشكال الموطنة عليها تسمح بالتعرف على بعض الإكراهات والمعوقات المرتبطة بالتنمية أو السكن أو الصحة مثلا.

- من جهة ثانية، يعطي هذا المشروع المنبثق من الخريطة والممثل عليها إنتاجا غنيا بالمعلومات والمعارف القيمة والوجيهة المرتبطة بالممارسات والمهارات والمؤهلات المحلية والجهوية التي تسمح بتوجيه المشاورات حول الأسس المشتركة.

هكذا تعتبر الخريطة الرقمية التشاركية على المستوى العملي، أداة للمعرفة وفي نفس الوقت غاية وهدفا نهائيا، فهي تساعد في سيرورة اتخاذ القرار من حيث أنها تمثل مرجعا مشتركا ومصدرا للمعلومات كذلك، وتتطور مع تطور التشاور والتحاور بين الفاعلين، إذ تشكل في البداية الأرضية التي يتعرفون من خلالها على المجال المراد التدخل فيه وكذا محيطه، ليتم تحيينها، في سياق تغذية راجعة، حسب الأفكار والمشاريع التي يتم اقتراحها، إلى أن تصل إلى وثيقة ملخصة للمشاريع والقرارات النهائية.

2. اتساع دور الخريطة الرقمية وتعدد استخداماتها

يمكن القول أن العصر الذهبي للخريطة الطبوغرافية الورقية بدأ يتهاوى في ظل الثورة التكنولوجية وتطور البرامج المعلوماتية وظهور عدة برمجيات لرسم التصاميم والخرائط بسرعة ودقة وفعالية، وما حملته من بروز أداة منافسة تتعلق بالخريطة الافتراضية.

1.2 التعبير عن الحاجة لتوظيف الخرائط الرقمية في تدبير الشأن العام

نظرا لحضور الخرائط الرقمية في العديد من المواقع الإلكترونية والهواتف الذكية، فمن السهل أن ننسى أنها حديثة الظهور نسبيا، ففي المغرب ظهرت أولى محاولات تحويل الخرائط إلى محتوى رقمي في بداية القرن الحالي، عندما قامت إحدى شركات القطاع الخاص تدعى "Géoconseil" بإنجاز قرص مدمج يتضمن خريطة مدينة الدار البيضاء سنة 2002 (CD Casa³ FinKoum) وحولته سنة 2006 إلى موقع إلكتروني⁴، والذي قدم بيانات الشركات والمؤسسات العمومية بجانب خريطة صغيرة، إضافة إلى إمكانيات نتيج البحث في الخرائط وإعطاء إرشادات، أي توطین عنوان أو شركة وإظهارها على الخريطة.

أما على مستوى البحث العلمي، فتجدر الإشارة إلى أن ملامح المعالجة بواسطة هذه الأداة قد اتضحت في أعمال الجغرافيا بالمغرب خلال الربع الأخير من القرن العشرين (بوشتي الفلاح، 2003، ص22)، وهكذا عرف العقد الأخير إحساسا متزايدا بأهمية الخريطة الافتراضية في التخطيط والتسيير.

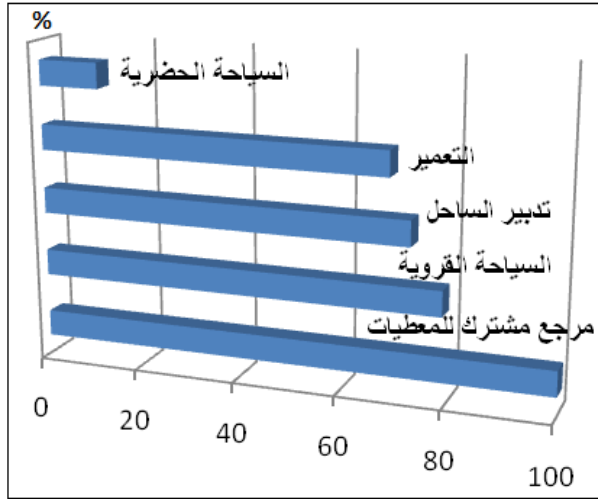
فقد أظهرت نتائج بحث ميداني (Sanaa Nakhli, 2011, p204) استهدف معرفة انتظارات وأولويات فاعلين محليين من إدخال أدوات نظم المعلومات الجغرافية في تدبير الشأن المحلي أن أغلبهم يتفقون على فائدة هذه الأداة في إنتاج وتوفير معطيات مشتركة، يمكن أن تشكل أرضية

³- يعني بالعربية: أين أنت في الدار البيضاء؟.

⁴ -<https://cartesdumaroc.wordpress.com/2006/11/28/wwwfinkoumcom-localiser-une-adresse-une-entitee-ou-un-commerce-sur-la-carte-de-la-ville/>

خرائطية رقمية لمختلف المتدخلين، ومن شأن ذلك أن يساعد في تسهيل الحوار ضمن سيرة التشاور بشأن قضايا التخطيط والتدبير المندمج للمجال، سيما وأن الجانب التطبيقي لنظم المعلومات الجغرافية أبان على أنها أداة تسخر في ربح الوقت والجهد في إنتاج الخرائط وتتبع المجالات والتحكم في تدبيرها بناء على قواعد المعطيات.

وفي ما يلي عرض بياني لأهم انتظارات وأولويات الفاعلين التتميين بإقليم الصويرة من إدخال نظم المعلومات الجغرافية في التدبير، تم عبر استطلاع سنة 2011.



المصدر: Sanaa Nakhli, 2011, p 116

يتأكد من المبيان أعلاه أن المستهدفين من بين الفاعلين الترابيين واعون بأهمية إدراج هذه الوسيلة الرقمية الجديدة في تدبير أنشطتهم وميادين تدخلهم، ومتفقون بكيفية تامة على دورها في توفير المعطيات المشتركة للتقاسم والتوظيف، تلك التي تعد المنطلق القاعدي لبناء استراتيجيتهم المهنية باعتماد نظام المعلومات الجغرافية.

2.2 بؤادر إدراج الخرائط الرقمية في أورش التنمية بالمغرب

يتضح هذا الأمر من خلال أمثلة معبرة عن الحاجة لهذه الأداة الخرائطية الجديدة:

- يهم المثال الأول مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في إطار تبادل الخبرات والتجارب سنة 2007 كتابا لخصت فيه الأدوات المنهجية المستعملة من قبل مختلف المؤسسات العمومية أو الخاصة في سيرة ترجمة المشاريع على أرض الواقع، ومن بين هذه الأدوات تم ذكر الخريطة باعتبارها وسيلة أساسية تستعمل في التشخيص الترابي التشاركي (Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité, 2007, p36)، إلا أن الاطلاع على بعض وثائق المشاريع التي أنجزت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالأحياء غير المهيكلية، بينت أن الخرائط المستعملة لم توظف بالشكل الذي يخدم أكثر تدخلاتها، الأمر الذي يؤكد بداية الانفتاح على هذه الأداة الجديدة.

- يخص المثال الثاني بداية انخراط القطاع الخاص في استعمال الخرائط الرقمية والمعطيات ذات البعد الجغرافي، الذي بدأ يتضح في نشاط العديد من الشركات والمقاولات، سواء تلك التي تقدم هذه الخدمة تحت الطلب أو التي تستعملها أداة في سياستها التجارية والتسويقية، حيث تم في هذا الصدد إنجاز بحوث ميدانية لمجموعة من الشركات الكبرى التي تنشط بالمغرب. منها على سبيل المثال إنجاز تطبيقات عملية للتتبع المباشر للسيارات بواسطة الخرائط الرقمية عن طريق وضع جهاز "النظام العالمي لتحديد المواقع" (Appareil GPS portable) المتعلق بالسيارات، من خلال تثبيت أجهزة للاتصالات تقوم بإرسال معلومات بهدف تحديد مساراتها (L'optimisation d'itinéraires) ضمن شبكة الإحداثيات الجغرافية، وضبط سرعتها، والتعريف باسم الطريق التي تمر منها، أي اختيار الممرات المناسبة والمسارات الطرقية، التي يمكن أن تأخذها سيارة أو شاحنة في المجال لتوزيع البضائع والمنتجات، بناء على متغيري المسافة والزمن. ويتم ذلك عبر جمع معطيات وإحداثيات المحلات التجارية استنادا للبحث الميداني واستخدام جهاز النظام العالمي لتحديد المواقع، ثم معطيات وصفية تتعلق بالطرق: أسمائها، وأنواعها، وعرضها، وحالتها حسب فصول السنة، وأماكن أشغال التهيئة، والسرعة المسموح بها في الطريق (عبد المجيد هلال، 2014، ص 285-287).

والمواقع أن هذه الممارسة الرقمية الجديدة بدأت تتسع وتنتشر مع مرور الوقت، وتيسر تداولها اقتصاديا وتقنيا.

- يتعلق المثال الثالث بجذوى إدراج الخرائط الرقمية في المجال التجاري والخدمات، ذلك أن إنشاء نظام معلومات جغرافي شامل خاص بالبيانات التجارية، يمكن من معرفة استراتيجية المجال المستهدف من قبل المقاولات المنتجة التي ترغب في تدبير أنجع لعلاقتها التجارية مع محيطها الجغرافي، حيث إنّ التمثيل الكرتوغرافي وتحليل المعطيات السوسيو ديموغرافية والسلوكية والاقتصادية والإحصائية، تعدّ بمثابة عناصر ومفاتيح لتحسين شبكة توزيع وبيع المنتجات، لكونها تساعد المقاولات على معرفة الحالة الطرقية المؤدية إلى بائعي المنتج محليا، ودرجة تنافسية المنتج، ونوعية وسيلة الشحن التي يمكن إرسالها وفقا لحالة الطرق والعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية، والتخطيط القبلي لمسار جولات توزيع البضائع (عبد المجيد هلال، 2014، ص 289).

وهكذا، فإنجاز دراسات جغرافية من هذا القبيل من شأنه أن يجعل البحث العلمي الجامعي أكثر انفتاحا وارتباطا بالقضايا الحديثة التي تدرج في إطار التنمية، كمسألة "الجيوماركتينك" (Géomarketing)، التي تشكل الخرائط والمعطيات ذات البعد الجغرافي وسائلها الأساسية (Philippe Latour & Jacques Le Floch, 2001, p171). وقد لامسنا ميدانيا من خلال مشاركتنا في بحوث لتطبيق الجيوماركتينك⁵ ضمن فريق للبحوث الميدانية، افتقارها للنظرة الشمولية وغلبة المقاربة التقنية للمعلومات والنظرة التجارية عليها، وهو نقص يمكن أن يفتح آفاقا واعدة لتشغيل لمتخرجين جغرافيين متمكنين من تقنيات البحث

⁵ - كان ذلك خلال العقد الماضي في إطار اشتغالنا داخل فريق للبحوث الميدانية ضمن شركة Géoonseil المتخصصة في نظم المعلومات الجغرافية، سنوات 2002 و 2003 و 2004.

الميداني والخرائطية، ونظم المعلومات الجغرافية، والتخطيط التنموي، وتصور المشاريع ومواكبتها وتقييمها على أرض الواقع.

3.2 إطلاق خدمات إلكترونية إدارية حول التصاميم والخرائط وباستعمالها كوسيلة

يقصد بالخدمة الإلكترونية، كل خدمة مقدمة من طرف مؤسسات الدولة المركزية أو مصالحها الخارجية إلى المرتفقين والمتعاملين معها من خلال قناة إلكترونية: شبكة الأنترنت (المواقع الإلكترونية، الرسائل الإلكترونية، استمارات ونماذج طلبات خدمة ما) أو الهاتف (الرسائل القصيرة، مراكز الاتصال) أو الشبائيك الأوتوماتيكية (الأكشاك والشبائيك الإلكترونية)، في هذا السياق، تشير الأرقام الرسمية في المغرب إلى أن تم إحصاء 317 خدمة إلكترونية سنة 2010 مقابل 286 خدمة إلكترونية سنة 2008 (Ministère de la modernisation des secteurs), وقد تبين لنا من خلال التنقيب والبحث المباشر عبر الشبكة العنكبوتية لمحتويات الخدمات المقدمة، أن منها ما يقدم معطيات حول التصاميم والخرائط، ومنها ما يستعمل هذه الأخيرة كوسيلة.

يتعلق الأمر، في المثال الأول، بإطلاق خدمات إلكترونية خاصة بوثائق التعمير (تصاميم التهيئة، تصاميم التنمية، مخططات توجيه التهيئة العمرانية) على المواقع الخاصة لبعض الوكالات الحضرية⁶ خلال سنة 2016⁷، إذ تعرض مضامين مخططات وتصاميم التعمير المعمول بها على شاشة الحاسوب مع إمكانية تحديد المستعمل لمواقع العقارات حسب وثيقة التعمير المعنية بالمجان، كما تتيح المواقع الإلكترونية المذكورة إمكانية الاطلاع على المساطر والأنظمة التقنية والوثائق المطلوبة لتراخيص التجزئ والبناء وفي أقصر الأجل دون التنقل إلى مقر الإدارة، ومن دون شك يعكس هذا الأمر جانبا من جوانب تسهيل الولوج للمعلومة وتوفيرها بالمرونة واليسر للزمين للمواطن والمستثمرين والهيئات المهنية كالمهندسين المعماريين والمساحين الطبوغرافيين.

أما المثال الثاني، فيهم خدمة إلكترونية وجهت للناخبين في الاقتراع التشريعي لسنة 2016، ويتعلق بوضع تطبيق إلكتروني يحمل على الهاتف، ليتمكن مستعمليه من معرفة المسارات التي تؤدي إلى مكاتب التصويت الخاصة بهم عبر خريطة رقمية، وذلك بعد إدخال المعلومات الشخصية طبعا إلى التطبيق. وتم تعزيز هذه الخدمة الإلكترونية بوضع موقع إلكتروني⁸ يمكن هو الآخر من تحديد الموقع الجغرافي للمستعمل -نسبة إلى عنوانه- وإظهار الطريق المؤدية إلى مكتب التصويت في الخريطة الرقمية.

وفي المثال الثالث، قامت المندوبية السامية للتخطيط بتطوير تطبيقات معلوماتية لتيسير استعمال ونشر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، عبر خرائط موضوعاتية على صعيد الجماعات الترابية والتجمعات السكنية القروية والأحياء بالمدن؛ أي حسب المستوى

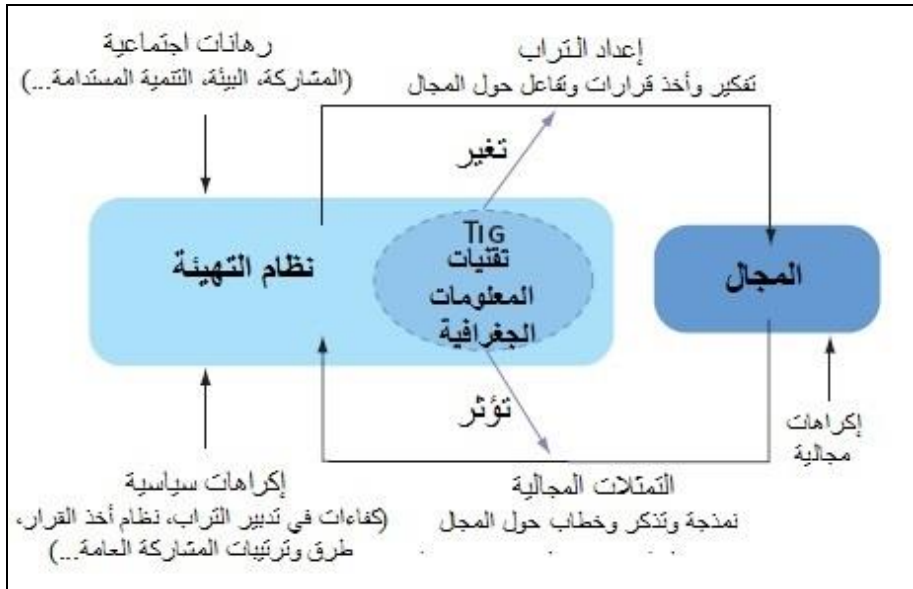
⁶- وصل عدد الوكالات الحضرية المحدثة بالمغرب إلى 30 وكالة، سنة 2017، موزعة على التراب الوطني، وهي مؤسسات شبه عمومية تابعة للدولة مكلفة بالتخطيط والتدبير العمرانيين على مستوى إقليم أو عدة أقاليم أو جهة، ويحدد النفوذ المجالي لاشتغال كل وكالة حضرية بمرسوم.

⁷- مثال الوكالة الحضرية لأكادير على الرابط التالي: <http://visor.grafcan.es/agadir/>

⁸- www.listeselectorales.ma

المجال الذي يحتاجه المستعمل لهذه الخدمة، وبالفعل يمكن هذا التطبيق الموجود على شبكة الأنترنت⁹، من تمكين مختلف المستعملين (أفرادا ومؤسسات) من معلومات إحصائية على شكل خرائط جاهزة للطبع متضمنة المفتاح والمقياس وموقع المنطقة المعنية ضمن الخريطة العامة للمغرب.

يظهر من خلال هذه الأمثلة أن اختزال الخريطة في الجانب التقني بات أمرا متجاوزا، لأنها أداة وظيفية فعالة لهيكل التدخل الفردي والجماعي في مسار التنمية، حيث توجه سلوك الفاعلين (Pierre Lascoumes, 2007, p3) وتصح تمثلاتهم للمجال المستهدف، ومن دون شك، يتعزز ذلك مع الثورة الرقمية في عالم الاتصال والتواصل، التي تؤثر، في الوقت الراهن، في كيفية إدراك المجال الجغرافي عبر الخرائط، إذ أصبح بالإمكان استخدام تطبيقات خرائطية تحدد مكان التواجد، ومن الممكن إعداد خرائط تناسب احتياجات كل ميدان، ومنه يغير هذا التطور من الأفكار، ويؤثر على قرارات وتمثيلات الأفراد والجماعات والفاعلين الرسميين على حد سواء، وهذا ما يدفعنا إلى تبني الطرح القائل بأن تكنولوجيات المعلومات ذات البعد الجغرافي¹⁰ (TIG) تشكل وسائط أساسية في سيرورة التهيئة المجالية، كما يوضح الشكل الموالي.



المصدر (بتصرف): Boris Mericskay, 2011, p 144

3- الرهانات الكبرى للجغرافي "الجديد" في المستقبل

مهما تطورت التقنيات والأدوات فإن الجغرافي/الإنسان بذكائه الطبيعي يبقى قائدها ومديرها ومستغلها، وبالتالي فإن النزعة التكنولوجية ليست محاولة لتجاوز المبادئ الجغرافية الكلاسيكية

⁹ - <http://rgph2014.hcp.ma/>

الموروثة، وأدوات البحث التقليدية المتعارف عليها، بل هي وسيلة جديدة لإدماج هذه المبادئ بصيغ عصرية في مناهج ونظم تقنية أكثر شمولية وفعالية.

إن قدرة الجغرافي على التكيف ومسايرة التجديد باعتماد الأدوات الجديدة هو الذي يعطي قيمة مضافة لعمله، ويحافظ على مكانته من حيث تطوير القدرة على الانخراط في ما هو فعال وذو مردود، فالأداة المعلوماتية الجديدة المتمثلة في الخريطة الافتراضية، ستمكنه من رفع إيقاع عمله بفعالية وحصافة، ومن تملك أدوات عمله بصنع خرائطه، مما يجعل منه سيد مجاله الجغرافي، بل وفاعلا ترابيا قادرا على التشخيص ومعالجة المعطيات بكيفية ميكانيكية بواسطة الآلة، ليقترح من محصلاتها سيناريوهات ووجهات نظر متعددة للمعالجة، بل وطرح بدائل لبناء مشاريع تنموية مجدية، في وقت وجيز وبفعالية تلائم انتظارات المستهدين. ويعد التكوين الأساس والمستمر المدخل الناجع لخلق هذه الطينة من الجغرافيين الجدد.

1.3 مواصفات الجغرافي الجديد

يحيل مفهوم الجغرافي الجديد على معنى وصفه، يتفاعلان باستمرار بحكم مستجدات الواقع، "الجغرافي" مهنة ووظيفة ثابتة تتعلق بعالم أو باحث متخصص في دراسة سطح الأرض ونظمه بمختلف مكوناته الطبيعية والبشرية، و"الجديد" صفة متجددة في سياق زمني متواصل ومتحرك بدوره، تتغير هذه الصفة في اتصال مع تحديث الأساليب والأدوات، فالجغرافيا كما هو معلوم انتقلت من الوصف إلى التحليل إلى التفسير إلى التطبيق، وبالموازاة مع ذلك توالى نظريات تدرجت من الحتمية إلى الإمكانية إلى الاحتمالية إلى البنائية، ومن ثمة فإن كل وضعية سابقة تنعت بالتقليدية، -جغرافي تقليدي-، والمالية بالجديدة أو الحديثة، -جغرافي عصري-.

وفي خضم هذا المسار التطوري، يمكن أن نتحدث اليوم عن "الجغرافي الجديد"، الذي يحتفظ بخصائص ومقومات الفكر الجغرافي المكتسب من حيث الثقافة والقدرات العلمية والمنهجية والتقنية، التي يوظفها لمقاربة الإشكاليات المجالية التي تواجهه، مع ضرورة إدماج مقومات التكنولوجيا المعلوماتية الجديدة، التي تعددت أدواتها وتطورت بكيفية لافتة، مما يُمكن جغرافي اليوم من الاشتغال في الميدان لضبط معطياته المُجمَّعة، إذ يوظف مثلا جهاز التموقع (GPS)، وآلة التصوير الرقمية، والكاميرا الرقمية، وأيضا الهاتف النقال، بكيفية منسجمة ومترابطة، ومن هنا فإن اكتساب قدرات التحكم فيها، بل وتملكها يساعده على الحفاظ على مكانته الريادية في المجال الترابي، من جهة، وتحقيق استقلاليتة عن فروع من العلوم الأخرى التي كان يستعير منها أدوات عمله، من جهة ثانية، نحيل هنا على صنع الخريطة الطبوغرافية من قبل المهني الكرتوغرافي، أو الجغرافي الكرتوغرافي المتخصص.

2.3 تملك التقنية المعلوماتية ونظم المعلومات الجغرافية

يكشف الواقع أن الطفرة التي أحدثتها نظم المعلومات الجغرافية في تطور المعرفة والبحوث الجغرافية التطبيقية، لا توازيها نقلة واضحة على مستوى فتح مسالك للتكوين متخصصة في

10- تشمل تقنيات المعلومات الجغرافية (TIG) جميع الأدوات والتقنيات والأساليب لتمثيل وتصنيف وتحليل المعطيات الجغرافية، وإنتاج ونشر التمثيلات المجالية (الخرائطية بمساعدة الحاسوب، نظم المعلومات الجغرافية، خدمات الخرائط على شبكة الإنترنت، والاستشعار عن بعد، جهاز التموقع GPS).

الخرائط بشعب الجغرافيا بمختلف الجامعات المغربية¹¹، علما أن هناك شعبا أخرى بكليات العلوم فتحت تخصصات في هذا الشأن، الأمر الذي يفرض تحديات جديدة على مستوى تطوير الكفاءات الجغرافية أمام محدودية الإمكانيات، غير أن هذا لا يعني غياب المبادرة والاجتهاد، ذلك أن الجغرافيا والجغرافيين المغاربة لم يتخلوا عن الانخراط في التكوين الأساسي والذاتي في مكون الخرائط، ولا يفقدون عنصر التحليل التركيبي للقضايا الأنوية المرتبطة بتهيئة وتنظيم المجال الجغرافي ومركباته، سواء عن طريق النص أو بواسطة الخرائط، بل أبانوا عن رغبتهم في تطوير أدوات وأساليب اشتغالهم داخل أسوار الجامعة وخارجها. فهم منفتحون طبعاً على المشاركة في مشاريع إعداد التراب والتنمية الترابية على غرار الإسهام في إعداد الخرائط التركيبية اللازمة للتشخيص والاستشراف الترابي، لكن هذه المكاسب ما زالت محدودة كما ونوعاً.

3.3 إكساب الجغرافيا كفايات نوعية لتأهيله وعصره مهمته

بالإضافة إلى الجانب التقني المهم السابق الذكر، الذي يوفر الأداة الرقمية الفعالة لعمل الجغرافي الجديد، فإن الاشتغال على تنمية كفايات أساسية وقدرات أخرى ملائمة من شأنها أن تنتج جغرافيين بمواصفات عصرية، منها على الخصوص:

- البعد التبصري: صفة الباحث الجغرافي الذي يتتبع عمله بالتأمل الفاحص والنقد الذاتي العميق، ويعمل في ضوء ذلك على تصحيح مساره على جميع المستويات، من أجل تجويد عمله، كفاية يمكن اكتسابها بالتكوين الأساس أولاً، وثانياً عن طريق التكوين الذاتي من خلال التواصل والانفتاح على الأنشطة العلمية بمختلف المحافل العلمية الوطنية والأجنبية، والمشاركة في فعالياتهما، والعمل على استثمار محصلاتها في نمط اشتغاله.

- التفتح العلمي: يواكب المستجدات العلمية على مستوى المعارف العامة والمنهجية والمفاهيمية والإجرائية، التي توطر حقل الجغرافيا وتوجه مساره نحو الأحسن؛ وحسبنا أن هذا الأمر متداول في الدول المتقدمة التي تحتل الريادة في البحث العلمي، الأنكلوسكسونية منها على الخصوص، التي تحتل موقعا وازنا على الشبكة العنكبوتية، وبذلك فإن الانخراط في هذه الأخيرة بكيفية مفيدة، يكسب الجغرافي موارد جديدة، غير أن الأمر يستدعي التحكم في اللغات الأجنبية المؤثرة في الوقت الراهن.

- التنوع اللغوي: أضحى العنصر اللغوي جوهريا بالنسبة للجغرافي الجديد، فهو مضطر لتنويع لغاته وتقوية رصيدها، سيما الإنجليزية التي تهيمن على البحث العلمي وتسيطر على موارد الشبكة العنكبوتية، التي باتت بدورها مصدرا لنشر المعارف وتقاسمها وتوظيفها في البحوث الميدانية.

¹¹ - حسب علمنا تم فتح التكوينات التالية:

- Licence d'Université Spécialisée (LUS), Système d'Information Géographique et Gestion de l'Espace (SIGGES), Faculté des Lettres et des Sciences Humaines- Kenitra.

- Master Spécialisé: SIG, télédétection et cartographie appliqués à l'aménagement, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Mohammedia.

- البحث المهيكل: الذي يتم داخل مؤسسات منظمة ومختبرات مهيكلية، تتولاه فرق متعددة التخصصات، تشتغل ضمن مشاريع تدرج في إطار الشراكات والتعاون والتعاقد، إن اندماج الجغرافي الجديد في هذه البنيات من حيث التأسيس والممارسة يمكنه من المشاركة والتقسام والإنجاز المشترك، ومن رفع مردودية علمه.

- بحث القرب: إن اهتمام الجغرافي الجديد بالمعارف الجغرافية العامة، أمر مفيد في تمثين تكوينه وتقوية شخصيته العلمية، وصل مناهجه، وتطوير مقارباته، تلك التي تشكل موارد ثمينة في بحوثه الميدانية، التي تعد بدورها المحك الجوهرية الذي يطبق فيه موارده وتقنياته الجديدة، على ألا يفهم من هذا التوجه أنه التعامل مع المجال الجغرافي كإطار فارغ يدرس فقط من خلال الاعتماد على العمليات الحسابية-الرياضية (باستخدام النظم المعلوماتية الحديثة) لتحليل قضايا جغرافية، بل هو وعاء يضم كائنات يشكل الإنسان عمودها الفقري وبواسطته ومن أجله تتم التنمية بمختلف أبعادها، والأكد أن استيعاب هذه الحقيقة سيجنب الجغرافي والجغرافيا السقوط في مآهات عدم الجدوى بالنسبة للمجتمع، كما حصل في السبعينيات من القرن الماضي بسقوط الجغرافيا بما اصطلح عليه بأزمة التفكير الجغرافي (Paul Claval, 1974, p9)، حيث الانفصام عن ما يشغل الإنسان. وإذا كانت الأزمة المذكورة قد تم تجاوزها بعد ذلك من خلال الثورة المنهجية التي انبثقت عن استعمال الوسائل الكمية في التحليل الجغرافي، فإن هناك من الباحثين الجغرافيين من يؤكدون على أن كثرة وتراكم الدراسات الجغرافية ذات الطابع التقني، في الوقت الحالي، يفتح الباب على مصراعيه لأزمة جديدة للتفكير الجغرافي بابتعاده عن قضايا المجتمع (Daniel Losif, 2017, p148-149).

عموما، فإن هذا المدخل يحيل على بحث القرب، الذي يمارس في المجال الترابي المحلي للجغرافي، بحيث يوفر له فرصة من أجل الإبداع والابتكار والإنتاج، من خلال توظيف موارده المتعددة ليقتراح حولا في إطار بناء مشاريع للتنمية المحلية، وبفعل هذه العمليات التدخلية يكون قد مارس مهامه الطبيعية في المجال الجغرافي الخاص به، ويكون قد اضطلع بدور الفاعل الترابي المنتج.

خاتمة:

يتضح أن هناك جهود تبذل لتوظيف "ثورة المعلومات" المعاصرة لإتاحة الفرصة للمجتمع للانتفاع بما تحتويه من معارف ومهارات، ومن ثمَّ توظيفها لمواجهة مشكلاته، الحالية والمستقبلية، العملية والعلمية منها، وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن عمليات التطوير بطيئة، مما يستدعي تحيين الآليات والميكانيزمات عبر استثمار فرص توطين المعلومات الجغرافية على الويب لتشجيع اللقاء بين الفاعلين المدبرين والمواطنين، ويندرج هذا في إطار التجديد التكنولوجي الذي أثبتت الدراسات أنه يشكل إحدى الروافد الأساسية في سيرورة دينامية الأحياء الجغرافية، حينما تتوفر لدى الفاعلين قدرات التجديد وتصور حلول جديدة للمشاكل المطروحة في حيزهم الجغرافي عبر مقاربات تستحضر الجانب الاجتماعي أكثر من التقني، ويمر ذلك عبر التشارك

والتشاور والتوافق باستخدام التطورات التكنولوجية الحديثة وتقنيات المعلومات الجغرافية من قبل صانعي القرار والمواطنين على حد سواء، ولعل أولى الأولويات تتمثل في تطوير مناهج ومضامين التعليم حتى يتماشى مع متطلبات مجتمع وعصر المعلومات.

ولا تخرج الجغرافيا عن هذه السياقات، فسيرورتها في علاقة مع أدواتها ولا سيما الخرائطية منها، علاقة تفاعلية متغيرة، متمثلة في النزوع نحو هيمنة الخرائط الرقمية ضمن العالم الافتراضي، وزعزعة أركان الجغرافيا الأكاديمية، التي وجدت نفسها أمام تحديات جوهرية.

وهكذا، فالجغرافيا على غرار العلوم الأخرى، تخضع لمنطق التجدد لمواكبة متطلبات عصرها، غير أنه على عكس المراحل السابقة، تتعرض اليوم لضغط قوي، يدفعها إلى سرعة الانخراط في التجديد، بإعمال موارد جديدة وأدوات تقنية معقدة وفعالة، الأمر الذي خلق تحد كبير أمام الجغرافي ورهان جديد لكسب هذا التجديد بتغيير وضعه نحو الأحسن وتحديث مهامه حفاظا على مكانته وحرصا على تقوية مهنته، في سياق ظهور الجغرافية الفطرية أو الحسية "La néogéographie"، المستندة إلى مناوالات الخرائط الرقمية من قبل المبحرين على الشبكة العنكبوتية، بدون سند علمي، مما خلق تشويشا على الجغرافيا العالمية، التي من مهامها الجديدة الانتشار خارج أسوار المؤسسة العلمية لإظهار مفعولها، والدفاع عن كيانها أمام هذه الجغرافيا الشعبية الطافحة من الشبكة العنكبوتية. إن بوادر هذا المسار الجديد بدأت تتجسد ببطء على أرض الواقع، مبشرة بتزايد التعاطي المتزايد معها.

ويعد تجديد الأدوات والوسائل بالانتقال إلى العالم الرقمي، سيما مجال الخرائط، مطلباً أساسياً للجغرافي الجديد التي يتطلع لمسايرة مستجدات عصره ليتفاعل معها إيجابياً قصد تبرير جدوى عمله وإبراز نفعية مهنته، غير أن هذه الأدوات تبقى مجرد سند وظيفي في خدمته، ذات طبيعة نسبية، ويظل الجغرافي هو المتحكم فيها والموجه لها، فبفضل يقظته ومواكبته يمكنه الحفاظ على دوره الفاعل والمؤثر في مجاله الحيوي، حقيقة أن الذكاء الاصطناعي المتجسد حالياً في نظم المعلومات الجغرافية يحقق نقلة نوعية في الأداء، لكنه يظل تحت تصرف الجغرافي، ولا يمكن أن يعوض الذكاء البشري الذي صنعها وطورها، وفي هذا الصدد فإن الوعي بأهمية الدخول في هذا الدينامية بدأ يترجم إلى وقائع على الميدان، وإن كان بوتيرة بطيئة، لكنها ثابتة وواحدة.

إن الحفاظ على المكاسب المعرفية والتطبيقية للجغرافيا، المتراكمة منذ قرون، يستدعي نهج استراتيجية واضحة تقوم على عنصر التكوين الأساس والمستمر ضمن مقاربات بيداغوجية مندمجة وفعالة توفر للجيل الجديد من الجغرافية إمكانية تملك كفايات تضعهم على سكة التجديد، تتمثل في التشبع بالمقاربات الوظيفية المثمرة والتمكن من المفاهيم المهيكلية والمتجددة وتملك منهجية استعمال الأدوات الرقمية الفعالة، تلك الموارد التي تضمن قيادة العمل الجغرافي في التنمية المجالية، وفي هذا الصدد يتضح ظهور وبداية انتشار هذه النزعة ضمن اهتمامات المؤسسات العلمية والخاصة.

قائمة المراجع

1. بوشتي الفلاح (2003)، نصف قرن من العمل الكارطوغرافي بمخبر الخرائطية بالمعهد العلمي. الوسط الطبيعي ودينامية المجال بالمغرب، دراسات جغرافية، أشغال الملتقى التاسع للأيام الجيومورفولوجية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، سلسلة ندوات ومناظرات، ع3.

2. عبد المجيد هلال (2014)، دور نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الولوجية الجغرافية: حالة الجماعة القروية مولاي عبد الله بظهير الجديدة (المغرب). مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18، جامعة سطيف 2، الجزائر.

3. Boris Mericskay (2011), «Les SIG et la cartographie à l'ère du géoweb : vers une nouvelle génération de SIG participatifs ». *L'espace géographique*, volume 40, n° 2.

4. Daniel Iosif (2017), «En géographie, comme en science, l'original est lié avec l'originnaire». *Revue Cinq continents*, volume 7, n° 16.

5. Emmanuel Jaurand (2001), « Les géographes français et la carte topographique sous la IIIe République ». *Bulletin du comité Français de cartographie*, n° 167, mars 2001.

6. Federica Burini (2012), «Cartographie et participation pour la coopération environnementale : le terrain et la restitution des savoirs traditionnels en Afrique subsaharienne ». *Revue Annales de géographie*, 5/2012, n° 687-688.

7. Henry Bakis & Jeremie Valentin (2010), «Amateurisme, cartographie et géographie à l'heure du WEB 2.0: questionnement autour de la néogéographie ». *Networks and Communication Studies, NETCOM*, volume 24, n°1-2.

8. Jean-philippe Antoni & autres (2004), «Cartographie interactive et multimédia: vers une aide à la réflexion géographique». *Cybergeog: European Journal of Geography* [En ligne], Systèmes, Modélisation, Géostatistiques, document 288, consulté le 20 janvier 2018. URL: <http://cybergeog.revues.org/2621>.

9. Jean Steinberg (2002), Cartographie: Systèmes d'information géographique et télédétection, Collection Campus, Armand Colin.

10. Jean-Luc Pinol (2009), «Les atouts des systèmes d'information géographique (SIG) pour faire de l'histoire urbaine». *Histoire urbaine*, n°26.

11. Monique Pelletier (2007) : «La carte de France en 1756 ». *Bulletin du comité Français de cartographie*, n° 191 - Mars 2007.

12. Ministère de la modernisation des secteurs publics (2010), Rapport de synthèse de l'étude relative à la réalisation d'une cartographie de l'utilisation des TIC dans les secteurs publics au titre de l'année 2009.

13. Ministère du Développement Social, de la Famille et de la Solidarité (2007), Boite à outils du développement social, contribution à la mise en œuvre de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH).

14. Pierre Lascombes (dir.), (2007), «Gouverner par les cartes». *Revue Genèses*, volume 3, n° 68. Éditions Belin, Paris.

15. Philippe Latour & Jacques Le Floch'h (2001), «Géomarketing: Principes, méthodes et applications». Éditions d'Organisation, Paris.

16. Paul Claval (1976) : Essai sur l'évolution de la géographie humaine, Paris, Les Belles Lettres, 2^o édition.
17. Sanaa Nakhli (2011) : «De l'utilité et de la pertinence de la mise en place d'un SIG en tant qu'outil d'aide au développement des territoires, cas d'Essaouira et de sa province». Thèse de doctorat en géographie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat.
18. Vincent Rialle (1996) : «L'intelligence artificielle et sa place dans les sciences de la cognition». *Bulletin de l'Association Française de l'Intelligence Artificielle*, n° 26.

Social and solidarity economy in Morocco:

from traditional forms to modern organizations (the cooperatives as a model)

الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب:

من الأشكال التقليدية إلى التنظيمات الحديثة (التعاونيات نموذجاً).

Aziz Mahjoub, Faculty of Arts & Human Sciences Sid Mohammed Ben Abdeluh Dhar El Mzhrez- Fez.

Abstract: The solidarity and co-operative practices are rooted in the culture of our country. Their foundations derive from the traditional values rooted in the society, as the traditional organizations (El-Twiza - El-Gmaa...) which are part of the concept of social solidarity economy, are the cornerstone of modern professional organizations.

Socio-solidarity economy in Morocco combines many economic activities. The modern operating organizations in this field consist of associations, cooperatives and collaborations, and the link connecting all these components is the values of solidarity and giving priority to human more than the capital to serve a collective project mainly has social aims and benefits.

Keywords: Socio-solidarity economy, Traditional, Professional.

ملخص: تعد الممارسات التضامنية والتعاضدية مترسخة في ثقافة بلادنا، ذلك أن أسسها تستمد مبادئها من القيم التقليدية المترسخة في المجتمع، باعتبار أن التنظيمات التقليدية (التويزة، الجماعة...) التي تندرج بدورها ضمن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني هي حجر الأساس للتنظيمات المهنية الحديثة.

يجمع الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب أنشطة اقتصادية عديدة تهدف بالأساس إلى محاولة الاستجابة لحاجيات الشرائح الاجتماعية الفقيرة قبل تحقيق الأرباح، وتتكون التنظيمات الحديثة العاملة في هذا المجال من الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات، والخيطة الرابط بين كل هذه المكونات هو قيم التضامن وإعطاء الأولوية للإنسان على رأس المال خدمة لمشروع جماعي له أهداف ومنافع اجتماعية بالأساس.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي التضامني، تقليدية، مهنية

Introduction

Thinking of the Social solidarity working is not a new reality for Moroccan society. For Morocco, collaborative action in particular is not a new thing, as it had known many types of the social participation. What is proven their experience in the participatory work is the existence of many forms of organizations in their traditional manifestations such as El-Twiza , El-Gmaa (the group), and El-Hentta or in its modern forms like organizations , unions ,parties , and cooperatives. The observations recorded in recent decades highlight a cooperative dynamic that cannot be underestimated which like increasing number of cooperatives, as well as supporting these initiatives and trying to structure them by the highest institution in the Country.

In this context, the identity of the professional organization must be questioned. Is it a rooted tradition in Moroccan culture and traditional structures? Or is the cooperative a modern organization in Moroccan society large part of it inspired from Morocco?

The answer to these questions calls for revealing part of the confusion related to the establishment of social solidarity work in Moroccan society, and to return to the development of

the traditional forms mentioned above and to identify the similarities and differences that exist between them and modern organizations.

1- The traditional professional organizations in Morocco

Pre-colonialism:

Before the French protectorate and the Spanish colonization, the professional organizations in Morocco were traditional. Morocco was divided into two parts: “El-Makhzan (the regime) tribes located in the plains and coasts. They were subjecting to religious, political, economic and social authority. In contrast, the “sybah” tribes (the land of anarchy) were in the mountains, plateaus and rugged areas that El-Makhzan was unable to achieve final control on it. Most of these tribes recognize the religious and spiritual authority of the Sultan and do not admit to the tax system imposed on them, to support the state treasury and refuses to recruit members of the tribe in the army.

Other historical examples also show that Moroccan society, especially in regions and tribes that were characterized by significant resource shortage, enjoyed a certain degree of relative independence away of the central governing , making them able to manage their affairs through its own social organizations in a form of cooperation and solidarity.

Solidarity and collaborative practices are rooted in the culture of our country. Their foundations derive from traditional values rooted in society, and there are special terms that express this kind of collective contribution, which varies according to regions and the nature of the activities.

The values of kinship and relative's ship are naturally evoked by solidarity, but also motivated by the preservation of wealth within the clan or the tribe. The principles of Synergy (collaboration) are the will of the Moroccan entity through a culture of solidarity and the mechanisms of "Tawizah", "Agadir", and "Al-Akouk". It extends to "El-Shard (displacement)", "El-Waziah", and "Al-Khetarat". Therefore, there seems to be no new innovation that was absent from parents' and grandparents' intuition. Among these organizations, we can find:

El-Hentta: (it's about the form of a letter) It is a form of the traditional group organizations that has been entrusted with the task of organizing relations between craftsmen in the ancient Moroccan cities. **El-Tweiza:** (It means collaboration) It is a compulsory collective work that includes all adult males who have exceeded the age of starting fasting (ادريس شحو، 2006، ص 224). It is a kind of participatory work based on the principle of participatory work and social solidarity.

El-Gmaa (the group) : It represents a cornerstone for the collective solidarity inside homes , and these forms of organizations contribute to helping those in need and people classified as in difficult situations.

Al-Mocharatah (the conditional): Or the organized contracting of relations with the jurist and the collective care of the mosque

TADHA: Or The brotherly alliance and cooperation between the groups even the most distant, and the organizers of relations and economic interests (stability of livestock in the framework of offering, providing food or travelling .

Agadir: Agadir is the collective storehouse for storing food and other products.

The historical memory of different narrations reveals the importance of mediational role of these traditional organizations (El-Hentta , El-Zawiya ,El-Gmaa, noblemen “shorafaa” unions and scientists) in strengthening social and solidarity ties, and in organizing the relationship between the state and the society.

It seems that the co-operation in the Moroccan society before colonialism does not have the obligation form as a clear principle, but anyone who fails to provide assistance to others should justify it to the community. This collective

solidarity practices is not specific to the poor areas where the natural conditions are harsh. It appears and forms in a collection of regions and tribes in Morocco. In the tribal-village groups, they depend on the collective work a lot; especially for works that go beyond the farmer , village or tribe members' power-ability, such as tillage, harvest and cultivation squeezing olive etc. In the south regions, which is characterized by a large amount of water, finish all works of carrying water Digging water canals and distributing water ... with a collectively and cooperatively form .

2–Establishing cooperatives by the French and Spanish authorities for political reasons:

The forms of cooperation in Morocco were regulated by social customs and traditions as mentioned above, and it was not by formal laws. However, during the period of the French protectorate (1912-1956), as associations, Cooperatives and Non-governmental organizations were introduced into the regulation of official laws. In the field of public rights, the basic pillars of the public rights law, during the period of protectorate in earlier 27 April 1914 , 9 February 1918, as well as 24 May 1914, was the organizer for the right of establishing Associations and in 26 May 1914, is about the freedom of meeting (خالد المسيح، 2013).

(ص 195)

A fundamental point cannot be neglected as it represented , a significant turning point in the transferring of some of "Al-Gmaa" from their traditional and informal form to a form of organizations governed by the law instead of the custom and thus moving from their local social and political role to the field of specialization.

The colonial governance started with the beginning of the French protectorate under Liuti's ruling ⁽¹⁾. This French Marshal, after 1916 promulgation ⁽²⁾, tried to turn many of the traditional village collective councils into official groups with legal status. Years later, forms of "Al-Gmaa", "which have specific specialties began to appear, as the mission of the" legal group" El-Gmaa was to decide on matters related to theft and Killing etc. Moreover, (the crime), while assigned to "the administrative group- El-Gmaa", which is larger than the previous one , the task of interesting in local

¹ -The Marshall " Louis Hubert Lauti", the first general French resident of Morocco (between 1912 and 1926) His military strategy was based, on the one hand, on the "pacification policy" by subjugating the rebelled tribes to the Sultan. On the other hand, he saw traditional institutions (religion, tribe, store, corners ...) as the best way to understand the mechanisms of the activity of the community and thus enable the colonizer to take over. His expansionist strategy was based mainly on scientific intervention, which he entrusted to scientists.

² -Public residence decrees were issued clarifying how the "customary courts" or "collective-groups courts" formed ,constituted , and distinguished from the

affairs, which was composed of village chiefs under the control of the colonial administration.

The “Dahir Al-Charif” (law issued by the king) of 1922 is the first legal text issued in Morocco about the system of cooperatives. It allows to people who want to establish cooperatives for consumption among them aimed at regulating and controlling consumption loans for the benefit of the cooperatives. After that ,the Dahir (publication) of 1935, which related to the collaboration loan and agricultural cooperation for the establishment of agricultural cooperatives was limited to the reconstructed people only . in addition to , the Dahir of 1937 which allows establishing the Moroccan agricultural cooperatives in the grain sector, which is opened this time for Moroccans who the colonial administration referred to them as "Al-Ahali " (the people).

It was necessary to wait until 1938 to issue an announcement, which gives the Moroccans the permission of establishing cooperatives in the agriculture and traditional handicraft sectors. In the 1940s, “the group- El-Gmaa ” was called upon to play a new role in the project of modernizing

administrative groups that emerged under the declaration of 21 November 1916 to administer collective property of tribes.

the farming society . The aim was to encourage the villagers to manage and run the collective agricultural lands composed of a group of dignitaries appointed by the French authority.

All of these legal texts issued in the colonial era were characterized by their limited nature and many restrictions imposed on the cooperatives, which limited their scope of activity and also a number of imbalances, as they did not allow the establishment of cooperatives in other sectors or the structuring of activities within the same sector. as well as did not support Ties and relations between various administrative controllers and the cooperative representative. This situation led to the emergence of a cooperative movement after colonialism, which is not traditional coping with the old regulations and is not modern keeping up with the international developments.

3-Post-colonialism, the tendency between the traditional and modern organizations:

There is no doubt that the systems of spontaneous solidarity and cooperation inherited from the past are still continuing, with varying degrees of presence in accordance with the local historical conditions. The organization of “El-Gmaa“ is still a self-sustaining social organization, despite the fact that they

have been stripped of many of their functions, competencies and freedom of action and the moving , although the state sought to its store or compensate them with the official village group. The indicators of the continued presence of the group (El-Gmaa) in Morocco: The continuity of its traditional roles such as arbitration disputes and conflicts that arise between individuals and groups. Its interesting ,caring ,and protection for public facilities of the palace or houses, organizing and determine times of harvest seasons (especially Dates and Olives)or cultivation , organizing the collective seasons, supervision on the sale of lands or the distribution, and sometimes the pleading before the courts or protesting against the Authorities in defense of the interests of its members. Even the State itself encourages the continuity of the El-Gmaa (the group) and relieve for some of the roles played by them, and even use them at some special events, as is the case of, for example, facing-exposing for natural disasters.

The strong pertinence translates into the continuation of the traditional organization "the group (El-Gmaa) " in the hills of the eastern countryside of Taza. Each house of their houses of the tribe of Bni-Frassen (Ahl-Azawya, Awlad-

Aamre , Awla-Bouchamaa) is proud of the group that represents and works to manage their common affairs. The maintenance of roads, mosques and controlling the agricultural lands are all manifestations for the continuity of the powers of “El-Gmaa” , which derive its strength from the values of the traditional society.

The extension of “ El-Gmaa” appears today in "family farming", which is a type of production focus on agricultural activities carried out by family members. It includes influential relationships in the decision-making process, in particular, concerning of organizing and distributing work and roles among family members, and providing production elements (land, water, preparing, and loans....) and relations with the market, and the circulation of family inheritance as well as the development of solidarity relations inside the community. Thus, it maintains the family and social cohesion in rural areas.³

Although the family farming depends on simple means of production and simple techniques , what distinguishes it is the solidarity among the members of society within the so-

³ - المختار الأكل (2006): "تهيئة وتنمية المجالات الفلاحية بالمغرب بين مخلفات الماضي ورهانات المستقبل". تنسيق المختار الأكل، عبد العالي فاتح ومحمد حناز "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات". مرجع سابق. ص 34.

called social solidarity economy. While the capitalism agriculture, despite the ability to produce and compete in the markets, it is based on the wage work and aims to making the maximum profits without taking Consideration of the environmental dimension.

In this regard, we also note the continuation of process of "Al-Tawiza", especially concerning of the preparation and the maintenance of water canals and some routes. Such these practices are still prevalent in various houses of Gheghaya Atlas , the Great Western Atlas. The Researcher, Mousa El-Maleky (2016), reports that, since late 1990s, launching of establishing the local organizations in different parts , and this type of modern organizations, do not make anything without the complete approving from all members of the group.

At the level of the territorial division, Morocco transcended the logic of tribalism (the tribe, the clan, and groups). It becomes to mix several tribes that had previously fought among themselves, such as the tribes of (EL-Tsoul in the hills of the eastern countryside and the tribe of Ghayatha in the Anoun basin.

Today they form homogeneous units in the district of “Oeud Amlil” of the province of Taza, which close To the region of

Fes-Meknes, according to the developed regions in 2015, which was considered the region as commun territory . This initiative was called for the modernization and take the experience of international pioneers like the German Lander, the French administrative authority and the political administration in Spanish, in order to recognize the self – ruling in the southern regions ,achieving decentralization and the wide non centering- concentration to achieve justice in all fields.

But this initiative, which was launched since the Regional Economic Project in 1971, did not achieve the expected results because of the absence of a true political will, and the field- approach, economic and social differences were still visible, appeared through popular protests in the countryside of (Al Hociema ,El-Nadour , Bni-Boayach and Imzorn) in 2017.

Conclusion:

Even if the modern professional organizations do not represent a real continuation for the traditional, “ El-Gmaa” institution, and the difference between the two organizations is a difference between two fundamentally different social approach. This traditional pattern, in which relationships are

based on the bond of blood and kinship and the unity of belonging to it (feeling as a part of it), individuals follow the authority of the benefit of all, a modern approach that relations depend on the contracting between selves - independent and enjoy free well.

It can be said, however, that“ El-Gmaa” approach has enabled supporting of traditions-rules in the new forms of modern organizations. It seems that“ El-Gmaa” approach "allowed its continuity in a harsh and difficult environment, as in the deepest regions in morocco.

By and large, Morocco has known since eras, institutions and forms of natural social solidarity economy, which organized social solidarity within it and maintained social peace among its members. Although these systems were said to be traditional, they manage to enforce the cohesion of the Moroccan society for a long time, then also tried to protect their members from disasters of famine and epidemics. Furthermore, with the collaboration of society members and their co- operative in spontaneous organizations were able to impose its respect and presence because of its human nature and social significance, so it was the best structure to address and stop hunger, epidemics, strife seditions and social

disorganizations.

BIBLIOGRAPHY:

1. DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES OF THE UNION . DIRECTORATE B, POLICY DEPARTMENT, STUDY: THE POTENTIAL OF THE SOCIAL ECONOMY FOR LOCAL DEVELOPMENT IN AFRICA: AN EXPLORATORY REPORT, MAY 2014.
2. LA VILLE (J.L) , « VERS UNE ECONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE » ; IN REVUE INTERNATIONALE DE L'ECONOMIE SOCIALE; N° 281; 2001; P 39; SITEELECTRONIQUE: LICENCEMOESS2010. UNBLOG. FR/FILES /2010/02 /281039053. PDF
3. LARBI JAIDI, ECONOMIC AND SOCIAL CHANGE IN MOROCCO, CIVIL SOCIETY'S CONTRIBUTIONS AND LIMITS", UNIVERSITÉ MOHAMED V RABAT, MOROCCO.
4. المسبيح خالد (2013)، "الاقتصاد الاجتماعي ورهانات التنمية البشرية المستدامة، دراسة سوسيولوجية لعينة من التعاونيات والجمعيات بجهة فاس-بولمان"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس.
5. إهرنبرغ جون (2008)، "المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة"، ترجمة علي حاكم صالح و حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
6. البقصي محمد ، الزرهوني محمد ، بوغلام محمد ، "الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي"، أشغال الدورة الثالثة لمندى التنمية والثقافة "لإغزران" فاتح يونيو 2013.
7. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ 27 يونيو 2013، تحت عنوان "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج".
8. خالص حكيمه (2004)، "من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات"، مطبعة الرسالة-الرباط.
9. زهرو رضوان (2004)، "في الاقتصاد والتدبير، أسس ومفاهيم"، منشورات مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
10. شحو ادريس، الطيلسات محمد (2006)، "الاقتصاديات الرفيعة كبداية استدامة بواحات تافيلالت"، تنسيق المختار الأكل، عبد العالي فاتح ومحمد حنزاز "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186، الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الإفريقية. الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
11. كريم محمد (2012)، "الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعافاة وجدلية الاقتصاد والمجتمع"، مطبعة افريقية الشرق ، الدار البيضاء.

Democratic Arabic Center chairman:
Ammar Sharaan

Editor-in-chief:
Dr. Bahri Saber
Mohamed Lamine debaghine Sétif 2 University

**Democratic Arabic Center for
Strategic, Political and Economic Studies
Berlin- Germany**

Journal of social sciences

International, scientific refereed Journal

Legal deposit V.R33616

ISSN 2568-6739